

من علم الاصطلاح ما قبل ابن الصلاح

تحفة الأخيار في بيان أقسام الأخبار

للمُحدِّثِ الأديبِ المُقرِئِ

أبي نصرٍ أحمدَ بن مُحمَّد بن المُؤيَّد الهمذانيّ المصرِيّ

(٥٧٨-٦٥٥هـ)

تحقيق ودراسة

شحَّات رجب البقُّوشِيّ — أحمد مُحمد بُدير الأزهريّ





دار الفتح
للدراسات والنشر


تحفة الأخيار
في
بيان أقسام الأخبار

بيانات الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية بالمملكة الأردنية الهاشمية

الهمذاني، أبو نصر أحمد بن محمد بن المؤيد التبريزي.

تحفة الأخيار في بيان أقسام الأخبار / أبو نصر أحمد بن محمد بن المؤيد التبريزي الهمذاني؛ تحقيق: شحات رجب البقوشي، أحمد محمد بدير الأزهري. ـ عمان: دار الفتح للدراسات والنشر، ٢٠٢١.

٣٠٤ص، قياس القطع: ١٧×٢٤سم.

الواصفات: رواية الحديث/ علم الإسناد/ الجرح والتعديل/ الحديث الشريف/ علوم الحديث.

التصنيف العشري (ديوي): ٢٣٢

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٢٠٢١/١١/٦٥٠٢).

الرقم المعياري الدولي (ISBN): ٩٧٨-٩٩٥٧-٢٣-٥٩١-٨



الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢م



رقم الهاتف: ٦٤ ٣٥ ٥١٦ ٦ (٠٠٩٦٢)

رقم الجوال: ٤٦٧ ٩٢٥ ٧٧٧ (٠٠٩٦٢)

ص. ب: ١٩١٦٣ عمّان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني: info@daralfath.com

الموقع الإلكتروني: www.daralfath.com

من علم الاصطلاح ما قبل ابن الصلاح

تحفة الأخيار

في

بيان أقسام الأخبار

للمُحدِّثِ الأديبِ المُقرِئ

أبي نصرٍ أحمد بن مُحمَّد بن المُؤيَّد

الهمذانيّ المصريّ

(٥٧٨-٦٥٥هـ)

تحقيق ودراسة

شحَّات رجب البقُّوشيّ　　　أحمد محمد بُدير الأزهريّ



دار الفتح

للدراسات والنشر


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله، نحمده على مَراسِل إحسانه وتواتر مَنِّه، ونشكره على تسلسُل إنعامه، والشُّكرُ كفيلٌ بمزيد فضله وكرمه.

ونشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، شهادةَ مَن شَرح اللهُ صدرَهُ للإسلامِ فهو على نورٍ من رَبِّه، وكتَبَ في قلبه الإيمانَ فلن يَمحُوَه برحمتِه بعد كَتْبِه.

ونشهد أن نبيَّنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، المُقدَّمُ على النَّبيين في تأخُّرِ وَقتِه، والمخصوصُ بأشرفِ المَزايا وأعظمِها من عند رَبِّه، صَلَّى اللهُ وسَلَّمَ وبارَكَ عليه وعلى آله وأصحابِه مِن بَعدِه.

أما بعد:

«فإن أولى ما صُرفت فيه نفائسُ الأيام، وأعلى ما خُصَّ بمزيد الاهتمام، الاشتغال بالعلوم الشرعية، المتلقاةِ عن خير البريَّة؛ ولا يرتاب عاقلٌ في أنَّ مدارها على كتاب الله المقتفى، وسنة نبيه المصطفى؛ وأنَّ باقي العلوم إما آلاتٌ لفهمهما، وهي الضَّالَّةُ المطلوبةُ؛ أو أجنبيَّةٌ عنهما، وهي الضَّارَّةُ المغلوبةُ»[١].

وقد قَيَّضَ الله عز وجل لدينه أئمَّةً ربَّانيين، وعلماءَ مُخلِصين، جعلهم أركانَ الشَّريعة، وهدَم بهم كُلَّ بدعةٍ شَنيعة، بما حفظوا من كتابِ رَبِّنا، وبيَّنوا من سنة نَبِيِّنا ﷺ، وجاهدوا في الله حقَّ الجهاد، ونصروا دينَ الله بعِلمَي المتن والإسناد،

---

(١) مقتبسٌ من «هدي الساري» لابن حجر (ص: ٣).

فدوَّنوا ما حفظوه علينا، وقرَّبوا ما سَمعوه إلينا، ونفَوا عنه انتحالَ المُبطِلين، وتحريفَ الغالين، وتأويلَ الجاهلين، وافتراءَ المُفترين.

وكان مِن أوفَقِ ما وُفِّقُوا إليه صيانَةُ أحاديث النبيِّ ﷺ من دخول الخطَأِ فيها، ورواج الدَّخيل عليها، فصنَّفوا التَّصانيفَ المُبتكرَة، وحَرَّروا الكتُبَ المُطوَّلَةَ والمُختصرة، على تنوُّع مقاصدِها وطُرقِها، واختلافِ مَناهِجها وفنونها، فكانوا هم العقبَةَ الكؤودَ أمامَ كُلِّ انحراف، ولولاهم لعمَّت البِدع، وشاعت الشُّبهات.

ومن هذه المصنفات البديعة الكتاب الذي بين أيدينا ـ «تحفة الأخيار في بيان أقسام الأخبار» لابن المؤيِّدِ ـ والذي يُعَدُّ حلقةً مضيئةً في سلسلة هذه التصانيف، وقد اكتسب أهميَّتَهُ من خلال عِدَّةِ جوانبَ تظهر للمُطالع فيه، وسنشير إلى بعضها في قسم الدراسة إن شاء الله.

غيرَ أَنَّهُ مع أهميته وتوفُّر نُسَخهِ ظَلَّ حبيسَ الأرفف، فلم يخرج إلى النُّور قبل ذلك، حتى منَّ الله تعالى علينا بجَمْع نُسَخِهِ المخطوطة، ومِن ثَمَّ خدمته على وجهٍ نأمُل أن يكون مرضيًّا عند الله وعند عباده الصَّالحين من حملة هذا العلم الشَّريف، وطلبته.

هذا؛ وقد اشتملت خطَّةُ العمل فيه بعد المقدمة على قسمين، وفهارسَ علميَّة.

ـ **أما القسم الأول**، فيشتمل على ترجمة المصنف، ودراسة كتابه.

ـ **وأما القسم الثاني**، فيشتمل على النص المحقَّق حسب المنهج المبيَّن في الدراسة.

ـ **وأما الفهارس**؛ فقد تضمَّنت فهارس الآيات، والأحاديث، والآثار، والأشعار، والبلدان، والغريب، ثم المحتويات.

ولقد بذلنا جهدنا في تحريره وخدمته، وجعلناه هديَّةً لروح أستاذنا الحبيب العلامة أ. د. **ياسر محمد شحاته دياب**، أستاذِ الحديث وعلومه بجامعة الأزهر، رحمه الله رحمة واسعة؛ وفاءً له، وبِرًّا به، وتخليدًا لذكره، واعترافًا بفضله.

ولا نملك إِلَّا أن نعترفَ بأنَّ هذا جُهْدُ المُقِلِّ، فمن وجد خللًا؛ فليسُدَّه، ومن رأى زلة؛ فليسترها، ويُسدي النُّصح؛ فإنَّا نقبل نصيحته إن شاء الله.

وهذا وقت الشُّروع في المقصود، سائلين المولى جل وعلا أن يجعله عملًا خالصًا لوجهه الكري م، وأن ينفعنا به والمسلمين؛ إنَّه عز وجل خيرُ مَسؤول، وأكرمُ مأمول.

وصَلَّى اللهُ على سَيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصَحبه وسَلَّم.

المحققان

شَحَّات رَجَب البَقُّوشِيّ

أَحْمَد مُحَمَّد بُدَيْر الأَزْهَرِيّ

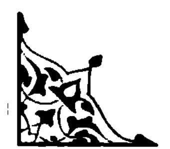



قسم الدراسة

وفيها مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة المصنف.

المبحث الثاني: دراسة الكتاب.




المبحث الأول
ترجمة المصنف

توطئة

تُعدُّ كتب التراجم والتواريخ ونحوها الأساسَ التي تُبنى عليه ترجمة عالمٍ من العلماء، أو إمام من الأئمة، أو شخصية بارزة في التاريخ.

وهي من الأشياء التي تميَّزتْ بها أمة الإسلام عن سائر الأمم؛ صيانةً لجناب الشَّريعة، ووفاءً لحمَلتها.

غير أن طائفة من هؤلاء الأئمة بقيت في دائرة الظِّلِّ، فلم يصل إلينا من أخبارهم إلَّا النَّزرُ اليسير؛ لسببٍ أو لآخر، فيضطَرُّ الباحثُ إلى استنطاق ما وصله من آثارهم، وتفريغِ ما قُيِّد على تلك الآثار من فوائدَ وملاحظات؛ لتكوين التَّصوُّر الأقرب عن حياة المترجَم له.

ومن بين هؤلاء الأئمة: مصنِّفُ هذا الكتاب، الإمامُ، الكبيرُ، أبو نصر، وأبو العبَّاس، أحمدُ بنُ محمدِ بنِ المؤيَّدِ التِّبريزيُّ، الهمَذانيُّ الأصل، ثم المصريُّ، المعروف بـ«العَجميّ»؛ فإنا لم نَجِد عنه إلَّا لمحاتٍ يسيرةً في كتبِ التراجم والتَّواريخ[١].

---

(١) وقد بذلنا جهدنا في بناء الترجمة، وسبقَنا إلى ذلك: فضيلةُ الأستاذ الدكتور إبراهيم بن محمد نور بن سيف ـ حفظه الله ـ في بحثه: «أبو نصر ابنُ المؤيَّدِ العالم المقرئ المحدث»، =

ـ وفيما يلي نعرض لترجمته من خلال ذلك، مع استنطاق ما وقفنا عليه من آثاره:

أولًا: اسمه، وكنيته، ونسبه، ونسبته

هو: الإمامُ، العَلَّامةُ، المُحدِّثُ، المُقرئُ، الأديبُ، أبو نَصرٍ، وأبو العبَّاسِ أحمَدُ ابنُ محمَّدِ بنِ المُؤيَّدِ بنِ عليِّ بنِ إسماعيلَ بنِ أبي طالبٍ التِّبريزِيُّ، الهمَذانِيُّ الأصل، المصريُّ المولد والدَّار(١).

= وهو منشور: بـ«مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة»، ذو الحجة ـ (١٤٣٠هـ) ع (٣١)، (ص: ٢٠٩-٢٥٦)، غير أن دراستنا زادت عليه في أمورٍ كثيرةٍ، ويكفيه سبقه وإجادته في مجمل بحثه، فجزاه الله خيرًا.

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٤: ٧٧٠)، وأورد بعض نَسَبِهِ السَّخاويُّ في «التحفة اللطيفة» (١: ١٠٥)، وحاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٣٦١)، وغيرهما.

ـ و«**التِّبريزيُّ**»: نسبة إلى «تِبريز»، وهي بلدةٌ عامرةٌ حسناءُ ذات أسوارٍ محكمةٍ، وهي عاصمة مُحافظة «أذربيجان الشرقيَّةِ». ينظر: «معجم البلدان» (١: ١٢٨)، (٢: ١٣).

ـ و«**الهَمَذانِيُّ**»: نسبة إلى «هَمَذانَ»، وهي مدينة مشهورةٌ تقع حاليًا في «إيران». وتنظر أخبارها في: «معجم البلدان» (٥: ٤١٠).

ـ وقد وهم الباباني في «هدية العارفين» (١: ٨١)، فزاد في نسبة المصنِّفِ: «القَلَّاسَ»، وتابعه على ذلك د. إبراهيم بن محمد نور في «بحثه» ع (٣١)، (ص: ٢١٢).

وذكر الباباني أنَّ وفاته كانت بـ«سَمرقَنْدَ» سنة ثلاثٍ وتسعين وأربع مائة، وهو وهم أيضًا.

والسَّببُ في ذلك: ظَنُّهُ أنَّ ترجمة المصنِّفِ هي ما أوردها السمعاني في «الأنساب» (١٠: ٥٢٩)، حيث قال في نسبة «القلاسي» ما نصُّهُ: «القَلاسي: بفتح القاف، واللام ألف، وفي آخرها السِّينُ المُهمَلةُ، هذه النسبة إلى..[بياض في الأصل]، والمشهور بهذه النسبة: بيتٌ معروف بنسَف ـ بلدة بما وراء النهر ـ لأهل العلم، منهم: الإمام أبو نصر أحمد بن محمد بن نصر بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن جبرئيل بن مهدي بن واصل القلاسي النَّسَفِيُّ، كان من أئمَّةِ نَسَفَ، تفقه بسَمرقَنْدَ على القاضي منصور بن أحمد الغزقي، وكتب =

ـ وقد كان المصنِّفُ رحمه الله يعرف بـ«العجَمِيِّ»، وعُرِفَ ابنُه محمَّدٌ بـ«ابن العجميِّ» كما يأتي قريبًا؛ أشار إلى ذلك في بيتٍ له مِمَّا نظمه بـ«مكَّةَ» متوجِّعًا من حُسَّادِه، قائلًا:

وإنَّنـــي كُلَّمَا أَبْدُو فَمِـــنْ عَجَمٍ   وإنِّي كُلَّمَا أَحْدُو فَمِنْ عَرَبِ[١]

قال الدكتور إبراهيم بن محمد نور بن سيف حفظه الله: «ولعلَّ قوله (أبدُو) أن هيئة خِلقَتِه كَهَيئَةِ بَعضِ العَجَمِ. وقوله (أحدو)، يريد به: مَنطقَه العربِيَّ، أو أنه ينتسب إلى العرب»[٢].

ـ كما عُرِفَ والده الشَّيخُ محمَّدُ بنُ المُؤيَّدِ رحمه الله بـ«الوَبَرِيِّ، الفَرَّاءِ»[٣].

ثانيًا: مولده، وأسرته

ـ ولد ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله سنة ثمانٍ وسبعين وخمسِمِئة بـ«مصر»[٤]، ونشأ في بيت علمٍ ودينٍ، معاصرًا في يُفوعته وشبابه المحنةَ العظيمة التي مرَّتْ بديار

= عنه الحديث، وعن أئمة سَمرقَنْدَ مثل: أبي الحسن عليِّ بنِ أحمدَ بن الربيع السنكباثيِّ، روى عنه: أبو حفص عمرُ بن محمدِ بنِ أحمدَ النسفيُّ الحافظ، وذكر أن ولادته في رجبٍ أو شعبان سنة اثنتين وأربعين وأربع مائة، وتوفي بسَمرقَنْدَ ليلة الجمعة الثاني عشر من ذي الحجة سنة ثلاث وتسعين وأربع مائة.. إلخ»، وقد نقلناه بنصِّه ليتبيَّنَ ما أشرنا إليه من الوهم بسبب عدم مراعاة طبقات الأئمة.

(١) ينظر: ما يأتي (ص: ٢٢٦).

(٢) «أبو نصر ابنُ المؤيَّدِ، العالم، المقرئ، المحدث» (ص: ٢١٨).

(٣) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٣: ٤٩)، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين (٩: ١٧٤).

(٤) ينظر: «صلة التكملة» للعز الحسيني (١: ٣٦١)، و«تاريخ الإسلام» (١٤: ٧٧١).

ـ ولم يقف الدكتور إبراهيم بن محمد بن سيف على زمان مولده، فتوقَّعَ في «بحثه» (ص: ٢١٢-٢١٣) أنَّهُ كان في حدود سنة (٥٧٠هـ)؛ بناء على أنَّ وفاة أقدم شيوخه النوقانِيِّ كانت سنة (٥٩٢هـ)، مع أنَّ من شيوخه من توفي قبل ذلك، كما سيأتي.

الإسلام، وهي محنة التَّتار، ونالت بلادُه ـ «هَمَذان»، و«تِبريز» ـ حظَّها من تلك المحنة كسائر بلاد المسلمين آنذاك[١]، فشُرِّدَت أسرته حتى استقرَّت بـ«مصر» أخيرًا فِرارًا من همجيَّة التَّتارِ تلك الفترة[٢].

ـ **وأمَّا أسرة ابنِ المؤيَّدِ رحمه الله**؛ فكانت أسرةً معروفةً بالعلم والدِّينِ، حتى تولَّى بعضُهم القضاء سنين طويلة، وقد قال الذهبيُّ رحمه الله عن المصنِّفِ: «وهو من بيت الحديثِ والرِّوايةِ»[٣].

وكان والده محمَّدُ بنُ المؤيَّدِ الوبَرِيُّ الهَمذانِيُّ من أهل العلم المعروفين؛ قال الذهبيُّ رحمه الله في ترجمته: «الشَّيخُ، المُقرِئُ، الصَّالِحُ، أبو عبد الله الهَمذانِيُّ، الوَبريُّ، الفَرَّاءُ، نزيل القاهرة، قرأ القراءات على الحافظ أَبِي العلاء الهَمَذانِيِّ، وقرأ بالقاهرة على أبي الجود، وسمع من أبي الوقت السِّجْزِيِّ بـ«هَمَذانَ»، ومن عبد العزيز بن محمَّدِ بن منصورٍ الآدَميِّ بـ«شِيرازَ»؛ قال الحافظ عبدُ العظيم: كتب عنه جماعةٌ مِن شيوخنا ورفقائنا، وحُدِّثتُ عَنْهُ، وتُوُفِّيَ في عاشر رجب»[٤]، يعني: سنة إِحْدَى وستِّمِئة، وكان قد استوطن مصر، ومات بها[٥].

ـ **وللمصنِّفِ رحمه الله أولادٌ وقفنا على ترجمة اثنين منهم؛ أحدهما: محمَّدٌ**، وقد وُلد في مستهلِّ ذي القَعدة، سنة اثنتين وستِّمِئة بـ«القاهرة»، بعد قدومهم «مصرَ»[٦]، وولدُه هذا هو: الإمامُ، نجيبُ الدِّينِ، أبو عبد الله محمدُ بنُ أحمدَ بنِ

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» (**١٣ : ٢٨٦**)، و«مرآة الجنان» لليافعي (**٤ : ٣٩**).

(٢) أشار إلى ذلك: الكمال ابنُ العديم في «بغية الطلب في تاريخ حلب» (**٣ : ١٥٠٦**).

(٣) «تاريخ الإسلام» (**١٤ : ٧٧١**).

(٤) «تاريخ الإسلام» (**١٣ : ٤٩**).

(٥) ذكر ذلك ابن ناصر الدين الدمشقيُّ في «توضيح المشتبه» (**٩ : ١٧٤**).

(٦) ينظر: «المقفى الكبير» للمقريزي (٥ : ١٥١).

محمدِ بنِ المؤيَّدِ بنِ عليٍّ الهَمَذانِيُّ، المعروفُ بابن العجَميِّ[١].

قال الذهبيُّ رحمه الله في ترجمته: «شيخٌ، عالمٌ، فاضِلٌ، قرأ الحديث على: عبد العزيز بن باقا وغيره، وسمع من أبي البركات عبد القويِّ ابن الجَبَّابِ، ومُكرَمٍ، وعليِّ بن إسماعيلَ ابنِ جُبَارَةَ، وغيرِهم، وله إجازة من عَفيفة الفارقانية، وعمرَ بن طَبَرْزَد، وجماعة، وصار كاتبًا في أواخر عُمُره، أخذ عنه: أبو حيَّانَ، وأبو الحَجّاج المِزِّيُّ، وأبو مُحَمَّدٍ البِرْزالِيُّ، وأبو عَمرٍو ابن الظَّاهريِّ، وأبو محمَّدٍ الحلبيُّ، وآخرون؛ وُلِد سنة اثنتين وستِّمِئة، ومات فِي ذي القعدة [يعني: سنة سبع وثمانين وستِّمِئة]، وهو قرابة الأبْرَقُوهِي، حصَّل والده إسحاق[٢] له إجازة عفيفة؛ قال الحافظ عبد الكريم: كان عدلًا ثقةً»[٣].

والثَّاني: عزُّ الدين عبد العزيز؛ وقد وُلد سنة سبعٍ وستِّمِائة[٤]؛ قال الذهبيُّ رحمه الله في ترجمته: «عبد العزيز بنُ أحمدَ بنِ محمَّدِ بن المؤيَّد بنِ عليٍّ، أبو محمَّدٍ الهَمَذانِيُّ، ثمَّ المصرِيُّ، ابنُ عمّ شيخنا الأبرقُوهيِّ؛ حدّث عن: عبد العزيز بن باقا، والقاضي زينِ الدِّين عليِّ بن يُوسُفَ الدّمشقيِّ، وغيرِهما. كتب عنه البِرزاليُّ، وقطبُ الدِّين، والجماعَةُ. توفي فِي شوَّال»[٥]، يعني: سنة ستٍ وثمانين وستِّمِائة، وكان موته يومَ السبت، سابعَ شوالٍ من تلك السنة، ودُفن من يومه بالقرافة[٦].

---

(١) وله ترجمة منيفة في «تاريخ الإسلام» (١٥: ٥٩٨)، و«ذيل التقييد» للفاسي (١: ٨٢)، و«المقفى الكبير» (٥: ١٥١)، و«شذرات الذهب» (٧: ٧٠٣)، وغيرها.

(٢) يعني: والد الأبرقوهي، وهو أخو المصنف، وعم نجيب الدِّين هذا كما سيأتي.

(٣) «تاريخ الإسلام» (١٥: ٥٩٨)، وذكر المقريزيُّ، وغيره: أنه كان محدِّثًا، فاضِلًا، كثيرَ التِّلاوة لكتاب الله، عدلًا، ثقةً، مرضيًّا، وله سماعاتٌ كثيرة لدواوين السنة. ينظر: «ذيل التقييد» للفاسي (١: ٨٢)، (٢: ١٦٧، ٣٦٤)، و«المقفى الكبير» (٥: ١٥١).

(٤) ينظر: «المقتفى على كتاب الروضتين» للبرزالي (١: ٢: ١٢٤).

(٥) «تاريخ الإسلام» (١٥: ٥٧٤).

(٦) ينظر: «المقتفى على كتاب الروضتين» للبرزالي (١: ٢: ١٢٤).

- وللمصنِّفِ رحمه الله أخٌ أشهر منه، وهو: الإمامُ، القاضي، المُحدِّثُ، الأديب، رَفيعُ الدِّين أبو محمَّدٍ إسحاقُ بن محمَّدِ بن المؤيَّدِ بن عليٍّ بن إسماعيلَ الهَمَذانِيُّ الأصلِ، ثُمَّ المِصريُّ مولِدًا ونشأةً ووفاةً، الوَبَرِيُّ، الشَّافعيُّ(١).

إمامٌ، مقرئٌ، حَسَنُ السيرة، له سمتٌ، على مذهب السَّلَفِ، كريمُ النفس، حسن القراءة.

وُلِد في حدود سنة اثنتين وثمانين وخمسِمِئة بـ«مصر»، ونشأ بها، وسمع من أبيه، وغيره من المشايخ، ورحل سنة ثلاثٍ وستِّمِئة، وطاف ببلادٍ كثيرةٍ، ولقي الكبار من أصحاب الحديث وغيرِهم، حتى بلغت مشيخته أكثر من ألف شيخٍ، وحصَّل الأصول، وكان على غاية من العلم والدين.

ووَلِيَ القضاء والخطابة ببلدة «أَبْرَقُوه» من بلاد «أذربيجان»، فلمَّا جرى على البلاد من التّتار ما جرى رجع إلى مصر فأقام بها إلى أن مات بـ«القاهرة» ليلة السابع عشر، من جمادى الأولى، سنة ثلاث وعشرين وستِّمائة(٢).

وللإمام رَفيع الدين إسحاق بن محمد بن المؤيَّدِ الهَمَذانِيِّ هذا أولادٌ أيضًا، وقفنا على أسماء ثلاثةٍ منهم - وهم: أولاد أخي المصنِّفِ رحمه الله - وفيما يلي ذِكْرٌ لهم:

الأول: الإمامُ أبو الفضل ذاكِر - ويُدعى: محمَّدًا - بنُ إسحاق بن محمد بن المؤيد بن علي بن إسماعيل بن أبي طالب الهَمَذانِيُّ، ثُمَّ الأبْرَقوهِيُّ.

ولد بـ«أبْرَقوه» في حدود سنة ست وستِّمائة، وقيل: في مستهل سنة سبع وستِّمائة، ونشأ في كَنَفِ والده، وكتب بخطه كثيرًا، وكان كثير الإفادة، حسن الأخلاق، ومات

(١) ينظر: «بغية الطلب» لابن العديم (٣: ١٥٠٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٣: ٧٣٤).
(٢) وله ترجمة منيفة في «تاريخ إربل» لابن المستوفي (١: ٢٤٨، ٣٥٧)، و«بغية الطلب» (٣: ١٥٠٦)، و«تاريخ الإسلام» (١٣: ٧٣٤)، و«المقفى الكبير» (٢: ٣٥).

كَهلًا بـ«مصر»، في خامس ربيع الأول، سنة إحدى وخمسين وستِّمِائة، ودفن بـ«سفح المُقطَّمِ»[١].

والثَّاني: مسنِدُ مصر، الإمامُ، الزَّاهِدُ، شهابُ الدِّين، أبو المعالي أحمد بن إسحاق بن محمد بن المُؤيَّدِ بن علي الهَمَذانِيُّ، ثُمَّ المِصريُّ، المُقرِئُ، المعروف بـ«الأبْرَقوهِيِّ»، ولد بـ«أَبْرَقوه» في رجبٍ أو شعبانَ، سنة خمس عشرة وستِّمِائة زمان تولِّي أبيه قضاءها، وكان خَيِّرًا، مُتواضِعًا، حسَنَ القِراءة للحديث، مُتيقِّظًا، قارئًا للقرآن، يَؤُمُّ النَّاس، وقد حدَّثَ عنه المِزِّيُّ، والبِرزاليُّ، وغيرُهما في حياته، وطال عمره فانتهى إليه علوُّ الإسناد، وخُرِّجَتْ له المشيخاتُ.

حَجَّ في آخر عمره، فمرض، وانقطع بمكة، ومات بعد خروج الحجيج بأربعة أيَّامٍ، في تاسعَ عشرَ ذي الحجة، سنة إحدى وسبعِمِائة[٢].

وقد رحل بهما والدهما رَفيع الدِّين إسحاق رحمه الله، وسَمَّعَهُما بـ«أَبْرْقُوه»، و«شِيرازَ»، و«بغداد»، و«المَوْصِل»، و«حَرَّان»، و«دمشق»، و«مصر»، وأماكنَ أُخر، حتى استقرَّ بهم الأمر في «القاهرة»[٣]، كما تقدم.

والثَّالثة: الشَّيخَةُ زاهدة بنت رفيع الدين إسحاقَ بنِ محمد بن المؤيد بن علي المِصريَّةُ، مولدها بعد العشرين وستمائة، وقد سمعت من عمها المصنِّفِ ابن المؤيَّدِ رحمه الله، وأجاز لها ابن كرم، وابن بهروز، وإسماعيل بن بادكين.

---

(١) ينظر: «تكملة إكمال الإكمال» (ص: ٥٤-٥٥)، و«تاريخ الإسلام» (١٤: ٧٠٦).

(٢) ينظر: «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي (١: ٣٧-٣٨)، و«البداية والنهاية» (١٨: ١٤-١٥)، و«ذيل التقييد» (١: ٢٩٨).

(٣) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٣: ٧٣٤)، وقد حصَّلَ رفيعُ الدِّين إجازاتٍ لأقاربه في رحلاته تلك، كما تقدمت الإشارةُ إليه من أنَّه حصَّل إجازة لابن أخيه من عفيفة الفارقانية بأصبهان، وغيرها. وينظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٥٩٨).

وخَرَّجَ لها القاضي سعد الدِّين الحنبليُّ جُزءًا سمعه الذَّهبيُّ، وغيره[1].

ـ فتبيَّنَ بذلك أنَّ المصنِّفَ ابنَ المؤيَّدِ رحمه الله كان فرع دوحة كبيرة من دوحات الشَّرفِ، رسخت أصولها قديمًا في بلاد العجم، وامتدَّتْ فرُوعُها إلى ديار العرب، وما زالت المناصِبُ العليَّةُ في أيديهم يتلقونها كابرًا عن كابر، ويَعقدون عليها في مقام الفضل بالخناصر؛ من القضاء، والتحديث، والإمامة، والخطابة، في ظلِّ وجودِ الأكابر. فرضي الله عنهم وأرضاهم.

ثالثًا: نشأته، وطلبه للعلم، وصفاته

لقد نشأ ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله في ظِلِّ هذا الجوِّ العلميِّ الصَّافي، يرتعُ في رياضِ القرآن والسنة وعلومهما، وإنَّنا لنجد أنفسنا ههنا مضطرين إلى ترك المجال له ليحدِّثنا عن تلك النَّشأة الرَّاقيةِ، فيقول في خشوعِ الشَّاكِرين، وخضوعِ المُخبِتين، وفصاحَةِ المُفوَّهِين:

«لو لَم يكُنْ مِن نِعَمِه تعالى التي أفرَغها علينا وأسْبَغَها في الدُّنيا والآخِرَةِ، مِن غير إحصاءٍ مِنَّا ولا عَدٍّ، ولا انتهاءٍ عِندنا ولا حَدٍّ؛ غيرُ هذه النِّعمَةِ التي يسَّرَها لنا في قُربٍ مِن الزَّمانِ والطَّلَبِ، والكرامَةِ الَّتي سَهَّلها علينا على قِلَّةٍ من الإدمانِ والتَّعبِ؛ لكانَ كافِيًا.

فإنَّه تعالى يسَّرَ لهذا العبدِ الضَّعيفِ طَرَفًا صالِحًا مِن عُلومِ كِتابِه الكَريمِ، وذِكْرِهِ الحَكيمِ؛ أُصولِهِ، وفُروعِهِ، وأحكامِهِ، وتَفسيرِهِ، وتَأويلِهِ، وأنواعِ أقسامِهِ؛ نَقلًا، ونَظَرًا، وقِراءَةً، وفِقْهًا، ولُغَةً، ونَحوًا، وتَصريفًا، وعِلْمِ شَواهِدِهِ؛ شِعرًا، وعَرُوضًا، وغيرِ ذلك مِمَّا يَطول ذِكرُهُ مِمَّا حصَلَ الاطِّلاعُ الكُلِّيُّ عَليهِ مِن شُعَبِ كُلِّ فَنٍّ مِن ذلك واصْطِلاحاتِ أهلِهِ.

---

(١) ينظر: «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي (١: ٢٤٥).

ـ ثُمَّ مِن عُلومِ سُنَّةِ نَبيِّهِ ﷺ؛ مِنْ أحكامِ نَقلِهَا وكِتابَتِها، ومَعرفَةِ رُوَاتها ورِوايَتِها، وحِفْظِ طُرُقِهَا وأسانِيدِها، وتَمييزِ صَحيحِهَا وسَقيمِهَا، واختلافِ مَخارِجِهَا، وافتِراقِ مَآخِذِهَا، واشتِبَاكِ وُجوهِهَا، واستِنْبَاطِ فِقهِهَا؛ أُصُولًا وفُروعًا، وأكثَرِ عُلومِهَا التي ليس في شَيءٍ مِن العُلومِ ولا بينَ أُمَّةٍ مِن الأُمَمِ عِلمٌ أبعدُ غَوْرًا وأشَدُّ غُمُوضًا منه، ولا فنٌّ أبطَأُ تَصَدِّيًا ولا أسْرَعُ تفَصِّيًا منه، يَيْأَسُ الحِفْظُ عن اسْتِيفائِه، ولا يُؤَمِّلُ الضَّبْطُ دَركَ إحْصائِه.

ومَنْ أفْنَى عُمرَهُ في مُعالجَتِهِ، وأبلى شَبِيبَتَه في مُمارَستِه؛ سَمَحتْ قَرونَتُهُ بالمُسارَعةِ إلى الشَّهادةِ لذلك، وجادَتْ سَجِيَّتُهُ بالمُبادرَةِ إلى الاعترافِ بذلكَ.

ومَن لم يَقِفْ مِن المُسَمَّى إلَّا على الاسْمِ، ولم يَطَّلِعْ مِن المَعنى إلَّا على الرَّسْمِ؛ فشَأنُهُ فيما تخيَّلَ إليه مِن خَطأ زَعمِهِ، وتَصوَّرَ له مِن فاسِدِ ظَنِّه الذي تَولَّد مِن رَنقِ هِمَّتِه التي رَبطَتْهُ في حَضِيضِ قُصورِهِ، وهَبَطَتْهُ إلى حَفِيرِ نُقصَانِه.

وشَرحُ ما أوْمَأنا إليه وتَفصيلُهُ أمرٌ يَطولُ.

ـ ثمَّ مِن عِلْمِ الكَلامِ، والخُطَبِ، والوَعْظِ، والتَّرَسُّلِ، وعِلمِ أهلِ التَّحقيقِ والتَّصُوُّفِ، وسائِرِ العُلومِ التي لها مَدخَلٌ في جَوازِ النَّظَرِ فيها، وإهْمامِ الاشْتِغالِ بها، دون عُلوم الأوائِلِ التي لا يَجوزُ صَرفُ الهِمَّةِ إليها، ولا يَنبَغِي أن يُؤثَر الاعتِناءُ بِها، سِوى ما تَدعُو الحاجَةُ إليه مِنها؛ مِن عِلمِ حسابٍ، أو ضَبْطِ عَددِ زمانٍ، أو تَمييز جِهَةٍ، أو حِفظِ صِحَّةٍ، أو رِعايَةِ مِزاجٍ، أو نَحوِ ذلك.

ـ وأمَّا علمُ الخِلافِ والجَدَلِ الذي ما أنْزَلَ اللهُ به مِن سُلطانٍ؛ فالمَآخِذُ والمَخارِجُ عِندنا مَضبوطةٌ مَحفوظَةٌ، والاصْطِلاحاتُ المُبدَعَةُ والأُليفاظُ المُبْدلة على مَذهَبِنا مَتروكَةٌ مَرفوضَةٌ؛ إذ لا فائِدةَ فيها، ولا طائِلَ دونها غيرَ المُماراةِ والخِصامِ، والمُباهاةِ والاستِعظامِ، وإحرازِ الأوزارِ والآثامِ، مع ما فيه مِن آفَةِ الإفضاءِ إلى الوقوعِ في

عُلومِ أهلِ الإلحادِ والزَّندقَةِ، وفتنةِ الدُّعاءِ إلى الخَوضِ في شُبهَةِ أصحابِ المَنطِقِ والفَلسَفةِ، التي يُسَمُّونها الحِكمَةَ، ويَدْعُونها المَعرفَةَ، ويَرجُون مِنها إنْماءَ الذَّكاءِ والفطنةِ، خاصَّةً أهلَ زمانِنا الذين نَشؤوا على قُربٍ مِن السِّتِّمِئة مِن التَّاريخِ، واستولَتْ عَليهم النَّفسُ والطَّبيعَة، وسوَّلَت لَهم الشَّياطِينُ المُضيعَة، ورَفضُوا علومَ الدِّينِ والشَّريعَة، وخاضُوا في هذِه الخُرافاتِ المَشؤومَة، والهَذَياناتِ المَذمومَة، مِن غيرِ تَحصيلِ شَيءٍ مِن عُلومِ كَلامِ العَرَب، وَفُنونِ أصحابِ الأدَب، وتَعليمِ طَرَفٍ مِن عُلومِ كِتابِ اللهِ ـ جَلَّ ذِكْرُهُ ـ وسنَّةِ رَسُولِه ﷺ، وشَيءٍ مِمَّا يُهِمُّ، أو يَنفَعُ ويَلزمُ، بل الكَلامُ في قِراءَةِ الفاتِحَةِ وحدَها، بل في تَجويدِ البَسمَلَةِ فحسْبُ، بل غايَتُهم إيرادُ معانٍ فاسِدَةٍ عَقلًا ونَقلًا، بعبارَةٍ مُستفادَةٍ مِن السُّوقةِ والعامَّةِ، مِن غيرِ إفصاحٍ ولا إعراب، ولا إيضاحٍ ولا إحساب، فهُم فتنَةُ آخِرِ الزَّمانِ التي يَلزَمُ العاقِلَ اجتنابُها، ويَجبُ على كُلِّ أحدٍ الاحترازُ مِنها.. إلخ»[(١)].

ـ فهذا الذي أهَّلَه رحمه الله لأن يقوم في مقام المفيدين، ويزاحمَ المُصنِّفين.

والذي يقف على تراجم شيوخه الذين رَبَّوه وعَلَّموه، والبيئةِ العلميَّة التي أنتجته، وينظر في موارده في كتابه، ويلاحظُ مقروءاته ومسموعاته، ويتنسَّم أريجَ أنفاسه ودقائق أبحاثه؛ لتَظهرُ له جليًّا مكانتُه السَّامية من الإمامة في الدِّينِ، كما قال القاضي عبد الرحمن التَّفهنيُّ: «والإنسان إذا لم يُخالَطْ، ولم يُعاشَر؛ يُستدَلُّ على أحواله وأوصافه بآثاره..»[(٢)].

تِلْـكَ آثارُنـا تَـدُلُّ عَلَيْنَـا فَانظُروا بَعْدَنا إلى الآثارِ[(٣)]

---

(١) ينظر: ما يأتي (ص: ٢٢٤-٢٢٥).

(٢) تقريظه على «الرَّد الوافِر» (ص: ٤٥٩).

(٣) ينظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (١: ٢٦٠)، و«تاريخ بيهق» لابن فندمة (١: ١٧٨).

وإذا كان أخوه الإمام رَفيعُ الدين إسحاقُ بن محمَّدٍ قد وُصِفَ بأنَّه «إمامٌ، مقرئٌ، حَسَنُ السيرة، له سمتٌ ووقار، على مذهب السَّلَفِ، كريمُ النفس، حسن القراءة»[1]؛ فإنَّ ما سَطَّره المصنِّفُ رحمه الله في هذا الكتاب لَيشهدُ بديانته وورعه، ويَقرِّرُ أنَّه كان معظِّمًا للوحيين، حريصًا على صيانتهما، مع أدبه وإنصافه، وحفظه لمقاماتِ أهل العلم، ورعايته لحقوق إخوانه، وتواضعه، ومعرفته قدْرَ نفسه، وتحذيره من الجهل والهوى ومن الانشغال بما لا ينفع.. إلى غير ذلك من الصفات التي تظهر بجلاءٍ للمطالع في كتابه هذا، فلا نطَوِّلُ بذكرها.

رابعًا: شيوخه، ورحلاته

سَبق أنَّ المصنف رحمه الله قد نشَأ في أسرةٍ علميَّةٍ لها اهتمامٌ بالغٌ بالقرآن العظيم، وقراءاتِهِ، وبالسُّنَّةِ وعلومِهَا، والفقهِ، والقضاءِ، والعربيَّةِ، والكتابَةِ، والمُراسلاتِ، والأدبِ وفنونهِ.. إلى غير ذلك.

كما اتَّضَح أنَّ من سماتِ هذه الأسرة المباركة كثرةَ التَّرْحالِ في طلب العلم، ولقاء العلماءِ الأثباتِ، والأخذِ عنهم.

وإنَّ النَّاظرَ في كتابنا هذا ليرى ابنَ المؤيِّدِ رحمه الله قد أكثَر من الرِّوايات المسنَدةِ على اختصار الكتاب، وقال في أكثر من موضعٍ: «أنَّهُ لم يُطَوِّلْ بإيرادِ الطُّرُقِ والأسانيدِ؛ لأجل الاختصارِ».

ومع ذلك؛ فقد بلغ عدد شيوخهِ في الكتاب أربعة وعشرين شيخًا، تحمَّلَ عنهم: كتب التفسير، والقراءاتِ، والسُّنَّة، وعلومها، والتراجم، وغيرها.

ـ وفيما يلي نعرض ترجمة مختصرة لهؤلاء الشيوخ مُتَّبِعِين في ذلك ترتيبهم

---

(١) ينظر: «بغية الطلب» (٣: ١٥٠٦)، و«المقفى الكبير» (٢: ٣٥).

ترتيبًا تاريخيًّا حسب وَفَياتهم، مع ذكر أرقام رواياتهم في الكتاب:

١ـ الشَّيخُ، الإمامُ، المُفتي، أبو المَفاخِرِ محمَّدُ بن أبي عَليٍّ بن النَّوْقانِيُّ ـ نسبةً إلى «نوقان» إحدى مدن «طوس» ـ، الشَّافعيُّ (ت ٥٩٢هـ)؛ كان فقيهًا فاضلًا، من كبار الأئمَّةِ، حسَنَ الكلام، عالمًا بالتَّفسير، والحديث، والأصول، والجدل، وغير ذلك؛ تفقَّهَ على الإمام أبي سعدٍ النَّيسابوري، وحدَّثَ بـ«بغداد»، ودرَّسَ بـ«المدرسة النِّظاميَّةِ»[١].

ـ وقد روى عنه رواية واحدة قراءة عليه، برقم (٢)، وهو من أقدم شيوخه وفاةً، وإن كان عبد الخالق بنُ فيروز أقدمَ منه، لكنه لم يرو عنه شيئًا في كتابه.

٢ـ الشَّيخُ، الواعِظُ، الفَقِيهُ، أَبُو الفَضلِ تَاوَانُ بنُ الخَلِيلِ بنِ دَاشِمِ بنِ عُمَرَ بنِ أحمَدَ التِّبرِيزِيُّ، كان حيًّا سنة (٥٩٢هـ)، وكانت له رحلةٌ إلى مدينة «إِربِلَ»، ورواية عن حَفَدة الطُّوسيِّ، وغيره[٢].

ـ وقد روى عنه المصنِّفُ رحمه الله رواية واحدة، برقم (٧٨).

٣ـ الشَّيخُ، الإمامُ، الفقيهُ، أبو بكر عتيقُ بنُ عليِّ بنِ عمرَ البامَنْجيُّ، الهَرويُّ، نَزيلُ «المَوصِل» (ت ٥٩٤هـ)، قال عنه ابنُ السُّبكيِّ رحمه الله: «أقامَ بالمَوصِل يُدرِّسُ ويُفتِي إلى أن مات..»[٣].

ـ وقد تلقى عليه المصنِّفُ وهو آخِذٌ بيده، وقرأ عليه: «**العزلة والانفراد**» لابن

(١) ينظر: «تكملة إكمال الإكمال» (ص: ١٣١)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١: ٢٤٨-٢٤٩)، و«طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي (٧: ٢٩).

(٢) ينظر: «تاريخ إربل» لابن المستوفي (١: ٢٧٠).

(٣) «طبقات الشافعية الكبرى» (٧: ٢٠٧)، وينظر كذلك: «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب» لابن الملقن (ص: ٤٨٩).

أبي الدنيا، و«**الاحتجاج بالشَّافعيّ**» للخطيب، وله في الكتاب اثنتا عَشرة روايةً، بأرقام: (**١٨، ٢٥، ٣٦، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٧، ٩١، ٩٣**).

٤ـ الشَّيخُ، الواعِظُ، عِزُّ الدِّين أبو الفضل مَنصُور بنُ أَبِي الحسَن بنِ إِسماعيلَ ابن المظفَّر المَخزوميُّ، الطَّبريُّ، ثم الدِّمشقيُّ، الصُّوفِيُّ (ت **٥٩٥هـ**)، تفقه على أبي الحسن المَرْوَزِيِّ، وأبي سعدٍ النَّيسابوريِّ، وكان مليح الكلام فِي المُناظرة، ثُمَّ اشتغل بالوعظ والتّصوُّف، وله رحلة إلى «بغداد»، وغيرها، وتوقَّف بعض الأئمَّةِ في الرِّوايةِ عنه لأمورٍ خاصَّةٍ بادِّعاءِ العُلوِّ في السَّماعِ[1].

ـ ومن طريقه يروي المصنِّفُ رحمه الله: «**الرِّسالة القُشَيريَّة**»، وله ههنا رواية واحدة برقم (**٩٢**).

٥ـ الشَّيخُ، الإمامُ، الفقيهُ، جمالُ الدِّين أبو القاسم يحيى بنُ علي بنِ الفضل بنِ هبةِ الله البغداديُّ، الشَّافعيُّ، المعروفُ بـ«ابن فَضلان» (ت **٥٩٥هـ**)، قال الذهبيُّ رحمه الله: «كان اسمه واثِقًا، وكذا هو في الطِّباقِ، لكن غلب عليه يحيى، واختاره هو، وكان إمامًا، بارِعًا في عِلم الخلاف، مشارًا إليه فِي جَودة النظر؛ تفقَّه على أبي منصور الرَّزَّازِ، وارتحلَ إِلى صاحب الغَزَّاليِّ محمَّدِ بن يحيى مرَّتين، وعلَّق عنه، وظهر فضله، واشتهر اسمه، وانتفع به خلْق...»[2].

ـ أخذ عنه المصنف رحمه الله «**حديث إسماعيل بن جعفر**»، وله رواية واحدة في الكتاب، برقم (**٧٣**).

---

(١) ينظر: «ذيل تاريخ بغداد» لابن الدبيثي (٥: ٥٢)، و«مجمع الآداب» لابن الفوطي (١: ٣٥٢)، و«تاريخ الإسلام» (١٢: ١٠٤٨).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٢: ١٠٥١)، وينظر: «التقييد» لابن نقطة (ص: ٤٨٥)، و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (ص: ٧٦٥).

٦ـ الشَّيخُ، الإمامُ، المُقرئُ، أبو حَفصٍ عُمَرُ بنُ أحمَدَ بنِ حسنِ بنِ عليِّ بن بَكرونَ النَّهرُوانِيُّ، ثُمَّ البَغدادِيُّ، المُعدَّلُ (ت ٥٩٧هـ)، قال عنه ابنُ الدبيثي رحمه الله ما ملخصه: أنَّهُ كان أحدَ الشُّهودِ المُعدِّلينَ، والشُّيوخِ الثِّقاتِ المَأمُونينَ، عالمًا بالقراءات، وغيرها، وقد أمَّ بالنَّاسِ في «المَدرسةِ النِّظامِيَّةِ» سنين، وتَولَّى خزن الدِّيوان العزيز، وحَدَّثَ بالقليلِ، وظلَّ على عدالته إلى أن توفِّيَ[١].

ـ قرأ عليه المصنِّفُ رحمه الله، وأخذ عنه: **«صحيفة هَمَّامِ بن مُنبِّهٍ»**، وله رواية واحدة، برقم (٨٧).

٧ـ الإمامُ، القدوةُ، العابِدُ، شيخُ القُرَّاءِ، أبو شجاعٍ محمدُ بنُ أبي محمَّدِ بنِ أبي المَعالي بنِ المَقرُونِ البَغدادِيُّ، اللَّوزِيُّ نسبةً إلى «محلة اللَّوزِيَّةِ» شرقيَّ «بغداد» (ت ٥٩٧هـ)؛ قال الذهبيُّ رحمه الله: «روى الكثير، وأقرأ النَّاسَ دهرًا، حَتَّى لقَّن الآباء والأبناء والأحفاد، وكان أمَّارًا بالمعروف، نهَّاءً عن المُنكَر، كثيرَ الخير، أقرأ كتابَ الله نحوًا من سِتِّينَ سنةً، وكان بَصيرًا بالقراءات، وكان يأكل من كسب يده، ولا يأخذ من أحدٍ شيئًا.. إلخ»[٢].

ـ قرأ عليه ابنُ المُؤيَّدِ بـ«بغداد»، وأخذ عنه: **«مُسند عليِّ بن الجَعد»**، وله في الكتاب ثلاثُ رواياتٍ، وأرقامها: (١٥، ١٦، ٢٣).

٨ـ الشَّيخُ، الإمامُ، المُقرئُ، الثِّقَةُ، أبو المَعالي نصرُ الله بنُ سلامة بن سالمٍ الهِيتِيُّ نسبةً إلى «هِيت» بلدٍ فوق «الأنبار» على الفُرات، نزيلُ «الموصل»، يُعرف بـ«ابن حَبَن» (ت ٥٩٨هـ)؛ قال ابنُ نُقطَةَ رحمه الله: «حدّث بالموصلِ، وببغداد،

---

(١) «ذيل تاريخ بغداد» (٥: ٥٢)، وينظر: «تاريخ الإسلام» (١٢: ١١١٧).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٢: ١١٢٦)، وينظر: «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٤٣٥)، و«غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (٢: ٢٥٩).

وكان شيخًا، صالحًا، ثقةً، صحيحَ السَّماعِ»[١].

ـ قرأ عليه المصنِّفُ، وأخرج عنه رواية واحدة، برقم (٢٦).

٩ـ الأديبُ، الفقيهُ، المُحدِّثُ، المُؤرِّخُ، فخرُ الدِّين أبو بكرٍ عُبيد الله بنُ علي بنِ نصرِ بنِ حُمرةَ بنِ عليِّ بنِ عُبيد الله البَغدادِيُّ، التَّيمِيُّ ـ وكان يدَّعي النسبة إلى أبي بكر رضي الله عنه ـ **المحمَّديُّ، المعروف بـ«ابن المارسْتانِيَّةِ»** (ت ٥٩٩هـ)، قال عنه الذهبيُّ: «الصَّدرُ الكبيرُ، والأديبُ البَليغُ»، وأثنى عليه في علوم شتى، ثم ختم ترجمته بقوله: «كان كَذَّابًا»؛ لادِّعائه سماع ما لم يَسمع، وكذا اتَّهمَهُ غيرُ الذَّهبيِّ، وقد نقل ابن رجب رحمه الله تلك الطعون فيه وأجاب عن كثيرٍ منها، وذكر ثناءَ بعض العلماء عليه[٢].

ـ وقد سمع منه المصنِّفُ الحديثَ المسلسَلَ بالأولية، رقم (١٩).

١٠ـ الإمامُ، المحدثُ، الحافظُ، العالِمُ، الرَّئيسُ، أبو محمد القاسمُ بنُ الحافظ عليِّ بن الحسن بن هِبةِ الله الدِّمشقيُّ، الشافعي، المعروف كوالده بـ«ابنِ عساكِرَ» (ت ٦٠٠هـ)، ووالده أبو القاسم صاحبُ **«تاريخ دمشقَ»**، قال عنه ابن نُقطة رحمه الله: «كان ثقةً في الحديثِ، مُكرِمًا للغُرباءِ، وكتبَ الكثيرَ، إلَّا أنَّ خَطَّهُ لا يُشبِه خَطَّ أهلِ الضَّبطِ والإتقانِ»[٣].

ـ وروايةُ ابن المؤيد عنه بالإجازة والمُكاتبة، برقم (٣٣، ٤١).

١١ـ الإمامُ، الحافظُ، الكبيرُ أبو محمد عبد الغنيِّ بنُ عبد الواحد بنِ عليِّ بنِ

---

(١) «التقييد» لابن نقطة (ص: ٤٦٨)، وينظر: «تاريخ الإسلام» (١٢: ١١٥٩).

(٢) ينظر: «ذيل تاريخ بغداد» لابن الدبيثي (٣: ٥٥٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١: ٣٩٧)، «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢: ٥٤٢-٥٥٠).

(٣) «التقييد» لابن نقطة (ص: ٤٣٢)، وينظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١: ٤٠٥).

سرورٍ **المَقدسيُّ، الجُمَّاعِيليُّ، الحنبليُّ** (ت ٦٠٠هـ)، صاحب «**عمدة الأحكام**»، و«**الكمال في أسماء الرجال**»، وغيرهما من التَّصانيفِ المباركة؛ قال الإمام الذهبيُّ رحمه الله: «وإليه انتهى حفظ الحديث متنًا وإسنادًا ومعرفة بفنونه، مع الورع، والعبادة، والتَّمسُّكِ بالأثر، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وسيرته في جزأين ألَّفَها الحافظُ الضِّياءُ»[١].

ـ وقد أخذ عنه ابنُ المُؤيَّدِ مُكاتبةً، وروى عنه رواية واحدة، برقم (**٣**).

١٢ـ الشيخُ، الإمامُ، المفتي، أبو سعدٍ عبدُ اللهِ بنُ الإمام أبي حفصٍ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ منصورٍ النَّيسَابُورِيُّ، الشَّافِعِيُّ، المعروفُ بـ«ابن الصَّفَّارِ» (ت ٦٠٠هـ)، سَمِعَ جَدَّهُ لأمِّهِ أبا نصر ابنَ القُشَيْرِيِّ، وهو آخر من حدَّث عَنْه، وسمع الفراويَّ، وزاهرًا الشَّحَّاميَّ، وعبدَ الغافر الفارسيَّ، وعبدَ الجَبَّار الخُواريَّ، وغيرَهم، وكان إمامًا، فقيهًا، أصوليًّا، مُجمَعًا على دينه وصلاحه وخيره وأمانته[٢].

ـ وقد تحمل عنه المصنِّفُ مكاتَبةً وبالإجازة، وروى من طريقه: «**صحيح مسلم**»، و«**معرفة علوم الحديث**» للحاكم، و«**المدخل إلى السنن**» للبيهقي، و«**شُعب الإيمان**» للبيهقي، و«**الوسيط**» للواحديِّ، و«**شرط القراءة على الشيوخ**» لأبي طاهر السِّلفيِّ، وغيرها.

ـ وأخرج له ثِنتين وعشرين رواية، أرقامها: (**١، ٦، ٩، ١٧، ١٧م، ٣١، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٧، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٧٩، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩٠**).

١٣ـ الشيخُ، الإمامُ، العلَّامَةُ، أبُو زُرعَة عُبَيدُ الله بنُ مُحَمَّدِ بنِ أبِي نصر اللَّفتُوانِيُّ،

---

(١) «العبر في خبر من غبر» (٣: ٢١٩)، وينظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١: ٤٤٣).

(٢) ينظر: «التقييد» لابن نقطة (ص: ٣٢٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٢: ١١٩٩)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١: ٤٠٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٨: ١٥٦).

الأصبهانِيُّ (ت ٦٠٢هـ) تقريبًا، وكان قد اعتنى بِهِ أبُوهُ، وسَمَّعَهُ الكثيرَ[(١)].

ـ وقد تحمَّلَ عنه المصنِّفُ مكاتَبَةً، وروى من طريقه: «**حديث إسماعيلَ بنِ جعفرٍ**»، وله عنه ثلاث روايات، أرقامها: (٧٠، ٧١، ٧٢).

١٤ـ شيخُ الإسلام، إمامُ العربيَّة، صائنُ الدِّين، أبو الحرم مكيُّ بن ريَّان بن شَبَّة الماكِسِينيُّ ـ نسبةً إلى «ماكِسين» بلدة بالجزيرة ـ، ثمَّ المَوصِليُّ، المقرئُ، الضَّريرُ (ت ٦٠٣هـ)؛ كان حُرًّا، كريمًا، صالحًا، صبورًا على المشتغلين، يَجلسُ لهم من سَحرَةٍ إلى أن يُصلِّي العشاء الآخرة، وكان من أحفظ النَّاسِ للقُرآن، ناقِلًا للسَّبعِ، وكان قد أخذ من كُلِّ علمٍ طرَفًا، وسمع الحديث فأكثر[(٢)].

ـ قرأ عليه المصنِّفُ، وأخذ عنه: كتاب «**الجليس الصالح**» للمعافى بن زكريا، وغيرَه، وله ههنا سبع روايات، أرقامها (٧، ٨، ١١، ٢٢، ٣٧، ٩٧، ٩٨).

١٥ـ الإمامُ، العلَّامَةُ، الفقيهُ، مَجدُ الدِّين، أبو عليٍّ يَحيَى بنُ الفقيه أَبِي الفضل الربيع بنِ سُلَيمَان بنِ حَرَّازٍ العُمَريُّ ـ نسبةً إلى جَدِّهِ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه ـ الواسِطيُّ، الشَّافعيُّ (ت ٦٠٦هـ)، كان شيخًا، صالحًا، ثقةً، صحيحَ السَّماعِ، عالمًا بالقراءات، والأصلين، ومذهب الشافعي، ورحل إلى عدة بلدان، ثم سكن «بغداد»، ودرَّسَ بـ«النِّظامِيَّةِ»، وحدّث بـ«مسند الشَّافعيِّ» مِرارًا[(٣)].

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٣: ٦٤)، و«العبر في خبر من غبر» (٣: ١٣٤)، و«شذرات الذهب» (٧: ١٥).

(٢) ينظر: «ذيل تاريخ بغداد» لابن الدبيثي (٥: ٥٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٢١: ٤٢٥)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي (٢٦: ٣٣)، و«شذرات الذهب» (٧: ٢١).

(٣) ينظر: «التقييد» لابن نقطة (ص: ٤٨٧)، و«تاريخ الإسلام» (١٣: ١٥٢)، و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (ص: ٧٨٥).

ـ قرأ عليه المصنِّفُ رحمه الله، وله عنه رواية واحدة، برقم (٧٣).

١٦ـ الشَّيخُ، الإمامُ، شيخُ الإسلام، أبو أحمدَ عبد الوهاب بنُ عليِّ بنِ علي بن عبيد الله البَغداديُّ، المعروف بـ«ابن سُكينة»، وهي أمُّ أبيه (ت ٦٠٧هـ)؛ قال عنه الحافظ ابن نُقطة رحمه الله: «وكان ثقةً، صالحًا، صدوقًا، صحيحَ السَّماعِ، صبورًا للطَّلبةِ، حسَنَ السَّمتِ؛ قرأ القرآن بالروايات.. وأقرأه، وحدَّثَ، ومضى على سترٍ، وسلامةٍ، وطريقةٍ جميلة»[١].

ـ قرأ عليه ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله بـ«مدينةِ السَّلامِ = بغداد»، وسمع عليه بقراءة غيره، وأخذ عنه: «**الأم**» للشافعي، و«**جزء حديث محمد بن عبد الله الأنصاري**»، و«**مسند علي بن الجعد**»، و«**العلل الصغير**» للترمذي، و«**الغيلانيَّات**» لابن غيلان، وغيرها، وأخرج عنه تسع عشرة رواية، وأرقامها: (١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٠، ٢١، ٢٤، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٦٠، ٧٤، ٧٦، ٨٣، ٨٨).

١٧ـ الشَّيخُ الإمامُ، الشَّريفُ، أبو محمدٍ يونسُ بنُ يحيى بنِ أبي الحسن بنِ أبي البركات الأزجيُّ، القصَّارُ، البَغداديُّ، المجاور بـ«مكَّة» (ت ٦٠٨هـ)؛ قال عنه الحافظ ابن نُقطة رحمه الله: «سَمع الكثيرَ... وحَدَّثَ بمكَّةَ؛ شيخٌ، ثقةٌ، صحيحُ السَّماعِ»[٢].

ـ تحمل عنه ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله: كتاب «**الأربعين في إرشاد السَّائرين إلى منازل المتقين**» لأبي الفتوح الطَّائيِّ، وروى عنه في أربعة مواضعَ، جميعُها من «**الأربعين الطَّائيَّة**» هذه، وأرقامها (٥٨، ٧٥، ٨١، ٩٤).

١٨ـ الشَّيخُ، الإمامُ، المسنِدُ، الأصيلُ، سليلُ العلماء، ذو الكُنى، أبو بكرٍ،

---

(١) «التقييد» (ص: ٣٧٣)، وينظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١: ٥٠٢).

(٢) «التقييد» (ص: ٤٩٠)، وينظر: «تاريخ الإسلام» (١٣: ٢٠٦)، و«الوافي بالوفيات» (٢٩: ١٨٨).

وأبو الفتح مَنْصور بنُ أبي المعالي عبدِ المنعم بن أَبِي البركات عبدِ الله بن فقيه الحَرَم أبي عبد الله محمَّدِ بن الفضل الفرَاويُّ، الصَّاعِدِيُّ، الهاشِميُّ، النَّيسابُورِيُّ، المُعَدّل (ت ٦٠٨هـ)، حدث عن: أبيه، وجَدِّهِ، وجَدِّ أبيهِ أبي عبد الله الفراويِّ، وكان شيخًا، مكثرًا، ثقةً، صدوقًا[١].

ـ تحمَّلَ عنه المصنِّفُ مكاتَبةً، وروى من طريقه: «**المدخل إلى الإكليل**» للحاكم، وأخرج له أربع روايات، أرقامها: (٣٢، ٤٣، ٥١، ٥٢).

١٩ـ الشَّيخُ، الإمامُ، الفقيهُ، أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيلَ بنِ عليٍّ اليمنيُّ، الشَّافعيُّ، نزيلُ «مكة»، **وفقيهُها، المعروفُ بـ«ابن أبي الصَّيفِ»** (ت ٦٠٩هـ)؛ قال عنه الذهبيُّ رحمه الله: «كان عارفًا بالمَذهبِ، حصَّلَ كَثيرًا مِن الكُتب... وجمع أربعينَ حديثًا عن أربعين شيخًا من أربعين مدينة... وكان على طريقة حسنة، وسيرة جميلة، وخير»[٢].

ـ قرأ عليه المصنفُ رحمه الله بـ«مكة»، وأخرج عنه خمس روايات، وأرقامها (٥، ٢٧، ٢٨، ٩٥، ٩٦).

٢٠ـ الشَّيخُ الإمامُ، الصَّالحُ، فخر الدِّين أبو الفتوح محمَّدُ بنُ محمَّدِ بن محمَّدِ ابن محمَّدِ بن عِمْروك النَّيسابورِيُّ، البَكريُّ ـ نسبةً إلى جَدِّه أبي بكر الصديق رضي الله عنه ـ، القُرَشِيُّ (ت ٦١٥هـ)؛ قال عنه الذهبيُّ رحمه الله: «الشَّريفُ، العالِمُ، الصَّالِحُ، الزَّاهدُ، فخرُ الدِّينِ، بَقيَّةُ المشايخِ... حَدَّثَ بِبَغْدَادَ، وَبِمَكَّةَ، ومِصر، ودِمشق، وجَاور مُدَّة»[٣].

---

(١) ينظر: «التقييد» لابن نقطة (ص: ٤٥٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٣: ٢٠١).
(٢) «تاريخ الإسلام» (١٣: ٢٢٣)، وينظر: «العقد الثمين» (٢: ١١٢).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٢٢: ٨٩)، وينظر: «العبر» (٣: ١٦٧).

ـ تحمَّل عنه المصنِّفُ رحمه الله إجازة وإذنًا وغيرَ ذلك: كتاب «**الجرح والتعديل**» لابن أبي حاتم، و«**الرِّسالة القشيرية**»، وغيرهما، وله عنه ست روايات، أرقامها (**٤، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٨٢، ٩٩**).

٢١ـ الشَّيخُ، الإمامُ، المقرئُ، مسنِدُ خُراسان، رضيُّ الدِّين، أبو الحَسن المُؤَيَّدُ ابنُ محمَّدِ بن عليِّ بن حسنٍ الطُّوسِيُّ، ثُمَّ النَّيسابوريُّ (ت٦١٧هـ).

وقد انتهى إليه علو الإسناد بـ«نيسابور»، ورُحِل إليه من الأقطار، قال ابنُ نُقطَة رحمه الله: «كان سماعُهُ صحيحًا»[(١)].

وأثنى عليه الإمام الذهبيُّ رحمه الله كثيرًا، وذكر مسموعاته، ثم قال: «وكان ثقةً، خَيِّرًا، مُقرئًا، جَليلًا»[(٢)]، ولعله من آخر شيوخه وفاةً، ومَن بعده لم نقف على تواريخهم إِلَّا ظنًّا.

ـ وقد تحمَّلَ عنه المصنِّفُ مكاتَبَةً، وروى من طريقه: «**تفسير الثعلبي = الكشف والبيان**»، وله عنه روايتان، برقمَي (**٢٩، ٣٠**).

٢٢ـ الشَّيخُ، الفقيهُ، الصالحُ الزَّاهِدُ، أبو بكرٍ محمَّدُ بنُ رمضانَ بنِ عثمانَ بنِ مَهمَتٍ التِّبرِيزِيُّ، (ت قبل: ٦٠١هـ)، وكانت له رحلةٌ إلى الحجِّ، وذكر ابنُ المُستوفي رحمه الله ثناء النَّاس عليه، وأنَّهُ قدم «إربل» كذلك سنة (٥٨٨هـ)[(٣)].

ـ تحمَّل عنه المصنِّفُ رحمه الله إجازةً، وله عنه رواية واحدة، برقم (٧٨).

٢٣ـ الشَّيخُ أبو إسحاقَ إبراهيمُ بن جامعٍ الجزريُّ، من تلامذة الإمام حفدة

---

(١) «التقييد» (ص: ٤٥٦)، وينظر: «شذرات الذهب» (٧: ١٣٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٢٢: ١٠٥).

(٣) «تاريخ إربل» (١: ١٣٦)، وينظر: «أسد الغابة» لابن الأثير (١: ٤٠٨).

يعني: أبا منصور محمدَ بنَ أسعد الطوسيَّ[١].

ـ وقد قرأ عليه المصنِّفُ رحمه الله، وأخذ عنه: «**السُّنن**» للإمام أبي داود، و«**مسند علي بن الجعد**»، و«**شرح السنة**» للبغوي، ويظهر لنا ظنًّا أنَّه أخذ عنه: «**معالم السُّنَن**» للخطَّابيِّ، وله عنه أربع روايات، أرقامها (**٣٤، ٦٧، ٧٨، ٨٠**).

٢٤ـ الشَّيخُ أحمد بن شاهفور، من تلامذة الإمام حفدة الطُّوسيِّ[٢].

ـ تحمَّل عنه المصنِّفُ رحمه الله إجازةً، وله عنه رواية واحدة، برقم (٧٨).

كما أخذ ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله عن جماعةٍ من العلماء بالإجازة ـ كما في رقمي (٩، ٨٠) ـ، وآخرين إذنًا ـ كما في رقم (٣٤) ـ.

وهو، إن لم يروِ عن والده في هذا الكتاب، فإنَّهُ يقينًا قد كان من تلاميذه، بل ثمرةً من ثماره، وإذا كان الأئمَّةُ قد نصُّوا على أن أخاه إسحاقَ بن محمَّدٍ قد سمع من أبيه؛ فإنَّ إمامَنا لا بُدَّ أنَّه شاركه في هذا الأمر.

ـ وقد أشار الإمامُ الذَّهبيُّ رحمه الله إلى أنَّهُ سمع أيضًا من:

٢٥ـ الشَّيخ الواعظِ أبي المُظفَّر عبد الخالق بن فيروزَ بنِ عبد الله الجوهرِيِّ، الهَمَذانِيِّ الأصل، البغداديِّ (ت ٥٩٠هـ)[٣].

٢٦ـ الشَّيخة، الفقيهة، أم عبد الكريم فاطمة بنت سعد الخير بن محمد بن سهلٍ الأنصاريَّةُ، الأندلسيَّةُ (ت ٥٩٠هـ)[٤].

---

(١) لم نهتدِ إلى ترجمته، فليحرَّرْ.

(٢) لم نهتدِ إلى ترجمته، فليحرَّرْ.

(٣) له ترجمة في: «ذيل تاريخ بغداد» لابن الدبيثي (٤: ١٥٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٢: ٩١٠)، و«شذرات الذهب» (٦: ٤٩٤)، وغيرها.

(٤) لها ترجمة في: «التقييد» لابن نقطة (ص: ٤٩٨)، و«تاريخ دمشق» (٧٠: ٢٥).

وغيرهما[١]، لكنه لم يروِ عنهما في كتابنا هذا شيئًا.

وإذا كانت مشيخة أخيه قد بلغت ألف شيخٍ وأكثر؛ فلا يَبْعُد عن المصنفِ رحمه الله أن يكون كذلك، أو قريبًا من ذلك.

ثم إن المتأمِّلَ لمواطن هؤلاء المشايخ وبلدانِهم لَيرى أنَّ ابنَ المؤيِّدِ رحمه الله قد كانت له رحلة إليهم، وإفادة منهم في أماكنهم، وقد نصَّ على أنَّه رحل إلى «مكة» ـ كما في رقم (٢٧، ٩٥)، وقبيل رقم (٧٦) ـ، وقد حَدَّثَ بها وأخذ عنه بعضُ أكابر علمائها[٢].

كما رحل إلى «بغداد» حاضرة الخلافة في زمانه ومحلّ العلماء آنذاك ـ كما في رقم (٢٣، ٤٠، ٧٣) ـ، وغير ذلك.

وجاء إلى «مصر»، وحَدَّثَ بها، واستقرَّ فيها إلى آخر عمره[٣]، ولا بُدَّ أنَّهُ في نزوحه إليها قد مَرَّ بـ«بلاد الشَّامِ»، وغيرها.

ـ والشَّاهِدُ أنَّ ابنَ المؤيِّدِ رحمه الله كان كسائر أفراد أسرته كثيرَ التنقل والترحال في طلب العلم، ولقاء العلماءِ الأثباتِ، والأخذِ عنهم، والله الهادي إلى سواء السبيل.

خامسًا: آثاره

إنَّ آثار العُلماء عادةً تظهر في ثلاثة جوانب[٤]:

---

(١) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٤: ٧٧١).

(٢) ينظر: «التحفة اللطيفة» للسخاوي (١: ١٠٥).

(٣) كما في ترجمة ابنه محمد في «المقفى الكبير» للمقريزي (٥: ١٥١)، وترجمة بنت أخيه زاهدة بنت إسحاق في «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي (١: ٢٤٥).

(٤) أشار إلى هذه الجوانب الثلاثة الدكتور طلال الرِّفاعيُّ وفقه الله في بحثه القيم: «المُحبُّ =

أحدها: أولادُه الذين قام على تنشئتهم، وماذا قدَّمُوا للأمَّةِ من علمٍ ومعرفة.

والثَّاني: تلاميذه الذين حمَلوا عِلمَه، ونشروه في النَّاس.

والثَّالث: مُؤلّفاته التي تعدُّ ثمرته المُخلَّدَة بإذن الله، كما قال ابنُ الجوزي: «إنَّ تصنيفَ العالِمِ هو ولدُه المُخلَّدُ»[١].

ـ **أمَّا الجانِبُ الأوَّلُ**؛ فقد أتحفتنا كتبُ التراجم بشيءٍ من أخبار ولديه: الإمام، نجيبِ الدِّينِ، أبي عبد الله محمدِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بن المؤيَّدِ الهَمَذانِيِّ، المعروفِ بابن العجميِّ (٦٠٢-٦٨٧هـ)[٢]، والإمام عزِّ الدِّين أبي محمَّدٍ عبد العزيز بن أحمد ابن محمَّدِ بن المؤيَّدِ الهَمَذانِيِّ (٦٠٧-٦٨٦هـ)[٣].

وقد تقدَّمت ترجمتهما، وكون هذين الإمامين من شيوخ أئمَّةِ عصرهما كأبي حيَّانَ الأندلسيِّ، والمِزيِّ، وأبي مُحَمَّد البِرْزالِيِّ، وأبي عمرو ابن الظَّاهريِّ، وأبي محمَّدٍ الحلبيِّ[٤]؛ ليدُلُّ على الأثر الذي ورَّثَهُ لهما والدهما رحمه الله.

ـ **وأمَّا الجانِبُ الثَّاني، وهو تلاميذه**؛ فقد وقفنا على أربعة من تلاميذه، وهم:

١ـ قاضي مكَّة، الإمامُ، محيي الدين، أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ أبي بكرِ بن محمدِ بنِ إبراهيمَ الطبريُّ، المكيُّ، الشافعيُّ (ت ٦١٤هـ).

= لدين الله، وأثره في الحياة العِلميَّة في عَصره» (ص: ٨٣)، واستفدتها (أحمد) في تحقيق «الرد الوافر» لابن ناصر الدين (ص: ٦٧).

(١) «صيد الخاطر» لابن الجوزي (ص: ٣٤).

(٢) وله ترجمة منيفة في «تاريخ الإسلام» (١٥: ٥٩٨)، و«ذيل التقييد» للفاسي (١: ٨٢)، و«المقفى الكبير» (٥: ١٥١)، و«شذرات الذهب» (٧: ٧٠٣)، وغيرها.

(٣) ينظر: «المقتفى» للبرزالي (١: ٢: ١٢٤)، و«تاريخ الإسلام» (١٥: ٥٧٤).

(٤) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٥: ٥٩٨).

وهو جَدُّ الإمام محبِّ الدين أحمدَ بنِ عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن محمدٍ الطبريِّ[١] (ت ٦٩٤هـ) من جهة أُمِّهِ.

وقد جاء في ترجمة أبي جعفر هذا: أنه سمع من أبي نصرٍ أحمدَ بنِ محمد بن المؤيَّدِ التِّبريزي «حديث ذي النون»[٢].

وهو أكبرُ من المصنِّفِ، بل في مرتبة شيوخه، وقد شاركه المصنِّفُ في بعض الشُّيوخ، كابن أبي الصيف وغيره[٣].

٢ـ الإمامُ، الحافظُ، شرفُ الدِّين، أبو محمَّدٍ عبدُ المؤمن بنُ خلف الدمياطيُّ، الشَّافعيُّ (ت ٦١٤هـ)، أحد الأئمَّةِ الأعلام، وبقيَّةُ نُقَّادِ الحديث، وقد ذكره في «معجم شيوخه»[٤]، وشهرتُه تغني عن الإطالة في ترجمته[٥].

٣ـ المحدِّثُ، المفيدُ، زينُ الدِّين، أبو الفتح محمدُ بنُ محمدِ بنِ أبي بكرٍ الأبيورديُّ، الكُوفَنيُّ، الشَّافعيُّ (ت ٦٩٤هـ)؛ كان حسن الطَّريقة، من أهل الدّين والصّلاح والخير والعفاف، وله فهمٌ ومعرفةٌ، وفيه تَيَقُّظ ونباهة، وخرَّجَ لنفسه «مُعْجَمًا» عن مشايخه الذين سمع منهم، ووقفَ كُتبَه وأجزاءه[٦].

٤ـ بنتُ أخيه، الشَّيخَةُ زاهدةُ بنتُ الإمام رَفيع الدين إسحاقَ بن محمد المِصريَّةُ.

---

(١) صاحب كتاب «غاية الإحكام»، و«القِرى لقاصد أمّ القُرى»، وغيرها.

(٢) ينظر: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» للسخاوي (١: ١٠٥).

(٣) «المصدر السابق».

(٤) «معجم شيوخ شرف الدين الدّمياطي» الجزء الحادي عشر (١٢٥: ب)، مخطوط بـ«دار الكتب التونسية»، رقم (١٢٩١٠).

(٥) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٤: ٧٧١)، و«المعجم المختص بالمحدثين» (ص: ٩٥).

(٦) ينظر: «تاريخ الإسلام» (١٤: ٧٧١)، (١٥: ١٤٧).

فقد ذكرَ شمسُ الدِّين الذهبيُّ رحمه الله: «أنها سمعت من عَمِّها أحمد بن محمد الهَمَذانِيِّ»[١]، يعني: المصنِّفَ ابنَ المؤيَّد رحمه الله، وقد سبقت ترجمتها في ذكر أسرته.

ـ وقد أشار الذَّهبيُّ إلى أنَّه كان شيخًا للمصريين[٢]، وكونُه رحمه الله كذلك شيخًا لقاضي مَكَّة، ويحدِّثُ بهذه البقاع الشَّريفَة؛ ليدُلُّ أيضًا على أنَّ كثرة تلاميذه، كما لا يخفى، والله أعلم.

ـ وأمَّا الجانِبُ الثَّالث ـ وهي تصانيفه ـ فقد وقفنا على أسماء ثلاثة منها، وهي:

١ـ «**تحفة الأخيار في بيان أقسام الأخبار**»، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، وستأتي دراسةٌ تفصيليَّةٌ عنه.

٢ـ «**المُنيَةُ في القِراءاتِ**»، ونسبه إليه الباباني[٣].

٣ـ «**عدَّةُ السَّالكين وعُمدَةُ السَّائرين**»، ونسبه إليه حاجي خليفة[٤]، والباباني كذلك[٥]، والظاهر أنَّه في السُّلوكِ والوعظ وما يتعلَّقُ بذلك.

كما أنَّ له أبياتًا ذكر بعضها في كتابنا هذا، منها قوله في قصيدَةٍ نَظمَها بـ«مكَّةَ»، وهي قوله:

---

(١) «معجم الشيوخ الكبير» للذهبي (١: ٢٤٥).

(٢) «تاريخ الإسلام» (١٤: ٧٧١).

(٣) في «هدية العارفين» (١: ٨١).

ـ وللإمام أحمد بن الحسين الدِّينوري الكسَّار رحمه الله (ت ٤٣٣هـ) كتابٌ بنفس العنوان، فإن لم يكن ما ذكره الباباني وهمًا، فيكون موافقة في الاسم فقط.

(٤) في «كشف الظنون» (٢: ١١٢٩).

(٥) «هدية العارفين» (١: ٨١).

أَنْكَرْتُ نَفسِــيَ، حَتَّــى إنَّنِي أبَدًا أُعارِضُ المَاءَ والمِرْآةَ في طَلَبِي
أَرَى العَواذِلَ قَدْ أبْدَلْنَ مِنْ حَسَدٍ فَضائِلًا هُنَّ قَدْ أُلْفِينَ في حَسَبِي
سُحْقًا لَهنَّ! ألَا أُلْهِمْنَ مَا جَهِلَتْ نُفوسُهنَّ مِن الآيَاتِ والعَجَبِ؟
ألَا نَظَرْنَ إلى مَا شاعَ مِن شَرَفِي؟ ألَا وقَفْنَ عَلى ما فاضَ مِنْ أدَبِي؟
وإنَّنــي كُلَّمَــا أَبْدُو فَمِــنْ عَجَمٍ وإنَّنِي كُلَّمَا أَحْدُو فَمِنْ عَرَبِ[١]

وما وقفنا عليه من آثاره يدُلُّ على عظيمِ مكانته رحمه الله.

بقي أن نشير إلى شيء مهم وهو أن ابن المؤيد رحمه الله قد تولَّى بعض الوظائف المهمة، ومنها وظيفة الوكالة[٢]، فيما ذكره شرف الدين الدمياطي في «معجمه»[٣] وعزُّ الدين الحسيني في «صلة التكملة»[٤] من أن المصنِّف كان يعرف بالوكيل، ولم يذكرا شيئًا غير هذا يتعلق به. والله الموفق.

سادسًا: وفاته

بعد حياةٍ حافلةٍ بالعلم والعمل والإفادة: تُوفِّيَ المصَنِّفِ رحمه الله بـ«القاهرة» في ليلة السَّابع والعشرين من ذي القعدة، سنة خمسٍ وخمسين وست مائة، ودُفن من الغد بسفح المقطَّم[٥].

---

(١) ينظر: ما يأتي (ص: ٢٢٦).

(٢) ولعل المقصود بها: ما ورد في «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» للدهمان: (ص: ١٥٥-١٥٦) حيث قال: وكالة بيت المال: وظيفة دينية موضوعها مبيعات بيت المال ومشترياته من أرض ودور وغير ذلك، والمعاقدة عليها، ولا يليها إلا أهل العلم والدِّين، ومجلسها بدار العدل.

(٣) «المعجم» الجزء الحادي عشر (١٢٥: ب)، مخطوط بـ «دار الكتب التونسية».

(٤) «صلة التكملة» للعز الحسيني (١: ٣٦١).

(٥) ينظر: «صلة التكملة» للعز الحسيني (١: ٣٦١)، و«تاريخ الإسلام» (١٤: ٧٧١).

ـ هذا هو الصَّحيحُ في تحديد زمان وفاته رحمه الله، وقد وقفنا على قولين آخرَين في ذلك:

الأول: قول إسماعيل الباباني البغدادي رحمه الله: «أنَّ وفاته كانت بسَمرقَند، سنة (٤٩٣هـ)»[١].

والثَّاني: قول الدكتور إبراهيم بن محمد نور بن سيف حفظه الله: «أنَّها كانت بسَمرقَند أيضًا، بعد سنة (٦١٩هـ)»[٢].

ـ وكلاهما خطأٌ، وقد ذكرنا في ابتداء الترجمة سببَ هذا الوَهَمِ، وبالله التَّوفيق.

---

(١) «هدية العارفين» (١: ٨١).

(٢) «أبو نصر ابنُ المؤيِّدِ، العالم، المقرئ، المحدث» (ص: ٢٣٨-٢٣٩).

المبحث الثاني
دراسة الكتاب

يُعَدُّ كتابُنا هذا حلْقةً مضيئةً في سلسلة التَّصنيف في هذا الفن؛ لعلوِّ مكانة مصنِّفِه، وسَعة اطِّلاعِهِ، ودِقَّةِ تحريراته، وكونه قد صنَّفَه قبل كتاب ابن الصَّلاح، ففيه فائدة عظيمة في التأريخ لهذا العلم، وملاحظة تطوُّر مسائله، كما احتوى على مباحثَ جليلةٍ نشيرُ إلى أغلبها في قسم الدراسة إن شاء الله تعالى.

ـ وفيما يلي نلقي الضَّوء عليه من خلال عدَّةِ أمورٍ:

أولًا: تحقيق اسم الكتاب

لم ينُصَّ المصنِّفُ رحمه الله في أثناء كتابه هذا على تسميته باسمٍ معيَّنٍ، لكن وردَ اسمُه على طُرَرِ النُّسَخِ الخطِّيَّة كما يلي: «**تُحفَةُ الأخيَارِ في بَيانِ أقسامِ الأخبَارِ**»، وذلك في طُرَرِ نُسَخِ: «رئيس الكتاب» (ع)، و«برنستون» (ب)، و«فيض الله» (ف)، و«دار الكتب المصريَّة» (ك). وهو اسمٌ صادقٌ على محتوى الكتاب وسبب تأليفه، ومِمَّا يدُلُّ على أنَّهُ من وضعِ مصنِّفِه: أنَّ نُسخةَ «رئيس الكتاب» (ع) قد نُقِلتْ عن نُسخة المصنِّفِ وقوبلتْ عليها، هذا مع اتِّفاقِ النُّسخ السابقة على هذا الاسم.

ـ وقد جاءَ في حَردِ نُسخَةِ «أمَاسيا» (س) العبارةُ التَّاليَةُ: «قد فرَغَ من تَنمِيقِ هذا الكتابِ المُسمَّى بـ«**تُحفَةِ الأخيَارِ في بَيانِ أقسامِ الأخبَارِ**»: العبد المُدان، الراجي عفو الغفور المنان، أبو بكر عبدُ الله بنُ أبي المكارم محمود بن طاهر.. إلخ».

ـ وهو الاسمُ المعتمَدُ للكتاب، وقد أوردَهُ هكذا: بُروكلمان في «تاريخِ الأدَبِ العربي»[١].

وقد اختصَر اسمَه: حاجي خليفة[٢]، وإسماعيل البابانِيُّ[٣] بحذف كلمة «**بيان**»، فورد عندهما هكذا: «**تُحفَةُ الأخيَارِ في أقسَامِ الأخبَارِ**».

وكذلك ورد في موضعٍ آخرَ من: «معجم تاريخ التراث»[٤]، والأمر يسيرٌ، والله الموفق.

ثانيًا: نسبة الكتاب إلى مصنفه

وهي نسبةٌ صحيحةٌ ثابتةٌ بلا شك؛ يدل لصحتها ما يلي:

١ـ اتِّفاقُ النسخِ الخطِّيَّة على نسبته إلى ابنِ المؤيَّدِ رحمه الله، كما في نسخ «رئيس الكتاب» (ع)، و«فيض الله» (ف)، و«برنستون» (ب)، والأُولى منها كُتِبَتْ عن نسخة المصنِّفِ.

على أنَّهُ لم يُكتَبْ اسمُ المصنِّفِ رحمه الله فيما وقفنا عليه من مصوَّراتِ نُسختَيْ «أماسيا» (س)، و«دار الكتب المصرية» (ك)، لكن ورد في فهرس الأولى منسوبًا إلى ابنِ المؤيَّدِ أيضًا[٥].

---

(١) «تاريخ الأدب العربي» (٦: ١٩٣)، وكذا أورده صاحبا «معجم تاريخ التراث في مكتبات العالم» (١: ٤٦٩).

(٢) «كشف الظنون» (١: ٣٦١).

(٣) «هدية العارفين» (١: ٨١).

(٤) «معجم تاريخ التراث في مكتبات العالم» (١: ٥٢٣).

(٥) «فهرس أماسيا» (ص: ١٩٢).

٢ـ وُرودُه منسوبًا إليه هكذا في كُتبِ الفهارس؛ فقد نسبه إليه: حاجي خليفة[١]، وإسماعيل البابانِيُّ البغداديُّ[٢]، وبروكلمان[٣]، وغيرهم[٤].

٣ـ عدمُ ادعاء أحدٍ من العلماء نسبةَ الكتاب إلى غير ابن المؤيَّدِ رحمه الله فيما وقفنا عليه.

٤ـ عدم إنكارِ أحدٍ نسبته إلى ابن المؤيَّدِ رحمه الله، مع طول الزمان على تأليفه، وتتابع النُّسَّاخِ على كتابته، وتملُّكِ العلماء له، وحواشيهم عليه.

ـ فهذه الأدلَّةُ تؤكِّدُ نسبة الكتاب إلى مؤلفه ابن المؤيَّدِ، وبالله التوفيق.

ثالثًا: سبب تأليف الكتاب، وزمنه، وموضع تصنيفه

بيَّن المصنفُ رحمه الله السَّببَ الداعيَ إلى تأليفِه، وهو طلب أحد إخوانه من أصحاب الفضل وسوابق الإحسان، حيثُ قال في مقدمة كتابه: «فقد استدعاني مَنْ تخَصَّصَ بمجامِعِ المَحامِدِ والمَفاخِرِ، وتَفَرَّدَ بِجَوامِعِ المَناقِبِ والمَآثِرِ من جميعِ أهلِ الزَّمان، وتَفَرَّدَ بإثباتِ الحُقوقِ عليَّ وإسْداءِ المِنَنِ إليَّ مِن بينَ سائِرِ الإخوان، أكرمَهُ اللهُ جَلَّ ذِكرُهُ في الدَّارَين بجزيل الثَّوابِ وجَميلِ الثَّناء، وجَزاهُ عَنِّي خيرَ الجَزاء: إلى تَحريرِ الألفاظِ التي تَجمَعُ أنواعَ الأحاديثِ، وتحصُرُ أقسامَ الأخبار، على ما اصطَلَحَ عليه أصحابُ الحديث، وتواضَع عليه أهلُ النَّقل؛ فأسرَعتُ النُّهوضَ إلى إجابته، وبادَرتُ الإسعافَ بطِلبته.. إلخ»[٥].

---

(١) «كشف الظنون» (١: ٣٦١).

(٢) «هدية العارفين» (١: ٨١).

(٣) «تاريخ الأدب العربي» (٦: ١٩٣).

(٤) وينظر: «معجم تاريخ التراث في مكتبات العالم» (١: ٤٦٩، ٥٢٣).

(٥) ينظر: ما يأتي (ص: ٨٣).

ومع أنَّ المصنِّفَ رحمه الله لم يُسَمِّه فإنَّ المطالِعَ لهذه الصِّفاتِ المذكورة ليقع في نفسه أنَّه قد يكون شيخًا له، أو على الأقلِّ من فضلاء أقرانه، أو وجهاء المُحسنين في زمانِهِ، جزاه الله خيرًا على أن يسَّر الله تعالى بطلبه وأمثاله تلكَ الأعلاق النفيسة.

ـ وهذا الاستِدعَاءُ له أمثِلَةٌ عديدَةٌ في تُرَاثِنا الإسلامِيِّ، وهو يُشِيرُ إلى أمرَين:

أوَّلُهما: حاجَةُ النَّاسِ إلى العِلمِ عمومًا، وإلى علوم السُّنَّة على وجه الخصوصِ، وسعيُهم للحُصولِ على مُؤَلَّفَاتٍ مُحَرَّرَةٍ فيه، تُسَدُّ بها ثَغَرَاتُه، ويُبَيَّنُ بها ما أُشكِلَ.

وثانيهما: مكانَةُ المصنِّفِ الذي يُطلَبُ منه ذلك، وعُلوُّ شَأنِهِ في العُلومِ، حيثُ أصبَحَ قِبلَةً لِطُلَّابِه، وموئِلًا لأهل عصره.

والكتابُ الذي بين أيدينا شاهِدٌ على تَمكُّنِ صاحبه من هذا العلم، مع تمكُّنِه من فنون البيان، وفصاحة اللِّسان.

ولمَّا استجابَ رحمه الله لهذا الطلب، وفرغ من بيان أقسام الأخبار على ما شرطه من الاختصارِ والإيجاز؛ بَيَّنَ في القسم الثَّاني من كتابه الأسبابَ الدَّاعية لاستجابته، فذكر ثلاثَ دواعٍ لذلك، وهي:

الدَّاعيَةُ الأولى: الحذرُ من الوَعيد الوارِد فيمن كَتَمَ عِلمًا سُئله.

الدَّاعيَةُ الثَّانية: الرَّغبَةُ في القيامِ بشُكر الله تعالى على نعمة الفقه الدِّين.

الدَّاعيَةُ الثَّالثة: إكرامُ سائله، و الهَديَّةِ لمن طَلَبَ منه التَّصنِيفَ، رَدًّا لبعض حقِّهِ عليه.

وأوضح بعدها أنَّ الأمرَ لم يَكن رفاهيَةً دون عقَباتٍ، فأورد ثلاثَة عوائق تعوقه عن الإجابة؛ من الخوف من مؤاخذة الحق تعالى بالتعرُّضِ لهذا المقام السَّامِي من الإفادة والتَّصنيفِ؛ والنَّظر إلى ذبول العلم وخمول أهله، ونبوع الجهل، ونبوعِ

أصحابه؛ وانشغال القلب والخاطر من توالي المِحَن، وتغيُّرِ الزَّمان، وبُعدِ الإنصاف.

لكنَّهُ رحمه الله رجَّحَ جانبَ الدواعي على موانع العوائق، وغلَّبَ اللَّواحِقَ على السَّوابِقِ، فوفى بما تَضَمَّنهُ قصدُه، وأتى بما احتملَهُ جُهدُهُ.

ـ وقد فرغَ رحمه الله من تصنيفِهِ هذا في سنة إحدى وستِّمئة من الهجرة، كما وَرَدَ على صَفحَةِ العُنوانِ في نُسَخِ مكتبات: «رئيس الكُتَّاب»، و«فيض الله»، و«برنستون».

وكان تحريرُه لهذا الكتاب بـ«تِبريز» بلد آبائه، وقد جاءَ النَّصُّ على هذا على طُرَّةِ نسخة «رئيس الكتاب»، وبالله التوفيق.

رابعًا: وصف الكتاب ببيان موضوعه، وأهم مشتملاته، ومنهج مصنفه

هذا الكتابُ الذي بين أيدينا كتابٌ نفيسٌ في بابه، يُعَدُّ حلْقةً مضيئةً في سلسلة التصانيف في علوم الحديث، وقد ارتبطَ موضوعُهُ بما جاء في عنوانه، حيثُ سَمَّاه ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله بـ«**تحفة الأخيار في بيان أقسام الأخبار**»، فجاء مسمَّاهُ مطابقًا لاسمه، وكان معناه موافقًا لرَسمِهِ.

وقد قصد به مُصنِّفُه رحمه الله إجابةَ طِلبَةِ من رغبَ إليه في تصنيفه، فجمع له اللآلئَ والدُّرر، واستطابَ له نفائسَ علوم الأثر، ثم أهداه إليه في تواضُعِ العُظَماءِ، ومودَّةِ الفُضلاءِ، حتى كأنَّ ألفاظه:

حَديثٌ لوَ انَّ المَيْتَ يُوحَى ببعْضِهِ لأَصْبَحَ حَيًّا بَعدَما ضَمَّهُ القَبرُ

ويُمكننا بيانُ منهجه فيما يلي:

١ـ بدأ كتابَهُ بمُقدمةٍ مختصرةٍ بيَّنَ فيها سبب تأليف الكتاب، وأشار إلى منهجه فيه.

٢ـ أشار المصنِّفُ رحمه الله في مقدمته إلى شيءٍ من المنهج الذي اعتمده في كتابه ذلك، فقال: «وأوردتها على طريق الإيجاز والاختِصار، وسَردتها على ما يَقتضيه الاكتفاءُ والاقتِصار، مُضربًا عن الشَّواهِد التي تُؤدِّي إلى الإطناب والإكثار؛ إلَّا ما تَمسُّ الحاجَةُ إليه، دون ما يُؤذِنُ بالإملالِ والإضجار»(١).

٣ـ عرض المُصَنِّفُ رحمه الله خمسةً وعشرين نوعًا من أنواع الحديث، وهي على الترتيب التَّالي: الصَّحِيحُ، السَّقِيمُ، العَالِي، النَّازِلُ، المُسْنَدُ، المَوْقُوفُ، المُرْسَلُ، المُعْضَلُ، المُنْقَطِعُ، المُدْرَجُ، المُسَلْسَلُ، المَشْهُورُ، الحَسَنُ، الغَرِيبُ، الفَرْدُ، المَعْلُولُ، الشَّاذُّ، المُدَلَّسُ، المَوْضُوعُ، المُنْكَرُ، الأَثَرُ، المَنْسُوخُ، النَّاسِخُ، الجَرْحُ، والتَّعْدِيلُ.

٤ـ عَرَّفَ بغالبِ الأنواعِ التي يوردها ببيان حَدِّها، وأقسامها، وإيراد أمثلة لها على ما يقتضيه المقام في جميع ذلك.

٥ـ رصَّعَ كتابَهُ بإيراد كثيرٍ من الأخبار والأقوال مسنَدةً إلى أصحابها، مع تفرُّده ببعض الأسانيد والأخبار التي لم نقف عليها عند غيره، كما في أرقام (٢، ٢٥، ٢٦).

٦ـ تَكلَّمَ على الأحاديث تصحيحًا وتحسينًا وتضعيفًا، وبيانًا للعلل، ونحو ذلك كما في أرقام (١، ١١، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٧٠-٧٤... إلخ).

٧ـ تكلَّمَ على الرُّواةِ بالجرح والتَّعديلِ، وميَّزهم عن غيرهم، كما في كلامه بعد أرقام (٢٢، ٣٣، ٤١)، وغيرها.

٨ـ ميَّز المهمل في الأسانيد، وهي فائدةٌ عظيمةٌ، كما في الأرقام (١٣، ٣٣، ٥٤، ٦٨، ٧٣)، وغيرها.

٩ـ اهتَمَّ رحمه الله بعزو الأحاديث إلى مصادرها، وتخريجها من دواوين

(١) ينظر: ما يأتي (ص: ٨٣-٨٤).

السُّنةِ على طريقة المتابعات، وأتى لها بالشَّواهد أحيانًا، وكذلك عزا الأقوال إلى أصحابها، وهو أمرٌ مطَّردٌ في الكتاب كله.

١٠ـ بيَّنَ بعض معاني «غريب الأخبار» ونحوِ ذلك، كما جاء بعد الأرقام (٨٧، ٩٢، ٩٨).

١١ـ انتقد بعض الكتب المصنَّفةِ في الأخبار، كما في كلامه على كتاب: «فضائل الأعمال» للهكاري، وكتاب «الفردوس» للديلمي[١]، كما قوَّمَ بعض المخالفات الواردة في كتابَي «تفسير الثعلبي» المسمى «كشف البيان»، وكتاب «التفسير الوسيط» للواحدي رحمه الله[٢].

١٢ـ تنوَّعَتْ مصادر المصنِّفِ في هذا الكتاب، وأورد نصوصًا من كتب وإجازاتٍ قد يعسر الوقوف عليها اليوم.

١٣ـ اعتمد في كثيرٍ من المواطن كلام الحاكم رحمه الله، لكنَّه مع ذلك لم يكن مجرَّدَ مختصرٍ لكلام الحاكم، بل كان متصرِّفًا في فنون الحديث، يتعقب الحاكم، ويقيِّدُ إطلاقاته بما يدفع الإشكال الوارد عليه كما في «نوع الشَّاذِّ».

كما أنَّهُ خالفَ الحاكم في «نوع الموقوف»؛ فقد اشترط الحاكم فيما يقفه الرَّاوِي على الصَّحابِيِّ، ولم يَرفَعْهُ إلى النبيِّ ﷺ: أن يكون مُتَّصلَ الإسناد، من غير إرسالٍ ولا إعضالٍ[٣]، ولم يتابعه المصنفُ على ذلك، بل خالفه فيه.

وزاد عليه بعض الأنواع التي لم يوردها الحاكم رحمه الله، كأنواع «الحسن»، و«الأثر»، و«المنكر».

---

(١) ينظر: ما يأتي (ص: ١٩٦).

(٢) ينظر: ما يأتي (ص: ١٥٩-١٦٠).

(٣) «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٩).

وزاد أيضًا على «معرفة علوم الحديث» له نوعي «الموضوع»، و«المُدَلِّس»، لكن الحاكم قد تكلَّمَ عليهما في «المدخل إلى الإكليل»، وأفاد المصنِّفُ منه.

١٤ـ أكثرَ المصنِّفُ رحمه الله من إيراد الفوائد والنِّكاتِ العلميَّةِ في كتابه.

١٥ـ أشار رحمه الله إلى الحالة العلمية في عصره، وأحوال النَّاس في ذلك الزَّمانِ، مع إرشاده إلى ما يُصلِحُ أحوالهم، ويُقِيم أمورهم.

ـ وهذا ما تيسَّر لنا إلقاءُ الضَّوء عليه من منهجه رحمه الله، وقد يفتح الله تعالى على المطالع فيه إضافاتٍ على ما تقدَّمَ، والله وليُّ التوفيق.

خامسًا: موارد المصنف في الكتاب

إنَّ دراسَةَ مصادِرِ المصنَّفِ مِن المباحِثِ المُهمَّةِ التي تُبيِّنُ علاقةَ هذا النَّصِّ الذي كتبَهُ بغيره من نصوصِ الفَنِّ المُنتمِي إليه ذلك الكتاب.

وقد صنَّفَ ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله كتابه هذا بعد مُضيِّ ستة قرون من قيام الحضارَةِ الإسلاميَّةِ، وكانت هذه القرونُ المباركَةُ قد أثمرَتْ إنتاجًا علميًّا في شتَّى المَجالات، ومِن ثَمَّ فقد اطَّلعَ المُصنِّفُ عليها، وأفاد منها.

ـ ويُمكننا تقسيمُ موارده في هذا الكتاب إلى أقسام:

الأوَّلُ: خبرتُهُ العِلميَّة السَّابقة، والتي ظهرت في اختياره لتلك الأنواع، ومعالجته لقضاياها، وإيراده الأمثلة عليه، وانتقائه لفرائد الفوائد، مِمَّا جَعل من هذه الخبرة موردًا من أهَمِّ مواردِهِ.

الثَّاني: مرويَّاتُه عن شُيوخِهِ، وتحمُّلُه لمصنفاتهم، ونهلُهُ من معين علمهم، وروايته للأخبار المسلسلة، والمشهورة، والغريبة، والتي قلَّتْ وسائطها، ونحو ذلك من طريقهم.

الثَّالثُ: المَصادِرُ التي رجع إليها، وهي كثيرة، وقد اعتنى ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله بالرِّواية منها بالإسناد، وقد يعزو إليها دون إيراد ذكره، وهو قليلٌ بالنِّسبة للأول، ونادرًا ما يترك العزوَ اكتفاءً بظهور المصدر أو نحوِه من الأغراض.

وفيما يلي إيرادٌ لما تيسَّرَ ذِكرُه من تلك المصادر مُبوَّبةً حسبَ الفنون، مقدِّمين منها ما يختَصُّ بالسُّنَّة المُطهَّرة:

أولًا: كتب الحديث:

١ـ **«صحيحُ البخاريِّ»**، وقد رجع إليه المصنِّفُ كثيرًا، وعزا إليه في مواضع عديدة، لكنه لم يذكر إسناده إليه.

٢ـ **«صحيح مسلم»**، وقد رجع المصنِّفُ رحمه الله إليه كثيرًا، وروى بإسناده في موضعين، هما (٨، ٩).

ـ ويرويه المصنِّفُ رحمه الله من طريق:

أـ شيخه أبي الحرم مكيِّ بن ريَّان، عن أبي سليمان الخالِديِّ، محمَّدِ بنِ الفَضلِ الفَراوِيِّ، والفَضلِ بنِ عُمَر النَّسَوِيِّ، كلاهما: عنِ عبدِ الغافِرِ بنِ محمَّدٍ الفارسِيِّ، عن محمَّد بنِ عيسى الجُلودِيِّ، عن أبي إسحاقَ إبراهِيمَ بنِ سُفيانَ، عن الإمام مُسلِم بن الحَجَّاجِ، كما في الموضع الأوَّلِ.

ب ـ شيخه أبي سعد ابن الصَّفَّار، وجماعةٍ إجازةً، عن محمَّد بن الفَضلِ، عن عَبد الغافِرِ بن محمَّدٍ، عن محمَّد بن عِيسَى، عن إبراهِيمَ بن محمَّدٍ، عن الإمام مُسلِم، كما في الموضع الثَّاني.

٣ـ **«سنن أبي داود»**، وقد رجع إليه المصنِّفُ كثيرًا، وعزا إليه في مواضعَ عديدةٍ، وروى بإسناده روايةً واحدة منه، برقم (٧٨).

ـ ويرويها المصنِّفُ رحمه الله من طريق: أبي إسحاقَ إبراهيم بن جامِعٍ قراءةً عليهِ، وأبي بكرٍ محمَّدِ بنِ رمضانَ بنِ مَهْمَتٍ، وتَاوانِ بنِ الخَليلِ، وأحمَدَ بن شاهْفورِ، وغَيرِهم إجازةً، عن الإمام حفَدَةَ الطُّوسِيِّ، عن الحسينِ البَغَوِيِّ، عن محمَّدِ بنِ الحَسَنِ، عن أبي سَهْلٍ السِّجْزِيِّ، قال: أخبَرنا أبو سُليمانَ الخَطَّابِيُّ، أخبَرنا أبو بَكرٍ ابنُ داسَةَ، أخبَرنا أبو داودَ السِّجِسْتانِيُّ.

٤ـ «**الجامع الكبير**» للترمذي، وقد رجع إليه كثيرًا، وعزا إليه، لكنه لم يروِ بإسناده من الجامع، وإنَّمَا روى عنه من «العلل الصغير»، كما يأتي.

ـ وإسناده إليه من طريق: شيخه أبي أحمدَ عبد الوهّاب بنِ عليٍّ البغداديِّ، عن عبد الملك الصُّوفِيِّ، عن أبي عامر الأزديِّ، وأحمد الغُورَجِيِّ، وعبد العزيزِ التِّرياقِيُّ، عن الجَرَّاحِيِّ المَحبُوبِيِّ، عن الإمام التِّرمِذيِّ.

٥ـ «**سنن النسائي**»، ولم يذكر إسناده إليه.

٦ـ «**عمل اليوم والليلة**» للنسائي، ولم يذكر إسناده إليه.

٧ـ «**سنن ابن ماجه**»، ولم يذكر إسناده إليه.

٨ـ «**موطأ مالك**»، برواية أبي مصعبٍ، وقد أخرج برقم (٦).

ـ ويرويه من طريق: أبي سَعد ابنِ الصَّفَّارِ، عن هبَةِ الله بنِ سَهلٍ السَّيِّدِيِّ، عن أبي عثمان البَحِيرِيِّ، عن زاهِر بن أحمَدَ السَّرَخْسِيِّ، عن إبراهِيمَ بنِ عبدِ الصَّمَدِ الهاشِمِيِّ، عن أبي مُصعَبٍ الزُّهرِيِّ، عن الإمام مالك.

٩ـ «**صحيحُ ابن خزيمة**»، وقد أخرج منه في موضعٍ واحدٍ، برقم (٧٣).

ـ ويرويه من طريق: شيخه أبي زُرعَةَ عُبَيدِ اللهِ اللَّفتُوانيِّ، عن زاهِرِ بن طاهِرٍ الشَّحَّاميِّ، عن أبي سَعدٍ محمَّد بن عبد الرَّحمنِ الكَنْجَروذِيِّ، عن أبي طاهِرٍ محمَّدِ ابنِ الفَضلِ بنِ محمَّدٍ، عن ابنِ خزيمة.

١٠ـ «**صحيفة همَّام بن منبِّهٍ**»، وقد أخرج منها في موضعٍ واحدٍ، برقم (٨٧).

ـ ويرويها عن: شيخه أبي حفص ابن بَكرون، عن أبي الفضل الأرمَويِّ، عن عبد الصَّمدِ بن عليِّ بن المَأمونِ، عن الدَّارقُطنيِّ، عن محمد بن يوسف الأزدي، عن الجرجانِيِّ، عن عبد الرَّزاق الصَّنعانِيِّ، عن مَعمر، عن همام.

١١ـ «**جزء محمَّدِ بن عبد الله الأنصارِيِّ**»، وقد أخرج منه في خمسة مواضع، بأرقام (١٢، ١٣، ٢٠، ٣٨، ٨٣).

ـ ويرويه عن: شيخه عبد الوَهَّابِ بنِ عليٍّ رضي الله عنه عن أبي بكر محمَّدِ بن عبدِ الباقي الأنصارِيِّ، عن أبي إسحاقَ البَرْمَكيِّ، عن عبدِ الله بنِ إبراهيمَ بن مَاسِي، عن أبي مُسلِمٍ الكَجِّيِّ، عن محمَّدِ بنِ عبدِ الله الأنصارِيِّ.

١٢ـ «**المصنِّفُ**»، مع «**الجامعِ**» آخره، للإمام عبد الرَّزاق الصَّنعانِيِّ، وقد أخرج منه في موضعٍ واحدٍ، برقم (٨٤).

ـ ويرويهما عن: شيخه أبي سعد ابن الصَّفَّارِ مكاتبَةً، عن زاهر بن طاهر، عن البيهقي، عن عبدِ الله بنِ يوسُفَ الأصبَهانِيِّ، عن محمَّدِ بنِ الحُسَينِ القَطَّانِ، عن أحمَدَ بن يوسُفَ السُّلَمِيِّ، عن الإمام عبد الرَّزَّاقِ.

١٣ـ «**أحاديث إسماعيل بن جعفر**»، وقد أخرج منه في أربعة مواضع من الكتاب، بأرقام (٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣).

ـ ويرويه المصنِّفُ رحمه الله من طريق:

أـ شيخه أبي زُرعَةَ اللَّفتُوانيِّ، عن زاهِرِ بن طاهِرٍ، عن أبي سَعدٍ الكَنْجَروذِيِّ، عن أبي طاهِرٍ محمَّدِ بنِ الفَضلِ بنِ محمَّدٍ، عن محمَّدِ بنِ إسحَاقَ بنِ خزيمة، عن عليِّ بن حُجرٍ، عن إسمَاعِيل بن جَعفر، وفي المواضع الثلاثة الأولى.

ب ـ شيخه؛ أبي القاسِمِ يَحيى بن عليٍّ البَغدادِيِّ، والقاضِي يَحيى بنِ الرَّبيعِ الواسِطِيِّ، عن محمَّدِ بنِ يَحيى النَّيسابُورِيِّ، عن أبي سَعيدٍ المُزَكِّى، قال: أخبَرنا أبو نُعيمٍ بِشرُويَه بنُ محمَّدٍ المَعقِلِيُّ، أخبَرنا أبو سَهلٍ بِشرُ بنُ أحمَدَ الإسفرايِينيُّ، حَدَّثنا أبو بَكرٍ الفِرْيابِيُّ، حَدَّثنا قُتَيبَةُ بنُ سَعيدٍ، حَدَّثنا إسماعِيلُ بنُ جَعفر، وذلك في الموضع الأخير.

١٤ـ «**حديث سفيان بن عُيَينة**»، رواية المروزي، وقد أخرج منه في موضعٍ واحدٍ، برقم (٢٧).

ـ ويرويه عن: ابنِ أبي الصَّيفِ اليَمنِيِّ بقِراءَته عليه بـ«مَكَّةَ»، عن أبي المَعالي الفراوِيِّ، عن أبي بكر عبدِ الغَفَّارِ الشِّيرَوِيِّ، عن أبي بكر الحِيرِيِّ، عن الأصَمِّ، عن زكَريَّا بنِ يَحيى المَرْوَزِيِّ، عن الإمام سُفيانَ بنِ عُيَينة الهلاليِّ.

١٥ـ «**مسنَدُ الطَّيالسيِّ**»، وقد أخرج منه في موضعٍ واحدٍ، برقم (٨٥).

ـ ويرويه عن: شيخه أبي سعد ابن الصَّفَّارِ، عن زاهِرِ بن طاهر، عن البيهقي، عن أبي بكر ابن فُورَكٍ، عن عبد الله بن جعفر، عن يونسَ بن حَبيبٍ، عن أبي داود الطَّيالسيِّ.

١٦ـ «**مسند عليِّ بنِ الجَعد**»، وقد أخرج منه في ستَّة مواضع من الكتاب، بأرقام (١٥، ١٦، ٢٣، ٣٤، ٣٥، ٦٠).

ـ ويرويه المصنِّفُ رحمه الله من طريق:

أ ـ شيخه: أبي شجاعٍ محمَّدِ بن المَقرون، عن عليِّ بن هبَةِ الله، عن أبي محمَّدٍ الصَّريفِينِيِّ، عن أبي القاسم بن حَبابَةَ، عن أبي القاسم البَغويِّ، عن الإمام عليِّ بنِ الجَعدِ، وفي المواضع الثلاثة الأولى.

ب ـ شيخه: أبي أحمدَ عبد الوهاب بن عليٍّ، عن والده، عن أبي محمَّدٍ الصَّريفِينِيِّ، عن أبي القاسم بن حَبابَةَ، عن أبي القاسم البَغويِّ، عن ابنِ الجَعدِ، وذلك في الموضعين الأخيرين.

جـ ـ شيخه إبراهيمَ بن جامعٍ الجزريِّ قراءة، وعن جماعةٍ آخرين إذنًا، عن حَفَدَةَ الطُّوسيِّ، قال: الحُسين البَغَويِّ، عن عبد الواحد المَلِيحيِّ، عن ابنِ أبي شُرَيحٍ، عن أبي القاسم البَغويِّ، عن ابنِ الجَعدِ، وذلك في الموضع الرابع.

١٧ـ «العزلة والانفراد» لابن أبي الدنيا، وقد أخرج منه برقم (٩٣).

ـ ويرويه عن: شيخه أبي بكرٍ عَتيق البَامَنجِيِّ، عن أبي المُطهَّرِ الصَّيْدلانِيِّ، عن رِزْقِ اللهِ التَّمِيمِيِّ، عن أحمَدَ بنِ يوسُفَ العَلَّافِ، عن أبي عَليٍّ البَرذِعِيِّ، عن ابن أبي الدُّنيا عبد الله بنِ محمَّدٍ القرشِيِّ.

١٨ـ «شُعب الإيمان» للبيهقي، وقد أخرج منه في موضعٍ واحدٍ، برقم (٣٩).

ـ ويرويه عن: ابن الصفار، عن زاهر بن طاهر، عن الإمام البيهقي.

١٩ـ «الغيلانيات» لأبي طالب ابن غيلانَ، وقد أخرج منه في ستَّة مواضعَ من الكتاب، بأرقام (١٠، ٢١، ٤٠، ٧٤، ٧٦، ٨٨).

ـ ويرويه عن: أبي أحمدَ عبد الوهاب بن عليٍّ، عن هبة الله بن محمد بن الحُصَينِ، عن ابن غيلانَ.

ثانيًا: شروح السنة، وفقهها:

٢٠ـ «الأم» للإمام الشافعيِّ، وقد أخرج منه في ثلاثة مواضع، بأرقام (١٤، ٤٢، ٤٨).

ـ ويرويه عن: أبي أحمدَ عبد الوهّاب بن عليٍّ، عن أبي زُرعَةَ طاهِر بن محمَّدٍ المَقدسيِّ، عن مَكيِّ بن مَنصورِ بن عَلَّانَ، عن القاضي أبي بكر الحيريِّ، عن أبي العباس الأصمِّ، عن الرَّبيعِ، عن الإمام الشَّافعيِّ.

٢١ـ «اختلاف الحديث» للشافعيِّ، وقد أخرج منه في موضعين (٢٤، ٤٧).

ـ ويرويه عن: أبي أحمدَ، عن أبي البَركَات ابنِ أبي سعدٍ النَّيسَابُوريِّ، عن أبي القَاسِم الكوفِيِّ، عن القاضي أبي بكر الحيريِّ، عن الأصمِّ، عن الرَّبيعِ، عن الإمام الشَّافعيِّ.

٢٢ـ «معالِمُ السُّنَنِ» للإمام الخطَّابيِّ، وقد نقل منه بعد رقم (٨٧).

ـ ويرويه عن: إبراهيمَ بن جامِعٍ قراءةً، ومحمَّدِ بنِ رمضانَ بنِ مَهْمَتٍ، وتَاوانِ ابنِ الخَليلِ، وأحمَدَ بنَ شاهْفورِ، وغيرِهم إجازةً، عن حفَدَةَ الطُّوسِيِّ، عن الحسينِ البَغَوِيِّ، عن محمَّدِ بنِ الحَسَنِ، عن السِّجْزِيِّ، عن الخَطَّابِيِّ.

٢٣ـ «شرح السُّنَّة» للبغوي، وقد أخرج منه في موضعين، هما (٦٧، ٨٠).

ـ ويرويه عن: أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن جامِعٍ قراءةً، وجماعةٍ إجازَةً، عن حفدَةَ الطُّوسيِّ، عن الإمام أبي محمَّدٍ الحُسينِ بنِ مَسعودٍ البَغَويِّ.

ثالثًا: كتب علوم الحديث:

٢٤ـ «مقدِّمَةُ صحيح مسلم»، وقد أخرج منها في موضعين، هما (٤٩، ٥٠).

ـ ويرويها من طريق: ابن الصَّفَّارِ، وغيره إجازةً، عن محمَّد بن الفَضلِ، عن عَبد الغافِرِ بن محمَّدٍ، عن محمَّد بن عِيسَى الجُلودِيِّ، عن إبراهِيمَ بن محمَّدٍ، عن الإمام مُسلِم بن الحجَّاج.

٢٥ـ «العلل الصَّغيرُ» للترمذي، وقد أخرج منه في موضعٍ واحدٍ، برقم **(٥٣)**.

ـ ويرويه من طريق: شيخه أبي أحمدَ عبد الوهّاب بن علي، عن عبد الملك الصُّوفِيِّ، عن أبي عامر الأزديِّ، وأحمد الغُورَجِيِّ، وعبد العزيزِ التِّرياقِيِّ، عن الجَرَّاحِيِّ المَحبُوبِيِّ، عن الإمام التِّرمِذيِّ.

٢٦ـ «معرفة علوم الحديث» لأبي عبد الله الحاكم رحمه الله، وقد بنى ابنُ المؤيَّد غالبَ كتابِهِ عليه، وأخرج منه بالإسناد في ستة مواضع، بأرقام **(١، ١٧، ١٧م، ٤٤، ٥٧، ٦٥)**.

ـ ويرويه من طريق: **الإمام أبي سعد ابن الصَّفَّارِ**، عن عبد الغافر بن محمَّدٍ الفارسي، وزاهر بن طاهر، وعائشةَ بنتِ أحمد، عن أحمد بن خَلفٍ الشِّيرازيِّ، عن أبي عبد الله الحاكم.

٢٧ـ «المدخل إلى الإكليل» لأبي عبد الله الحاكم أيضًا، وقد نقل ابنُ المؤيَّد منه في مواضع، وأخذ منه نوعَي «الموضوع»، و«المدلَّس»، وأخرج منه بالإسناد في أربعة مواضع، بأرقام **(٣٢، ٤٣، ٥١، ٥٢)**.

ـ ويرويه من طريق: أبي بكر منصورِ بن عبد المنعم الفراويِّ، عن وجيه بن طاهر، وعبد الكريم بن خَلفٍ، كلاهما: عن أحمد بن خَلفٍ، عن الحاكم.

٢٨ـ «المدخَل إلى عِلم السُّنَنِ الكبرى» للإمام أبي بكر البيهقي، وقد أخرج منه في خمسة مواضعَ من الكتاب، بأرقام **(٤٥، ٦٣، ٦٤، ٨٩، ٩٠)**.

ـ ويرويه عن: أبي سعد ابن الصَّفَّارِ، عن زاهر بن طاهر، عن الإمام أبي بكر البيهقي.

٢٩ـ **«شرط القراءة على الشُّيوخِ»** لأبي طاهِرٍ السِّلَفيِّ، وقد أخرج منه في موضعين، هما برقمي (٥، ٩٩).

ـ ويرويه عن: ابن أبي الصَّيفِ، وابن الصَّفَّارِ، عن أبي طاهرٍ السِّلَفيِّ.

رابعًا: كتب التَّراجم والرجال:

٣٠ـ **«التَّاريخُ الكبير»** للإمام البخاري، ولم يذكر إسناده إليه.

٣١ـ **«الجرح والتعديل»** لابن أبي حاتم، عزا إليه بعد (٣٣، ٤١)، وغيرها، وأخرج منه في ثلاثة مواضع (٥٤، ٥٥، ٥٦).

ـ ويرويه عن: أبي الفُتوحِ محمَّدِ بن أبي سَعدٍ النَّيسابوريِّ البَكريِّ إجازةً، قال: عن أبي طاهِرٍ أحمدَ بنِ محمَّدٍ السِّلَفيِّ، عن يحيى بن عبد الوَهَّابِ بنِ مَندَه، عن عمِّه عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي عبدِ اللهِ بنِ مَندَه الحافِظِ، عن حَمْدِ بن عبدِ الله الأَصْبَهانِيِّ، عن عبد الرَّحْمَن بنِ أبي حاتِمٍ الرَّازِيِّ.

٣٢ـ **«الضعفاء الكبير»** للعُقَيليِّ، وقد أخرج منه في موضعٍ واحدٍ (٤١).

ـ ويرويه عن: أبي محمَّدٍ القاسِمِ ابن عساكرِ مكاتبَةً، عن عبدِ الوهّاب الأنماطيِّ، عن ابنِ المُظفَّرِ، عن أبي الحسن العَتيقيِّ، عن يوسُفَ بنِ أحمَدَ، عن أبي جعفرٍ محمَّدِ بنِ عَمرٍو العُقَيليِّ.

٣٣ـ **«الكامل في الضعفاء»** لأبي أحمد ابن عَدِيٍّ، وقد عزا إليه في موضعين، بعد (٤٠، ٥٢)، ولم يذكر إسناده إليه.

خامسًا: كتب التفسير:

٣٤ـ «الكشفُ والبَيانُ عن تفسير القرآن» للإمام أبي إسحاق الثعلبيِّ، وأخرج منه في موضعين، هما (٢٩، ٣٠).

ـ ويرويه عن: المُؤيَّدِ بنِ محمَّدٍ الطُّوسِيِّ مكاتبَةً، عن جَدِّه لأُمِّه العبَّاسِ بن محمَّدٍ الطُّوسيِّ، عن أبي سعيدٍ الفَرُّخْزَاذيِّ، عن أحمدَ بنِ محمَّدٍ الثَّعْلَبِيِّ.

٣٥ـ «**التَّفسير الوسيط**» للإمام أبي الحسن الواحدي، وقد أخرج منه في موضعٍ واحدٍ، برقم (٣١).

ـ ويرويه عن: ابن الصَّفَّارِ مكاتبَةً، عن عبد الجَبَّار الخُواريِّ، عن الواحديِّ.

سادسًا: كتب أخرى:

٣٦ـ «**الجليسُ الصَّالِحُ الكافي، والأنيسُ النَّاصِحُ الشَّافي**» للمعافى بن زكريا، وقد أخرج منه في موضعين، هما (٩٧، ٩٨).

ـ ويرويه عن: شيخه أبي الحَرَمِ، عن الخَطيبِ أبي الفَضلِ، عن أبي محمَّدٍ ابن السَّرَّاجِ، عن عبد الوهَّابِ بن عَليٍّ، عن المُعافَى بن زَكريَّا.

٣٧ـ «**الاحتجاج بالشَّافعيِّ**» للخطيب البغداديِّ، وقد أخرج منه في خمسة مواضع من الكتاب، بأرقام (٤٥، ٦٣، ٦٤، ٨٩، ٩٠).

ـ ويرويه عن: شيخه عَتِيق البامَنجِيِّ، عن أبي محمَّدٍ التَّكريتِيِّ، عن أبي المَعالي الإسْفرايِينيِّ، عن أبي عبد الله الطَّرائِفيِّ، وأبي نَصرٍ الطُّوسِيِّ؛ كلاهما: عن الخَطيبِ البغداديِّ.

٣٨ـ «**القَصيدةُ الحُصَريَّةُ في قراءة الإمامِ نافِعٍ**»، للإمام أبي الحسين عَلِيِّ بنِ عبد الغَنيِّ الحُصَريِّ، وقد أخرج منه في موضعٍ واحدٍ، برقم (٧٧).

ـ ويرويها من طريق: عَتيقٍ البَامَنجِيِّ بقراءَته عليه، عن يَحيى بنِ سَعدون القُرطُبِيِّ، عن سُليمانَ بنِ محمَّدٍ المَعافِرِيِّ، عن النَّاظم الحُصَرِيِّ.

٣٩ـ «الأربعون الطَّائيَّةُ»، المسماة بـ«**الأربعين في إرشاد السَّائرين إلى منازل المتقين**» لأبي الفتوح محمَّدِ بن محمَّدٍ الطَّائيِّ، وقد أخرج منه في ستة مواضعَ، بأرقام (٥٨، ٧٥، ٨١، ٩٤، ٩٥، ٩٦).

ـ ويرويه من طريق:

أ ـ شيخه: أبي محمَّدٍ يُونُسَ بنِ يَحيى الهاشِمِيِّ، عن أبي الفُتُوحِ الطَّائِيِّ، كما في المواضع الأربعة الأولى.

ب ـ شيخه: ابن أبي الصَّيفِ، عن أبي الحسن الرَّيحانِيِّ، عن أبي الفتوح الطَّائيِّ، كما في الموضعين الأخيرين.

٤٠ـ «الرِّسالةُ القُشَيريَّةُ»، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازنَ القُشَيريِّ، وقد أخرج منها في موضعين، هما (٨٢، ٩٢).

ـ ويرويها من طريق:

أ ـ شيخه: أبي الفُتوحِ البَكريِّ بالإجازة، عن أبي الأَسْعَدِ هِبَةِ الرَّحمن بنِ عبد الواحِد بن عبد الكَريمِ القُشَيرِيِّ، عن جَدِّه أبي القاسِمِ عبدِ الكَريمِ بنِ هَوازِنَ القُشَيرِيِّ، كما في الموضع الأوَّل.

ب ـ شيخه: أبي الفضل منصور بن أبي الحسن المخزومي، عن سَعيدِ بنِ وَجيهٍ الشَّحَّامِيِّ، عن أبي القاسم القُشَيريِّ، كما في الموضع الثَّاني.

ـ إلى غير ذلك من «المصادر»، وقد روى المصنِّفُ بإسناده في مواضعَ لم نقف على المصنَّفات التي نقلها منها، وإن خرَّجناها من غيرها، ومنها ما لم نجده مسندًا عند غيره.

وهذه الرِّواياتُ المشارُ إليها بأرقام (٢، ٣، ١١، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٣٧، ٤٦، ٦٦، ٧٩، ٨٦، ٩١).

ـ كما روى المصنِّفُ موضعًا نفيسًا من كلام شيخه أبي بكرٍ عتيق البامَنجِيِّ، برقم (٣٦).

ـ وهذا تمامُ ما جادَ به التَّأمُّل والنَّظر، والله وليُّ التَّوفيقِ والعِصمةِ.

سادسًا: بين المصنف وابن الصلاح

سبقت الإشارة إلى الموازنَةِ بين «معرفة علوم الحديث» للحاكم رحمه الله وكتابنا هذا، وأوجه الموافقة والمخالفة بينهما[١].

ولئن كان الإمامُ الحاكِمُ (٣٢١-٤٠٥هـ) هو الأبُ الأوَّلُ لهذا العلم؛ فإنَّ ابنَ الصَّلاحِ الشَّهرَزُورِيَّ (٥٧٧-٦٤٣هـ) قد تهيَّأ له من الأسبابِ والعلوم ما جعله الأبَ الثَّاني لهذا الفن، واصطفاه الله تعالى لأن يكون مفيدًا لكلٍّ مَنْ جاء بعده، وأن يكون كتابه فتحًا عظيمًا في ذلك.

فوجبَ أن نقف مع كتابه وقفةً للموازنة بينه وبين كتاب ابنِ المؤيَّدِ الذي بين أيدينا؛ ليَتبيَّنَ الفرقُ بينهما، ولنلحَظَ تطوُّرَ مسائل هذا العلم الشَّريف، ونرى أستفاد ابنُ الصَّلاح رحمه الله منه أم لا؟

لقد كان ابنُ المؤيَّدِ (٥٧٨-٦٥٥هـ) في مرتبة أقران أبي عمرو ابن الصَّلاح رحمه الله، وإن لم ينل من الشُّهرة مثل ما نال أبو عمرٍو، إلَّا أنَّهُ قد فرغَ من تصنيفه هذا قبل أن يُتِمَّ ابنُ الصَّلاحِ كتابَه بثلاثٍ وثلاثين سنة؛ فقد فرغ ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله من كتابه سنة (٦٠١هـ) كما سبق، وكان إذ ذاك شابًّا.

---

(١) ينظر: ما سبق (ص: ٤٤).

وأمَّا الإمامُ ابنُ الصَّلاح رحمه الله؛ فقد بدأ كتابَهُ بعد أن تقدَّمَ به العُمُر، وكان أوَّلُ جَمعِه وإملائهِ يوم الجُمُعةِ، السَّابعِ من شهر رمضان المعظَّمِ، سنة (٦٣٠هـ)، حتى فرغَ منه يوم الجُمُعة أيضًا، آخر المحرَّمِ، سنة (٦٣٤هـ)، بـ«دار الحديث الأشرفيَّة»، بـ«دمشق»، سوى ما بعد الحمدلة من صفة الكتاب في المقدِّمةِ؛ فإنَّهُ أملاه يوم الأحد، ثانيَ صفرٍ، من السنة المذكورة[1].

ومع هذا الفارق الزَّمنيِّ لم نجد أثرًا لإفادة ابن الصَّلاح رحمه الله من كتاب ابن المؤيَّدِ، ولا أنَّهُ وقف عليه.

ـ ولا بأس من عقد موازنة يسيرةٍ بين الكتابين من عدة أوجه، منها:

١ـ من جهة عدد الأنواع المذكورة؛ فقد تضمَّن كتابُ ابن المؤيَّدِ خمسة وعشرين نوعًا فقط من أنواعِ علوم الحديث.

وأمَّا كتابُ ابن الصَّلاح؛ فقد اشتمل على خمسة وستين نوعًا من أنواع علوم الحديث، تداخلت مع غالبِ الأنواع التي أوردها ابنُ المؤيَّدِ.

٢ـ تفرَّدَ عنه ابنُ المؤيَّدِ بإفراده «الأثر» بنوعٍ مستقِلٍّ، وأورده ابنُ الصَّلاح ضمن نوع «الموقوف»، وانفرَدَ ابنُ الصَّلاح باثنين وأربعين نوعًا زيادةً على ما في كتابنا هذا.

٣ـ عبَّر ابنُ المؤيَّدِ عن الضَّعيفِ بـ«السَّقيمِ»، ويقصِدُ به ما هو أعمُّ من التضعيفِ بمجرد الجرح، كما سيأتي؛ وذلك موافقةً لما نقله الخطابيُّ رحمه الله عن أهل الحديث في تسميتهم هذا النَّوعَ..................................

(١) نقله د. نور الدِّين عتر رحمه الله في مقدمة تحقيقه «معرفة علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ١٧) عن نسخة عليها خطُّ ابن العراقيِّ رحمه الله.

بـ«السَّقيم»[1]، بينما أطلق عليه ابنُ الصَّلاح اسم «الضَّعيفِ»، والأمر في ذلك يسيرٌ.

٤ـ جعل ابنُ المؤيَّدِ «الجرح والتعديل» نوعين، وأطلق عليهما هذا الاسم، بينما أدخلهما ابن الصَّلاح في نوع «معرفة صفة من تقبَل روايته ومن تُرد».

٥ـ تكلَّمَ ابنُ المؤيَّدِ عن كيفية التحمُّلِ والأداء بعد ما انتهى من إيراده الأنواع المقصودة، بينما جعلهما ابنُ الصَّلاحِ نوعين مستقِلَّين.

٦ـ عقد ابنُ المؤيَّدِ فصلًا عن فضائل أهل الحديث، بينما أشار ابنُ الصَّلاح إلى شيءٍ من ذلك في مقدمة كتابه.

٧ـ تميَّز ابنُ المؤيَّدِ بإكثاره من إيراد الأخبار بأسانيده إلى قائليها، بينما نجد ابنَ الصَّلاح قليلًا ما يفعل ذلك في طول كتابه.

٨ـ عمَد ابنُ المؤيَّدِ إلى الاختصار والميل إلى الإشارة والإيجاز، بعكس ابن الصَّلاح في ذلك كُلِّه.

٩ـ ذكر ابنُ المؤيَّدِ قسمًا كاملًا في دواعي تصنيفِ كتابه محرَّرًا بقلمه الأدبي الرشيق، مع ذكر العوائق التي عاقته في ذلك، بينما نجد ابنَ الصَّلاح قد أومأ إلى الدافع لتصنيفه إيماءً في المقدمة، وتمَّ كتابُه شيئًا فشيئًا على هيئة مجالس الإملاء، ولذلك لم يرتَّبْ ترتيبًا يرضى عنه مؤلِّفُه ومن جاء بعده.

١٠ـ تميَّز كتابُ ابن الصَّلاح بكونه أكثر مواردَ من كتابنا هذا؛ لاتساع مادَّتِهِ عن كتاب ابن المؤيَّدِ.

١١ـ وضع كلٌّ منهما فهرسًا لكتابه في مقدمته، وكأن هذا الأمر كان شائعًا في زمانهما.

---

(١) «معالم السنن» (١: ٦).

١٢ـ تميَّز ابنُ الصَّلاح كذلك بتعقيباته على نصوص أهل العلم، وتوجيهه لكلامهم.

١٣ـ لم يشتهر كتابُ ابنِ المؤيَّدِ شهرَةَ كتاب ابنِ الصَّلاح، بل ولا قاربه، مع أهميته في هذا الباب.

ـ إلى غير ذلك من أوجه الاتفاق والاختلاف التي تظهر في ثنايا التعليق على الكتاب، غير أنَّ ابنَ الصَّلاح مع تأخُّر تصنيفه تلك المدة التي أشرنا إليها لم يستفد من ابن المؤيَّدِ شيئًا، فيظلُّ كتابنا هذا بكرًا في بعض المسائل التي ينبغي مراعاتها، كما في نوعي «المعضَل»، و«الشَّاذِّ»، وغيرهما، والله أعلم.

سابعًا: أهم مميزات الكتاب، والجهود المبذولة حوله

تظهر أهميَّتُه من خلال عِدَّةِ جوانبَ؛ أهمُّها ما يلي:

١ـ تعلُّقُ موضوعه بعلم حديث رسول الله ﷺ، وكفى بذلك شرَفًا.

٢ـ علوُّ مكانة مؤلفه، وكونه محدِّثًا فاضلًا، وأديبًا بارعًا، وواسع الاطِّلاعِ، دقيق الفهم، يُرجَع إليه في علمه.

وقد ظهر أثرُ ذلك في كتابه الذي أتقنَ تأليفَه وتَحريرَه، وأبان عن فضله بما أودعه من العلم والحفظ.

٣ـ مَوقِع الكِتابِ على الخرِيطَةِ الزَّمَنِيَّةِ لِلتَّصنيفِ في هذا العِلمِ، وكونه صُنِّفَ قبل كتاب الإمام ابن الصَّلاح الذي يُعَدُّ الأبَ الثَّاني لهذا العلم بعد أبي عبد الله الحاكم رحمه الله.

وقد فرغ منه ابنُ المؤيَّدِ رحمه الله سنة إحدى وستِّمِئة من الهجرة؛ ففيه فائدة عظيمة في التأريخ لهذا العلم، وملاحظة تطوُّر مسائله.

٤ـ رواية المصنِّف لأحاديثه وآثاره بأسانيده، وهذا يعطيه أهمِّية بالغة.

٥ـ احتواؤه على أحكام المصنِّفِ رحمه الله على كثير من الأحاديث، وكلامه على بعض الرُّواةِ جَرحًا وتعديلًا، وغير ذلك من الفوائد العزيزة من تقويمه للكتب والأشخاص، ونحوها.

٦ـ تنوُّع مصادره، وإيراد المصنِّفِ رحمه الله نصوصًا من كتب وإجازاتٍ قد يعسر الوقوفُ عليها اليوم.

٧ـ إشارته إلى الحالة العلمية في حياة المصنِّفِ وعصره.

٨ـ كونُهُ قطعةً أدبيَّةً لطيفَةً حوَتِ التَّنبيهَ على كثيرٍ من الفضائلِ والآدابِ، مع الإشارة إلى شيءٍ من خبايا النَّفس البشريَّة.

إلى غير ذلك من المُميِّزات التي لا تُخطِئها عين ناظِرٍ فيه، وبالله التوفيق.

ـ **وأمَّا الجُهود المبذولة في خدمته؛** فتظهر من عدة جوانبَ، منها:

١ـ تعدُّدُ نسخه الخطِّيَّة، بما يوحي باهتمام العلماء وطلبة العلم به.

٢ـ الحواشي التي على نسخه، واهتمام الطلبة بحفظ ما ينبغي حفظه من فوائده، كما أفادتنا حواشي نسخة «رئيس الكتاب» (ع)، وكذلك ما ورد من الفوائد على نسخة «برنستون» (ب)، وغيرها مما تجده في موضعه.

٣ـ كثرةُ التَّملُّكات المثبتة على طرر وحواشي نسخه الخطِّيَّة.

ـ **ومع ذلك؛** فإننا لم نقف إلى الآن على مَن نَصَّ على الاستفادة منه في شيءٍ من كتب هذا الفنِّ، ولعلَّ ذلك لشُهرَةِ كتاب ابن الصَّلاحِ، واقتصار أغلب الطّلابِ عليه، والله أعلم.

ولم يطبَع الكتابُ إلى الآن فيما نعلم، غير أنَّهُ قد نشَر فضيلة الأستاذ الدكتور

إبراهيم بن محمد نور بن سيف حفظه الله بحثًا نفيسًا عن ترجمة المصنِّفِ، تحت عنوان: «**أبو نصر ابنُ المؤيَّدِ، العالم، المقرئ، المحدث**».

وأورد فيه شيئًا من الدراسة عن هذا الكتاب، وقد استفدنا منه في مواضع عديدة من دراستنا، مع عزوِ ذلك إليه.

وبحثه هذا منشور بـ«مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة»، ذو الحجة، سنة (١٤٣٠هـ) ع (٣١)، (ص: ٢٠٩-٢٥٦).

ثامنًا: ما يؤخذ على الكتاب

وقعت للمصنِّفِ رحمه الله بعضُ الأشياء التي تؤخَذُ على كتابِهِ، ولا يخلو منها عملُ إنسانٍ، إلَّا مَن عصمَهُ اللهُ تعالى.

وقد وقفنا من ذلك على بعض الأمور، وهي كما يلي:

١ـ وهم المصنِّفُ رحمه الله في نفيه وجود حديثٍ في كتب «السُّنَنِ»، وهو في بعضها، حيث قال في حديث الحَسَنِ البَصريِّ، عن أنَسٍ رضي الله عنه: «**فأنتَ مَع مَن أحبَبتَ، ولَك ما اكتَسَبتَ**»، بعد تخريجه له، وبيان الوجه الصَّحيحِ فيه، وتخريجه من الصَّحيحين: «ولم يُخرَّج في شَيءٍ مِن السُّنَن الأربَعِ هذا الحديثُ»[1].

ـ وقد بيَّنَّا هنالك وجود الحديث عند الإمام الترمذي من طريق الحسن، وأخرجه كذلك أبو داود، والترمذيُّ، والنسائيُّ، من طرقٍ أخرى عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.

٢ـ أبْعَد المصنِّفُ رحمه الله النُّجْعةَ في حديث عبد الله بنِ عَمرٍو رضي الله عنهما،

---

(١) ينظر: ما يأتي (ص: ١٣٣).

لَمَّا حاصَرَ النَّبيُّ ﷺ أهلَ الطَّائِفِ ولم يَنَل منهم شَيئًا، فقال: «**إنَّا قَافِلُونَ إن شَاءَ اللهُ غَدًا**».. الحديثَ، فقد عزاه ابنُ المؤيَّدِ لـ«صحيح مسلمٍ»[١]، وهو موجودٌ عند البخاريِّ أيضًا، كما بيَّنَّاه هنالك.

والسَّببُ في ذلك استرواحه إلى كلام الحاكم رحمه الله في هذا الموضع، والله أعلم.

٣ـ تَبِع المصنِّفُ رحمه الله الإمامَ أبا عبد الله الحاكمَ رحمه الله في حكمه على حديثِ «**لا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبادٍ**» بأنَّهُ غريبٌ من طريقِ الشافعيِّ، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمرَ رضي الله عنهما[٢]، مع أنَّ له متابعاتٍ تامَّةً في هذا الطريقِ؛ فقد تابعَ القَعنبيُّ الإمامَ الشَّافعيَّ عن مالك، وتابعَ صَخرُ بن جُويريَةَ الإمامَ مالكًا عن نافع، وتوبع فيه نافعٌ كذلك، وله شواهد كثيرة، كما بيَّنَّاه هنالك، وبالله التوفيقُ.

٣ـ تضعيفه بعض الأحاديث الصَّحيحة والحسان، وهي صحيحةٌ عند غيره من أهل العلم، كما في آخر نوع «المشهور»[٣].

وقد يُقال: إنَّ الحكم عليها اجتهاديٌّ، فلا يحاكم المصنِّفُ إلى اجتهاد غيره، وهذا حقٌّ إلَّا أنَّ الذي يظهر أنَّه تابَع في ذلك الإمام الحاكم رحمه الله.

ـ وعلى كُلٍّ؛ فإنَّ هذه المُؤاخذاتِ ـ وإن سَلِمَ بعضُها من الانتقاد ـ لا تُنقص من شأن الكتاب، ولا من قَدرِ مُصنِّفِه؛ فإنَّ الكامل من عُدَّت سقطاته.

ومَنْ ذا الذي تُرْضَى سَجاياهُ كُلُّهَا ... كَفى المَرْءَ نُبْلًا أنْ تُعَدَّ مَعايِبُه

(١) ينظر: ما يأتي (ص: ١٢٩).
(٢) ينظر: ما يأتي (ص: ١٣٤).
(٣) ينظر: ما يأتي (ص: ١٢٢-١٢٤).

تاسعًا: دراسة المعتمد عليه من نسخ الكتاب

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على خمس نُسَخٍ خَطِّيةٍ، مفرقة في خَمسِ مَكتباتٍ بين ثلاث دولٍ، كما سنبَيِّنُه فيما يلي:

١ـ نسخة رئيس الكتَّاب (ع):

وهي نسخة نفيسة، نُقلت من خط المصنِّفِ رحمه الله من نسخته التي كتبها بـ «تبريز» كما قُيِّد ذلك في العنوان.

والنسخة محفوظة بمكتبة عاشر أفندي «رئيس الكتاب» برقم (١٠٣)، وتقع ضمن مجموع هي أوله، وتنتهي باللوحة رقم (٣٤).

وبكل لوحة منها وجهان، ومسطرتها (٢١) سطرًا، ومتوسط كل سطر (١٥) كلمة.

وقد استخدمت فيها الحُمرة للعناوين.

ناسخها: محمد بن أبي المجد الشرواني.

وقد انتهى من تحريرها يوم السَّبتِ، الثالث والعشرين من شهر شعبان، سنة (٦٦٧هـ)، ثم عارضها وصَحَّحَها في أواخر رمضان من نفس العام.

وبها حواشٍ متعددةٌ في هوامش بعض الورقات، وبعضها بالفارسية.

ويوجد على النسخة عدة تقييداتٍ، منها: قيد تملُّكٍ، نَصُّهُ: «الله حسبي. من كتب أبي بكر بن رستم بن أحمد الشِّرواني»[1].

---

(١) أبو بكر بن رستم بن أحمد بن محمود الشرواني، الحنفي، المشهور بـ «عجم أبو بكر» وفاته سنة (١١٣٥هـ -١٧٢٢م)، من آثاره: «ما لا بدّ منه للأديب»، وترجمة مختصر وفيات =

وقيد تملك: «هذا لله المالك الأحد عند عبده مصطفى بن محمد».

وعلى غلاف النسخة اسم بقية موضوعات المجموع، وآخر حديث في «صحيح البخاري».

٢ـ نسخة برنستون (ب):

وهي نسخة عتيقة نفيسة، محفوظة في «جامعة برنستون» مجموعة يهودا، ضمن مجموع برقم (٣٨١٤) يضم في أوله بضعَ لوحات لكتاب «نخبة الفِكر» لابن حجر، ثم كتاب «تحفة الأخيار».

ويقع كتابُنا في (٥٦) لوحة، يبدأ من لوحة (٤: ب) بصفحة العنوان، وينتهي باللوحة (٥٩)، وكل لوحة منها بها وجهان، ومسطرتها (١٧) سطرًا، ومتوسط كلمات كل سطر(٩) كلمات.

ناسخها: محمد بن أحمد بن أبي الشرف، وقد انتهى منه في عصر الجمعة، آخر المحرَّم، سنة (٧٠٥هـ)، بمدينة «سلمان شهر»، وتقع حاليًا في «إيران».

وهي نسخة مقابلة ومصححة، يدل على ذلك كثرة تقييدات المقابلة، ووجود تصحيحات ولحوق كثيرة في النص.

كما يوجد بها حواشٍ موضحة وشارحة في بضعة مواضع منها، وفي حواشيها نقولٌ من مالكيها عن زين الدِّين العراقيِّ رحمه الله، وسنثبت ذلك تباعًا في مواضعه إن شاء الله.

= الأعيان إلى التركية العثمانية. مخطوط ولي الدين أفندي: (٢٤٠٦)، و«رسالة في الحساب» بمكتبة عارف حكمت، مجاميع: (٢٠٦: ٢)، ينظر: «عثمانلي مؤلفلري»: (١: ٢٣٣)، و«هدية العارفين» (١: ٢٤١)، و«معجم المؤلفين»: (٣: ٦١).

وعلى صفحة الغلاف عدة تقييدات، منها: «مطالعة للشيخ مُحَمَّد بن مُسَافر بن عُثْمَان بن مُحَمَّد بن أحْمَد الْقُدسِي الْحَنَفِيّ الغريب عفا الله عنه[١]».

وقيد تَملُّكٍ، نَصُّهُ: «في حوزة الفقير يوسف[٢]، غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة».

ـ كما توجد فوائد وقيود تملك أخرى بعضها بالفارسية.

٣ـ نسخة فيض الله (ف):

هي نسخة نفيسة وتامَّة، تقع ضمن مجموع محفوظ بمكتبة «فيض الله» بـ«تركيا»، برقم (٤٦٠)، ويضم المجموع كتابين: الأول «شرح مشكاة المصابيح» لشهاب الدين محمد الكرماني، ويبدأ من أول الكتاب حتى اللوحة (٨٥: أ).

والثاني كتاب «تحفة الأخيار» ويبدأ من (٨٥: ب) إلى نهاية الكتاب.

ويقع في (٢٧) لوحة، بكل لوحة وجهان، والمسطرة (٢١)، بكل سطر (١٦) كلمة في المتوسط، كتبت بخط نسخ مقروء كتبها أبو بكر بن أحمد الديباجي، في أواسط جمادى الأولى لسنة ثلاث وثمانين وستمائة، وقد استخدم فيها الحمرة، والخط السميك للعنوان.

ـ وعلى صفحة الغلاف عدد من التقييدات التي لها علاقة بعلم الحديث منها ما يلي:

ورد في أعلى صفحة العنوان: «إنَّ الحديثَ الضَّعيفَ ليس بساقط الاعتبار

---

(١) له كتاب «فضائل أبي حنيفة رحمه الله»، وقد انتهى منه في جمادى الآخرة، سنة (٨٣٠هـ). ينظر: «إيضاح المكنون» (٢: ١٦٦).

(٢) لعله: ابن المِبْرَد؛ يوسف بن عبد الهادي الحنبلي رحمه الله.

مطلقًا؛ فرُبَّما يكون فيه ما يُؤيِّده القياسُ الجَليُّ؛ فيُعمَل به مع ضَعف الإسنادِ.

وكثيرٌ من المُجتهدين عملوا في بعض الأحكام بالحديث الضَّعيفِ عند أهل النقل، وتركوا العمل بما صحَّ إسناده؛ لِمَا يشهد له قضية الحال ويقتضيه النظر والاستدلال.

والقولُ الموجز الجامِعُ أن نقول: الحديث على ثلاثة أنواع:

الصحيح: وهو ما اتصل إسناده، وعدلت رواته، وهو النوع المتَّفَقُ عليه.

وحسن: وهو ما عزَّ في مخرجه، واشتهر رجاله، وهو النوع المختلَف فيه.

وسقيم، وأقسامه ثلاثة: موضوع، ومقلوب، ومجهول.

فالموضوع: ما صحَّ وضعه عند أهل الحديث.

والمقلوب: ما قلبه القَلَّابُون تلينًا [كذا!] وإسنادًا.

والمجهول: ما لا يعرف أئمَّةُ الحديث مخرجه، ويكون مداره على من لا يعرف في رجال الحديث».

وفي جانب الصفحة من أعلى: «**المرفوع:** ما أسنده إلى النبي ﷺ.

والموقوف: ما لم يتجاوز فيه عن الصحابي رضي الله عنه.

الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ سواء أضافه صحابي أم تابعي، ومَن بعده؛ فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع.

والحديث المسند: ما رُفع إلى النبي ﷺ بإسناد متصل.

والحديث الموقوف: ما يَقِفه الراوي على الصحابي ولم يرفعه إلى النبي ﷺ.

والحديث المرسل: ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ، ولم يذكر الصحابي.

والحديث المنقطع: ما سقط من رواته واحد غير الصحابي، وقيل: ما سقط واحد قبل التابعي.

والحديث المعضل: ما سقط من إسناده اثنان فصاعدًا مِن أي موضع كان سواء سقط الصحابي والتابعي أو مَن بعدهما، اثنان من موضعين، أو موضع واحد».

وفي جانبها من أسفل: «**فإن قيل**: إنا نجد في كتب الأحكام من الأحاديث ما يشهد عليه بالضعف.

قلنا: المصنف لا يذكر في تأليفه حديثًا ضعيفًا عنده في الأحكام إلا وقد علم لغيره فيه متمسكًا على حسب المعرفة به والاجتهاد فيه. ألا ترى أن المراسيل لا تكون حجة عند كثير من العلماء، وعند بعضهم يلزم العمل بها، ثم إن أكثر مباني هذا القول على الجرح والتعديل وكلاهما يختلف فيه الأئمة؛ فربما يكون ضعيفًا عنده قويًّا عند غيره. أشار بكلمة «وإنما» إلى أن قِوام الأعمال بالنيات وأن لا عِبرةَ لأعمال إذا خلت عن النيات؛ لأنها العاملة بركنيها إيجابًا ونفيًا، فبحرف التحقيق يثبت الشيء، وبحرف النفي ينفي ما عداه، وهذا كما يقال: إنَّما الأجساد بالأرواح، أي: قِوام الأجساد وحيويتها بالأرواح. لو قيل: إنه أراد الفضيلة والكمال فله وجه ومحمل، كما يقال: «إنما المؤمن بأصغريه»، وليس في هذا القول تعريض بتوهين النية، وإنما... التنبيه على استخلاصه».

وفي أسفلها أيضًا: «قال يحيى بن معاذٍ رحمة الله عليه: إلهي! المحسنون قد اجتمعوا على أبواب الجنة، يُنطقهم ألسنةُ الأعمال، والمسيئون قد اجتمعوا على باب الكرم، يُنطقهم ألسنة الآمال. إلهي! إن وضعتَ عدلَك على المحسن لم يبق له حسنة، وإن أنلت المسيءَ فضلك لم يبق له سيئة».

وبعدها كلام بالفارسي مشوب بالعربية.

وعلى المجموع تملكات لعدد من المالكين، منهم:

عبد الرحمن بنُ عثمانَ بنِ سعدِ العثمانيُّ البربري، مؤرخ بسنة (٧٥٦هـ).

ومحمودُ بن أحمد الحسيني.

والسيد مصطفى بنُ عديٍّ بنِ السيد محمد.

تملك المفتي فيض الله، المفتي في السلطنة العثمانية.

وجاء في قيد الختام بيتان من الشعر:

كَتَبتُ كِتابِـي بِخَطٍ جَميلِ وَجُهـدٍ جَهِيدٍ وعُمرٍ طويلِ
أَخَافُ مِن المَوتِ إن جاءني يُبَـاع كِتَابِـي بِشَـيءٍ قَلِيل

٤ـ نسخة أماسيا (س):

نسخة محفوظة في مكتبة «أماسيا با يزيد» بـ«تركيا»، ضمن مجموع، برقم (١٥٨٤) يضم (١٢) رسالة، هي الأخيرة منه، تقع في (٢٥) صفحة، من (١٧٤: ب) إلى (١٩٩: أ) مسطرتها (٢٤) سطر في الورقة الواحدة.

وقد استخدمت فيها الحمرة، وتظهر معالم العناية بالنسخة في وجود بعض اللحق فيها، وعليها قيود كتبت بغير العربية.

جاء في ختامها: «فرغ من تنميق هذا الكتاب المسمى بـ «تحفة الأخيار في بيان أقسام الأخبار» العبد المُدان، الراجي عفو الغفور المنان أبو بكر عبد الله بن أبي المكارم، محمود بن طاهر بن أبي محمد عبد الواحد..... الكاشي.

غفر الله ذنوبهم وعفا عن سيئاتهم، وقَبِلَ حسناتِهم، يوم الأربعاء وهو الثامن والعشرون من الشهر الحرام ذي الحجة أوسط الأشهر الحرم السرد، آخر شهور سنة إحدى وثمانمائة، وقد شرع في كتابته في شهور سنة سبع وستين وسبعمائة، فامتد إلى أربع وأربعين سنة. سنة (٧٦٧هـ).

٥ـ نسخة دار الكتب المصرية (ك):

هي قطعة سيئة التصوير، تمثّل القسم الأول من النَّصِّ المُحقَّقِ، حيث اقتصرت على ذكر أنواع الحديث، ليس فيها الدواعي، والعوائق.

وتقع هذه النسخة ضمن مجموع رقم (٤٠٣) حديث، حيث يضم (١٣٥) صفحة موزعة على ثمانية كتب ورسائل، وترتيب «تحفة الأخيار» السابع منها، حيث يقع من صفحة (٨٦) إلى صفحة (٩٣) أي: في ثماني صفحات، في كل صفحة وجهان، ومسطرتها (٣٢) سطرًا، ومتوسط كل سطر (٢٥) كلمة، كُتبت بخط النسخ.

عملنا في الكتاب

قد سرنا على المنهج التالي:

١ـ نسخنا الكتابَ، ثم قابلناه بباقي النُّسخ التي سبق وصفها، مع مقابلته بمصادِرِ المصنِّف، وأثبتنا المُلاحظات في الحاشية.

٢ـ قدَّمنا للكتاب بمقدمةٍ عامَّةٍ تبيِّنُ أهميته، ومكانتَه من مصنَّفات هذا الفنِّ.

٣ـ ترجمنا للمصنِّفِ رحمه الله ترجمة مشتملة على: ذكر اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ومولده، وأسرته، مع الإشارة إلى تكوينه العلمي، وذكر بعض شيوخه، ورحلاته، وآثاره، ووفاته.

٤ـ أوردنا دراسةً عن الكتاب، من حيثُ تحقيقُ اسمه، ونسبته إلى مؤلِّفِه، وسبب تأليفه، ووصفه ببيان موضوعه العام وترتيبه، وذكر أهم مشتملاته، وبيان موارد المؤلف في كتابه، ومنهجه فيه، وذكر أهم مميزاته، وأوجه الاتفاق والافتراق بينه وبين كتابَي الحاكم وابن الصَّلاح، مع ذكر المعتمد عليه من نسخ الكتاب، والدراسات السابقة التي تناولت هذا البحث.

٥ـ أقمنا النَّصَّ وخدمناه دراسةً، وضبطًا، وترقيمًا، وتعليقًا، وتوثيقًا حسب الجهد والطَّاقةِ، ونعتذر إن كثُر الضَّبطُ أحيانًا أملًا في أن يُدَرَّس الكتابُ للشُّداةِ من طلبة العلم، فيكونَ عونًا لهم.

٦ـ توخَّينا في التخريج أن يكون متوسطًا غيرَ مُخلٍّ، ولم نُسْهِب في ذلك.

٧ـ شرحنا الغريب، وأوضحنا ما يحتاج إلى بيان من مسائل الكتاب.

٨ـ نبَّهنا على ما عساه يقع من وهَمٍ أو إشكالٍ.

٩ـ أوردنا بعض الفوائد، مع تقييد ما يوهم الإطلاق، وبيان ما يوهمُ إجمالُه، مع ذكر الأمثلة لما يذكره المصنفُ في بعض الأنواع، حسبما يقتضيه المقام.

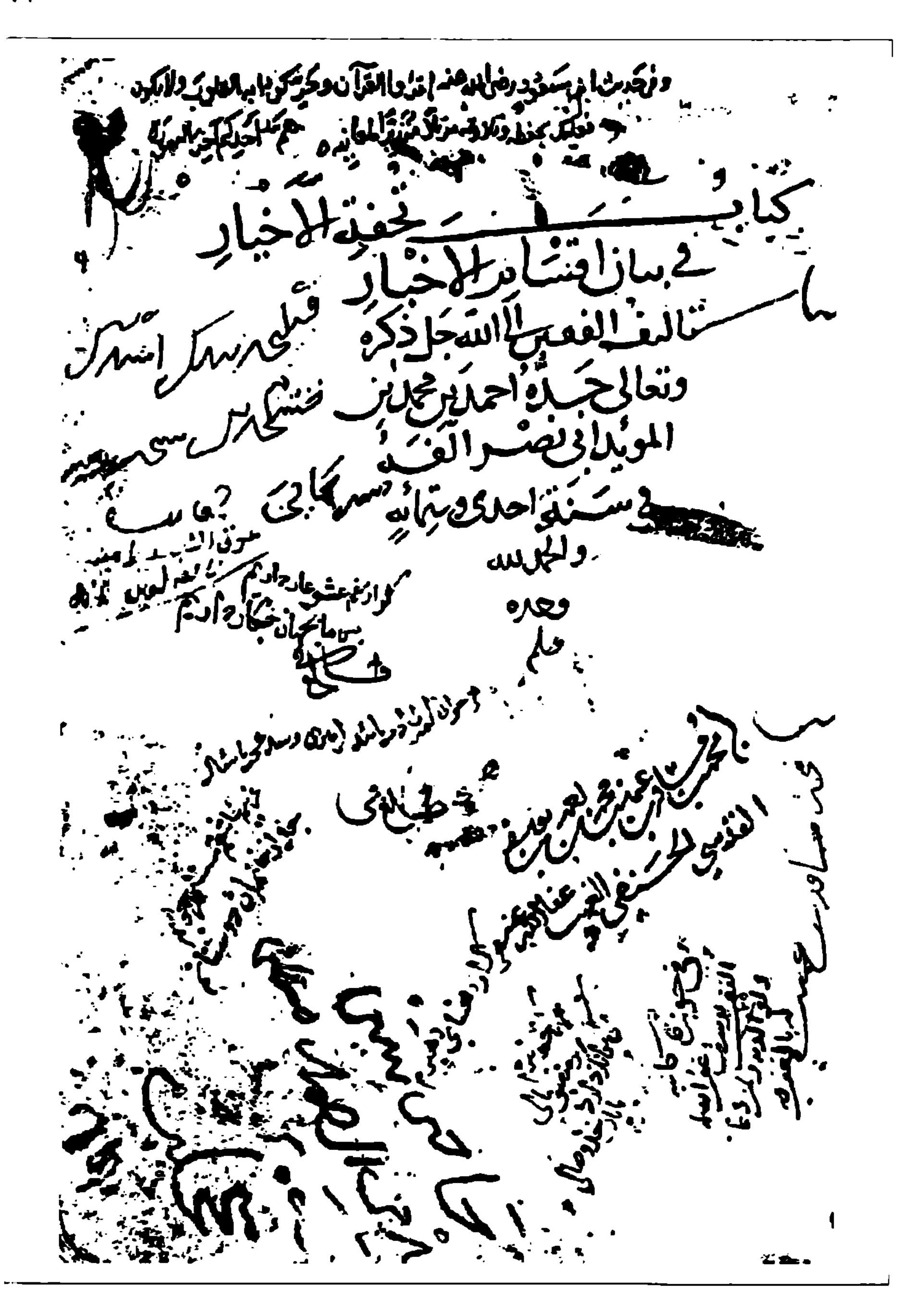
١٠ـ لم نثبت أرقام اللوحات في نص التحقيق؛ بسبب أننا لم نعتمد نسخةً أصلًا.

١١ـ وضعنا فهارس للآيات، والأحاديث، والآثار، والأشعار، والبلدان، والغريب، ثم المحتويات.




نماذج من النسخ المخطوطة

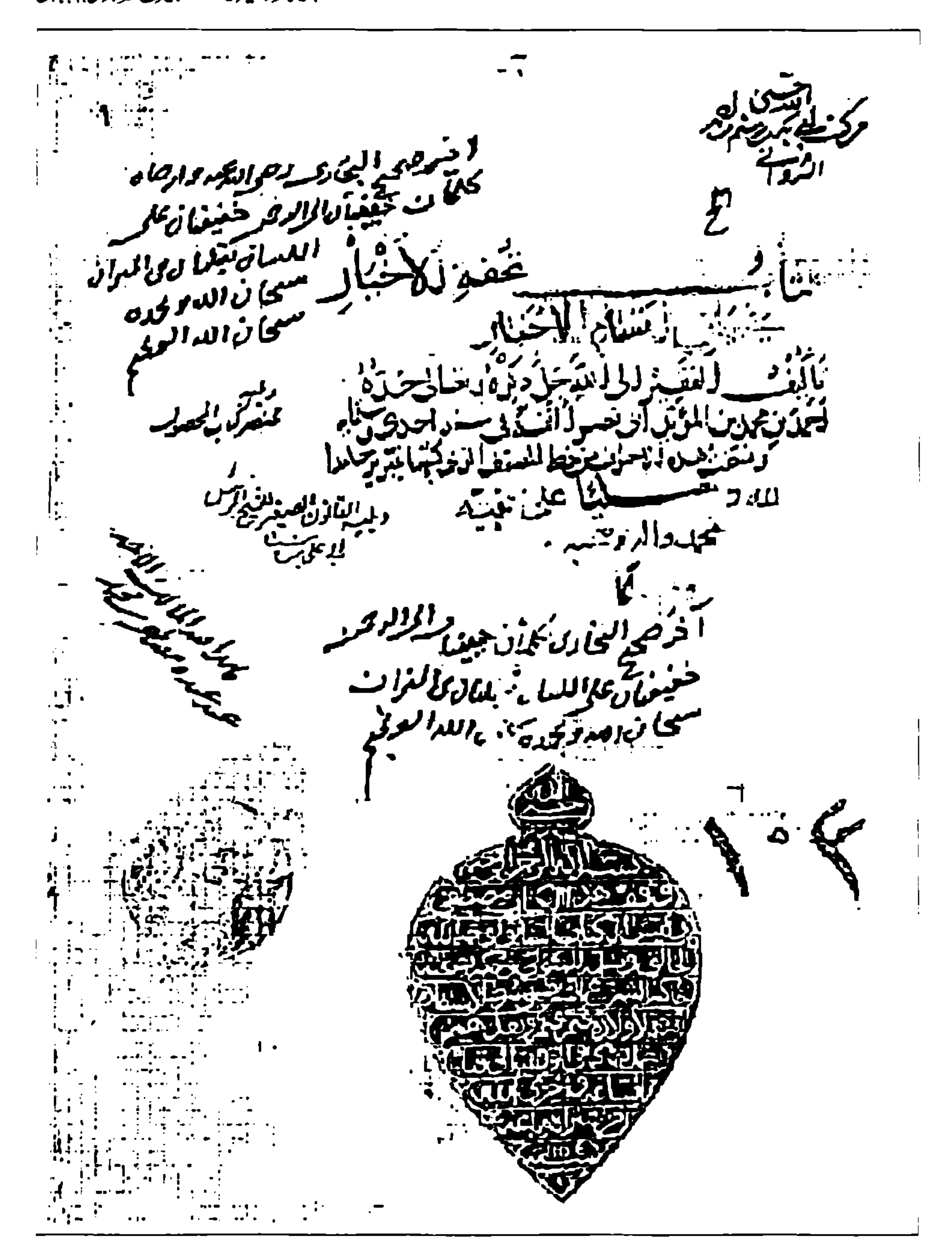




كتاب تحفة الأخيار
في بيان اقسام الأخبار
تأليف الفقير إلى الله جل ذكره
وتعالى عبده أحمد بن محمد بن
المؤيد أبي نصر الفق
في سنة احدى وستمائة
والحمد لله
وحده

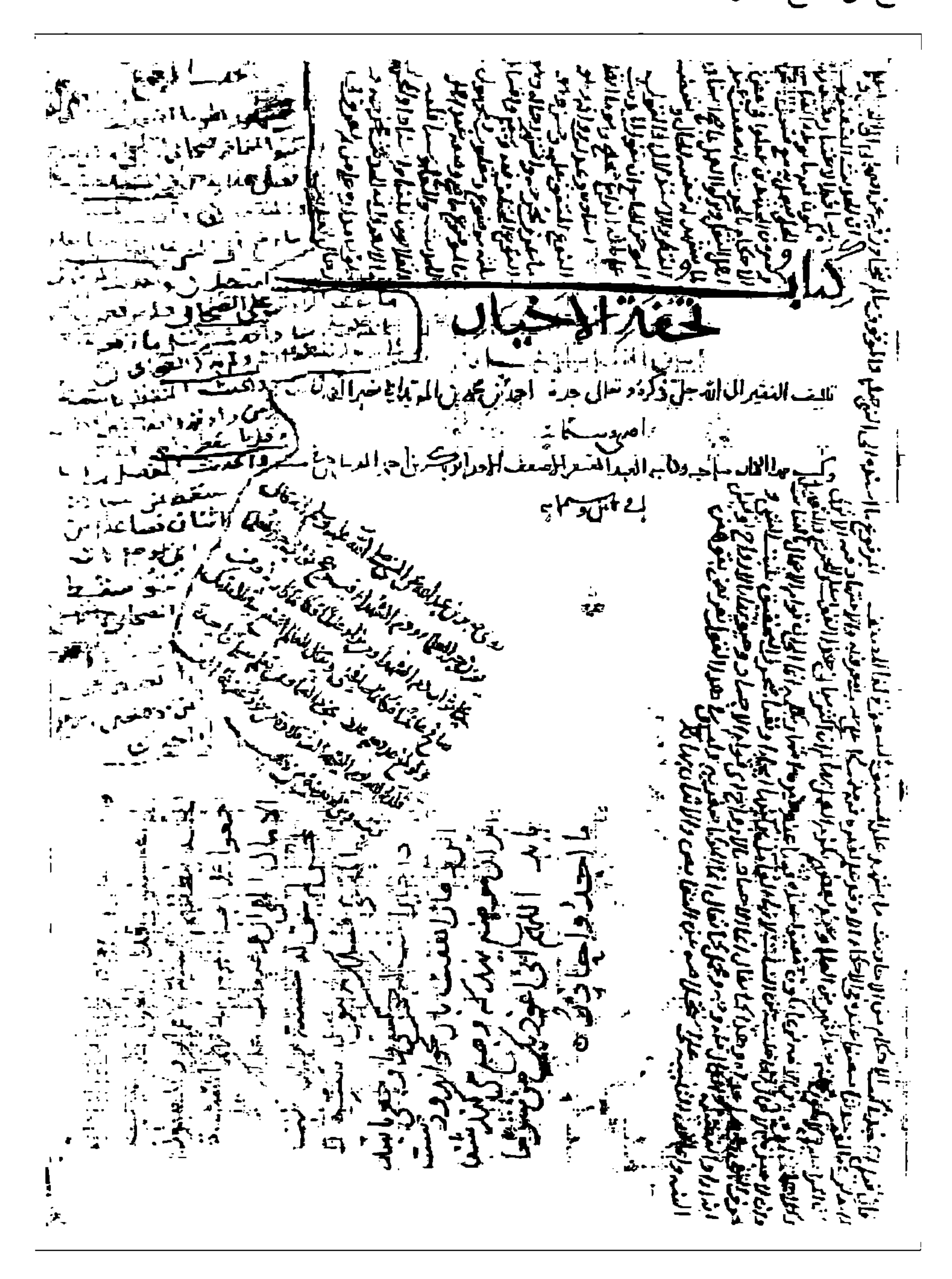
طرة النسخة (ب)

الصفحة الأولى من النسخة (س)

الصفحة الأخيرة من النسخة (س)



طرة النسخة (ع)



طرة النسخة (ف)

كتاب تحفة الأخيار في بيان أقسام الأخبار

الصحيح ... العالي النازل ... الموقوف

المرسل المعضل المنقطع المدرج المسلسل المشهور ...

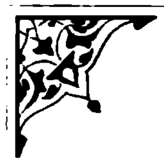
الغريب الفرد المعلول الشاذ المدلس الموضوع

المنكر الاثر المنسوخ الناسخ الجرح والتعديل

فالصحيح ...

الصفحة الأولى من النسخة (ك)

الصفحة الأخيرة من النسخة (ك)




النص المحقق




بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه الحول والقوة

الحمدُ للهِ القَائمِ بذاتِه، الدَّائمِ بجميعِ صِفاتِه، البَالغِ أمرُه بسابقِ كلماتِه، المُتَعرِّفِ إلى مَنْ شاء مِنْ عِبادِه بدلالاتِه، المُبْدِعِ في العالَمِ صنوفَ آياتِه، المُتوحِّدِ بما لم يشاركْهُ فيه غيرُه في أرَضِيهِ[١] وسماواتِه.

وصَلَّى اللهُ على خيرِ خَلقِهِ وخُلاصَةِ بَرِيَّاتِه، مُحمَّدٍ المَبْعُوثِ إلى الكافَّةِ ببراهينِه وبيِّناتِه، وحُجَجِهِ ومُعجزاتِه، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وأزواجِهِ وذُرِّيَّاتِه.

وبعد:

فقد استدعاني مَنْ تخَصَّصَ بمجامِعِ المَحامِدِ والمَفاخِر، وتَفَرَّدَ بِجَوامِعِ المَناقِبِ والمَآثِرِ[٢] من جميعِ أهلِ الزَّمانِ، وتَفَرَّدَ بإثباتِ الحُقوقِ عليَّ وإِسْداءِ المِنَنِ إليَّ مِن بينِ سائِرِ الإِخْوانِ - أكرمَهُ اللهُ جَلَّ ذِكرُهُ في الدَّارَين بجزيلِ الثَّوابِ وجَميلِ الثَّناء، وجَزاهُ عَنِّي خيرَ الجَزاء - إلى تَحريرِ الألفاظِ التي تَجمَعُ أنواعَ الأحاديثِ، وتحصُرُ أقسامَ الأخبار، على ما اصطَلَحَ عليه أصحابُ الحديث، وتواضَعَ عليه أهلُ النَّقل؛ فأسرَعتُ النُّهوضَ إلى إجابته، وبادَرتُ الإسعافَ بطِلبَتِه، وأوردتها على طريق الإيجاز والاختِصار، وسَردتها على ما

---

(١) في (ف)، (ك): «في أرضه»، وفي حاشية (ع): «أرضيه، أصله: أرضين، سقطت النون بالإضافة».

(٢) في (ف)، (ك): «من تخصص بمجامع المحامد والمفاخر، والمناقب والمآثر».

يَقتضيه الاكتفاءُ والاقتِصار، مُضرِبًا عن الشَّواهِد التي تُؤدِّي إلى الإطناب[١] والإكثار؛ إلَّا ما تَمَسُّ الحاجَةُ إليه، دون ما يُؤذِنُ بالإملالِ والإضجار، واللهَ[٢] جلَّ ذِكْرُهُ أرجو في تَتِمَّةِ قَضَاءِ حقوقِ الإخوانِ الأخيارِ، وفي جَميعِ الأمورِ وسَائرِ الأحوالِ، آناءَ اللَّيلِ وأطرافَ النَّهارِ.

* وهي فِيمَا يَتَعلَّقُ به الغَرضُ الآن خَمْسَةٌ وعشرونَ نَوعًا[٣]:

الصَّحِيحُ، السَّقِيمُ، العَالِي، النَّازلُ، المُسْنَدُ، المَوْقُوفُ، المُرْسَلُ، المُعْضَلُ[٤]، المُنْقَطِعُ، المُدْرَجُ، المُسَلْسَلُ، المَشْهُورُ، الحَسَنُ، الغَرِيبُ، الفَرْدُ، المَعْلُولُ، الشَّاذُّ، المُدَلَّسُ، المَوْضُوعُ، المُنْكَرُ، الأَثَرُ، المَنْسُوخُ، النَّاسِخُ، الجَرْحُ، والتَّعْدِيلُ[٥].

---

(١) في (ك): «التي تؤدي إلى ذي الإطناب».

(٢) ضبطت في (ب) بالرفع والخفض معًا، هكذا: «واللهِ».

(٣) في حاشية (ع): «مما يحفظ: أورد المصنف رضي الله عنه وأرضاه خمسة [وعشرين] نوعًا من مصطلحات أهل الحديث».

(٤) ضبطت في (ب) بفتح الضاد وكسرها، هكذا: «معضِلًا»، وسيأتي في موضعه.

(٥) في (س): «الجرح. التعديل».

ـ وقد أورد المصنفُ هذه الأنواع من جملة علوم الحديث التي بلغت مائة نوع كما أشار الحازمي في «العجالة» (ص: ٣)، وقال: «كلُّ نوع منها عِلمٌ مستقِلٌّ لو أنفَد الطالبُ فيه عُمُرَه لما أدركَ نهايته، ولكنَّ المبتدئ يحتاجُ أن يَستطْرف من كلِّ نوعٍ؛ لأنها أصولُ الحديثِ، ومتى جهل الطالبُ الأصولَ، تعذَّر عليه طريقُ الوصولِ».

ـ وقد ضمَّنَ ابنُ الصلاح «مقدمته» خمسة وستين نوعًا من جملة تلك الأنواع، وبقي خمسة وثلاثون، ذكر السِّراجُ البُلْقِيني خمسة منها في «محاسن الاصطلاح» (ص: ٦١٢-٦٧٤)، وأورد الزركشيُّ في «نكته» (١: ٥٨-٨٥) ثلاثة عشر نوعًا، ووعد الحافظ ابن حجر في «النكت» (١: ٢٣٣) بسرد المائة نوع جميعًا، فمات قبل إتمام الكتاب، لكن سردها السيوطي في «البحر الذي زخر» (١: ٢٤٨-٢٥١)، فتمت. =

(١) فـ«الصحيح»[١]

هو: ما يَرويه عن رسولِ الله ﷺ صحابيٌّ زائِلٌ عنه اسمُ الجَهالةِ، ويَرويهِ عنه تابِعيَّان عَدْلَان، ثمَّ يَتداوَلُهُ أهلُ الحديثِ بالقَبولِ إلى وقتِنا هذا، أو إلى وقتِ الحُكمِ بالصِّحَّةِ، كالشَّهادةِ على الشَّهادةِ[٢].

= ـ على أن الحافظ رحمه الله قد أورد في «النزهة» ما يزيد على المائة، ومجرَّدُ الاشتغال بذكرها قد يكون نصَبًا من غيرِ أرَبٍ كما قال ابن الصلاح في «المقدمة» (ص: ٧٨)، لكنه مِن باب التَّفَنُّن في هذا العلم، والله الموفق.

(١) بدأ المصنف بنوع الصحيح؛ لاستحقاقه ذلك، فهو أشرف الأنواع وأعلاها رتبة.
ـ والصَّادُ والحاءُ مادةٌ تدُلُّ على البَراءَةِ من المَرضِ والعَيبِ، وعلى الاسْتِواءِ.
والصِّحَّةُ: ذهَاب السقم، والبراءة من كلِّ عَيبٍ ورَيْب. يُقَال: صَحّ يصِحّ صحَّة. والصَّحِيحُ والصِّحاحُ بِمَعنًى. ينظر: «تهذيب اللغة» (٣: ٢٦٠)، و«مقاييس اللغة» (٣: ٢٨١).

(٢) هذا التَّعريفُ مأخوذٌ من كلام أبي عبد الله الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٦١)، وظاهرُ صنيعِ المصنِّفِ رحمه الله: اشتراط الرَّاوِيَين عن الصَّحابيِّ في كلِّ حديثٍ يذكره، وكذلك عن التابعيِّ، إلى أن يُتداوَل بين أهل الحديث، ومع هذا فرُبَّما يتفرَّد التَّابعيُّ بالحديث الصَّحيح.
ـ والذي يظهر من كلام الحاكم رحمه الله وصنيعِ تلميذيه الخليليِّ والبيهقيِّ ووافقهم عليه بعض أئمة الحديث: أنه لا يشترط ذلك في كلِّ خَبرٍ يرويه هذا الصَّحابيُّ، وإنَّمَا المُرادُ: أنَّ هذا الصَّحابِيَّ وهذا التَّابِعيَّ روى عن كلٍّ منهما رَجُلانِ خرج بهما عن حَدِّ الجَهالَةِ، وإن كان كلُّ رجلٍ من الرَّاوِيَين قد اختصَّ بخبر غير خبر صاحبه، والله أعلم. وللاستزاده من ذلك ينظر: «فتح المغيث» (١: ٨٣-٨٥).
ـ وقد استقرَّ أهلُ الفنِّ في تعريفِ الصَّحيحِ ـ وأخَذه ابنُ الصَّلاح وغيره استقراءً من صنيع الأئمة ـ: أنه «الحديثُ الذي يتَّصِلُ إسنادُهُ بنقلِ العَدْلِ الضابطِ عنِ مثله إلى منتهاهُ، ولا يكونُ شاذًّا، ولا مُعلَّلًا». وينظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٧٩).

وهذا النَّوعُ عزيزٌ جِدًّا، ورُبَّما تَفَرَّدَ التَّابِعيُّ وتابعُ التابعيِّ في الحديث الصحيح[١].

والأصل فيه: الحفظُ، والإتقانُ، وكونُ الرُّواةِ ثِقاتٍ، وقَبولُ أهلِ الحِفظِ إيَّاهُ، وبراءَتُه من القَوادِحِ والمَطاعِنِ، كالأحاديثِ المُستَخرجَةِ في «**الجامع الصَّحيح**» للإمام أبي عبد الله محمَّدِ بن إسماعيلَ البُخاريِّ، و«**المُسند الصَّحيح**» للإمام أبي الحُسين[٢] مُسلِم بن الحَجَّاج القُشَيرِيِّ، وغيرِ ذلك[٣].

وهو أقسامٌ مُتنوّعةٌ يطولُ شَرحُها[٤].

---

(١) كحديث «إنَّما الأعمالُ بالنِّياتِ»؛ فقد تفرَّدَ به عمرُ رضي الله عنه عن النبي ﷺ، ثم تفرَّد به عن عمرَ: علقمةُ بن وقاص الليثيُّ، ثم عن علقمةَ: محمدُ بن إبراهيمَ، ثم عنه: يحيى بنُ سعيد على ما هو الصَّحيحُ عند الأئمة، وسيأتي تخريجه (ص: ٩٦-٩٩).

(٢) في (ع)، (ف): «أبي الحسن»، وهو تصحيفٌ.

(٣) صرَّحَ باشتراط العدالة والضبط، وأشار إلى شرط الاتصال، وانتفاء الشذوذ والعلة. أمَّا الاتصال ففي قوله: «يرويه صحابِيٌّ... ويرويه عنه تابِعيَّانِ»، وأمَّا انتفاءُ الشُّذوذ والعِلَّةِ ففي قوله: «يَتداوَلُهُ أهلُ الحديثِ بالقَبولِ»، فخصَّهم بالذكر وهم الذين يعتنون بهذا الباب، ومِثْلُهُ قوله: «وقبولُ أهلِ الحفظِ إيَّاهُ، وبراءتُه من القوادح والمَطاعِنِ».

(٤) يشير إلى ما ذكره الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص: ٣٨): أن الصَّحيحَ ينقسمُ إلى عشَرة أقسامٍ: خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها، ووافقه على ذلك الخليلي في «الإرشاد» (١: ١٥٧)، والبيهقي في «رسالته إلى الجويني» (ص: ٦٨)، ونقضه الحازمي في «شروط الأئمة» (ص: ٣٥-٣٨)، وابن حجر في «النكت» (١: ٣٦٧)، فليراجع.

ـ وقال الإمام ابن الصلاح في «مقدمته» (ص ٨٠-٨١): «الصَّحيحُ يتنوَّعُ إلى مُتَّفقٍ عليه، ومُختَلفٍ فيه... ويتنوَّعُ إلى مَشهور، وغَريبٍ، وبَيْنَ ذلك، ثُمَّ إنَّ درجاتِ الصَّحيح تَتفاوَتُ في القُوَّةِ بحسبِ تمكُّنِ الحديثِ من الصِّفاتِ المَذكورةِ التي تَنبَنِي الصِّحَّةُ عليها، وتَنقسِمُ باعتبار ذلك إلى أقسامٍ يَستَعصِي إحصاؤها على العادِّ الحاصِرِ».

(٢) السقيم

هو: ما يتخبَّطُ[١] فيه الرُّواةُ، فيَرْوُونَه مُختَلِفًا لا يَنضَبِطُ[٢].

نحو: ما قال الحاكمُ أبو عبد الله محمَّدُ بن عبد الله الحافِظُ: حَدَّثنا الإمامُ أبو بكرٍ أحمدُ بن إسحاقَ، حَدَّثنا محمَّدُ بن محمَّدِ بن حيَّانَ التَّمَّارُ، حَدَّثنا أبو الوليد، حَدَّثنا مالكُ بن أنس، عن ابن شِهاب، عن عُروة، عن عائِشة، قالت:

---

(١) كتب في حاشية (ع) كلامٌ فارسيٌّ تفسيرًا للتخبط، رسمُه: «التَّخبُّطُ: تباه وناقص عقل كودن وبر بصيرت نا رفتن»، والمعنى مقاربةً: أن يفسد، ويكون ناقص العقل غبيًّا، كأنه معصوبُ العين والبصيرة، والله أعلم.

(٢) عبَّر عن الضَّعيفِ بـ«السَّقيم»، ويُقصد به ما هو أعمُّ من التضعيفِ بمجرد الجرح، وإنَّما ما يروى مختلفًا على وجهٍ خطأ ويعرف بالمذاكرة والحفظ، فرُبَّ إسنادٍ يَسلمُ مِن المَجروحين، وهو غير مُخرَّجٍ في الصَّحيحِ، كما قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٥٨).

ـ وهذا التعبير هو الذي نقله الخطابيُّ عن أهل الحديث، حيث قال في مقدمة «معالم السنن» (١: ٦): «اعلموا أن الحديث عند أهله على ثلاثة أقسام: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم»، وقد استعمل هذا اللفظَ أيضًا: ابن المبارك، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ثم الحاكم، والبيهقي، وغيرهم، ونقل السيوطيُّ عن أبي عثمان التُّجَيبيِّ أن الضعيفَ يعمُّ ذلك، حيث قال التُّجيبيُّ في «ألفيته»:

ثُـمَّ الضَّعِيـفُ كُلُ مَـا قَـدِ اتُّهِمْ ... سَـنَدًا اوْ مَتْنًـا بِأَمْـرٍ مَـا يَصِـمْ

وَبِـالْـمُـعَـلَّـلِ وَبِـالْـمَـعْـلُـوْلِ ... يُسْـمَى وَبِالسَّـقِيْمِ وَالعَلِيْـلِ

وَبَعْضُهُم قَالَ: الضَّعِيفُ مَا اسْتَرَابْ ... فِيْهِ عَلَى الإطْلَاقِ أَرْبَابُ الصَّوَابْ

ـ ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٢٣٥)، و«المدخل إلى الصحيح» له (ص: ١٠٩)، و«المدخل إلى السنن» للبيهقي (١: ٢٦٣)، و«البحر الذي زخر» للسيوطي (٣: ١٢٨٨).

«مَا عَابَ رَسُولُ الله ﷺ طَعَامًا قَطُّ، إن اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وإِلَّا تَرَكَهُ»[1].

قال الحاكمُ: «هَذا إسنادٌ تَدَاوَلَه الأئِمَّةُ الثِّقاتُ[2]، وهو باطلٌ من حديثِ مالكٍ، وإنَّما أُرِيدَ بهذا الإسنادِ: **«مَا ضَرَبَ رَسُولُ الله ﷺ بِيَدِهِ امْرَأَةً قَطُّ، ومَا انْتَقَمَ رَسُولُ الله ﷺ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ مَحَارِمُ الله فَيَنْتَقِمُ للهِ بِهَا»**[3].

قال: «ولقد جَهَدتُ جَهْدِي أَنْ أقِفَ عَلى الوَاهِمِ فِيهِ مَنْ هُو؟ فلمْ أَقِفْ عليهِ، اللهم إِلَّا أَنَّ أكثَرَ الظَّنِ على ابن حَيَّانَ[4] البَصْرِيِّ، على أنَّهُ صَدُوقٌ مَقْبُولٌ»[5].

---

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٥٩)، بهذا الإسناد، وهو خطأ يأتي.

(٢) في (ب): «تداركه الأئمة الثقات»، وفي «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٥٩): «تداوله الأئمَّةُ والثقاتُ».

(٣) أخرجه النَّسائي في «الكبرى» (٩١١٨)، وأحمد (٢٤٩٨٥، ٢٥٩٥٦)، والحاكم (٤٢٢٣)، وغيرهم، من طريق ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، قالت: **«والله مَا ضَرَبَ رسولُ الله ﷺ بِيَدِهِ امْرَأَةً له قَطُّ، ولا خَادِمًا له قَطُّ، ولا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا قَطُّ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ الله، وَلَا خُيِّرَ بين أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا ما لم يَكُنْ مَأْثَمًا، فَإِنْ كان إِثْمًا كان أَبْعَدَ النَّاسِ، ووالله ما انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ من شَيْءٍ قَطُّ يُؤْتَى إليه حَتَّى يُنْتَهَكَ من حُرُمَاتِ الله فَيَنْتَقِمُ لله»**.
وهذا لفظ النَّسائي، وقال الحاكم رحمه الله تعالى: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة».
ـ وقد أخرجه مالك (٢: ٩٠٢: ٢)، ومن طريقه: البخاري (٣٥٦٠، ٦١٢٦)، ومسلم (٢٣٢٧)، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: **«ما خُيِّرَ رسولُ الله ﷺ في أمرين قط إلا أخذ أيسرهما، ما لم يكن إثمًا، فإن كان إثمًا كان أبعدَ الناس منه، وما انتقم رسول الله ﷺ لنفسه إلا أن تُنتهك حرمة الله فينتقمُ لله بها»**.
وأخرجه مسلم (٢٣٢٧)، من طريق هشام بن عروةَ عن أبيه.. بنحو اللفظ الأول لكن مختصرًا.

(٤) في (ب)، (س)، (ع)، (ف): «على أبي حيان»، والمثبت من «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٥٩)، ويحتملها الرسم في (ك)، وهو الصَّواب؛ فإنَّ كنيةَ محمَّدٍ هذا أبو جعفر.

(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٥٩)، وينظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١: ١٠٢).

[١] قُلْتُ: أخْبَرني بهذهِ الجملةِ الشيخُ الإمامُ أبو سعدٍ عبدُ الله بن عمرَ بنِ الصَّفَّارِ كتابةً، قال: أخبَرنا أبو الحسنِ عبدُ الغافرِ بنُ إسماعيلِ بنِ عبدِ الغافرِ الفارسيُّ، وأبو القاسمِ زاهرُ بن طاهرِ الشَّحَّاميُّ، وعَمتي عائشةُ بنتُ أحمدَ بنِ منصور. قالوا: حدثنا أبو بكرٍ أحمدُ بن خلفٍ الشِّيرَازِيُّ، قال: حَدَّثنا الحاكمُ أبو عبدِ الله رحمه الله.

قلتُ: وحديثُ «**مَا عَابَ طَعَامًا قَطُّ**»، إنَّمَا يَصِحُّ مِنْ حَديثِ الأعمش، عن أبي حَازَم مَولَى عزَّة، عن أبِي هُريرة. أخرجه البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والترمذيُّ، وابن ماجه، من طرقٍ إلى الأعمش[1].

وأمَّا حديث: «**مَا ضَرَبَ بِيَدِهِ.. ومَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ.. ومَا خُيِّرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ**»، فله طرق في «**الصِّحَاح**» و«**المَسَانيدِ**»[2]، وتفاوُتُ ألفاظِهَا قَلَّمَا ينضبط مع صِحَّتِها، فلم نُطَوِّلْ بإيرادِها وكَشْفِ أمرِ اختِلافِها؛ إذ مثلُ هذا المُختَصرِ لا يَحتَمِلُ مثلَ بيانِ ذلك الأمرِ الطَّائِلِ.

وشواهدُ هَذا كَثِيرةٌ[3]، وفيمَا حَكيْنا عن غَيرِنا غُنيَةٌ.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٤٠٩)، ومسلم (٢٠٦٤)، وأبو داود (٣٧٦٣)، والترمذي (٢٠٣١)، وابن ماجه (٣٢٥٩)، وأحمد (١٠١٤١)، وغيرهم.. من طريق سفيان.

ـ وأخرجه البخاري أيضًا (٣٥٦٣)، من طريق شعبة، ومسلم (٢٠٦٤) من طريق جرير، ومن طريق زهير، وأبي معاوية. جميعهم، عن الأعمش، عن أبي حازمٍ.. به.

(٢) سبق تخريجه قريبًا.

(٣) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٥٨-٥٩)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١: ١٠١-١٠٢).

(٣) العالي

هو على ما يَتوهَّمُهُ العامَّةُ: ما يَقِلُّ عَددُ رِجَالِهِ(١).

[٢] **نحو**: ما أخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ محمَّدُ بن أبي عَليٍّ **النَّوْقانِيُّ** قراءةً عليه، قال: أخبرني أبو محمَّدٍ طاهِرُ بن أحمدَ بن محمد القَزوينِيُّ، قال: أخبرني الشَّريفُ أبو المَعالي إبراهيم بن محمَّدٍ، عن الأشَجِّ أبي حفصٍ بكرِ بن الخَطَّابِ، قال: سمعت مولاي أميرَ المؤمنين عَليًّا رضي الله عنه، قال: سمعت مولاي رسولَ الله ﷺ قال: «**مَنْ كَذبَ عليَّ عامِدًا مُتعمِّدًا فَليَتبوَّأْ مَقعَدَهُ مِن النَّارِ**»(٢).

---

(١) يقصد أن غير المتخصص يتوهم أن مجرَّدَ قِلَّة الوسائط يُعدُّ علوًّا، دون اعتبارٍ للصِّحَّة، فأمَّا إذا كان الإسناد نظيفًا، مع قلة عدد الوسائط، فهو أشرف المطلوب. ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١٢٠)، و«شرط القراءة على الشيوخ» للسِّلفي (ص: ٦٢)، و«معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٣٦٤).

(٢) أورده التبريزي في «الكافي» (ص: ٣٩٩) عن الأشج معلقًا، وهو حديثٌ باطلٌ من هذا الوجه، وآفته: الأشجُّ المذكورُ، واسمه: عثمانُ بن الخَطَّابِ المغربي المتوفى سنة سبع وعشرين وثلاثِمئة، وسمّاه بعضهم: عليًّا، وكنيته: أبو الدنيا، اتفق النُّقَّاد على تكذيبه، ووصفه الذهبي في «الميزان» (٣: ٣٣) بقوله: «طَيْرٌ طرأ على أهل بغداد، وحدَّثَ بقلَّةِ حياءٍ بعد الثلاثِمئة عن علي بن أبي طالب، فافتضح بذلك، وكذَّبَهُ النُّقَّادُ».

ـ وأغرب أبو المعالي إبراهيمُ بن محمَّدٍ في تسميته وكنيته، والمشهور ما تقدَّم، كما قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (١: ١٠٦).

ـ **وأما المتنُ**: فصحيحٌ متواترٌ، وقد أخرجه أحمد (٥٨٤) من طريق ثعلبة بن يزيد، عن علي رضي الله عنه، بهذا اللفظ، وهو عند البخاري (١٠٦)، ومسلم في «المقدمة» (١)، من طريق ربعي بن حراشٍ، عن علي، بمعناه، وقد جمع الطبراني طرقه في جزئه المشهورِ.

فهذا وأمثالُهُ يَعُدُّونَهُ[١] عاليًا، وليس بعالٍ، بل ليس بشيءٍ؛ فإنَّ عُلماءَ الرِّوايَةِ مُتَّفِقونَ على بُطلانِ هذا وأمثالِهِ من حديثِ ابنِ نُسْطُورٍ[٢]، ويُسْرٍ[٣]، ويَغْنَمَ[٤] بنِ سالِمٍ، وغَيرِهم.

[٣] أخبرني أبو محمَّدٍ عبد الغنيِّ بن عبد الواحد بن عليٍّ المَقدِسيُّ في «كتابه» قال: أنشَدنا الحافِظُ أبو طاهِرٍ أحمَدُ بن محمَّدٍ السِّلَفيُّ الأصبَهانِيُّ لنفسِهِ[٥]:

حَدِيثُ ابْنِ نُسْطُورٍ، ويُسْرٍ، ويَغْنَمٍ ... وَقَوْلُ أَشَجِّ الغَرْبِ[٦] بَعْدَ خِرَاشِ
وَنُسْــخَةُ دِينَــارٍ، وأَخْبَــارُ تِرْبِــهِ ... أَبِي هُدْبَةَ البَصْرِيِّ، شِبْهُ فَرَاشِ[٧]

---

(١) في (ب)، (ع): «يُعَدُّ».
(٢) في (ب)، (س)، (ف)، (ك): «من حديث نسطور»، وكلاهما صحيحٌ.
(٣) مثبتة من (س).
(٤) في حاشية (ع): «ونعم».
(٥) في (ك): «بنفسه».
(٦) يعني: أبا الدنيا عثمان بن الخَطَّابِ المغربي الذي تقدَّم ذكره.
(٧) ينظر: «الذيل والتكملة» للمراكشي (٥: ٨٣)، و«مشيخة عمر بن علي القزويني» (ص: ١١٦)، مع اختلاف في بعض الألفاظ.
والبيتان من بحر الطويل، وقد ذَيَّلهُمَا العلامة محمد بن جابر الوادي آشي ببيت ثالثٍ يكمل به بعض أسماء الوضاعين، فقال:
رَتَنٌ ثَامِنٌ، والمَارِدِيني تَاسِعٌ ... رَبِيعُ بْنُ مَحْمُودٍ، وَذَلِكَ فَاشِي
ـ وينظر: «الكافي» للتبريزي (ص: ٢٥٩)، «العقد الثمين» للفاسي (٥: ١٢٦)، و«فتح المغيث» (٣: ٣٥٤).
ـ وقد ألحق أبو الحسن التبريزي رحمه الله في «المعيار في علل الأخبار» (١: ٣٢) بيتًا آخر، فقال:
أبو خالدِ السَّــقَّا عاشرُ تسعةٍ ... هم العشر طَرٌّ للمتونِ مناشي
وذكره في «الكافي» (ص ٢٦٠) مع اختلافِ يسيرٍ، وقال: «تكلمت في شرح الأبيات في =

[٤] وأنباني الشَّريفُ أبو الفتوحِ محمَّدُ بن محمَّدٍ النَّيسابورِيُّ، قال: أنبأني الحافِظُ أبو طاهِرٍ أحمَدُ بن محمَّدٍ الأصبَهانِيُّ من قِيلِهِ(١):

لَيْسَ حُسْنُ الْحَدِيثِ قُرْبَ رِجَالٍ ... عِنْـدَ أَرْبَـابِ عِلْمِـهِ النُّقَّـادِ
بَلْ عُلُوُّ الحَدِيثِ بَيْنَ أُوْلِي الْحِفْـ ... ـظِ والاتْقَانِ صِحَّةُ الْإِسْنَادِ(٢)
وَإِذَا مـا تَجَمَّعَـا فِـي حَدِيـثٍ ... فَاغْتَنِمْهُ؛ فَـذَاكَ أَقْصَى الْمُرَادِ(٣)

[٥] وأخبرني الفقيهُ الإمامُ أبو عبد الله ابن أبي الصَّيْفِ رضي الله عنه، قال: أخبَرنا أبو طاهِرٍ السِّلَفيُّ إجازةً، قال: أخبَرنا أبو الفَتح أحمَدُ بن عبد الله السُّوذَرْجَانِيُّ، حَدَّثنا أبو بكر أحمَدُ بن محمَّدِ بن جَعفرٍ اليَزْدِيُّ، أخبَرنا عُمَرُ ابن عبد الله بن أحمَدَ الأصبهانِيُّ(٤)، حَدَّثنا يَعرُبُ بن خَيرانَ، حَدَّثنا محمَّدُ بن جعفَرٍ النَّيسابورِيُّ، قـال: سمعتُ أبا عبد الرَّحمن الطُّوسِيَّ يقـولُ: سمعتُ محمَّـدَ بـن أسلَـمَ الطُّوسِيَّ يقولُ: «قُرْبُ الإسنادِ قُرْبٌ إلى الله عز وجل»(٥).

= كتابي المعيار في علل الأخبار، مع بسطٍ في هذا النَّوعِ، فليطلب منه».

(١) في (ب)، (س)، (ف): «من قبله»، وهي محتملة.

(٢) والاقتصار على هذا النوعِ من قَبيل العلوِّ المعنويِّ، وقد أراد النَّاظمُ هنا الجمعَ بين الأمرين.
ـ **وقال الإمام ابن الصلاح** (ص: ٣٦٨) عن العلوِّ المعنويِّ: «هذا ونحوه ليس من قبيل المتعارفِ إطلاقُهُ بين أهل الحديث، وإنما هو علوٌّ من حيث المعنى فحسب».

(٣) «شرط القراءة على الشيوخ» للسلفي (ص: ٦٢)، وقد نظمها أبو طاهرٍ بـ«ثغر جنزة» ـ وهي: قرية عظيمة بأصبهان ـ كما أشار إليه في الموضع السابق من «شرط القراءة على الشيوخ»، والأبيات من بحر الخفيف.
ـ وينظر: «معرفة أنواع علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٣٦٨)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٢١: ٣٧)، و«النكت الوفية» للبقاعي (٢: ٤٣٥)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣: ٣٥٤).

(٤) في (س)، (ك): «الأصفهاني»، وهي نسبة صحيحة كذلك.

(٥) أخرجه أبو طاهر السِّلَفيُّ في «شرط القراءة على الشيوخ» (ص: ٦١) ـ ومن طريقه: =

وإنَّمَا العالي: ما يَقرُبُ من إمامٍ من أئِمَّةِ الحَديثِ المَشهورينَ إلى النَّبيِّ ﷺ، ومن الرَّاوِي إلى ذلك الإمامِ، مع تيقُّنِ سَماعِ كُلِّ واحِدٍ مِن صاحِبِهِ بعدَ كونِهِ ثِقةً[1].

ومِثالُ هذا: أنَّ مالكَ بنَ أنسٍ إمامٌ كبيرٌ، ومِن أعلى ما يَرويهِ ما يكونُ فيه بينَهُ وبينَ النَّبيِّ ﷺ اثنانِ، ولم يَبلُغْ هذا النَّوعُ من حديثِهِ مائتي حديثٍ، كروايتِهِ عن نافِعٍ، عن عبدِ الله بن عُمَرَ؛ وروايتِهِ عن الزُّهريِّ، عن أنسٍ؛ وروايتِهِ عن حميدٍ، عن أنسٍ، ونحوِ ذلك[2]؛ فإنَّ روايتَهُ عن الزُّهرِيِّ، عن سَعيدِ بن

= المصنفُ، ومحب الدِّين الطبري في «الفوائد العوالي» (٢:أ) ـ عن أبي الفتح.. به.

ـ وأخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١١٥) عن أبي بكر اليزديِّ. والعلائيُّ في «بغية الملتمس» (ص: ٣٨)، عن أبي نعيم. كلاهما (اليزدي، وأبو نعيم): عن عمر بن عبد الله.. به، وأورده ابن الصلاح في «مقدمته» (ص: ٣٦٣).

ـ والمراد بكونه قربًا إلى الله: أنَّ علوَّ الإسناد بشرط الصِّحَّةِ قربٌ إلى النبي ﷺ، والقربُ إليه قرب إلى الله عز وجل، وأمَّا قول ابن دقيق العيد في «الاقتراح» (ص: ٤٦): «هذا كلامٌ يحتاجُ إلى تَحقيقٍ وبَحثٍ»، فمَحمُولٌ على مراعاة قلَّةِ العَدد، بقطع النَّظرِ إلى الصِّحةِ؛ لأنَّهُ يُؤدِّي إلى خَللٍ كثيرٍ، أو أنَّ ذلك لأجل اعتقاد البعض في نفي الجهة والعلوِّ، وهو مردودٌ بما تواتر من استواء الله على عرشه وعلوِّه فوق خلقه بذاته وقدره وقهره.

ـ وينظر: «تدقيق العناية» لابن أبي الدم الحموي (١:٤٠٨)، و«النكت الوفية» للبقاعي (٢:٤٠٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣: ٣٥٠).

(١) وأورد ابنُ طاهر في «مسألة العلوّ والنزول في الحديث» (ص: ٥٧)، وابنُ الصلاح في «مقدمته» (ص: ٣٦٤-٣٦٨) أنواعًا أخر للعالي: كالعُلوِّ في رواية الكتب المُعتَمدةِ، والعُلوِّ بتَقدُّمِ وفاةِ الرَّاوِي، أو بتَقدُّمِ السَّماعِ، ويعتري بعضَها صورٌ من المُساوَاةِ، والمُصافَحةِ، والمُوافَقةِ، والبَدَلِ، على ما هو مبسوطٌ في مواضعه. وينظر: «الفوائد العوالي» للمحب الطبري (١: أ-٢: أ)، و«فتح المغيث» (٣: ٣٥٣-٣٧٥).

(٢) في حاشية (ع): «مما يحفظ: أن الإمام مالكَ بنَ أنسٍ إمام كبيرٌ، ومِن أعلى ما يرويه ما يكون فيه بينه وبين النبي ﷺ اثنان، ولم يبلغ هذا النوع من حديثه مائتي حديثٍ، كروايته عن نافعٍ، =

المُسَيِّبِ، عن أبي هُريرَةَ؛ وروايتَهُ عن أبي الزِّنادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُريرَةَ، ونحوَ ذلك ـ وإن كانَتْ عاليَةً جيِّدةً ـ ولكنَّها ليسَتْ كالأُولى في العُلوِّ، وكذلك ما يَكونُ دونَ هذا مِن روايتِهِ بالنِّسبَةِ إلى هذا.

وكذلك بَينَنا وبين مالِكٍ: أعلى ما يَقعُ سِتَّةٌ(١).

[٦] كما أخبرني الشَّيخُ الإمامُ أبو سَعدٍ ابنُ الصَّفَّارِ، قال: أخبَرنا أبو محمَّدٍ هبَةُ الله بنُ سَهلٍ السَّيِّدِيُّ، قال: أخبَرنا أبو عثمانَ سعيدُ بن محمَّدٍ البَحِيرِيُّ، قال: أخبَرنا أبو عليٍّ زاهِرُ بنُ أحمَدَ السَّرَخْسِيُّ، قال: أخبَرنا أبو إسحاقَ إبراهِيمُ ابنُ عبدِ الصَّمَدِ الهاشِميُّ، قال: أخبَرنا أبو مُصعَبٍ أحمَدُ بن أبي بكرٍ الزُّهرِيُّ، قال: حَدَّثنا مالِكُ بنُ أنسٍ الأصبَحِيُّ، عن نافِعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**صَلاةُ الجَماعَةِ تَفضُلُ عَلى صَلاةِ الفَذِّ بِسَبعٍ وعِشرِينَ دَرجَةً**»(٢).

ـ فهذا مِثالٌ لألوفٍ كثيرَةٍ تُقاسُ عليهِ مِن حديثِ الأوزاعِيِّ، وابنِ جُرَيجٍ، والشَّافِعِيِّ، والسُّفيانَينِ، والحَمَّادَينِ، وابنِ عَونٍ، والأعْمَشِ، وشُعبَةَ، وغيرِهم(٣).

= عن عبد الله بن عمر».

ـ وقد أفرد العلماء عواليَ مالك بالتصنيف، ومِن أوسع مَن فعل ذلك أبو أحمد الحاكم في «عواليه»، فقد أورد فيه مائتين وخمسًا وعشرين رواية، وكتابه مطبوعٌ ومشتهرٌ.

(١) في حاشية (ع): «بين الإمام مالك وبين الكتاب ستة رجالٍ».

(٢) أخرجه في «الموطأ» رواية أبي مصعب (٣٢٢).. بنحوه، ومن طريقه: ابن حبان (٦١، ٣٨٩٩)، وابن شاذان في «فوائده» (٢١)، والبغوي في «شرح السنة» (٧٨٦).

ـ وأخرجه أيضًا: البخاري (٦٤٥)، ومسلم (٦٥٠)، والنسائي (٨٣٧)، وأحمد (٥٣٣٢، ٥٩٢١، ٦٤٥٥)، وغيرهم، من طريقِ مالكٍ.. به، وهو في «الموطأ» رواية يحيى الليثي (١: ١٢٩: ١)، وله طرقٌ أخرى عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أُفردت عوالي كثير من هؤلاء الأئمة بالتصنيف، كما فعل الإمام أبو القاسم ابن عساكر في =

وكذلك مَنْ بَعدَهُم كالبُخاريِّ، ومُسلِمٍ، ونحوِهما؛ فإنَّ للبُخارِيِّ في «صَحيحه» نحوًا مِنْ عِشرينَ حديثًا ثُلاثِيًّا هي أعلى ما فيه[1]، وبَيْنَنا وبينَهُ أعلى ما يَقعُ خمسَةٌ[2].

وكذلِكَ أمرُ مَنْ لا نَرى أن نُطَوِّلَ الكلامَ بِذِكرِهِمْ.

= كتابه «عوالي الأوزاعي وحاله»، وهو جزءان، و«عوالي شعبة» في اثني عشر جزءًا، و«عوالي سفيان» في أربعة أجزاء، ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٢٠: ٥٦٠-٥٦٢)، وغيره.

(١) وقد أكثر العلماء جدًّا من إفراد «ثلاثيات البخاري»، وروايتها، وشرحها، ونظمها، إلى غير ذلك، وممن أفردها وشرحها ونظمها: العلامة شهاب الدين أحمد بن أحمد الوفائي العجمي، ونُشِر كتابه عدة مرَّات، منها طبعة دار الأمل، بتحقيقي (شحات).

(٢) في حاشية (ع): «مما يحفظ: بين الشارح وبين البخاري أعلى ما يقع خمسة. مما يحفظ: للبخاري في صحيحه [نحو] من عشرين حديثًا ثلاثيًّا هي أعلى ما فيه».

(٤) النازل

وليسَ بضِدِّ العالي، بل هو: ما تُؤدِّي الضَّرورةُ إليهِ لِسَببٍ، وإن كان[1] مَوجودًا بأعلى منه مَعَ فَوتِ الغَرَضِ[2].

كما أنَّ يحيى بنَ سَعيدٍ الأنصاريَّ تَفرَّدَ بروايَةِ حديثِ: «**الأَعْمَال بالنِّيَّاتِ**»[3]، ورَواهُ عنه الخَلقُ الكَثيرُ والجَمُّ الغَفيرُ.

---

(١) في (ب)، (ع)، (ك): «كسبب وإن كان»، وفي حاشية (ب)، (ع): «أظنه: لسبب»، وفي (ف): «لسببٍ وكان».

(٢) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١٢٦)، وهذا من المصنِّفِ تبعًا للحاكم بناءً على ما سبق من اعتبار بعض أنواع العلوِّ دون بعضٍ، وأن ذَمَّ الأئمة للنُّزول محمولٌ على ما ليس فيه فائدة أو غرضٌ صحيحٌ؛ لجواز اختصاص بعض النزول بفائدةٍ لا توجد في العلو، فحينئذ يكون مختارًا.

ـ وقد أورد بن الصلاح في «المقدمة» (ص: ٣٦٩) هذا الوجه من كلام الحاكم، وبيَّن مرادَه، فقال: «إنه ليس نفيًا لكون النُّزولِ ضِدًّا للعُلوِّ على الوجه الذي ذكرتُه، بل نفيًا لكونه يُعرف بمعرفة العلو، وذلك يليق بما ذكره هو في معرفة العلو؛ فإنه قصَّرَ في بيانه وتفصيله، وليس كذلك ما ذكرناه نحن في العلو؛ فإنَّهُ مفصَّلٌ تفصيلًا مُفهِمًا لمراتب النُّزولِ، والعِلمُ عند الله تبارك وتعالى».

وقال أيضًا: «وأما النزول فهو ضد العلو، وما من قسم من أقسام العلو الخمسة إلا وضده قسم من أقسام النزول، فهو إذًا خمسة أقسام، وتفصيلها يُدرَك من تفصيل أقسام العلو».

ـ وينظر: «الكافي» للتبريزي (ص: ٤٠٤-٤٠٥)، و«فتح المغيث» (٣: ٣٧٥).

(٣) أخرجه البخاري (١، ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (٧٥، ٣٤٣٧، ٣٧٩٤)، وابن ماجه =

فإنَّا لو أرَدنا تَخريجَ هذا الحَديثِ مِن روايَةِ سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ مَثَلًا عن يَحيى ابن سَعيدٍ، ثُمَّ قَصَدنا إيرادَهُ من طَريق مُسلِمِ بنِ الحَجَّاجِ، ثُمَّ نَزَلْنا من رِوايَتِنا عن أصحابِ الفَراوِيِّ إلى الرِّوايَةِ عن أصحابِ أصحابِ الفَراوِيِّ ومَنْ دُونهم؛ كانَ نازِلًا مِن ثَلاثِ جِهاتٍ:

إحداها: أَنَّا لو تَرَكنا الغَرَضَ من رِوايَةِ سُفيانَ، وعَدَلْنا إلى رِوايَةِ يَزيدَ بنِ هارُونَ، عن يَحيى بن سَعيدٍ مَثلًا؛ كُفِينا النُّزولَ.

- ثُمَّ لو تَرَكنا طَريقَ مُسلِمٍ إلى سُفيانَ كان أيضًا كذلك.

- ثُمَّ لو تَرَكنا الطُّرُقَ إلى أبي الحُسَينِ عبدِ الغافِرِ بن محمَّدٍ الفارسِيِّ، واكتَفينا بِروايَتِنا عن جَماعَةٍ، عن محمَّدِ بنِ الفَضلِ الفَراوِيِّ، عن أبي الحُسَينِ عبدِ الغافِرِ بنِ محمَّدٍ الفارسِيِّ لكان أيضًا كذلك.

فهذه الأغراضُ الثَّلاثَةُ ـ وهي: روايَةُ سُفيانَ، وطَريقُ مُسلِمٍ، وتَطرِيقُ أصحابِ أبي الحُسَينِ الفارسِيِّ مَثَلًا ـ تُؤدِّي إلى ثَلاثِ دَرجاتٍ في النُّزولِ.

[٧] **وذلك نحو**: ما أخبرني الإمامُ العلّامَةُ أبو الحَرَمِ ابنُ ريَّانَ رضي الله عنه، قال: أخبَرنا أبو بكرٍ يَحيى بن سَعدونَ القُرطُبِيُّ، أخبَرنا أبو نَصرٍ عبد المَلِكِ بن أبي مُسْلِمٍ النَّهاوَنْدِيُّ، أخبَرنا القاضِي أبو عبد الله الحُسَين بنُ عليٍّ بن عبد الله الطَّبريُّ، أخبَرنا أبو الحُسَينِ عبدُ الغافِرِ بنُ محمَّدٍ الفارسِيُّ (ح).

[٨] وأخبرني الإمامُ أبو الحَرَمِ أيضًا، قال: أخبَرنا القاضِي أبو سُليمانَ داودُ ابنُ محمَّدٍ الخَالِديُّ، قال: أخبَرنا الشَّيخانِ أبو عبد الله محمَّدُ بنُ الفَضلِ الفَراوِيُّ،

= (٤٢٢٧)، وأحمد (١٦٨، ٣٠٠)، وغيرهم، من طرقٍ، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر رضي الله عنه.. به.

وأبو طاهِرٍ الفَضلُ بنُ عُمَر النَّسَوِيُّ، قالا: أخبَرنا أبو الحُسينِ عبدُ الغافِرِ ابنُ[1] محمَّدٍ الفارسِيُّ، أخبَرنا أبو أحمَدَ محمَّدُ[2] بنُ عيسى الجُلودِيُّ، أخبَرنا أبو إسحاقَ إبراهِيمُ بنُ سُفيانَ، أخبَرنا مُسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ، عن محمَّدِ بنِ يَحيى ابنِ أبي عُمَر العَدنِيِّ، عن سُفيانَ بنِ عُيَيْنَةَ، عن يَحيى بن سَعِيدٍ.. بحديثِ **«الأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ»**[3] (ح).

[٩] وأخبرني الشَّيخُ الإمامُ أبو سَعدٍ عبدُ الله بنُ عُمَر بنِ الصَّفَّارِ وجماعَةٌ إجَازةً، قالوا: أخبَرنا محمَّدُ بنُ الفَضلِ الفَراوِيُّ، أخبَرنا أبو الحُسينِ عبدُ الغافِرِ ابنُ محمَّدٍ الفارسِيُّ.. بإسنادِهِ بذلِكَ.

ـ فالأَوَّلُ نازِلٌ بالنِّسْبَةِ إلى الثَّاني، والثَّاني نازِلٌ بالنِّسبَةِ إلى الثَّالِثِ؛ فإِنَّ بَيني وبينَ يَحيى بنِ سَعيدٍ على الطَّريقِ الأوَّلِ عَشَرةً، وعلى الثَّاني تِسْعةً، وعلى الثَّالِثِ ثَمانيةً.

وهذا الثَّالِثُ أيضًا نازِلٌ بالنِّسبَةِ إلى:

[١٠] ما أخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ شَيخُ الإسلامِ[4] أبو أحمَدَ عبدُ الوهَّابِ بنُ عليٍّ رضي الله عنه بقِراءَتي عَليه، قال: أخبَرنا أبو القاسِمِ[5] هِبَةُ الله بنُ محمَّدِ ابنِ الحُصَيْنِ، أخبَرنا أبو طالِبٍ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ إبراهِيمَ بنِ غَيْلانَ، أخبَرنا أبو بَكرٍ محمَّدُ بنُ عبدِ الله الشَّافِعيُّ، حَدَّثنا عبدُ الله بنُ رَوْحٍ المَدائِنيُّ، ومحمَّدُ

---

(١) سقطت من (ك).

(٢) في (ب)، (ع)، (ك): «أنا أبو أحمد بن محمد»، وهو تحريفٌ.

(٣) هو عند مسلم (١٩٠٧)، من هذا الطريق.. به.

(٤) قوله: «شيخ الإسلام»، ليست في (ف).

(٥) في (ف): «أنا القاسم»، وهو تحريفٌ.

ابنُ رِبْحٍ البَزَّازُ، قالا: حَدَّثنا يَزيدُ بنُ هارونَ، حَدَّثنا يَحيى بن سَعيدٍ الأنْصارِيُّ، عن محمَّدِ بنِ إبراهِيمَ التَّيْمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بنَ وقَّاصٍ يقولُ: سَمِعتُ عُمَرَ ابنَ الخَطَّابِ عَلى المِنْبر يقولُ: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**إنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّةِ، وإنَّمَا لامْرِئٍ ما نَوَى، فَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى الله وإلى رَسُولِهِ**[1]**؛ فَهِجْرَتُهُ إلى الله ورَسُولِهِ، ومَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إلى دُنْيَا يُصِيبُهَا وإلى امْرَأَةٍ يَتزَوَّجُهَا؛ فَهِجْرَتُهُ إلى ما هَاجَرَ إلَيهِ**»[2].

فَعَلى هذا: بَينِي وبَيْنَ يَحيى بنِ سَعيدٍ الأَنْصارِيِّ سِتَّةُ نَفَرٍ، فكَفانَا هذا تلكَ الطُّرُقَ النَّازِلَةَ كُلَّهَا ما لَمْ يَدْعُ إليها شَيءٌ من الأَغْرَاضِ التي ذَكَرْناهَا، وإنْ دَعا إليها شَيءٌ منها فالنُّزولُ لازِمٌ.

فقد بانَ نُزولُ العَشَرةِ عنِ السِّتَّةِ [3]بعد انْتِفاءِ السَّبَبِ الدَّاعِي إليها[3]، وهذا مَثَلٌ لأشياءَ كثيرَةٍ.

*

---

(١) في (س)، (ع)، (ف)، (ك): «إلى الله ورسوله».

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢٧)، وأحمد (٣٠٠)، وأبو طالب ابن غيلان في «الغيلانيات» (٣٣٦) ـ ومن طريقه المصنف ـ، والدارقطني (١٣١)، والبيهقي (١٤٢٢، ٢٢٥٤، ٧٣٧٠، ٨٩٩٢، ١٤٩٩٦)، وغيرهم، من طريق يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد الأنصاري.. به.

(٣-٣) سقط من (ب)، (س)، (ف)، (ك).

(٥) المسند

وهو: المَرفوعُ، والمُتَّصِلُ أيضًا، على وجودِ فرقٍ بينها[١]، وزيادةِ شُروطٍ فيه.

وهو: ما يَظهرُ فيه سَماعُ كُلِّ راوٍ عن شَيخِه؛ لاحتِمال سِنِّه، وشُهرَتِه به، على شَريطَةِ أن لا يكونَ مَوقوفًا، ولا مُرسَلًا، ولا مُعضَلًا[٢]، ولا في روايته مُدلِّسٌ ويَحتمِلُ لفظُهُ التَّدْليسَ[٣]، وأن لا يكونَ فيه: «أُخبرتُ عن فُلانٍ»، ولا: «حُدِّثْتُ عن فُلانٍ»، ولا: «بَلغَني عن فُلانٍ»، ولا: «رَفعَهُ فُلانٌ»، ولا: «أظنُّه مَرفوعًا»، ولا غيرُ ذلك مِمَّا يَنفسِدُ به[٤].

---

(١) تشبه أن تكون في (س): «بينهما».

(٢) ضبطت في (ب) بفتح الضاد وكسرها، هكذا: «معضَـِلًا».

(٣) في (ك): «ويحتمل ألفظه التدليسُ».

(٤) يعني: أن المسنَدَ لا بُدَّ أن يكونَ مُتَّصِلًا لا يَدخله الانقطاعُ الظَّاهرُ، مع كونه مضافًا إلى النبي ﷺ، وهو الذي حكاه ابن عبد البر في «التمهيد» (١: ٢٥) عن قوم، وجزمَ به الحاكمُ في «المعرفة» (ص: ١٧-١٨) وغيرُه، وصَحَّحهُ الداني في «علوم الحديث» (ص: ٤٨)، وغيره، كما نقل ابن حجر في «النكت» (١: ٥٠٧)، والسخاويُّ في «فتح المغيث» (١: ١٨٣). فنَظَر ههنا إلى حالَي المتن والإسنادِ معًا، فلا بُدَّ أن يكون المتنُ مرفوعًا إلى النبي ﷺ، وأن يكون الإسنادُ مُتَّصِلًا.

ـ فيكون بينه وبين الرفع والاتِّصالِ عمومٌ وخصوصٌ مطلَقٌ، فكل مسنَدٍ مرفوعٌ، وكلُّ مسندٍ متَّصِلٌ، وليس كُلُّ مرفوعٍ مسنَدًا، ولا كلُّ متَّصِلٍ مرفوعًا. ينظر: «فتح المغيث» للسَّخاويِّ (١: ١٨٣).

[١١] كما أخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ أبو الحرم مَكيُّ بن رَيَّان رضي الله عنه بقراءتي عليه، قال: أخبَرنا الخَطيبُ أبو الفَضل عبدُ الله بنُ أحمَد الطُّوسِيُّ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ جعفرُ بنُ أحمَدَ السَّراجُ، قال: أخبَرنا أبو عليٍّ الحسَنُ بنُ أحمَد بن شاذانَ، أخبَرنا أبو عمرو عثمانُ بنُ أحمدَ بنِ السَّمَّاكِ، حَدَّثنا الحسَنُ ابن مُكْرَمٍ، حَدَّثنا عثمانُ بنُ عمَر بنِ فارِسٍ، أخبَرنا يُونسُ، عن الزُّهرِيِّ، عن أبي إدريسَ، عن أبي هُريرةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ تَوضَّأَ فَلْيَسْتَنثِرْ، ومَن اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ**»(١).

فهذا حَديثٌ مُسنَدٌ صَحِيحٌ، مُتَّفَقٌ على صِحَّتِه؛ أخرجَهُ البُخاريُّ عن عَبدانِ ابنِ عثمانَ، عن عبدِ الله بنِ المُبارَكِ(٢).

وأخرجَهُ مسلمٌ عن سَعيدِ بن مَنصورٍ، عن حَسَّان بن إبراهيمَ.

كلاهُما: عن يُونسَ بنِ يزيدِ الأَيْليِّ، عن أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ مُسلِمِ بنِ عُبيدِ الله بن عبد الله بن شِهابٍ الزُّهرِيِّ، عن أبي إدريسَ عائِذِ الله بن عبدِ الله الخَولانِيِّ الشَّامِيِّ، عن أبي هُريرَةَ عبدِ الرَّحمنِ بنِ صَخْرٍ ـ وقيل في اسمِه غيرُ ذلك ـ الدَّوسِيِّ، عن النبيِّ ﷺ(٣).

---

(١) أخرجه البيهقيُّ في «الخلافيات» (٣٥٨) من طريق أبي عمرو عثمان بن أحمد؛ وأبو عوانة في «مستخرجه» (٦٧٤).
ـ كلاهما (عثمان بن أحمد، وأبو عوانة)، عن الحسن بن مكرَم، عن عثمان بن عمر.. به، وأصله في «الصحيحين»، وغيرهما، كما يأتي.

(٢) قوله: «ابن المبارك»، سقط من (ف).

(٣) أخرجه البخاري (١٦١)، من طريق ابن المبارك؛ ومسلمٌ (٢٣٧)، من طريق حسان بن إبراهيم، وغيره، عن يونس.. به، إلا أنَّه عند مسلمٍ من هذا الطريق، من مسندِ أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما.

فشُهرَةُ أبي هُريرَةَ بصُحبَةِ النبيِّ ﷺ ظاهِرةٌ، وكذلك شُهرَةُ أبي إدريسَ بأبي هُريرَةَ، وشُهرَةُ الزُّهرِيِّ بأبي إدريس، وشُهرَةُ يونسَ بالزُّهرِيِّ.. وكذلك إلى آخِرِ الإسنادِ عند أهلِ هذا العِلم، وأصحابِ هذا الفَنِّ[1].

---

(١) وثَمَّ تعريفاتٌ أخر للمسنَدِ غير ما ذكره المصنف هنا، منها: ما أورده ابنُ عبد البر في «التمهيد» (١: ٢١) من أنه ما رُفِعَ إلى النبي ﷺ خاصَّةً، سواء كان متَّصِلًا، أم لا. فنظَر إلى حال المتن، دون اعتبار الإسنادِ.
ومنها: ما نقله الخطيب في «الكفاية» (ص: ٢١) عن أهل الحديث أنهم يُريدون بالمسنِدِ: ما اتصل إسناده بين راويه وبين من أسند عنه، إلَّا أنَّ أكثرَ استعمالهم هذه العبارة هو فيما أُسنِد عن النبيِّ ﷺ خاصَّةً. فنظَر إلى حال الإسنادِ، دون اعتبار المتن.
وما ذكره المصنِّفُ تبعًا للحاكم نُظِر فيه إلى حالَي المتن والإسنادِ معًا، كما سبق.
ـ وقد حكى ابن الصَّلاح في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٧-١٨) وغيرُه هذين القولين مع الأول.
وقال الحافظ ابن حجرٍ في «النكت» (١: ٥٠٧-٥٠٨): «والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم: أنَّ المسنَد عندهم ما أضافه مَن سَمِع النبيَّ ﷺ إليه بسندٍ ظاهرُه الاتصال». ثم قال ما ملخصه: «فـ(مَن سَمع): أعم من أن يكون صحابِيًّا، أو تحمَّلَ في كُفره وأسلم بعد النبيِّ ﷺ، لكنه يُخرِجُ مَن لم يسمع، كالمرسل والمُعضَلِ. و(بسندٍ): يُخرِجُ ما كان بلا سنَدٍ، كقول القائل من المصنفِين: قال رسول الله ﷺ؛ فإن هذا من قبيل المُعلَّقِ، و(ظهور الاتصال) يُخرِجُ المنقطعَ، لكن يدخل منه ما فيه انقطاع خَفِيٌّ، كعنعنة المدلس والمرسل الخفي، ويدُلُّ عليه اكتفاء الحاكم باشتراط ظهور الاتصال دون ما كان خفيًّا... وبهذا يتبين الفرقُ بين الأنواع، وتحصُل السَّلامةُ مِن تَداخلها واتِّحادها؛ إذ الأصلُ عدمُ الترادُفِ والاشتراكِ، والله أعلم».
ـ ولم يذكر المصنفُ نوعَ المرفوعِ استقلالًا، تبعًا للحاكم واكتفاءً بما هنا، وإن وُجِد فرقٌ بينه وبين المسنَدِ في أن المرفوعَ قَد يدخله الانقطاع، ولا يشترط فيه ما اشترطه في المسنَدِ، والله أعلم.

(٦) الموقوف

هو أنواعٌ؛ المَعروفُ منها عند العامَّةِ: ما يَقِفُهُ الرَّاوِي على الصَّحابِيِّ، ولم يَرفَعْهُ إلى النبيِّ ﷺ[١].

[١٢] **نحو**: ما أخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ شَيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ عبدُ الوَهَّابِ ابنُ عليٍّ رضي الله عنه ـ بقراءتي عليه بـ«مَدينَةِ السَّلامِ» ـ، قال: أخبَرنا أبو بكرٍ محمَّدُ بن عبدِ الباقي الأنصارِيُّ، أخبَرنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ[٢] عُمَر البَرْمَكيُّ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ إبراهيمَ بن مَاسِي، حَدَّثنا أبو مُسلِمٍ إبراهيمُ بنُ عبد الله الكَجِّيُّ، حَدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله الأنصارِيُّ، حَدَّثنا سُليمانُ التَّيمِيُّ، عن أبي عُثمانَ النَّهْدِيِّ، عن سَلْمانَ، قال: **«لَو يَعلَمُ النَّاسُ عَوْنَ الله تَعالى لِلضَّعِيفِ ما غالَوْا[٣] بالظَّهْرِ»**[٤].

---

(١) واشترط الحاكم في هذا النوع من الموقوف أن يكون مُتَّصلَ الإسناد، من غير إرسالٍ ولا إعضالٍ، كما في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٩)، ولم يتابعه المصنِّفُ رحمه الله على ذكره، بل قال الحافظ ابن حجر في «النكت» (١: ٥١٢): «هو شرطٌ لم يوافقه عليه أحدٌ»، وذكر السخاوي في «فتح المغيث» (١: ١٨٧) أنه شذوذٌ من الحاكم.
وهناك أنواعٌ أخر من الموقوفات أوردها الحاكم في «المعرفة» (ص: ١٩)، فمنها: الموقف على الصحابة لكن مع وجود انقطاعٍ في الإسناد إليه. ومنها: ما قصر به بعض الرُّواة فوقفه على الصَّحابِيِّ، وهو مسنَدٌ في الأصل، لا يُعَدُّ من الموقوف.

(٢) سقطت من (ف).

(٣) في حاشية (ف): «يقال: غلا في الأمر، إذا جاوز فيه الحد».

(٤) أخرجه محمد بن عبد الله الأنصاري في «جزئه» (٨) ـ ومن طريقه: المصنف، وأبو نعيم =

ومنه أيضًا: بعضُ تَفسِير الصَّحابَةِ، وحِكايَةُ عَمَلٍ من الصَّحابَةِ غَيرِهِ، نحو: ما رَوى محمَّدُ بنُ سِيرِينَ، عن المُغِيرَةِ بن شُعبَةَ، قال: «**كانَ أصحابُ رسولِ الله ﷺ يَقرَعُونَ بابَهُ بالأَظافِيرِ**»(١)، وغَيرُ ذلك(٢).

= في «حلية الأولياء» (١: ٢٠٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢٩٩) ـ، وأخرجه كذلك سعيد بن منصور (٢٨٧٩)، والإمام أحمد في «الزهد» (٨٢١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٢٩٩)، وغيرهم، من طريق سليمان التيمي.. به.

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٩)، وأبو عمرو الداني في «علوم الحديث» (٥٣)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (٦٥٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧: ٥٦)، رقم (٤٧٢٥)، من رواية المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.. به.

ـ وله شاهدٌ عند البخاري في «الأدب المفرد» (١٠٨٠)، وأبي الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (٢٢٠)، وأبي نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢: ٧٣، ٣٤٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٤٣٧، ٨٤٣٦)، والخطيب في «الجامع» (٢٢٣-٢٢٤)، وغيرهم، من حديث أنس رضي الله عنه: «**أنَّ أَبوابَ النبيِّ ﷺ كانت تُقرَعُ بالأَظافِيرِ**».

ـ وقد تعقَّبَ ابنُ الصَّلاح في «مقدمته» (ص: ١٢٢) مَن ذهب إلى أنَّه موقوفٌ، وردَّه بأنَّ ذلك من قسم المرفوع على الرَّاجح، ثم تأوَّل صنيعَ مَن ذهب إليه على أنه أراد أنه ليس بمسنَدٍ لفظًا، بل هو موقوفٌ لفظًا. قال: «وإنما جعلناه مرفوعًا من حيث المعنى».

قال السَّخاويُّ في «فتح المغيث» (١: ٢١٢-٢١٣): «وهو جيِّدٌ»، ثم ذكر أنَّه يحتمَلُ أنَّ الحاكم ترجَّحَ عنده كونُ القرع كان بعد وفاة النبي ﷺ، بدلالة أن الاستئذان في حياته كان ببلالٍ أو غيره، ورُبَّما كان بإعلام المرء بنفسه، والنَّحنحة، ولم يجئ في خبرٍ صريحٍ الاستئذان بالقرع، وأنَّ فائدة ذكر القرع بعده ما تضمَّنه من استكرارهم على مزيد الأدب بعده؛ إذ حرمته ميتًا كحرمته حيًّا، وإذا كان كذلك فهو موقوفٌ مطلَقًا.

(٢) تابعَ المصنفُ في ذلك الحاكمَ في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٩)، كما وافقه أبو عمرو الدَّاني في «علوم الحديث» (ص: ٩٧)، وابن الأثير في «جامع الأصول» (١: ١٢٠)، والصنعاني في «توضيح الأفكار» (١: ٢٥٢)، وغيرهم.

وحمله ابنُ الصَّلاح في «مقدمته» (ص: ١٢٢) على أنَّهُ مرفوعٌ في المعنى دون اللفظ كما سبق، وتبعه كثيرٌ ممن اختصر كتابه، وهو أولى إن شاء الله تعالى. =

ولا يَدخُلُ فيه قَولُ الصَّحابِيِّ: «أُمِرْنَا أنْ نَفعَلَ كذا»، أو «نُهِينا عن كذا»، أو «كُنَّا نُؤمَرُ بكذا»[١]، أو «كُنَّا نُنْهَى عن كذا»[٢]، أو «كُنَّا نَفعَلُ كذا»[٣]، أو «كُنَّا نَقولُ كذا»[٤]، أو «كُنَّا لا نَرى بَأسًا بكذا»[٥]، أو «كان يُقالُ كذا وكذا»[٦]، أو «مِن السُّنَّةِ...

= وذهب الجعبري في «رسوم التحديث» (ص: ٦٧) إلى أنه مرفوعٌ لفظًا ومعنى.

(١) مثال الأمر: ما أخرجه البخاري (٣٥١، ٩٧١)، ومسلم (٩٣٦)، من حديث أم عطيَّةَ رضي الله عنها، قالت: «أُمِرْنَا ـ وفي لفظٍ: كُنَّا نُؤمَر ـ أن نُخْرِجَ الحُيَّضَ يومَ العِيدَيْنِ، وذَواتِ الخُدُورِ فيَشهَدْنَ جَماعَةَ المُسلمينَ، ودعْوَتَهُمْ ويعتَزِلُ الحُيَّضُ عن مُصَلَّاهُنَّ».

(٢) مثال النَّهي: ما أخرجه البخاري (١٢٧٨)، ومسلم (٩٣٦)، وغيرهما، من حديث أم عطيَّةَ أيضًا، قالت: «نُهِينَا عن اتِّبَاعِ الجَنائِزِ، ولم يُعْزَمْ علينا».
ـ وأخرج البخاري (٣١٣)، ومسلم (٩٣٨)، وغيرهما، من حديثها أيضًا، قالت: «كُنَّا نُنْهَى أن نُحِدَّ على مَيِّتٍ فوقَ ثَلاثٍ، إلَّا على زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْرًا.. الحديث».

(٣) مثاله: ما أخرجه البخاري (٥٢٠٧-٥٢٠٩)، ومسلم (١٤٣٩-١٤٤٠)، من حديث جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما، قال: «كُنَّا نَعْزِلُ على عهْدِ النَّبيِّ ﷺ والقُرآنُ يَنْزِلُ».

(٤) مثاله: ما أخرجه البخاري (٣٦٥٥) من حديث ابن عمر، قال: «كُنَّا نُخَيِّرُ بين النَّاسِ في زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ فنُخَيِّرُ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانَ بنَ عَفَّانَ رضي الله عنهم»، وفي لفظ عند أبي داود (٤٦٢٨)، والترمذي (٣٧٠٧)، وغيرهما: «كُنَّا نَقُولُ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ حَيٌّ: أَفْضَلُ أُمَّةِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، رضي الله عنهم أَجْمَعِينَ».

(٥) مثاله: ما أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٦٦)، من طريق لَيثٍ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ: «كُنَّا لا نَرى بَأسًا أن يَبِيعَ المُصحفَ ويَشْتَرِيَ بِثَمَنِهِ مُصْحَفًا هو أَفْضَلُ منه، ولا بَأْسَ أَنْ يُبَادَلَ المُصحَفُ بالمُصحَفِ، فَرُخِّصَ في شراءِ المُصحَفِ».

(٦) مثاله: ما عند عبد الرزاق (٥١٣٧) من طريق عبد الأعلى بن الحكم: دخلتُ المسجدَ مع ابن مسعودٍ، فركعَ، فمَرَّ عليه رجلٌ وهو راكِعٌ فسَلَّمَ عليه، فقال: «صَدَقَ اللهُ ورسولُهُ»، فلمَّا انصرفَ قال: كان يُقال: «مِن أَشراطِ السَّاعَةِ أن يُسَلِّمَ الرَّجُلُ على الرَّجُلِ لِلمَعرفةِ، وتُتَّخَذَ الْمَسَاجِدُ طُرُقًا، وأن تَغلُوَ النِّسَاءُ الخَيلَ ـ وعند غيره: وأن تغلو مهورُ النِّساءِ والخيل ـ وأن تَرْخُصَ فلا تَغْلُو إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وأن يَتجَرَّدَ الرَّجلُ والمَرأةُ جميعًا».

كذا»[١]؛ فإنَّ هذا وأشباهَهُ من الصَّحابِيِّ المَعروفِ بالصُّحبَةِ يكونُ من المُسنَدِ، ولا يكونُ مِن المَوقوفِ[٢].

---

(١) مثاله: ما أخرجه البخاري (٥٢١٤)، ومسلم (١٤٦١)، من حديث أنسٍ رضي الله عنه، قال: **«مِنَ السُّنَّةِ إذا تَزَوَّجَ الرَّجلُ البِكرَ على الثَّيِّبِ أقام عندها سَبْعًا وقَسَمَ، وإذا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ على البِكْرِ أقام عندها ثَلاثًا ثم قَسَمَ»**.

(٢) ينظر: «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٩-٢٠)، وهو قولُ أكثر أهل العلم، بل نقل الحاكم في «المستدرك» (١: ٥١٠) الإجماع عليه، وتبعه البيهقي في «الخلافيات» (٢: ٤٤١)، ونقله أيضًا ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢: ٤٧٤).

والحقُّ ثبوتُ الخلاف في ذلك وإن كان الصحيحُ ما ذكره المصنفُ. وينظر: «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤: ٧٨)، و«النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١: ٤٢١-٤٢٣)، ولابن حجر (٢: ٥٢٢-٥٢٣)، و«فتح المغيث» (١: ١٩٦-٢٠٣).

- **وتتلخص الأقوال في ذلك إلى**: أنه مرفوعٌ مطلقًا؛ أو التفصيل بين أن يكون ذلك الفعل مما لا يخفى غالبًا فمرفوع، وإلا فموقوف؛ أو إن كان الصحابي قد ذكره في معرض الحجة فيحمل على الرفع، وإلا فعلى الوقف.

- **وكذلك مما له حكم الرفع كذلك**: الأحاديث التي فيها ذكر صفة النبيّ ﷺ ونحو ذلك اتفاقًا، وكذلك أقوال الصحابة مما لا مجال للرأي فيه ولم يكن الصحابيُّ ممن يأخذ عن الإسرائيليات كما ذهب إليه الجمهور، وكذلك قول الصحابي في التفسير على اختلاف بين أهل العلم في ذلك؛ قال شيخ الإسلام ابن تيميَّةَ رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (١٣: ٣٤٠): «وقد تنازع العلماء في قول الصاحب: نزلت هذه الآية في كذا، هل يجري مجرى المسند كما يذكر السبب الذي أنزلت لأجله أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمسند فالبخاري يدخله في المسند، وغيره لا يدخله في المسند، وأكثر المساند على هذا الاصطلاح كمسند أحمد وغيره؛ بخلاف ما إذا ذكر سببًا نزلت عقبَه؛ فإنهم كلهم يدخلون مثل هذا في المسند». وينظر: «إعلام الموقعين» (٦: ٣١).

(٧) المرسل(١)

هو: ما يَروِيهِ المُحَدِّثُ بإسنادٍ مُتَّصلٍ إلى التَّابِعيِّ، (٢ثمَّ يقولُ التَّابِعيُّ٢): قال رسولُ الله ﷺ(٣)، ولم يَذكُرِ الصَّحابِيَّ الذي سَمِعَهُ منه.

---

(١) وهو من أجلِّ الأنواع؛ فإنَّهُ أحكامٌ محضَةٌ ويكثر استعماله، بخلاف غيره، وأصلُهُ من الإطلاق وعدم المنع، فكأن المرسِلَ أطلق الإسناد ولم يقيِّده براوٍ معيَّن.
- أو من قولهم: «ناقة مِرسالٌ»، أي: سريعة السَّير، كأن المرسِلَ تعجَّلَ فحذف بعضَ الإسناد.
- أو من قولهم: «جاء القوم أرسالًا»، أي: متفرِّقين، لأن بعض الإسناد منقطِعٌ من بقيَّته.
- أو من الاسترسال، وهو الطُّمأنينة إلى الإنسان، والثِّقة به فيما يحدِّث، فكأنه اطمأنَّ إلى مَن أرسلَ عنه. ينظر: «جامع التحصيل» للعلائي (ص: ٩٥-٩٧)، و«فتح المغيث» (١ : ٢٣٨).

(٢-٢) سقطت من (ك).

(٣) إلى هنا انتهى التعريفُ كما مشى عليه الحاكم في «المعرفة» (ص: ٢٥)، وما بعده كالشَّرح والاستطراد في البيان بذكر أحد أفراد المراسيل وإن كان ذلك منتقدًا.
- وليس المرادُ من ذِكر المصنف للقول حصرَ المرسَل فيه دون الفعل والتقرير وغيرهما، بل هو مثالٌ، أو لأنَّهُ الغالب، وإن كان الأولى التعبيرَ بالإضافة؛ لكونها أشمل.
ثم إنَّ ما أورده ههنا هو الذي مشى عليه جمهور المحدِّثين، وإن اختلفت عباراتهم في تعريفه، وأولى التعريفات إن شاء الله ما قاله الحافظ ابن حجر في «النكت» (٢:٥٤٦): «المرسل: ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره» ا.هـ، وقد يستعملونه في أي انقطاعٍ في السَّنَد.
- هذا ما يتعلَّق بتصوُّره عند المحدِّثين، وأما حكم الاحتجاج به ففيه أقوالٌ كثيرةٌ ترجع إلى ثلاثة، وهي: الردُّ مطلقًا، أو القبول مطلقًا، أو التفصيل، والبحث فيه من خصائص علم الأصول. وينظر: «جامع التحصيل» للعلائي (ص: ١١٩-١٥١)، و«اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص: ٤١).

[١٣] نحو: ما أخبَرنا شَيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ بقراءتي عليه رضي الله عنه، قال: أخبَرنا أبو بكرٍ الأنصارِيُّ، أخبَرنا أبو إسحاقَ البَرْمَكِيُّ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ ابنُ ماسِي، حَدَّثنا أبو مُسلِمٍ الكَجِّيُّ، حَدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله الأنصارِيُّ، قال: حَدَّثنا إسماعيلُ ـ هو: ابن مُسلِمٍ ـ المَكِيُّ، عن الحسَنِ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**لا يَرُدُّ الرَّجُلُ هَدِيَّةَ أخِيهِ، فإنْ وجَدَ فَلْيُكافِئْهُ. والذِي نَفسِي بِيَدِهِ، لو دُعِيتُ إلى ذِرَاعٍ لأجَبْتُ، ولَوْ أُهْدِيَ إلَيَّ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ**»(١).

والحسَنُ بنُ أبي الحسَنِ يَسارٍ البَصرِيُّ وُلِدَ في آخِرِ خِلافَةِ عُمَر رضي الله عنه، فَأَدْرَكَ جماعَةً من الصَّحابَةِ، سَمِعَ من بَعضِهم، ولم يَسمَعْ من أكثَرِهم، ورُوِيَ هذا الحَديثُ عنه مُرسَلًا(٢)، والله أعلَمُ.

---

(١) أخرجه الأنصاري في «جزئه» (٧٨) ـ ومن طريقه المصنف، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٩٢٦) ـ، وهناد في «الزُّهد» (٢: ٤١٣)، والحسين بن حرب في «البر والصلة» (٢٣٣)، من طريق إسماعيل المكي، عن الحسن.. به.

وأخرجه عبد الرزاق في «الجامع» آخر «المصنف» (٩٦٦٨)، من طريق أيوب.

وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٣: ٤١)، من طريق يونس.

كلاهما (يونس، وأيوب)، عن الحسن.. بقوله: «لو أهديت لي كراع لقبلتها، ولو دعيت عليها لأجبت»، واللفظ لأيوب.

(٢) ينظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٧: ١٥٦)، و«التاريخ الكبير» للبخاري (٢: ٢٨٩)، و«مشاهير علماء الأمصار» لابن حبان (ص: ١٤٢)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص: ٣٩٦-٤٠٥).

(٨) المعضل[1]

هو: ما يَسقُطُ منه أكثرُ من رَجُل، ولا يُوصَلُ في مَوضِعٍ آخَرَ، فَرُبَّما يَسقُطُ [٢]رَجلانِ على التَّوالِي، ورُبَّما يَسقُطانِ[٢] من مَوضِعَينِ[٣].

[١٤] أخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ أبو أحمَدَ عبدُ الوَهَّابِ بنُ عَليٍّ رضي الله عنه قراءة عليه، قال: أخبَرنا أبو زُرْعَة طاهِرُ بن محمَّدٍ المَقدسِيُّ، قال: أخبَرنا

---

(١) ضُبطت في (ب) بكسر الضاد هكذا: «المُعضِل»، وله وجهٌ من جهة اللغة، يقال: أمرٌ معضِلٌ، إذا كان شديدًا لا يقوم به صاحبه، كما نبَّه عليه العلائيُّ في «جامع التحصيل» (ص: ٩٨).
وقد يستعملونه بهذا الضبط فيما لم يَسقط من إسناده شيءٌ البتة، كما أورد ابن حجر في «النكت» (٢: ٥٧٥)، إلَّا أن أهل الحديث يقولون في هذا الاصطلاح: أعضله، فهو معضَلٌ بفتح الضاد، كما نقل ابن الصلاح في «مقدمته» (ص: ١٣٦)، ثم ذكر: أنه لا التفات في ذلك إلى معضِل بكسر الضاد، وإن كان مثل الأول في المعنى.
ـ وأصلُ العَضلِ: المنعُ الشَّديدُ، يقال: أعضل الأمر، إذا اشتدَّ واستغلق، وقيل: مأخوذٌ من التضييق. ينظر: «تهذيب اللغة» (١: ٣٠١)، و«الصحاح» (٥: ١٧٦٦)، و«المفرادت» للراغب (ص: ٥٧١)، و«جامع التحصيل» (ص: ٩٧-٩٩).
(٢-٢) سقط من (ك).
(٣) نصَّ المصنفُ رحمه الله على إطلاق المعضل على ما سقط منه اثنان، حتى لو كان السقوط لا على التَّوالي، وتحتمله عبارة ابن الصلاح في «المقدمة» (ص: ١٣٥-١٣٦)، إلَّا أن بعض متأخري الأئمة قيَّدوه بأن يكون السقط على سبيل التوالي، وإلا فهو منقطعٌ، لا معضلٌ، كما في «النكت الوفيَّة» للبقاعي (١: ٤٠١)، و«فتح المغيث» (١: ٢٨٠)، بل ذكر العراقي في «شرح الألفية» (١: ٢١٦) أنه لم يجد في كلامهم إطلاق المعضل على ما سقط منه اثنان لا على التَّوالي. ولعله لم يقف على كلام المصنف رحمه الله.

أبو الحسَنِ مَكِيُّ بنُ منصورِ بن عَلَّان، قال: أخبَرنا القاضي أحمَدُ بنُ الحسَنِ، قال: حَدَّثنا أبو العبَّاسِ الأصَمُّ، أخبَرنا الرَّبيعُ، أخبَرنا الشَّافِعيُّ، أخبَرنا سَعيدُ ابن سالِمٍ، عن ابن جُريجٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ رَأى رجلًا مُحتَزِمًا بِحَبلٍ أَبْرَقَ[١]، فقال: «انْزِع الحَبْلَ» مَرَّتَينِ[٢].

سَقَطَ بين رسولِ الله ﷺ وبين أبي الوَليد ـ وقيل: أبي خالد ـ عبدِ المَلِك ابن عبد العزيز بن جُرَيجٍ الفَقيهِ رضي الله عنه رجلانِ؛ فإنَّ ابنَ جُرَيجٍ لم يَرو عن أحدٍ من الصَّحابَةِ، بل يَروي عن طاووسَ، وعطاءٍ، ومُجاهِدٍ، وأبي الزُّبَيرِ، والزُّهرِيِّ، ونحوِهم من التَّابِعين[٣].

---

(١) يعني: شدَّ وسطه بحبلٍ أبرق، وهو الذي يكون فيه سوادٌ وبياضٌ. ينظر: «تهذيب اللغة» (٩: ١١٥)، و«الفائق» للزمخشري (١: ٢٦٢).

(٢) أخرجه الإمامُ الشَّافعيُّ في «الأم» (٢: ١٦٣)، ومن طريقه: البيهقي (٩٠٧٢)، والمصنف، وضعَّفاه.

(٣) ينظر: «العلل» لابن المديني (ص: ٤٤)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص: ٥٥٥-٥٥٦)، و«تحفة التحصيل» لابن العراقي (ص: ٢١١).

(٩) المنقطع[١]

هو: ما يَقولُ فيه الرَّاوي قبل أن يَصِلَ إلى التَّابعيِّ الذي هو مَوضِعُ الإرسالِ: «أخبَرني فلانٌ، عن رَجلٍ، عن فلانٍ»، ولم يُعلَم في موضِعٍ آخر مَن الرَّجلُ.

أو يكون فيه ذِكرُ رَجلٍ عن رَجلٍ هو مَشهورٌ بالسَّماعِ عنه، ولكنَّهُ لم يَسمَع هذا منه، بل حَدَّثه به آخرُ عنه، ولم يَذكُر مَن حَدَّثهُ.

أو يكون قد سَقط رجلٌ من الإسنادِ قبل الوصولِ إلى التَّابعيِّ[٢].

[١٥] أخبَرنا أبو شُجاع محمَّدُ بن المَقرونِ، قال: أخبَرنا أبو الحسَنِ عليُّ ابنُ هِبة الله، أخبَرنا أبو محمَّدٍ الصَّريفينِيُّ، أخبَرنا أبو القاسِم ابن حبابَةَ، حَدَّثنا

---

(١) المنقطع نقيض المُتَّصِل، ويكونان في المعاني وفي الأجسام، والقاف والطاء والعين أصل صحيح واحد، يدل على صَرْمٍ وإبانَةِ شيءٍ من شيءٍ. ينظر: «مقاييس اللغة» (٥: ١٠١)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص: ٩٧).

(٢) جعل المصنف رحمه الله المنقطع على أنواع، وسبقه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٦-٢٨)، وغيره إلى نحو ذلك؛ فالأول: ما أُبهم فيه راوٍ؛ والثاني: المدلَّس؛ والثالث ما سقط منه أحد الرُّواة قبل التَّابعيِّ، وهذا الثالث يسلِّمُ لهم.
وأما الآخران؛ فالأكثرون على أن الأول مُتَّصلٌ وإن كان في إسناده مبهمٌ مجهولٌ فيكون في حكم المنقطع؛ لعدم الاحتجاج به كما قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص: ٢٤٢)، وأما النَّوع الثَّاني فيسمونه المُدلَّسُ، وفيه إيهامٌ بالاتصال. وقد نقل الحافظ رشيد الدين العطار في «غرر الفوائد المجموعة» (ص: ١٣٠) أن الأكثرين على عدِّه في المسند؛ لأنه لم ينقطع له سَندٌ، وإنَّما وقعت الجهالةُ في أحد رواته، كما لو سُمِّي ذلك الرَّاوي، وجُهِل حالُهُ. وينظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص: ٧٣-٧٤).

أبو القاسم البَغويُّ، حَدَّثنا عليُّ بنُ الجَعدِ، قال: أخبَرنا شُعبَةُ، عن الحَكمِ، عن رجلٍ، عن ابنِ أبي أوفى، عن النبيِّ ﷺ: «**لا يَزني الزَّاني حينَ يَزني وهو مُؤمنٌ، ولا يَسرِقُ حينَ يَسرِقُ وهو مُؤمنٌ، ولا يَنتَهِبُ نُهبَةً ذاتَ شَرَفٍ ـ أو سَرَفٍ ـ وهو مُؤمنٌ**»[١].

الحَكَمُ بنُ عُتَيبَةَ أبو محمَّدٍ الفَقيهُ الكوفِيُّ: لم يَروِ عن أحدٍ من الصَّحابةِ غير أبي جُحَيفَةَ[٢].

وأَورَدَ أبو عبد الله ابنُ ماجه القَزوينِيُّ حديثًا فيه رواية الحَكَمِ عن عبدِ الله ابن أبي أوفى[٣]، وليس بشيءٍ؛ فإنَّهُ لم تَصِحَّ للحَكَمِ روايَةٌ عنه أصلًا[٤].

[١٦] وبهذا الإسنادِ: حَدَّثنا عليُّ بنُ الجَعدِ، قال: أخبَرنا سُفيانُ، عن يَزيدَ

---

(١) أخرجه الطيالسي في «مسنده» (٨٦٢)، وعلي بن الجعد في «مسنده» (٢٦٥) ـ ومن طريقه المصنف ـ، وعبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده» (٥٢٥)، ومحمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٥٠)، والطبري في «تهذيب الآثار = مسند ابن عباس» (٩٢١)، وابن صاعدٍ في «مسند ابن أبي أوفى» (١٦-١٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥١١٠)، وغيرهم، من طريق شعبة، عن الحكم.. به.

(٢) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢: ٣٣٣)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق» للخطيب (١: ٩٢)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص: ٤٠٧-٤٠٨).

(٣) في (ف): «عن عبد الله بن أوفى».

ـ يشير رحمه الله إلى ما في «السنن» لابن ماجه (٥٧٠)، من طريق ابن أبي ليلى، عن الحكم وسلمة بن كهيل، أنهما سألا عبد الله بن أبي أوفى، عن التَّيمُّمِ، فقال: «أَمَر النبيُّ ﷺ عَمَّارًا أن يَفعَلَ هَكذا، وضَربَ بيديهِ إلى الأرضِ، ثُمَّ نَفَضَهُما، ومَسَحَ على وَجهِهِ»، قال الحكم: «ويَديهِ»، وقال سلمة: «ومِرْفَقيهِ»، وضعفه المصنِّفُ وغيره.

(٤) ينظر: «سؤالات الآجري لأبي داود» (١٥١)، و«إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي (٤: ١٠١)، و«تهذيب التهذيب» (٢: ٤٣٤).

الرَّقاشِيِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**مَنْ تَوَضَّأ فَبِهَا ـ ونِعْمَتْ ـ ومَن اغتَسلَ فالغُسْلُ أوجَبُ**»، يَعني: يومَ الجُمُعةِ[1].

هكذا رواه عليُّ بنُ الجَعدِ، عن سُفيانَ الثَّوريِّ، عن يَزيدَ.

والحديثُ مُنقطِعٌ؛ لَم يَسمَع الثَّورِيُّ عن يَزيدَ الرَّقاشِيِّ شَيئًا البَتَّةَ، وبينهما الرَّبيعُ بنُ صَبيحٍ[2].

ولم نَجدْ لهذا الحديثِ من حديث الثَّورِيِّ أصلًا يُرْجَعُ إليهِ، بل هو مُنقطِعٌ من حديثِهِ، إلَّا شَيئًا[3] ذُكِر غَريبًا فلم نَتعرَّضْ له[4].

ولم يُخْرِجْ هذا الحديثَ من حديثِ يزيدَ الرَّقاشِيِّ من بين الأئمَّةِ السِّتَّةِ إلَّا ابنُ ماجه القَزوينِيُّ؛ فإنَّهُ أخرجَهُ من وجهٍ آخرَ عن الرَّقاشِيِّ[5].

---

(١) أخرجه علي بن الجعد في «مسنده» (١٤٥٠) ـ ومن طريقه المصنف ـ، وأبو يعلى (٤٠٨٦)، وغيرهما، من طريق سفيان، عن يزيد.. به.

(٢) قاله أبو القاسم البغوي راوي «مسند ابن الجعد» عقب الحديث السابق (ص: ٢٦٥).

ـ والرِّواية الأخرى بزيادة الرَّبيع بن صبيح: أخرجها البغوي في زوائد «مسند ابن الجعد» (١٤٥٠)، وابن الغطريف في «جزئه» (١٨)، من طريق سفيان الثوري، عن الربيع، عن يزيد.. به.

(٣) في (ب): «من حديثه الأشياء».

(٤) في (ب)، (ك): «فلم يتعرض له».

(٥) يشير إلى ما في «سننه» (١٠٩١)، من طريق يزيد بن هارون، قال: أنبأنا إسماعيل بن مسلم المكي، عن يزيدَ الرَّقاشي، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، قال: «**مَن تَوضَّأ يوم الجُمُعَةِ فبها ـ ونِعْمَتْ ـ يُجزِئُ عنه الفَرِيضَةُ، ومَن اغتَسلَ فَالغُسلُ أفضَلُ**».

(١٠) المدرج[١]

هو: ما يُدرَجُ في حديثِ النبيِّ ﷺ مِن كلامِ الصَّحابَةِ أو غَيرِهم، ورُبَّما يَصعُبُ تَلخِيصُهُ من كلامِ النبيِّ ﷺ[٢].

[١٧] نحو: ما أخبرني أبو سَعد[٣] ابنُ عُمَر النَّيسابُورِيُّ، قال: أخبَرنا أبو الحسَنِ عبدُ الغافِرِ بنُ إسماعيلَ، وزاهِرُ بنُ طاهِرٍ، وعَمَّتي عائشَةُ بنتُ أحمَدَ، قالوا: أنبأ أبو بَكرٍ أحمَدُ بنُ خَلفٍ الشِّيرازِيُّ، قال: حَدَّثنا محمَّدُ بنُ عبدِ الله الحاكِمُ، قال: حَدَّثنا أبو العبَّاسِ محمَّدُ بنُ يَعقوبَ، حَدَّثنا الحسَنُ بنُ عليِّ بنِ عَفَّانَ العامريُّ، حَدَّثنا يَحيى بن فُضيلٍ، حَدَّثنا الحسَنُ بنُ صالِحٍ، حَدَّثنا سَعيدٌ، حَدَّثنا قتادَةُ، عن النَّضرِ بنِ أنسٍ، عن بَشِيرِ بنِ نَهيكٍ، عن أبي هُريرَةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**مَنْ أَعتَقَ نَصِيبًا لَهُ في عَبدٍ أو شَقِيصًا فَخَلاصُهُ عَليهِ في مَالِهِ، إنْ كانَ لَهُ مالٌ، وإلَّا قُوِّمَ العَبدُ قِيمَةَ عَدْلٍ، ثُمَّ اسْتُسْعِيَ في قِيمَتِه غيرَ مَشْقُوقٍ عَليهِ**»[٤].

---

(١) اسم مفعولٍ من الإدراج، وهو لغة: لفُّ الشيءِ في الشيءِ، وإدخاله فيه. ينظر: «تهذيب اللغة» (١٠: ٣٣٩).

(٢) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٣٩).

(٣) في (ب): «أبو سعيد».

(٤) أخرجه البخاري (٢٤٩٢، ٢٥٢٧)، ومسلم (١٥٠٣)، وأبو داود (٣٩٣٨)، والترمذي (١٣٤٨)، والنسائي في «الكبرى» (٤٩٤٣)، وأحمد (٧٤٦٨، ٩٥٠٢)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٤٠) ـ ومن طريقه: المصنف ـ وغيرهم، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة.. به.

قال الحاكِمُ: «حديثُ العِتقِ ثابتٌ صَحيحٌ، وذِكرُ الاسْتِسعاءِ فيه مِن قولِ قتادَةَ، وهْمٌ مِمَّن أدرَجَهُ في كلامِ النبيِّ ﷺ»[١].

[١٧م] قال: «وبِصِحَّةِ ذلك حَدَّثنا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ يَعقوبَ، حَدَّثنا عليُّ بنُ الحسَنِ الدَّارَابْجِرْدِيُّ، حَدَّثنا عبد الله بنُ يزيدَ المُقرِئُ، حَدَّثنا هَمَّامٌ، حَدَّثنا قتادَةُ، عـن النَّضـرِ بن أنسٍ، عن بَشيرِ بن نَهيكٍ، عن أبي هُريرَةَ: «**أنَّ رَجُلًا أعتَقَ شِقْصًا لَهُ في مَمْلُوكٍ، فَغرَّمَهُ النَّبيُّ ﷺ**»، قال هَمَّامٌ: وكانَ قتادَةُ يقولُ: إنْ لَم يكنْ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ»[٢].

قال أبو عبد الله: «وهذا أظهَرُ مِن الأوَّلِ؛ لأنَّ القولَ قَولُ الزَّائِدِ المُبَيِّنِ[٣] المُمَيِّزِ، وقد مَيَّز هَمَّامٌ، وهو ثَبْتٌ»[٤].

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص: ٣٩).

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٥٣٩٤)، والدارقطني (٤٢٢٢)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٤٠) ـ ومن طريقه: المصنف ـ والبيهقي (٢١٣٧٤-٢١٣٧٥)، وغيرهم، من طريق همام، عن قتادة.. به.

(٣) ضبطت في (ك): «المبيَّن».

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٣٩-٤٠).

ـ وقال الدارقطني في «السنن» (٥: ٢٢٣): «سمعت النيسابوري ـ يعني: أبا عبد الرحمن المقرئ ـ يقول: ما أحسن ما رواه همام وضبطه، وفصل بين قول النبي ﷺ وبين قول قتادة».

وينظر: «علل الدارقطني» (١٠: ٣١٧)، و«الإلزامات والتتبع» له (ص: ١٥٠)، و«الفصل للوصل المدرج» للخطيب (١: ٣٤٨).

(١١) المسلسل (١)

هو أنواعٌ(٢)، وضابِطُها: ما تَكُونُ علاقَةَ عَلامَةٍ ظاهِرَةٍ في إسنادِه كُلِّه، ورُبَّمَا كانَت في بَعضِه(٣).

ـ فأمَّا ما تَكُونُ السَّلْسَلَةُ(٤) في إسنادِه كُلِّه؛ فنحو:

[١٨] ما حَدَّثني الإمامُ أبو بكرٍ عَتِيقُ بنُ عليِّ بنِ عُمَر البَامَنْجيُّ رحمه الله وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال: حَدَّثني عُمرُ بنُ أبي بكرٍ النَّيسَابُورِيُّ وهو آخِذٌ بِيَدِي،

(١) هو في اللغة: اتِّصالُ شيءٍ بعضِه ببعضٍ، ومنه: سِلسلة الحديد. ينظر في ذلك: «الصحاح» للجوهري (٥: ١٧٣٢)، و«مقاييس اللغة» لابن فارس (٣: ٦٠)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣: ٤٣٢).

(٢) ذكر الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٩-٣٣) منها ثمانية أنواع.
ـ ولم يقصد الحاكم حصرها في هذه الثَّمانية كما فهمه ابن الصلاح في «المقدمة» (ص: ٣٧٩)، وإنَّما أورد من أنواعه ما يدلُّ على الاتصال الظَّاهر. وينظر: «التقييد والإيضاح» للعراقي (ص: ٢٧٦)، و«شرح الألفية» له (٢: ٩٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣: ٤٣٥).

(٣) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٣٠).
ـ وهذا النَّوعُ هو من نعوت الإسنادِ، بأن يتوارد فيه الرُّواة على صفة أو حالة لهم في جميع الإسناد أو في بعضه.
ثم قد يكون هذا التَّوارد في صفة التَّحمُّلِ والأداء، أو في صفات الرُّواةِ أو حالاتهم، وتنقسم هذه الأحوال والصفات إلى ما لا يحصى. ينظر: «معرفة علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٣٧٩)، و«فتح المغيث» (٣: ٤٣٢).

(٤) ضبطت (ب) بكسر السين الأولى، هكذا: «السِّلْسلة»، وفي (ع)، (ف) بفتح السين الأولى والثانية وكسرهما معًا، هكذا: «السِّلْسِلَةُ».

قال: حَدَّثني محمَّدُ بنُ عبد الخالِقِ بنِ أحمد بنِ عبد القَادِرِ بنِ محمَّد بنِ يُوسُفَ البَغدَادِيُّ[١] وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال: حَدَّثني والدِي وهو آخِذٌ بِيَدِي، [٢]قال: حَدَّثني والدِي وهو آخِذٌ بِيَدِي[٢]، قال: حَدَّثني أبو الحَسَنِ محمَّدُ بنُ رِزْقُويَه وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال: حَدَّثني محمَّدُ بنُ عُمَر الحافِظُ وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال: حَدَّثنا أبو محمَّدٍ عَبدُ الله بنُ محمَّدِ بنِ بِشرٍ وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال: حَدَّثني إبرَاهِيمُ بنُ سَعيدٍ الجَوهَرِيُّ وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال: حَدَّثني الحُسَينُ بنُ عليٍّ الجُعفِيُّ بِحَضرَةِ أَمِيرِ المُؤمِنِينَ هَارُونَ الرَّشِيد وهو آخِذٌ بِيَدِي ويدِهِ، قال: حَدَّثني الحَسَنُ بنُ الحُرِّ وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال: حَدَّثني القاسمُ بنُ مُخَيمِرَةَ وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال: حَدَّثني عَلقَمَةُ بنُ قَيسٍ وهو آخِذٌ بِيَدِي[٣]، قال: حَدَّثني عبد الله بنِ مَسعُودٍ وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال: عَلَّمَنِي رَسُولُ الله ﷺ التَّشَهُّدَ

---

(١) في (س)، (ع)، (ف): «البَغدَاذِيُّ»، وهو وجهٌ مشهورٌ في نطقها، وكان عبد الله بن المبارك يكره هذا النطق، ويقول: «لا يُقال بغداذ بالذال، فإن بغ شيطانٌ، وداذ عطيَّتُه، وإنها شرك، ولكن تقول: بغداد، وبغدان، كما تقول العرب». أخرجه الخطيب في مقدمة «تاريخه» (١: ٣٦٥). وفيها لغات أخرى، وهي: بغذاذ، وبغذاد، ومغداد، ومغذاذ، ومغدان؛ لأن أصله أعجمي، اختلف في تعريبه. ينظر: «مراصد الاطلاع» للقطيعي (١: ٢٠٩).

ـ **وأما محمد بن عبد الخالق هذا**، فهو من بيتٍ مشهورٍ بالرِّواية والسَّماع، لكنه غير ثقةٍ فيما يقوله وينقله، وله أحوالٌ في تزوير السَّماعات وإدخالِ ما لم يَسمعه الشُّيوخُ في حديثهم ظاهرةٌ مشهورةٌ أفسد بها أحوالَ جماعةٍ وتركَ الناس حديثهم بسببه واختلط صحيح حديثهم بسقيمه بنقله وتسميعه. ينظر: «ذيل تاريخ بغداد» لابن الدبيثي (١: ٤٥١-٤٥٢).

(٢-٢) سقط من (س)، (ف)، وقوله «قال حَدَّثني والدِي وهو آخِذٌ بِيَدِي، قال حَدَّثني والدِي وهو آخِذٌ بِيَدِي» سقط من (ك).

(٣) في حاشية (ب): «قوبل».

وهو آخِذٌ بِيَدِي، فقال: «التَّحِيَّاتُ لِلهِ، والصَّلَوَاتُ، والطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ ورَحْمَةُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ محمَّدًا عَبْدُهُ ورَسُولُهُ».

فجَعل هارونُ أميرُ المُؤمِنين رضي الله عنه يُقَبِّلُ كَفَّ الجُعفِيِّ، وهو يقولُ: بِأَبِي كَفٌّ صَافَحَتْ كَفَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ[١].

ـ وأمَّا ما تكُون السَّلْسَلَةُ[٢] في بَعضِهِ فنحو:

[١٩] ما حَدَّثنا الشَّيخُ الإمامُ أبو بَكرٍ عُبَيدُ الله بنُ[٣] عليِّ بنِ نَصرٍ المُحمَّدِيُّ رحمه الله ـ وهو أوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعتُه مِنهُ ـ قال: حَدَّثني الأئِمَّةُ؛ أبو محمَّدٍ عَبدُ الله ابنُ أحمَد بنِ أحمَد بن أحمَد[٤] بنِ الخَشَّابِ، وأبو الخَيرِ أحمدُ بنُ إسمَاعِيل القَزوِينِيُّ، وأبو بكرٍ محمَّدُ بنُ عَلِيِّ بنِ ياسر الجَيَّانِيُّ، وأبو الرِّضَا سَعِيدُ بنُ عبد الله بنِ الشَّهرَزُورِيُّ، وأبو سَعدٍ محمَّدُ بنُ أبي منصور ....

---

(١) أخرجه مسلسلًا: ابن رزقويه في «حديثه» (٤)، وأبو العباس ابن ناقة في «المسلسلات» (١٦٦)، وابن الجوزي في «المسلسلات» (١٢:أ)، وأبو الربيع الكلاعي الحميري في «المسلسلات» (ص: ٤٦)، وغيرهم.

ـ **وحديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه**: أخرجه أبو داود (٩٧٠)، وأحمد (٤٠٠٦، ٤٣٠٥)، والدارمي (١٣٨٠)، والطيالسي (٢٧٣)، وابن أبي شيبة (٢٩٨٢)، وغيرهم، من طريق الحسن بن الحرّ، عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي.. فذكره بنحوه مسلسلًا هكذا من القاسم إلى النبي ﷺ.

ـ وأصله عند البخاري (٨٣١، ٨٣٥)، ومسلم (٤٠٢)، وغيرهما، من طرقٍ أخرى عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

(٢) ضبطت في (ع)، (ف) بفتح السين الأولى والثانية وكسرهما معًا، هكذا: «السِّلْسِلَةُ».

(٣) سقطت من (ب).

(٤) قوله «ابن أحمد»: سقط من (ك).

ابنِ(١) الرَّزَّازِ، وأبو إسحاقَ إبراهِيمُ بنُ عَلِيِّ بنِ الفَرَّاءِ البَغدَادِيُّ(٢)، وأبو المُظَفَّرِ محمَّدُ بنُ عبد المِلكِ، كُلُّ واحِدٍ بِمُفرَدِهِ من لفظِهِ بتواريخ مختلِفَةٍ، وهو أوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعتُه من كُلِّ واحدٍ منهم.

قال كُلُّ واحِدٍ منهم: حَدَّثني أبو القاسِم زَاهِرُ بنِ طاهِرِ بن محمَّدٍ الشَّحَّامِيُّ ـ وهو أوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعتُه منه ـ قال: حَدَّثنا أبو صَالِحٍ أحمَدُ بنُ عبدِ المَلِكِ المُؤَذِّنُ ـ وهو أوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعتُه منه ـ قال: حَدَّثنا أبو طاهرٍ محمَّدُ بنُ محمَّدِ ابنِ مَحْمِشٍ الزِّيادِيُّ ـ وهو أوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعتُهُ منه ـ قال: حَدَّثنا أبو حامِدٍ أحمَدُ بنُ محمَّدِ بنِ بِلَالٍ البَزَّازُ ـ وهو أوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعتُهُ منه ـ قال: حَدَّثنا عبدُ الرَّحمَنِ بنِ بِشرِ بنِ الحَكَمِ العبديُّ ـ وهو أوَّلُ حَدِيثٍ سَمِعتُه منه ـ قال: حَدَّثنا سُفيَانُ بنُ عُيينَةَ الهِلالِيُّ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن أبي قابُوسٍ مولَى عبد الله بنِ عَمرٍو، عن عبد الله بنِ عمرِو بنِ العَاصِ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الرَّاحِمُونَ يَرحَمُهم الرَّحمَنُ، ارحَمُوا أهلَ الأرضِ يَرحَمُكُم مَن في السَّماءِ**»(٣).

فهذا وأمثالُه من المُسَلسَلات نَوعٌ من جُملَةِ ما ذَكَرنا، وقَلَّمَا يُوجَدُ شيءٌ

---

(١) مثبتة من (ع).

(٢) في (س): «البغوي»، وهو خطأ، وجاءت في (ف): «البغداذيُّ».

(٣) أخرجه مسلسلًا: ابن الجوزي في «المسلسلات» (٣: أ)، والضياء في «المسلسلات» (١)، والسهروردي في «مشيخته» (١)، وابن رُشيد في «ملء العيبة» (ص: ٣٠٦)، وابن حجر في «الإمتاع» (ص: ١٥)، والسخاوي في «البلدانيات» (ص: ٤٧)، والسيوطي في «جياد المسلسلات» (ص: ٧٤) من طرقٍ، عن ابن مَحمِشٍ الزيادي.. به.

ـ **والحديث**: أخرجه أحمد (٦٤٩٤)، وأبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤)، من طرقٍ عن سفيان.. نحوه، دون ذكر التسلسل، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

منها صَحِيحًا[١]، ولكنَّه نوعٌ يُكتَبُ ويُعرَفُ ويُتَذاكَرُ بِه[٢].

---

(١) يعني: أن المسلسلات قلَّما تسلم من ضعفٍ في صفة التَّسلسُلِ، لا في أصل المتن، فإنْ سلِم التَّسلسُل من الضعفِ أفاد البُعدَ عن التدليس والانقطاع، مع بيان اشتماله على مزيد الضبط من الرواة، إضافة إلى الاقتداء بالنبي ﷺ فعلًا أو نحوه. ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٣٧٩)، و«الاقتراح» لابن دقيق العيد (ص: ٢٧٧)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣: ٤٣٥).

(٢) في حاشية (ب): «قوبل».

وينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٣٣).

(١٢) المشهور[1]

هو قِسمان: مَشهورٌ صَحِيحٌ، ومَشهورٌ غيرُ صَحِيحٍ[2].

ـ فالمَشهورُ الصَّحِيحُ نحو: «الأَعْمالُ بِالنِّيَّاتِ»[3]؛ «إنَّ اللهَ لا يَقبِضُ العِلْمَ انْتِزاعًا يَنْتَزِعُهُ مِن النَّاسِ»[4]؛ «غُسْلُ يَومِ الجُمُعَةِ واجِبٌ على كُلِّ مُحتَلِمٍ»[5]؛

---

(١) المشهورُ: اسم مفعولٍ من قولك: «شهرتُ الأمرَ، أشهَرُهُ، شَهْرًا، وشُهرَةً؛ فاشْتَهَرَ»، إذا أظهرتَه وأعلنتَه. والشُّهرة: وضوحُ الأمر، وسُمِّيَ بذلك لوضوح أمره وانتشاره. ينظر: «مقاييس اللغة» (٣: ٢٢٢)، و«فتح المغيث» (٣: ٣٨٩).

ـ **وأما في اصطلاح أهل الحديث**، فقد ذهبَ ابنُ منده، وتبعه ابن الصَّلاح وغيرُه إلى أنه ما رواه الجماعة البالغ عددهم أكثر من ثلاثة، ولم يبلغ التواترَ.

وذهبَ ابن حجر، وتبعه السخاوي وغيره، إلى أنه ما له طرقٌ محصورةٌ بأكثر من اثنين، زاد السخاوي: عن بعض رواته أو في جميع طبقاته، أو معظمها.

ثم إنه قد يُطلَقُ على ما اشتَهر على الألسِنَةِ، فيَشملُ ما له إسنادٌ واحِدٌ فصاعِدًا، بل ما لا يوجد له إسنادٌ أصلًا، وقد مثَّل المصنِّفُ رحمه الله للمشهور غير الاصطلاحي، وهو الأحاديث الدائرة على ألسنة الناس، ولم يلتفت إلى المشهور بتعدد طرقه، الذي هو قسيم الغريب والعزيز. وينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٣٧٢-٣٧٤)، و«نزهة النظر» (ص: ٤٦-٤٧)، و«فتح المغيث» (٣: ٣٩٣-٣٩٤).

(٢) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٩٢).

(٣) مضى تخريجه (ص: ٩٦-٩٩)، وشهرته نسبيَّة، أو أنها غير اصطلاحيَّة؛ فإنه حديث فرد.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٠، ٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣)، والترمذي (٢٦٥٢)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٧٦-٥٨٧٧)، وابن ماجه (٥٢)، وأحمد (٦٥١١)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وله شواهد من حديث أبي هريرة، وعائشة، وغيرهما.

(٥) أخرجه البخاري (٨٥٨، ٨٧٩-٨٨٠)، ومسلم (٨٤٦)، وأبو داود (٣٤١، ٣٤٤)، =

«إنَّ خَلْقَ أَحدِكُمْ يُجمَعُ في بَطنِ أُمِّهِ أَربَعِينَ يومًا»[١]؛ «المُسلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسلِمونَ مِن لِسانِهِ ويَدِهِ»[٢]، ونحو ذلك.

ولا نُطوِّل الكلامَ بإيرادِ أسانيدِ هذه الأحادِيثِ المُستَشهَدِ بها وبيانِ طُرُقِها.

- والمَشهورُ غيرُ الصَّحِيحِ[٣]؛ نحو: «طَلَبُ العِلْمِ فَريضَةٌ عَلى كُلِّ مُسلِمٍ»[٤]؛ «نضَّرَ اللهُ امْرَءًا سَمِعَ مَقالَتِي، ....

= والنسائي (١٣٧٥، ١٣٧٧، ٣٨٣)، وابن ماجه (١٠٨٩)، وأحمد (١١٠٢٧)، من حديث أبي سعيد الخدري، وله شاهد من حديث ابن عمر، وحفصة رضي الله عنهم.

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨، ٣٣٣٢)، ومسلم (٢٦٤٣-٢٦٤٥)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٨٢)، وابن ماجه (٧٦)، وأحمد (٣٦٢٤)، وغيرهم، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، و له شواهدُ عديدة، وقد أورده السيوطي في «الأزهار» (ص:٦٠) عن ستةَ عشرَ صحابيًّا من رواته.

(٢) أخرجه البخاري (١٠، ٦٤٨٤)، ومسلم (٤٠)، وأبو داود (٢٤٨١)، والنسائي (٤٩٩٦)، وأحمد (٦٥١٥)، من حديث عبد الله بن عمرو، وله شواهد كثيرة، وقد أورده السيوطي في «الأزهار» (ص: ٣٤) عن ثمانية من الصحابة.

(٣) تبع المصنِّفُ رحمه الله في ذلك أبا عبد الله الحاكمَ إِلَّا أن العبارَة لم تخدمه، فأوهم لفظُهُ أَنَّ هذه الأحاديث لم تَصِحَّ أصلًا، وليس كذلك كما يظهر من التَّخريج، وإنَّما مُراد الحاكمِ بها عدم تخريج البخاري أو مسلم للحديث في «الصَّحِيح»، وإن كان أَصل الحديث داخلًا في نطاق الاحتجاج. ومن المعلوم أن الحاكم رحمه الله ممن لا يُفرِّقون بين الصحيح والحسن، ولفظُه في «المعرفة» (ص: ٩٢) في هذا الموضع كالآتي: «والمَشهورُ من الحَديثِ غيرُ الصَّحيحِ، فرُبَّ حديثٍ مشهورٍ لم يُخرَّجْ في الصَّحيحِ»! وذكر هذه الأمثلة، ثم قال: «فكُلُّ هذه الأحاديثِ مَشهورَةٌ بأسانيدِها، وطرقها، وأبوابٍ يَجمعها أصحابُ الحديثِ، وكُلُّ حديثٍ منها تُجمَعُ طُرقُه في جُزءٍ أو جُزأينِ، ولم يُخرَّجْ في الصَّحيحِ منها حَرفٌ». على أن المثال الأخير مخرَّج في الصحيحين، فلا يسلم.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤)، وأبو يعلى (٢٨٣٧، ٢٩٠٣، ٤٠٣٥)، وغيرهما، من طرقٍ ضعيفةٍ عن أنس بن مالك رضي الله عنه.. به، وله شواهد كثيرةٌ لا تسلم من الضَّعفِ.

فَوَعاهَا»[١]؛ «لا نِكاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»[٢]؛ «أَفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ»[٣]؛ «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ عَلِمَهُ فَكَتَمَهُ»[٤]؛ «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»[٥]؛ «صَلاةُ القَاعِدِ عَلى النِّصْفِ مِنْ صَلاةِ القَائِمِ»[٦].

وتَتفاوَت[٧] شُهرَةُ الحديثِ بِالنِّسبَةِ إلى أهله وإلى غيرِ أهلِه، وأكثَرُ ما

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٦٠)، والترمذي (٢٦٥٦) والنسائي في «الكبرى» (٥٨١٦)، وابن ماجه (٢٣٠)، وأحمد (٢١٥٩٠)، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه، وحسنه الترمذيُّ، وله شواهد كثيرة، من حديث معاذٍ، وأبي الدرداء، وابن مسعودٍ، وأنسٍ، وجبير بن مطعم، حتى أورد السيوطي في «الأزهار» (ص: ٣١) ستة عشر صحابيًّا من رواته.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠٨٥)، والترمذي (١١٠١)، وابن ماجه (١٨٨١)، وأحمد (١٩٥١٨)، وغيرهم، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، وقد روي مرسَلًا، وصحح الترمذي وصله، وأورده السيوطي في «الأزهار» (ص:٧١) عن سبعة عشر صحابيًّا.

(٣) أخرجه أبو داود (٢٣٦٧، ٢٣٧٠-٢٣٧١)، والنسائي في «الكبرى» (٣١٢٠)، وابن ماجه (١٦٨٠)، وأحمد (٢٢٣٧١)، والحاكم (١٥٥٨)، وغيرهم، من حديث ثوبان رضي الله عنه، وصححه الحاكم على شرطِ الشيخين، وله شواهد كثيرة، وقد أورده السيوطي في «الأزهار» (ص: ٥٥) عن خمسة عشر صحابيًّا.

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩) والنسائي في «الكبرى» (٥٨١٦)، وابن ماجه (٢٦١، ٢٦٦)، وأحمد (٧٥٧١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه الإمام الترمذي، وسيخرجه المصنف بأسانيده برقم (٦٧-٦٩).

(٥) أخرجه أبو داود (١٨١)، والترمذي (٨٢)، والنسائي (١٦٣-١٦٤، ٤٤٤)، وابن ماجه (٤٧٩)، وأحمد (٢٧٢٩٥)، من حديث بسرة بنت صفوان، وقال الترمذي: «حسنٌ صحيحٌ»، وأورده السيوطي في «الأزهار» (ص: ٤٠) عن سبعة عشرة صحابيًّا.

(٦) أخرجه البخاري (١١١٥-١١١٦)، وأبو داود (٩٥١)، والترمذي (٣٧١)، والنسائي (١٦٦٠)، وابن ماجه (١٢٣١)، وأحمد (١٩٩٧٤)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.. بنحوه. وأخرجه مسلم (٧٣٥)، وأبو داود (٩٥٠)، والنسائي (١٦٥٩) وابن ماجه (١٢٢٩)، وأحمد (٦٨٠٨)، من حديث أنس رضي الله عنه، وله طرق أخرى.

(٧) في (ف): «ويتفاوت».

اشتَهرَ عند الخَلقِ من غيرِ أهلِ الحديثِ مِمَّا لَيسَ بِصَحيحٍ، بل عَامَّتُهُ بَاطِلٌ، وأكثَرُه مِن الآثارِ التي يَعتقِدُونَها أخبارًا؛ لعدمِ بَصرِهِم بِهذا الفَنِّ، وفَقدِ نَظرِهم في هذا العِلمِ[١].

وآفَةُ ذلك مِن وُعَّاظِ الزَّمانِ الذين لم يَتَحَلَّوا بِشيءٍ من عِلمِ الأثَرِ، ورَضُوا لِباعِ فَضلِهِم بِالقِصَر، وقَبِلَ العَوامُّ منهم تَقلِيدَ جَهلٍ من غيرِ نَظَرٍ، ونَعوذُ بِالله الكَرِيمِ من كُلِّ خَطإٍ وخَطَرٍ.

وإنَّما كان أمرُ السَّلَفِ ـ على ما بلَغَنا ـ: أنَّ رَجُلًا قال لعبد الله بنِ مَسعُودٍ: عَلِّمنِي كَلِمَاتٍ جَوامِعَ نَوافِعَ، فقال[٢]: **«لا تُشْرِكْ بِاللهِ شَيئًا، وزُلْ مَع القُرآنِ حَيثُ زَالَ، ومَنْ جَاءَكَ بِالحَقِّ فَاقبَل مِنهُ وإنْ كانَ بَعِيدًا بَغِيضًا، ومَنْ جَاءَكَ بِالبَاطِلِ فَارْدُدْ عَليهِ وإِنْ كانَ قَرِيبًا حَبِيبًا»**[٣].

---

(١) فإنَّ عادة الضُّعفاء أنهم يأخذون كلام الحكماء، فينسبونه إلى النبي ﷺ. ينظر: «معرفة علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٢٠٦)، و«مفتاح السعيدية في شرح الألفية» لابن عمار المالكي المصري (ص: ١٦٥)، و«فتح المغيث» (٢: ١١٩). وقد بيَّن شيخُ الإسلام ابن تيميَّةَ رحمه الله كثيرًا من هذه المرويَّات في كتاب «أحاديث القصاص»، وكذا فعل العراقي، والسيوطي، وملا علي القاري، وغيرهم في مصنفاتهم. فلتراجع.

(٢) في (ب)، (س)، (ف): «قال».

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٢٩٩)، وابن الجعد في «مسنده» (٢٢٣٤)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٥١)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (١٣٧)، والطبراني (٩: ١٠٢: ٨٥٣٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١: ١٣٤)، من طرقٍ، عن ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

(١٣) الحسن[1]

وهُو: ما دُونَ الصَّحيحِ مِن الأحادِيثِ المُتَّصِلَةِ التي في إسنادِها شُيُوخٌ ثِقاتٌ صالِحونَ لَم يُتَكَلَّم في أحدٍ منهم بِجَرحٍ ولا طَعْنٍ، ولَيسُوا في الإتقانِ والحِفظِ في دَرَجَةِ مَنِ احتُجَّ بهم في «الصَّحِيحِ»، وإنَّمَا استُخرِجَ حَديثُهُمْ في «المَسانِيدِ» و«الجَوَامِعِ»، ورُبَّمَا تُوبِعوا عليه[2].

كَـ:

ـ عَمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أبِيهِ، عن جَدِّهِ[3].

---

(١) مادة الحسَنِ ترجع في اللغة إلى أصلٍ واحدٍ، وهو نعتٌ لما حَسُنَ، تَقول: حَسُنَ الشيءُ حُسْناً. والحُسْن: ضِدُّ القُبْحِ، فيُقال: رجلٌ حَسَنٌ وامرَأَةٌ حَسْنَاءُ وحُسَّانَةٌ. ينظر: «تهذيب اللغة» (٤: ١٨٢)، و«مقاييس اللغة» (٢: ٥٧).
ـ وقد أورد المصنِّفُ رحمه الله هذا النَّوعَ زيادةً على الأنواع التي ذكرها الحاكم؛ لأن الحاكم رحمه الله ممن لا يرون التفريق بين نوعَيِ الصحيح والحسن.
والأئمة قد يستحسنون الخبر ـ بالمعنى غير الاصطلاحي ـ لأمور، منها: كونه صحيحًا، أو داخلًا في نطاق الحجة، أو ضعيفًا ينجبر، أو مشتملًا على لطيفة، أو نحو ذلك.
وأما بالمعنى الاصطلاحي فقد أوردَ المصنِّفُ تعريفَ الحسن لذاته، ويبقى تعريف الحسن لغيره، وهو: ما فيه ضعفٌ خفيفٌ ينجبر بوروده من وجوه أخر. ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ١٠٠)، و«نزهة النظر» (ص: ١٠٥).

(٢) ينظر قريبًا من هذا المعنى في: «معالم السنن» للخطابي (١: ٦)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١: ٣٥)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص: ١٠١)، و«نزهة النظر» (ص: ٦٥).

(٣) هو: عمرُو بنُ شُعيبِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاص؛ والضمير في «جده» =

- وبَهْزِ بن حَكِيمٍ، عن أبِيه، عن جَدِّه[١].

ونحوِ ذلك؛ فإنَّ حديثَ هؤلاء مُستَخرَجٌ في «السُّنَنِ» لأبي داودَ سُليمانَ ابنِ الأشعَث السِّجستَانِيِّ، و«**الجامِع الكَبير**» لأبي عِيسَى محمَّدِ بنِ عِيسَى التِّرمِذِيِّ، و«السُّنَن» لأبي عبد الرَّحمَنِ أحمدَ بنِ شُعَيبٍ النَّسائِيِّ، و«السُّنَن» لأبي عبد الله محمَّدِ بنِ يَزِيدَ بنِ مَاجَه القَزوِينِيِّ، مُحتَجٌّ بِه فيها وفي غيرها مِن الكُتُبِ المُعتَمَدِ عليها، ولم يَبلُغُوا مبلَغَ مَن خُرِّجَ حَدِيثُهم في «**الجَامِع الصَّحيحِ**» لأبي عبد الله محمَّدِ بنِ إسمَاعِيلَ البُخارِيِّ، و«**الكِتَاب الصَّحيح**» لأبِي الحُسَينِ مُسلِمِ بنِ الحَجَّاجِ القُشَيرِيِّ، واحتُجَّ بِهم فِيهِمَا حِفظًا وإتقَانًا وعُلُوَّ مَرتَبَةٍ[٢].

[٢٠] أخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ[٣] شَيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ عبدُ الوَهّابِ بنُ محمَّد ابن عَلِيٍّ[٤] رضي الله عنه بِقراءَتي عليه، قال: أخبَرنا أبو بَكرٍ محمَّدُ ابنُ عبد الباقي الأنصَارِيُّ، قال: أخبَرنا إبراهِيمُ بنُ عُمَرَ البَرمَكِيُّ، (٥أنا عبدُ الله بنُ إبراهيمَ٥)، قال: أخبَرنا إبراهِيمُ بنُ عبد الله الكَجِّيُّ أبو مُسلِمٍ، حَدَّثنا الأنصارِيُّ، وأبو

= يعود إلى شعيب، فهو جدُّ شعيب، لا جدُّ ابنه عمرو، والمراد به عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وكانت لعمرِو بن شعيب صحيفة، تشبه أن تكون الصحيفةَ الصادقة لعبد الله بن عمرو. ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦: ٣٤٢)، و «تهذيب التهذيب» (٨: ٤٨).

(١) هو: بَهزُ بن حَكيم بن معاوية بن حَيدة القُشَيريُّ، البصريُّ، صدوقٌ، توقفَ بعضُ الأئمة في الرِّواية عنه، ووثَّقه آخرون، وروايتُه عن أبيه عن جده من أعلى مراتب الحسن. ينظر: «الجرح والتعديل» (٢: ٤٣٠)، و«الموقظة» للذهبي (ص: ٣٢)، و«تهذيب التهذيب» (١: ٤٩٨).

(٢) ينظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص: ١٠٥-١٠٧)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص: ٥١-٥٢).

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في (س): «عبد الوهاب ابن علي»، وفي (ف): «عبد الوهاب بن محمد علي».

(٥-٥) مثبتة من (ف).

عَاصِمٍ، قالا: أخبَرنا بَهْزُ بنُ حَكِيمٍ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ، قال: قال رسولُ الله ﷺ:
«وَيلٌ لِمَـن يُحَـدِّثُ لِيُضحِكَ بِه القَومَ فَيَكذِبُ، ويلٌ لَه، ويلٌ لَه»[١]!

هذا حديثٌ حَسَنٌ؛ أخرَجهُ أبو دَاودَ: عن مُسدَّدِ بنِ مُسَرهَدٍ، عن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ.

وأخرَجهُ أبو عِيسَى التِّرمِذيُّ: عن محمَّدِ بنِ بَشَّارٍ، عن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ.

وأخرَجهُ النَّسائِيُّ: عن عَلِيِّ بنِ حُجرٍ، عن إسماعِيلَ بنِ إبراهِيمَ.

كِلَاهُما: عن بهز بنِ حَكِيمِ بنِ مُعَاوِيَةَ بنِ حَيْدَةَ، (٢عن أَبِيهِ حَكِيمٍ، عن جَدِّه مُعَاوِيَةَ بنِ حَيْدَةَ٢) القُشَيرِيِّ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ.

[٢١] وأخبَرنا شَيخُ الإسلامِ أبو أحمد بِقراءَتي عليه، قال: أخبَرنا أبو القاسِمِ ابنُ الحُصَينِ، قال: أخبَرنا أبو طالِبِ ابنُ غَيلَانِ، حَدَّثنا محمَّدٌ الشَّافعيُّ، قال: حَدَّثني إسحاقُ بنُ الحَسَنِ الحَربِيُّ، حَدَّثنا يَحيَى بنُ عُثمانَ البَصرِيُّ، حَدَّثنا إسماعِيلُ بنُ عيَّاشٍ، عن محمَّدِ بنِ إسحاقَ، عن عَمرِو بنِ شُعَيبٍ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ، عن رسولِ الله ﷺ، قال:

«إذا فَزِعَ أحدُكُم؛ فَليَقُل: أعُوذُ بِكَلِمَاتِ الله التَّامَّةِ مِن غَضَبه وعَذَابِه، ومِن شَرِّ عِبَادِه، ومِن هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وأن يَحضُرون؛ فإنَّها لَن تَضُرَّهُ».

---

(١) في (ب)، (ع)، (ك): «ويلٌ له، وويل له».
والحديث: أخرجه أبو داود (٤٩٩٠)، والترمذي (٢٣١٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٦١، ١١٥٩١)، وأحمد (٢٠٠٢١، ٢٠٠٤٦، ٢٠٠٥٥، ٢٠٠٧٣)، والدارمي في «سننه» (٢٧٤٤)، والأنصاري في «جزئه» (٢٤) ـ ومن هذا الطريق أخرجه المصنف ـ، وغيرهم، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن».
(٢-٢) سقط من (س)، (ف).

قال: فكان عبدُ الله يُعَلِّمُها مَن بَلَغَ مِن ولَدِهِ، ومَن لَم يَبلُغ منهم كَتَبَها في صَكٍّ وعَلَّقَها في عُنقِه[١].

هذا حديثٌ حَسَنٌ، أخرَجهُ أبو داودَ: عن موسَى بنِ إسماعِيلَ التَّبُوذَكِيِّ، عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن محمَّدِ بنِ إسحَاق.

وأخرَجهُ أبو عِيسَى: عن عَلِيِّ بنِ حُجْرٍ، عن إسمَاعِيلَ بنِ عَيَّاشٍ، عن محمَّدِ بنِ إسحاقَ.

ورواه النَّسائِيُّ في كتابِ «اليَوم واللَّيلَة»: عن عَمرِو بنِ عَلِيِّ بنِ بَحرٍ، عن يزِيدَ بن هَارُونَ، عن محمَّدِ بنِ إسحاقَ، عن عَمرٍو، عن أبِيهِ شُعَيبٍ، عن جَدِّهِ عبد الله بنِ عَمرِو[٢] بنِ العَاصِ السَّهمِيِّ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ.

فهذا مثالٌ لِألُوفٍ من الحِسانِ، واللهُ تعالى أعلَمُ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٩٣)، والترمذي (٣٥٢٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» من «السنن الكبرى» (٧٦٥)، وأحمد (٦٦٩٦)، وأبو طالب ابنُ غيلان في «الغيلانيات» (٦٠٨) ـ ومن طريقه: المصنف ـ وغيرهم، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

(٢) في (ك): «عن جده عبد الله بن عمر»، وهو تحريفٌ.

(١٤) الغريب[١]

والغَرائِبُ أنوَاعٌ: غَريبٌ صَحِيحٌ، وغَرِيبٌ غَيرُ صَحيحٍ، وقد يكونُ الإسنادُ غرِيبًا، وقد يكونُ المَتنُ غَرِيبًا، وقد يكونُ[٢] كِلاهُما غَرِيبَينِ، وقد يكونُ الحديثُ غَرِيبًا من وجهٍ، صَحِيحًا من وجهٍ آخر.

ـ **فأمَّا الغَرِيبُ الصَّحِيحُ فنحو**: ما رواهُ مُسلِمٌ، عن أبي بكرِ ابنِ أبي شَيبَةَ وغيرِه، عن سُفيانَ بنِ عُيَينَةَ، عن عَمرِو بنِ دِينارٍ، عن أبي العَبَّاسِ الأعمَى الشَّاعِرِ، عن عبد الله بنِ عَمرٍو، قال: لَمَّا حاصَرَ النَّبيُّ ﷺ أهلَ الطَّائِفِ ولم يَنَل منهم شَيئًا، فقال: «**إنَّا قَافِلُونَ إن شَاءَ اللهُ غَدًا**»، فقال المُسلِمُونَ: أنَرجِعُ ولم نَفتَحْهُ، فقال لهم: «**اغدُوا عَلى القِتالِ**»، فغَدَوْا فأصابَهُم جِراحٌ، فقال لهم: «**إنَّا قَافِلُونَ غَدًا**»، وأعجَبَهُم ذلك، فغَدَا رَسُولُ الله ﷺ[٣].

---

(١) الغَريبُ على وزن فعيلٍ: صفة مشَبَّهةٌ، بمعنى: المُنفرِد، أو الغامِض، أو البعيد عن شَبيهِه، **والمراد به هنا**: ما يتعلَّقُ بالغرابة من جهة طريق وصول الخبر إلينا، لا من حيثُ قلةُ استعمال بعض ألفاظ المتن من جهة اللغة. ينظر: «مختار الصحاح» (ص: ٢٢٥)، و«إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور» د. سعيد المري (ص: ١٣).

ـ وقد ذكر المصنفُ أنواعًا منه، يجمعها أنها غرابةٌ نِسبيَّةٌ لا مُطلقَةٌ، وهو أن يقَع التَّفرُّد بالخبر أو ببعضه في أثناء إحدى طرقه، لا في أصل الإسناد، كأن يرويَهُ عن الصحابيِّ أكثرُ من راوٍ، ثم ينفرد بروايته عن واحد منهم شخصٌ واحد. **وقد أورد بعده**: نوعَ الأفراد، وهو بمعنى الغريب لغةً واصطلاحًا، إلَّا أن أهل الاصطلاح غايَروا بينهما، كما سيأتي.

(٢) في (ف): «وقد يكونان».

(٣) أخرجه مسلم (١٧٧٨)، عن ابن أبي شيبة ـ وهو في «المصنَّفِ» (٣٦٩٥٢) ـ وزهير بن =

لا نَعلَمُ أحدًا حَدَّثَ بِه عن عبد الله بنِ عمرٍو غَيرَ[(١)] أبي العَبَّاسِ السَّائِبِ ابنِ فَرُّوخٍ الشَّاعِرِ، ولا عَنه غَيرَ عَمرِو بنِ دِينارٍ، ولا عَنه غَيرَ سُفيَانِ بنِ عُيينَةَ[(٢)].

ـ وأمَّا الغَرِيبُ غَيرُ الصَّحِيحِ فنحو:

[٢٢] ما أخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ أبو الحَرمِ ابنُ ريَّانَ[(٣)] النَّحوِيُّ المُقرِئُ رضي الله عنه بقِراءَتِي عليه، قال: أخبَرنا الخَطِيبُ أبو الفَضلِ عبدُ الله بنُ أحمَدَ الطُّوسِيُّ، قال: أخبرَنا أبو محمَّدٍ جعفرُ بنُ أحمَدَ السَّرَّاجُ، قال: أخبَرنا عُبَيدُ الله ابنُ عُمَرَ[(٤)]، قال: أخبَرنا عَبدُ الله بنُ إبراهِيمَ، حَدَّثنا أحمَدُ بنُ يَحيَى الحُلوَانِيُّ، حَدَّثنا سَعِيدُ بنُ سُليمانَ، حَدَّثنا عِيسَى بنُ مَيمُونٍ، قال: سَمعتُ محمَّدَ بنَ كَعبٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**الخُلُقُ الحسَنُ يُذِيبُ الخَطايا كما تُذِيبُ الشَّمسُ الجَلِيدَ، والخُلُقُ السَّوءُ يُفسِدُ العَمَلَ كما يُفسِدُ الخَلُّ العَسَلَ**»[(٥)].

= حرب، وابن نمير، عن سفيان. وأخرجه البخاري (٤٣٢٥، ٦٠٨٦، ٧٤٨٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٢١)، وأحمد (٤٥٨٨)، وغيرهم، من طريق سفيان بن عيينة.. به. وهو في «حديث سفيان» رواية المروزي (١٨)، و«مسند الحميدي» (٧٢٣).

(١) في (ع): «غيره»، وهو تحريفٌ.

(٢) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٩٤).

(٣) في (س): «أبو الحرم ابن زيان»، وفي (ع): «أبو الحزم ابن ريان»، وكلاهما تحريفٌ.

(٤) في (ف): «أنا عبد الله بن عمر»، وهو تحريفٌ.

(٥) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠: ٣١٩: ١٠٧٧٧)، وفي «الأوسط» (٨٥٠)، والخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق» (١٠٤٨)، وغيرهم، من طريق أحمد بن يحيى الحلواني، عن سعيد بن سليمان.

وابن عدي في «الكامل» (٦: ٤١٩: ١٣٨٨)، والبيهقي في «الشعب» (٧٦٧٣) من طريق شيبان بن فروخ. =

هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ محمَّدِ بنِ كَعبِ القُرَظَيِّ، عن ابنِ عَبَّاسٍ؛ تَفَرَّدَ بِه عيسَى بنُ مَيمُونٍ مولَى القاسِمِ بنِ محمَّدٍ القُرَشِيِّ المدنِيِّ[١].

وللحِجازِيِّينَ آخَرُ يُقال له: عيسَى بنُ ميمونٍ، يُعرَفُ بابنِ دَايَةَ، وهو أقدَمُ مِن هذا وأوثَقُ، حَدَّثَ عنه الثَّورِيُّ وغيرُه[٢].

ـ وأمَّا الغَرِيبُ الإسنَادِ فنحو:

[٢٣] ما أخبَرنا أبو شُجَاعٍ محمَّدُ بنُ المقرون المُقرِئ بِقَراءَتي عليه بِـ«بَغدَاد»[٣]، قال: أخبَرنا أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ هِبَةَ الله بنِ عبد السَّلام قال: أخبَرنا أبو محمَّدٍ عَبدُ الله بنُ محمَّدٍ الخَطِيبِ، قال: أخبَرنا أبو القَاسِمِ عُبَيدُ الله بنُ محمَّدِ بنِ حَبابَةَ، قال: حَدَّثنا أبو القَاسِمِ عبدُ الله بنُ محمَّدٍ البَغوِيُّ، قال: حَدَّثنا أبو الحَسَنِ عَلِيُّ بنُ الجَعدِ الجَوهَرِيُّ، قال: أخبَرنا مُبارَكٌ، عن الحَسَنِ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قال: قال رَجُلٌ: يَا رَسُولَ الله! مَتَى قِيامُ السَّاعَةِ؟ فقال: «**إنَّهَا قَائِمَةٌ؛ فَمَا أعَدَدتَ لَها**»؟ قال: ما أعَدَدتُ لها من كَبِيرٍ، إلَّا أنِّي أحبُّ اللهَ عز وجل ورَسُولَهُ، قال: «**فَأنتَ مَع مَن أحبَبتَ، ولَكَ ما اكتَسَبتَ**»[٤].

= كلاهما (سعيد، وشيبان)، عن عيسى بن ميمون.. به، وضعفه البيهقي، والهيثمي في «المجمع» (٨: ٢٤)، وغيرهما، وقد ورد من طرقٍ لا تصحُّ من حديث أنس بن مالك، وأبي هريرة، وغيرهما.

(١) ينظر: «المعجم الأوسط» للطبراني (١: ٢٦٠)، و«الكامل» لابن عدي (٦: ٤٢٤)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (١٠: ٣٨٦).

(٢) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٦: ٤٠١: ٢٧٨٠)، و«الثقات» لابن حبان (٨: ٤٨٩: ١٤٥٩٦)، و«الضعفاء والمتروكون» للدارقطني (٢: ١٦٦)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٢٣: ٤٦: ٤٦٦٦).

(٣) في (ب)، (س)، (ع)، (ف): «ببغداذ».

(٤) أخرجه ابن الجعد في «مسنده» (٣١٨٥) ـ ومن طريقه: المصنف ـ، وأحمد (١٣٣٦٢، =

هذا الإسنَادُ غَرِيبٌ لهذا المَتنِ؛ فإنَّه لا يَصِحُّ مِن حديثِ الحَسَنِ البَصرِيِّ عن أنَسٍ، ولا من حديثِ المُبَارَكِ بنِ فَضالَةَ مولَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ رضي الله عنه عن الحَسَنِ[1].

والمَتنُ صَحِيحٌ؛ رَواهُ عن أنَسٍ: الزُّهرِيُّ، وقَتَادَةُ، وأخرَجَ حَديثَهُما مُسلِمٌ[2].

ورواهُ عن أنسٍ أيضًا: ثَابِتٌ البُنانِيُّ، وسالِمُ بنُ أبي الجَعدِ، واتَّفَقَ البُخَارِيُّ ومُسلِمٌ على إخرَاجِ حَديثِهما هذا، فذَكَراهُ من أوجُهٍ:

فمِنها: ما أخرَجهُ البُخَارِيُّ عن عَبدَان، عن أبِيهِ، عن شُعبَةَ، عن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عن سالِمِ بن أبي الجَعدِ، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ.

= ١٤٠١٢)، وأبو يعلى (٢٧٥٨)، وابن حبان (٦٨٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠: ١٧١)، وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (ص: ٢٣٦)، وغيرهم، من طرق عن المبارك ابن فضالة، عن الحسن.. به، وقد صرَّح الحسنُ بالسَّماع من أنس بن مالك في الرواية الثانية عند الإمام أحمد، وضعف المصنفُ إسناده من هذا الوجه.

(١) توبع فيه مبارك بن فضالة من غير وجه؛ فأخرجه الترمذي (٢٣٨٦)، وأبو يعلى (٢٧٧٧)، من طريق أشعث بن سوار.
وأحمد (١٣٢٢٤)، من طريق عمران القطان.
والطبراني في «الأوسط» (٧٤٦٥)، و«الصغير» (١٥٤)، من طريق يونس بن عبيد.
والطبراني في «الصغير» (١١٣٣)، وأبو بكر الإسماعيلي في «معجم شيوخه» (١: ٤١٠)، من طريق محمد بن جحادة.
جميعهم (أشعث، وعمران، ويونس، ومحمد بن جحادة) عن الحسن، عن أنس.. به، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من حديثِ الحسن، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن النبي ﷺ».

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٣٩)، وأحمد (١٢٠٧٥، ١٢٦٩٢)، من طريق الزهري، عن أنس. وأخرجه البخاري (٧١٦٧)، ومسلم (٢٩٥٣)، وأحمد (١٢٧٦٩، ١٢٨٢٣، ١٢٩٩٣، ١٣٩٢٤)، وغيرهم، من طريق قتادة، عن أنس.

وأخرَجهُ مُسلِمٌ عن محمَّدِ بنِ يَحيَى بنِ عبدِ العَزيزِ اليَشكُرِيِّ، عن عبد الله ابنِ عُثمَانَ بنِ جَبَلَةَ، عن أبيهِ، عن شُعبَةَ، عن عَمرِو بنِ مُرَّةَ، عن سَالِمٍ، عن أَنَسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ[١].

وهو عالٍ لي، فَكَأنِّي سَمِعتُه من صاحِبِ مُسلِمٍ، ومن صاحِبِ البُخارِيِّ، ولم يُخرَّج في شَيءٍ مِن «السُّنَن الأربَعِ» هذا الحديثُ[٢].

ـ وأمَّا الغَرِيبُ المَتنِ فنحو:

[٢٤] ما أخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ أبو أحمَدَ عبدُ الوَهّابِ بنُ عَلِيٍّ رضي الله عنه قِراءَةً عليه، قال: أخبَرنا الشَّيخُ أبو البَرَكَاتِ إسمَاعِيلُ بنُ أحمَدَ، قال: أخبَرنا أبو القاسِمِ عَلِيُّ بنُ محمَّدٍ الكُوفِيُّ، قال: أخبَرنا القاضي أبو بَكرٍ أحمَدُ بنُ الحَسَنِ الحِيرِيُّ، قال: حَدَّثنا أبو العَبَّاسِ محمَّدُ بنُ يَعقُوبَ، قال: أخبَرنا الرَّبِيعُ، أخبَرنا الشَّافعيُّ، أخبَرنا مَالِكٌ، عن نافِعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**لا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبادٍ**»[٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٧١، ٧١٥٣)، ومسلم (٢٦٣٩)، وأحمد (١٢٧٦٢، ١٣١٥٧، ١٣١٦٧، ١٣٦٨٤)، وغيرهم، من طريق سالم بن أبي الجعد، عن أنس.. نحوه، وله في الصحيحين وغيرِهما طرقٌ غيرُ هذه.

(٢) ينتقض هذا بأنه مخرَّجٌ عند بعضهم من طرُقٍ أخرى، عن أنس رضي الله عنه؛ فأخرجه أبو داود (٥١٢٧)، من طريق ثابت البُناني، والترمذي (٢٣٨٥)، من طريق حميد، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٤٢)، من طريق شريك بن عبد الله. جميعهم، عن أنس.. بنحوه.
وقد يُحمَل كلام المصنِّفِ على قصد أنهم لم يخرجوه من الطُّرُقِ المشار إليها في كلامه آنفًا، لكن ينتقض هذا أيضًا بإخراج الترمذي له (٢٣٨٦) من طريق الحسن، كما سبق.

(٣) أخرجه الشافعي في «اختلاف الحديث» ضمن (الأم) (٨: ٦٢٩)، ومن طريقه: الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٨)، والخليلي في «الإرشاد» (١: ٢٣١)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٩٠٦)، و«معرفة السنن» (١١٥٠٠)، عن مالك.. به.

هذا الإسنَادُ يُسَمَّى السِّلسِلَةَ الذَّهَبِيَةَ، وهو أَصَحُّ الأسانِيدِ كُلِّها على ما يُذكر عن البُخَارِيِّ[١].

وهذا المَتنُ غَرِيبٌ بهذا الإسنَادِ لمالِكٍ عن نَافِعٍ، وهو إمامٌ؛ لم يَروِه عن مالكٍ غَيرُ الشَّافعيِّ ـ وهو الإمامُ المُقَدَّمُ ـ ولم نَعلَمْ أحدًا حَدَّثَ بِه عن الشَّافعيِّ غَيرَ الرَّبِيعِ بنِ سُليمَانَ المُرَادِيِّ، وهو ثِقَةٌ مَأمونٌ[٢].

ـ **وأمَّا الغَرِيبُ المَتن والإسنَاد فنحو:** حديث محمَّدِ بنِ سُوقَةَ، عن محمَّدِ ابنِ المُنكَدِرِ، عن جَابِرٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّ هذا الدِّينَ مَتِينٌ، فَأَوْغِلْ فيهِ بِرِفْقٍ**، ....

---

(١) أورده الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٣٧٠) بإسناده إلى البخاري. وينظر فوائد حول ذلك في «المسالك في شرح موطأ مالك» لابن العربي (١: ١٢٥)، و«النكت على ابن الصلاح» للزركشي (١: ١٤٠)، و«الطبقات الكبرى» لابن السبكي (٢: ٦٣).

(٢) كذا عدَّه في الغرائب، تبعًا للحاكم وغيره، وينظر: «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٨)، و«الإرشاد» للخليلي (١: ٢٣٢)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (٥: ٥٦٧).

والواقع أن ذلك غيرُ مسلَّمٍ، فقد توبع فيه الشَّافعيُّ؛ تابعه عليه القعنبيُّ، فرواه عن مالك بإسناده نحوه، أخرجه هكذا أبو عوانة في «المستخرج» (٤٩٠٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠٩٠٧)، وفي «معرفة السنن» (١١٥٠٢).

وتوبع مالكٌ أيضًا؛ فأخرجه الإمام أحمد (٦٤١٧)، وابن الجعد (٣٠١٤)، وأبو يعلى (٥٨٠٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥٥١١)، وابن حبان (١٩٢٥)، وغيرهم، من طريق صخر بن جويرية، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.. نحوه.

وتوبع نافعٌ كذلك؛ فأخرجه البخاري (٢١٥٩)، والنسائي (٤٤٩٧)، وأحمدُ (٥٠١٠)، والطيالسي (٢٠٤٢)، وابن الجعد (٢٧٧٥)، وأبو عوانة (٤٩٠٣-٤٩٠٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥٥١٠، ٥٥١٢)، وغيرهم، من طرقٍ، عن ابن عمرَ.. بمعناه.

ـ **وله شواهد كثيرةٌ** من حديث أبي هريرةَ، وأنس، وابن عباسٍ، وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم. والله الموفق.

ولا تُبَغِّضْ إلى نَفسِكَ عِبادَةَ اللهِ؛ فَإِنَّ المُنْبَتَّ لا أَرضًا قَطَعَ، ولا ظَهْرًا أَبْقَى»[١].

اختَلَفُوا فيهِ على محمَّدِ بنِ سُوقَةَ ومحمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، وفي رَفعِهِ وإرسالِهِ مِن أوجهٍ، والمُرسَلُ أثبَتُ[٢].

ويُروَى عن عبد الله بن عَمرٍو مَوقُوفًا عليه[٣].

ونحو:

[٢٥] ما أخبَرني الإمامُ أبو بَكرٍ عَتيقُ بنُ عَلِيِّ بنِ عُمَرَ البَامَنجِيُّ رحمه الله

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤٩٧)، عن أبي معاوية الضرير.
وأخرجه البزار ـ كما في «كشف الأستار» (٧٤) ـ وابن الأعرابي في «المعجم» (١٨٨٣)، والفاكهي في «فوائده» (٥٧)، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٢٢٩)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٩)، وابن بشران في «أماليه» (٨٤٧)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٤٧-١١٤٨)، والبيهقي (٤٨٠٦)، من طريق يحيى بن المتوكل.
كلاهما (أبو معاوية، ويحيى بن المتوكل)، عن محمد بن سوقة، عن ابن المنكدر، عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما.. به، وضعَّفه غير واحدٍ من أهل العلم.
ـ قوله «فأوغل فيه برفقٍ»، الإيغالُ: السَّيرُ الشَّديدُ، والإمعانُ فيه، يُقال منه: أَوغلتُ أُوغِلُ إيغالًا. ومعنى «فإن المُنبَتَّ لا أرضًا قطَعَ، ولا ظهرًا أبقى»، يعني: الذي يُغِذُّ السَّيرَ، ويُتعِبَ نفسَهُ بلا فتورٍ حتى تعطبَ دابته، فيَبقى مُنقطِعًا به، وقد أعطَبَ دابَّته، فشبهه بالمجتهد في العبادة حتى يَحسِرَ. ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣: ٣٨٢-٣٨٣).
ـ ويغني عنه: ما أخرجه البخاري (٣٩)، والنسائي (٥٠٣٤)، وغيرهما، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَأَبْشِرُوا، وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدُّلْجَةِ».
(٢) ينظر أوجه الخلاف فيه عند الإمام الدارقطني في «العلل» (١٣: ٣٣٥-٣٣٦)، (١٤: ٣٤٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢: ٣٣٦-٣٣٧).
(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٣٣٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٤٧٤٤)، وفي «شعب الإيمان» (٣٦٠٣)، وضعَّفَه السخاويُّ في «الأجوبة المرضيَّة» (١: ١٢).

بِقِراءَتي عليه، قال: أخبَرنا أبو شُجَاعٍ عُمَرُ بنُ محمَّدٍ البَسطَامِيُّ، أخبَرنا أبو سَعدٍ عَلِيُّ بنُ عبد الله الحِيرِيُّ، أخبَرنا محمَّدُ بنُ بَاكُويَه الشِّيرَازيُّ، أخبَرنا إبرَاهِيمُ ابنُ محمَّدٍ الجِنَّارِيُّ[1]، حَدَّثنا إبراهِيمُ بنُ محمَّدٍ الطميسيُّ[2]، حَدَّثنا محمَّدُ ابنُ محمَّدٍ السَّكسَكِيُّ، حَدَّثنا محمَّدُ بنُ مُقاتِلٍ الرَّازِيُّ، حَدَّثنا جَعفَرُ بنُ هارُونَ الوَاسِطِيُّ، حَدَّثنا سَمعَانُ بنُ مَهدِيٍّ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَا مِنْ مُؤمِنٍ يتكلَّم بِكَلِمَةٍ لا يُرِيدُ بِهَا وجْهَ اللهِ إِلَّا تَباعَدَ مِن الجَنَّةِ مَسِيرَةَ خَمْسِمائَةِ عَامٍ**»[3].

هذا مَتنٌ غَرِيبٌ، وإِسنَادٌ غَرِيبٌ مَجهولٌ، قَلَّمَا[4] يُعرَفُ أحدٌ مِن رُواتِهِ الأوَّلين.

ـ وأمَّا ما يكون غريبًا من وجْهٍ، صحيحًا من وجهٍ، فنحو:

[٢٦] ما أخبَرنا الشَّيخُ أبو المعَالي نصرُ الله بنُ سلامة المقرئ بِقِراءَتي عليه، قال: أخبَرنا القاضي أبو الفضلِ محمَّدُ بنُ عُمَر الأُرمويُّ، أخبَرنا الشَّريفُ

---

(١) ضبطت في (ف)، (ع) بضم الجيم: «الجُناري»، والمثبت هو الصَّوابُ، وهي: نسبة إلى جِنَّارَةَ، قرية من قرى مازندران، إحدى محافظات إيران اليوم. وينظر: «الأنساب» للسمعاني (٣: ٣٣٨).

(٢) في (ف): «الطيْسي»، وهو تحريفٌ.

(٣) موضوعٌ، ولم نقف على تخريجه عند غير المصنِّف رحمه الله، سمعان بن مهدي هذا قال فيه الذهبي رحمه الله في «الميزان» (٢: ٢٣٤): «حيوانٌ لا يُعرَف، أُلصِقتْ به نسخَةٌ مَكذوبَةٌ رأيتُها، قَبَّحَ اللهُ مَن وضعها».

ـ وأفاد السيوطي رحمه الله في «اللآلي المصنوعة» (١: ٤٤) أنها تعرف بمسند أنسٍ، وتبلغ مقدار ثلاثِمئة حديث، فيظهر أن هذا منها، زيادة على أن أكثر رواته مجاهيل أو ضعفاء، والله أعلم.

(٤) في (ف)، (ع): «فلَمَّا».

أبو الغَنائم عبدُ الصَّمد بن عليِّ بنِ محمدِ بن[1] المأمون، أخبَرنا أبو الحسن عليُّ ابنُ عُمَر الدَّارَقُطنيُّ الحافظُ، حَدَّثنا علي بن عبد الله بن مُبَشِّرٍ، حَدَّثنا الحسنُ ابن خلفٍ البَزَّازُ، حَدَّثنا عليُّ بن عاصِمٍ، عن بَيَانٍ، عن عامِرٍ، قال: سمعتُ جَريرَ بنَ عبد الله، يقول: «**بايعتُ النَّبِيَّ ﷺ على النُّصحِ لكلِ مُسلِمٍ**»[2].

هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجهِ؛ تَفرَّدَ به أبو بِشْرٍ بَيانُ بنُ بِشْرٍ البَجَلِيُّ، عن أبي عَمرٍو عامِرِ بنِ شَراحِيلِ الشَّعبيِّ، عن جَريرٍ.

وتفرَّد به عن بَيَان: عليُّ[3] بنُ عاصِمٍ، وتفرَّدَ به عنه: الحسَنُ بنُ خَلَفٍ البزَّازُ[4] الواسِطيُّ.

---

(١) سقطت من (ك).

(٢) لم نقف على من أخرجه من هذا الوجه عند غير المصنِّفِ رحمه الله، ولعل في بعض كتب الدارقطني المطمورة، فلم نجده من طريق الحسن، عن علي بن عاصم، عن بيان، عن الشعبي إلا ههنا، ثم إن بيان بن بشر قد توبع فيه عن الشعبي، لا كما يُفهم هنا.

تابعه: ١ـ سَيَّار بن أبي سَيَّار العنزي؛ أخرجه البخاري (٧٢٠٤)، ومسلم (٥٦)، والنسائي (٤١٨٩)، وأحمد (١٩١٩٥)، وغيرهم.

٢ـ المغيرة بن مقسم الضبي؛ أخرجه النسائي (٤١٧٤)، وابن منده في «الإيمان» (٢٨٠)، وغيرهما.

٣ـ مجالد بن سعيد؛ أخرجه أحمد (١٩٢٢٨)، والحميدي (٨١٦)، والطبراني (٢: ٢٩٩: ٢٢٥٠)، (٢: ٣٢٤: ٢٣٥١)، وغيرهم.

٤ـ داود بن أبي هند؛ أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢: ٣٢٢: ٢٣٤٢)، وفي «الأوسط» (٥٨٥)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٣٠٢)، وغيرهم.

٥ـ إسماعيل بن أبي خالد؛ أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢: ٣٢٤: ٢٣٥١).

ـ فرووه جميعًا، عن الشعبي، عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.. بنحوه.

(٣) في (ف): «وتفرد به عن بيان عن علي»، وهو خطأ.

(٤) في (ف): «البزار»، وهو خطأ.

وقال الدَّارَقُطنيُّ: «ولم نكتبْهُ إلَّا عن ابن مُبَشِّرٍ».

وهذا الحديثُ صحيحٌ، متفَقٌ على صحَّتِه مِن حديثِ زيادِ بن عِلاقَةَ، عن جريرِ بن عبدِ الله.

أخرجه البخاريُّ: عن أبي نُعيمٍ الفَضلِ بن دُكَينٍ، عن سُفيانَ الثَّورِيِّ.

وعن أبي النُّعمانِ، عن أبي عَوانَةَ.

وأخرَجهُ مسلمٌ: عن أبي بَكرٍ ابن أبي شَيبَةَ وغيرِه، عن سُفيانَ بنِ عُيينة.

كُلُّهُم: عن زِيادِ بنِ عِلاقَةَ[1].

[٢٧] أخبَرنا به الفَقيهُ أبو عبد الله محمَّدُ بنُ إسماعِيلَ بنِ أبي الصَّيفِ اليَمنِيُّ رضي الله عنه بقِراءَتي عليه بـ«مَكَّةَ»، قال: أخبَرنا أبو المَعالي عبدُ المُنعِمِ بنُ عبدِ الله بن محمد بن الفَضلِ الفراويُّ، أخبَرنا أبو بكر عبدُ الغَفَّارِ بنُ محمَّدٍ الشِّيرَويُّ، أخبَرنا أبو بكر أحمَدُ بن الحسَنِ الحِيرِيُّ[2]، حَدَّثنا أبو العبَّاسِ محمَّدُ بنُ يَعقوب الأصَمُّ، حَدَّثنا أبو يحيى زكَرِيَّا بنُ يَحيى المَرْوَزِيُّ، حَدَّثنا سُفيانُ بن عُيَينة، عن زيادِ بنِ عِلاقَةَ، أنَّهُ سَمعَ جريرَ بنَ عبدِ الله يقولُ: **«بَايَعْتُ النَّبيَّ ﷺ عَلى النُّصْحِ لِكلِّ مُسلِمٍ»**[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٨، ٢٧١٤)، ومسلم (٥٦)، والنسائي (٤١٥٦)، وأحمد (١٩١٥٢، ١٩١٩٣، ١٩١٩٩)، وغيرهم، من طريق زياد بن علاقة، عن جرير بن عبد الله به.

وأخرجه البخاري (٥٢٤، ١٤٠١، ٢١٥٧، ٢٧١٥)، ومسلم (٥٦)، وأبو داود (٤٩٤٥)، والترمذي (١٩٢٩)، والنسائي (٤١٥٧، ٤١٧٤-٤١٧٧)، وأحمد (١٩١٥٣، ١٩١٦١-١٩١٦٣)، وغيرهم، من طرقٍ، عن جرير رضي الله عنه.. به.

(٢) في (ك): «الجيري».

(٣) أخرجه سفيان بن عيينة في «حديثه = رواية المروزي» (٤٥)، ومن طريقه: مسلم (٥٦)، =

وقد كَتَبناهُ من أوجُهٍ، فهو صَحيحٌ من هذا الوجهِ، غريبٌ من الوجهِ الأَوَّلِ.

وما ذَكَرنا مثالٌ لألوفٍ كثِيرةٍ، وفيما ذَكرنَا مَقْنَعٌ. واللهُ وليُّ الكِفايةِ.

= وأحمد (١٩١٩٩)، والحميدي (٨١٢)، والبيهقي في «الآداب» (١٨٩)، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢: ٥٠)، وغيرهم، عن زياد بن علاقة.. به.

(١٥) الفرد(١)

الأفراد: أحاديثُ يتفرَّدُ في كلِّ حديثٍ منها راوٍ عن آخَرَ، ولم يُتابَع عليه، نحو:

[٢٨] ما أخبَرنا أبو المَعالي ابنُ سلامةَ بقِراءَتي عليه، قال: أخبَرنا القاضي أبو الفَضْلِ الأَرمَويُّ، أخبَرنا الشَّريفُ أبو الغَنائمِ ابنُ المأمُون، قال: أخبَرنا أبو الحسن الحافظُ، قال: حَدَّثنا أبو حامدٍ محمَّدُ بن هارونَ، قال: حَدَّثنا زيد ابن

(١) في اللغة: مصدرٌ يدل على الوحدة وعدم النَّظيرِ؛ قال الأصمعيُّ والليث: «الفردُ ما كان وحده»، يُقال: فَرَد يَفْرُد وأَفْرَدتُه، جعلتُه واحِدًا، وجاء القَوم فُرَادًا، أي: واحِدًا بعد واحدٍ. ينظر: «العين» (٨: ٢٤)، و«تهذيب اللغة» (١٤: ٧٠)، و«مقاييس اللغة» (٤: ٥٠٠).
وهو بمعنى الغريب لغةً واصطلاحًا، وقد ذكر المصنِّفُ تعريفَه في الاصطلاح بما يدُلُّ على أنَّ الأئمة غايَروا بينهما من حيثُ كثرَةُ الاستعمالِ وقِلَّتُه؛ فالفردُ أكثَرُ ما يطلقونه على الفرد المُطلَقِ، يعني: بأن يقع التَّفرُّدُ في أصل الإسناد، فلا يشاركُ الراوي فيه غيره، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النِّسبيِّ كما تقدَّم.
وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعلَ المُشتَقَّ؛ فلا يُفرِّقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرَّدَ به فلانٌ، أو أغرب به فلانٌ. ينظر: «نزهة النظر» لابن حجر (ص: ٥٧).
إلَّا أن ابن الصلاح أشار إلى افتراقهما في بعض الصُّوَر، فقال في «علوم الحديث» (ص: ٣٧٤): «وليس كلُّ ما يُعَدُّ من أنواع الأفرادِ مَعدودًا من أنواع الغريبِ، كما في الأفراد المُضافَةِ إلى البلاد»، يعني: أنه قد يكون مشهورًا في تلك البلد، إلَّا أنَّهُ غريبٌ في غيرها ليس له إسنادٌ عندهم، فإن أضيفَ إلى ذلك تفرُّدُ رجلٍ واحدٍ من أهل تلك البلد التي خرج منها، فلا فرق بينه وبين الغريب الذي سبق. ينظر: «فتح المغيث» (٣: ٣٨٤).

سعيدٍ الواسطيُّ، حَدَّثنا أبو إسحاقَ الفَزاريُّ، عن الأعمَشِ، عن مُجاهدٍ، عن ابن عباسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَن أَدخلَ على مُؤمنٍ سُرُورًا فقد سَرَّني، ومَن سَرَّني فقد اتَّخذَ عِندَ الله عَهدًا، ومَن اتَّخذَ عِندَ اللهِ عَهدًا فلَنْ تَمَسَّه النَّــارُ أَبدًا»**[١].

غريبٌ فرْدٌ مِن حديثِ الأعمَشِ أبي محمَّدٍ سُليمانَ بنِ مِهرَان الكَاهِلِيِّ الكُوفِيِّ، عن مُجاهدٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ.

تفرَّدَ به عن الأعمشِ: أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ محمَّدٍ الفَزاريُّ.

وتفرَّد به عن أبي إسحاق: زيدُ بن سعيدٍ.

وقال الدَّارَقُطنِيُّ: «ولم نَكتُبْه إلَّا عن أبي حامدٍ»[٢].

قلتُ: ورُبَّمَا تُفرِّدَ أهلُ بَلدٍ بروايةِ حديثٍ لم يُجاوِزْهُم؛ ورُبَّما تَفَرَّدَ [٣]أهلُ بلدٍ[٣] بروايَةِ حديثٍ عن أهلِ بلدٍ آخَرَ، ولِكُلٍّ ذلكَ شَواهِدُ[٤].

---

(١) أخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٥١)، من طريق الدارقطني.

وأخرجه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢٩٤٠)، ومن طريقه ابن الدبيثي في «ذيل تاريخ بغداد» (٤: ١٢١-١٢٢)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨: ٥٤٣)، و«معجم الشيوخ الكبير» (٢: ١٥٦)، و«تذكرة الحفاظ» (١: ٢٠١)، وغيرهما.

كلاهما (الدارقطني، والمخلص): عن محمد بن هارون، عن زيد بن سعيد، عن أبي إسحاق الفزاري.. به.

وقال الذهبي في «السير» (٨: ٥٤٣): «هذا حديث شبه موضوع، مع لطافة إسناده، وزيد هذا: لم أجد له ذكرًا في دواوين الضعفاء، والآفة منه».

وقال أيضًا في «معجم الشيوخ» (٢: ١٥٦): «هذا حديث منكرٌ، تفرد به زيد بن سعيد هذا، وسائر رواته ثقات أعلام، فالآفة زيد هذا، ولم أجد أحدًا ذكره بجرح ولا تعديل».

(٢) ينظر: «العلل المتناهية» لابن الجوزي (٢: ٢٤).

(٣-٣) سقطت من (ف).

(٤) في (ف): «شاهدٌ».

=

(١٦) المعلول(١)

هو: ما دَخلَ حديثٌ في حديثٍ، أو وهِمَ فيه راوٍ، أو أرسلَهُ واحدٌ ووَصلَه

= ومثال ما تفرَّد به أهل بلدٍ دون غيرهم: ما أخرجه مسلم (٢٣٦) وغيره، من طريق عبد الله ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث، أن حِبّان بن واسع، حدثه أن أباه حدثه أنه سمع عبد الله بنَ زيدِ بنِ عاصمٍ المازنيَّ، يذكر أنه رأى رسولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، فذكر الحديث.. وفيه: «ومَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدِهِ».
قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٩٨): «هذه سنةٌ غريبةٌ تَفرَّدَ بها أهلُ مصر، ولم يشركهم فيها أحد».
ومثال ما ينفرد به أهل بلد عن أهل بلدٍ آخر: ما أخرجه البخاري (١٤٧٧) ومسلم (٥٩٣) وأحمد (١٨١٧٩)، من طريقِ خالدٍ الحذَّاء، عن سعيد بن عمرو بن أشوع، عن الشعبي، قال: حدثني كاتب المغيرة بن شعبة، قال: كتَبَ معاوية إلى المغيرة بن شعبة: أنِ اكتُبْ إليَّ بشيءٍ سمعتَه من النبي ﷺ، فكتب إليه: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «إِنَّ اللهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ المَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ».
قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٠): «سعيد بن عمرو بن أشوع شيخٌ من ثقاتِ الكوفِيِّينَ يُجمَعُ حديثُهُ ويَعِزُّ وجودُهُ، وليس هذا الحديثُ عند الكوفِيِّينَ عنه، إنَّما يَنفردُ به أبو المُنازِلِ خالد بن مهران الحَذَّاءُ البصريُّ عنه».

(١) المعلول: اسم مفعول مِن أعلَّ يُعِلُّ، ومادة عَلَّ تدور في اللغة على أصولٍ ثلاثةٍ صحيحةٍ:
١ـ تكرُّرٌ أو تكريرٌ، ومنه: العَلَلُ، وهي الشربة الثانية، يقال: علل بعدَ نهل.
٢ـ عائقٌ يعوق، ومنه: الحدَث الذي يشغل صاحبه عن وجهه، وعلَّلتِ المرأةُ صبيها، إذا شغلته بشيءٍ عن اللبن ونحوه.
٣ـ ضعفٌ في الشيءِ، ومنه: العلة للمرض. ينظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٤: ١٢)، و«المحكم» (١: ٩٣). =

آخرٌ، أَوْ وقَفه[١] واحدٌ ورَفَعَهُ آخرٌ، أو نحوُ ذلك.

وهو عِلمٌ بِرأسِه، يُحتاجُ فيه إلى عُلُومٍ كَثيرةٍ، ولم نُطَوِّلْ بِذِكْرِ شواهِدِه[٢].

= وقد استعمل كثيرٌ من الأئمة لفظة المعلول في التعبير عن الحديث المُعَلّ، وأنكر ابن الصلاح عليهم، فقال في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٨٦): «هو مرذولٌ عند أهل العربية واللغة»، وتبعه النووي في «التقريب» (ص: ٤٣) وغيرُه، وأنكر عليهم مغلطاي، فقال في «إصلاحه» (ص: ١٣٩): إنها معروفة عند أهل اللغة، ليست بمرذولة.

وفي الاصطلاح: عرَّفَه ابن الصَّلاحِ بقوله في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٨٦): «هي عبارة عن أسبابٍ خفيَّةٍ غامِضَةٍ قادِحَةٍ فيه. فالحديث المُعلَّلُ: هو الحديث الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تقدَحُ في صِحَّتِه، مع أنَّ ظاهِرَهُ السَّلامَةُ منها».

وهو تعريفٌ أغلبيٌّ؛ فإنَّ الأئمة قد يُعِلُّون بالسبب الظاهر، وبما لا يقدحُ في صحة الخبر. والله أعلم. ينظر: «توضيح الأفكار» للصنعاني (٢: ٢٢).

(١) في (ب): «ووقفه».

(٢) ينظر أمثلة ذلك في «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١٤٠-١٤٨)، و«أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء» للدكتور ماهر ياسين الفحل.

(١٧) الشاذ(١)

هو: ما يَتفرَّدُ به ثِقَةٌ من الثِّقاتِ، ولـم يُتابَعْ عليه، وخالَفَهُ النَّاسُ فيه(٢).

رَوى يُونُس بنُ عبد الأَعلى، عن الشَّافعيِّ رضي الله عنه، أَنَّهُ قال: «ليس الشَّاذُّ مِن الحديثِ أَنْ يَرْوِي الثِّقةُ ما لا يرْوِيه غَيرُه، هذا ليس بِشَاذٍّ؛ إنَّمَا الشَّاذُّ: أَنْ يَرْوِي الثِّقةُ حَديثًا يُخالِفُ بِه سائرَ النَّاسِ؛ هَذا الشَّاذُّ مِن الحديثِ»(٣).

---

(١) **في اللُّغة**: المنفردُ عن أصحابه، وكلُّ شيءٍ مُنفردٍ فهو شاذٌّ، يقال: شَذَّ يَشِذُّ شذوذًا، إذا نَدَرَ عن الجمهور. ينظر: «تهذيب اللغة» (١١: ١٨٦)، و«القاموس» (ص: ٣٣٤).

(٢) ذكر الحاكم هذا التعريف في «علوم الحديث» (ص: ١١٩)، دون قوله «وخالفه الناس فيه»، لكنه يفهم من روايته عن الشافعي ما يفيد هذه الزيادة، فأراد المصنِّفُ أن يَنُصَّ على أنه لا بُدَّ في الشُّذوذِ من تفرُّدِ الثِّقةِ مع مخالفته غيره؛ لئلَّا يَتوهَّمَ أحدٌ قصرَ الشُّذوذِ على مُجرَّدِ انفرادِ الثِّقةِ. وبه يندفع ما استشكله ابن الصلاح (ص: ١٦٤) وغيره على هذا التعريف من إيرادهم ما ينفرد به العدلُ الحافِظُ الضَّابطُ، كحديث عمر رضي الله عنه: «إِنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ».

ـ وقد يُطلق بعضُ الأئمة الشُّذوذَ أيضًا على مطلق التَّفرُّدِ سواء كان من ثقة أو غيره، وعلى تفرُّد الثقة فقط، وعلى مطلق المخالفة. وينظر: «الإرشاد» للخليلي (١: ١٧٦)، و«معرفة علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ١٦٣).

(٣) أورده ابن أبي حاتم في «آداب الشافعي ومناقبه» (ص: ١٧٨-١٧٩)، والحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١١٩)، والبيهقي في «معرفة السنن والآثار» (١٦٩)، والخطيب في «الكفاية» (ص: ١٤١)، بأسانيدهم عن الشافعي رحمه الله.. به.

ثم أورده ابن أبي حاتم بإسناده عن الشافعي، وزاد فيه قوله: «إنَّما الشَّاذُّ أن يروي الثقاتُ حديثًا على نصٍّ، ثم يرويه ثقةٌ خلافًا لروايتهم. فهذا الذي يقال: شذَّ عنهم». =

(١٨) المدلس[1]

والتَّدليسُ وقعَ على أنْوَاعٍ، واخْتَلَفَتْ[2] أحوالُ المُدَلِّسين على حسَبِ مَرَاتبِهم ودَرَجاتِهم وأغراضهم:

ـ **فمنهم**: قومٌ دَلَّسُوا عن الثِّقاتِ الذين هُم في الثِّقةِ أو الرُّتبَةِ مِثلُهم، أو فَوقهم، أو دُونهم، ولم يَخرُجوا عن عِدادِ الثِّقاتِ الذين تُقبلُ رِواياتُهم ويُحتجُّ[3] بأخبارِهم، كأبِي سُفيان طلحَةَ بنِ نافِعٍ[4]، وقتادَةَ بنِ دِعامَةَ[5]، ....

= وسيأتي في كلام المصنِّفِ رحمه الله مثالٌ للحديث الشاذِّ. فلينظر الحديث رقم (٧٤).

(١) **المُدَلَّسُ**: اسم مفعولٍ من الدَّلَسِ، وهو اختلاطُ الظَّلامِ، وأصله التَّغطية والتَّلبيسُ. فكأنَّه أَظلمَ أمره على النَّاظر لتغطية وجه الصَّوابِ فيه. ينظر: «الصحاح» (٣: ٩٣٠)، و«جامع التحصيل» (ص: ٢٤٤)، و«فتح المغيث» (١: ٣١٣).
وفي الاصطلاح: ما أُخفي عيبه على وجهٍ يوهم أنَّهُ لا عيب فيه. **فالتَّدليسُ**: إخفاء عيبٍ في الإسناد على وجهٍ يوهم أنَّهُ لا عيب فيه. وينظر: «معجم المصطلحات الحديثية» (ص: ١٣)، و«تحقيق الرغبة» للخضير (ص: ٧١).

(٢) في (س)، (ف): «واختلف».

(٣) في (س)، (ف): «وتحتج».

(٤) وقد عَدَّه سبط ابن العجمي في «التَّبيين» (ص: ٦٦)، وابن حجر في «طبقات المدلسين» (ص: ٣٩)، من المرتبة الثالثة الذين أكثروا من التدليس، فلم يحتجّ الائمة من أحاديثهم إلَّا بما صرحوا فيه بالسماع، وقَبِلَهُمْ آخرون مطلقًا، ورَدَّهم البعض.

(٥) هذا هو الرَّاجِحُ من حالِ قتادة رحمه الله أنَّهُ في المرتبة الثانية من المُدلِّسين؛ لقِلَّةِ تدليسه في جنب ما روى، واحتمال الأئمة له في أحاديثَ كثيرة عنعنها؛ ولذلك قال ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ٤٣٦): «أحد الأثبات المشهورين، كان يضرب به المثل في الحفظ، =

وغيرِهما(١).

ـ **ومنهم**: قومٌ كانوا يُدَلِّسون الحديثَ، فيقولون: «قال فلانٌ»، فإذا وقَعَ عليهم مَن يُراجعُهم، ويُلِحُّ عليهم وينقِّرُ(٢) عن سماعاتِهم، قالوا: «حدثنا فلانٌ عنه».

نحو: ما رُوي عن أبي عَوانة، عن الأعْمَشِ، عن إبراهيمَ التَّيميِّ، عن أبيه، عن أبي ذَرٍّ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**فُلانٌ في النَّارِ يُنَادِي: يا حنَّانُ، يا منَّانُ**»(٣)، قال

= إلَّا أنَّهُ كان رُبَّما دَلَّسَ». وهذه اللفظة للتقليل، بخلاف ما ذهب إليه في «طبقات المدلِّسين» (ص: ٤٣، ٥٩)، وقد يحمل كثرة تدليسه على الإرسال الخفي.

(١) وكان غرضهم من ذلك أن يدعوا إلى الله تعالى، بخلاف غير التَّابعين؛ فأغراضهم مختلفة. ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١٠٤).

(٢) في (ب): «وينفر»، وفي الحاشية: «لعل فائدة التدليس ترويجُ روايته في نقله عنه عند الحاضرين؛ ليقبلوها منه ـ وهذا سهل المرام ـ بل النظر في ذلك ثقتهم بالراوي عنه عن المدلِّس عنه في الكلام في الرواية بأنه ثقة، فاعتمدوا في الرواية عنه، ونزَّلوا روايته عنه كالسماع منه، فأسندوا الرواية إليه من غير ذكر الراوي عنه قصرًا للمسافة، طلبًا بذلك التسهيلَ على حفاظ الروايات عن الرجال الثقات، كما اعتمدوا في... الحديث في الصحة على صدق الراوي، وقالوا: قال رسول الله ﷺ؛ لمتانة الرواة في الرواية».

ـ **قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»** (٥: ٤٩٧-٥٩٨): «وكل من دلس من الأئمة، فإنه كان يتحرى الصدق، ويصرح بالذي حدثه به إذا بوحث... وإن طوى ذكر متفق على ضعفه فهذه جرحة فيه؛ لأنه يدسُّ في الدِّين الباطلَ. فهو بمثابة من يضع حديثًا، أو يبدل ضعيفًا بثقة، فهو كالمدلس سواء، لا فرق بينهما، ومن ثبت عليه شيء من ذلك كانت جرحه فيه، كحجاج بن أرطأة؛ فإنه كان يدلس عن الضعفاء».

(٣) في حاشية (ب): «**فائدة قدسية**: قلت: في الحديث إشكالٌ، والتَّفَصِّي عنه كاد أن ينزل منزلة المحكم؛ لما فيه من اللطائف والحكم، ودركها من وظائف أهل العلم والحكمة.

ووجه الإشكال: أنَّ المُنادي في النار بهذين الاسمين لا يخلو حاله من أحد أمرين: إما الإسلام أو عدمه، فإن كان الأول فإنه لو تكرَّمَ الكريم جل وعلا أن ينقذه منها. =

أبو عَوانة: قُلتُ للأعمشِ: سَمِعتَ هَذا مِن إبراهيمَ؟قال: «لا؛ حَدَّثني به حكيمُ ابن جُبيرٍ، عنه»(١).

= وإن كان الثاني فيعارضه قوله عز وجل: ﴿لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ..﴾ الآية [هود: ١٠٦].

ولا يقال: المراد من قوله عليه الصلاة والسلام: (فلان ينادي في النار: يا حنان يا منان) فيخرج منها بذكره بهذين الاسمين؛ لأنا نقول: لو كان المراد ما قلته لبيَّنه عليه الصَّلاة والسَّلام، كما هو دأبه دائمًا في تبيين ما به الإصلاح والنجاح من الأعمال قوليَّةً كانت أو فعليَّة في الدنيا والآخرة.

أو نقول: المتبادر إلى الأفهام أن النداء في النار إنما هو في حالة القرار، وهذا كما يقال: أن فلانًا ينادي بالمكان الفلاني بأعلى صوته، ويقول: يا أبتاه أدركني، ولا يريدون بذلك إلا نداءه كثيرًا حالة التربُّص به، طالبًا بذلك تداركه لإنقاذه منه؛ فكذا هذا، والحديث صحيحٌ؛ لعدول رواته وإن دلَّسَ في رواية الحديث إبراهيم [كذا!] حيث لم يذكر حكيم ابن جبير الراوي عنه؛ لِما ذكرنا من الفائدة في مثل ذلك، فلا بُدَّ من تأويلٍ سائغٍ قويمٍ يقبله الدليل، وهو العقل المستقيم.

ولا يقال أيضًا: لِمَ لَمْ يجز أن يكون هذا من القبيل الثاني، ويكون الحديث تهاكما بقوله عز وجل: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْهَا ..﴾ الآية [المؤمنون: ١٠٧]؛ فإنهم ينادون بهذا الاسم في النار ولا يستجاب لهم، فلا يخرجون منها أبدًا، ولفظ الرب اسمٌ من أسمائه تعالى، نحو: الحنان والمنان وغيرهما من بقيَّةِ الأسماء؛ لأنا نقول: قد ذكر في الآية الإخراج منها، حيث قالوا: ﴿أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧] بخلاف الحديث، والسباق والسياق من الكلام في الآية يدل على أن القائل ليس بمسلم، ولا دلالة في الحديث على ذلك.

فإن قلت: من الجايز أن يكون المنادي بهذين الاسمين من الخزنة للنار طالبًا بذلك الرحمة للعصاة من أمة محمدٍ ﷺ.

قلت: إذ لو كان كذلك لكان عليه ـ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ـ أن يبيِّنَ ذلك لهذه الأمة؛ ليعرفوا مكانته لديهم، كما عرف ببعض من الملائكة، نحو: جبريل وميكائيل عليهما السلام، أو لقال: ملك في النار ينادي؛ فإن خزنة جهنم ملائكة، بدليل قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ..﴾ الآية [التحريم: ٦]».

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٥)، وإسناده ضعيفٌ، فيه: حكيم =

وقد صحَّ ذلك عن جماعةٍ كالأعمشِ[١]، وسُفيانَ بن عُيينة[٢]، ومحمَّدِ بن إسحاقَ[٣]، ويَزيد بن أبي زِيادٍ[٤]، وشِبَاكٍ[٥]، وأبي إسحاقَ[٦].................

= ابن جبير، ضعيفٌ رمي بالغلوّ في التَّشَيُّع. ينظر: «الجرح والتعديل» (٣: ١٠١-١٠٢: ٨٧٣)، و«تقريب التهذيب» (ص: ١٧٦)، وقد جاء من حديث أنس بسندٍ ضعيفٍ جدًّا.

(١) ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين (ص: ٣٣)، ورجَّحَ في «النكت» (٢: ٦٤٠) أنه من أهل المرتبة الثالثة، وفصَّل الذهبيُّ في أمره، فقال في «الميزان» (٢: ٢٢٤): «يدلس، ورُبَّما دلَّسَ عن ضَعيفٍ، ولا يدرى به، فمتى قال: «حدثنا» فلا كلام، ومتى قال: «عن» تطرَّقَ إلى احتمال التَّدليس، إلَّا في شيوخٍ له أكثَر عنهم، كإبراهيم، [وأبي وائل]، وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصِّنف محمولةٌ على الاتصال».

(٢) ذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين (ص: ٣٢)، وقال: «الإمامُ، المشهور، فقيه الحجاز في زمانه، كان يُدلِّسُ، لكن لا يُدَلِّسُ إلَّا عن ثقة..». وينظر: «التقاسيم والأنواع» لابن حبان (١: ١١٥)، و«جامع التحصيل» (ص: ٢٥٢).

(٣) ينظر: «جامع التحصيل» (ص: ٢٧٠). وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرَّابعة من المدلسين (ص: ٥١)، وقال: «صاحب المغازي، صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين، وعن شرٍّ منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما» ا.هـ.

وخلاصة القول فيه: أنه ثقة في نفسه، صدوق في روايته، ليس بذاك المتقن، مع شهرته بالتدليس، فانحط حديثه عن رتبة الصحة، وإن كان في دائرة القَبول إذا صرَّح بالتحديث.

(٤) ينظر: «جامع التحصيل» (ص: ٢٧٩). وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين (ص: ٤٨)، وقال: «من أتباع التابعين، تغيَّر في آخر عمره، وضُعِّفَ بسبب ذلك، وصفه الدارقطني والحاكم وغيرهما بالتَّدليس».

(٥) ينظر: «جامع التحصيل» (ص: ٢٦٥). وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الأولى من المدلسين (ص: ٢١)، وقال: «شِبَاكٌ الضَّبيُّ صاحبُ إبراهيمَ النَّخَعيّ، مشهورٌ، من أهل الكوفة، وصفه بالتدليس الدارقطني والحاكم».

(٦) ينظر: «جامع التحصيل» (ص: ٢٧٠). وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين (ص: ٤٢)، وقال: «عمرُو بن عبد الله السَّبيعيُّ الكوفِيُّ، مشهورٌ بالتَّدليسِ، وهو تابِعيٌّ ثقةٌ، وصفه النَّسائِيُّ وغيره بذلك».

ومُغِيرةَ[١]، وهُشَيمِ بن بَشيرٍ[٢]، على عُلوِّ شأنهم ورفعةِ مكانهم.

وقد بَلغَنا أنَّ جماعةً مِن أصحابِ هُشيمٍ اجتمَعوا يومًا على أنْ لا يأخذوا منه التَّدليس، فَفَطن لِذلك، فكان يقولُ في كلِّ حديثٍ يذكره: حدثَنا حُصينٌ، ومُغيرةُ، عن إبراهيمَ، فلمَّا فرغَ قال لهم: هل دلَّستُ لكم اليومَ؟

فقالوا: لا[٣].

فقال: لمْ أسْمَعْ مِن مُغِيرةَ حَرْفًا ممَّا ذكرتُه، إنَّما قلت: حدثني حُصينٌ، ومغيرةُ غيرُ[٤] مَسموعٍ لي[٥].

- ومنهم: قومٌ دَلَّسوا عن أقوامٍ مَجهُولين لا يُدرَى مَن هم[٦]، ولا مِن أين هُم؟

وقد رُوي ذلك عن جماعةٍ من الأئمةِ، كَشُعْبَةَ[٧]، وبَقيَّةَ بن ....

---

(١) ينظر: «جامع التحصيل» (ص: ٢٧٠). وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين (ص: ٤٦)، وقال: «المغيرة بن مقسم الضَّبيُّ الكوفِيُّ صاحبُ إبراهيمَ النَّخعيّ ثقةٌ مشهورٌ، وصفه النسائيُّ بالتَّدليس، وحكاه العِجليُّ عن أبي فضيل، وقال أبو داود: كان لا يدلسُ، وكأنه أراد ما حكاه العجليُّ: أنَّهُ كان يُرسِلُ عن إبراهيمَ، فإذا وُقِّفَ أخبَرهم مِمَّنْ سَمعَهُ».

(٢) ينظر: «جامع التحصيل» (ص: ٢٧٧). وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين (ص: ٤٧)، وقال: «هُشَيمُ بنُ بَشيرٍ الواسِطيُّ، من أتباع التَّابعين، مشهورٌ بالتَّدليسِ مع ثِقته، وصفه النسائي وغيره بذلك».

(٣) سقطت من (ف)، ومكانها بياض في (س).

(٤) مثبتة من (ب)، وهي الصَّوابُ.

(٥) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١٠٥)، و«طبقات المدلسين» (ص: ٤٧)، وهو النَّوع من التدليس يسمى تدليس العطف، وينظر: «النكت» لابن حجر (٢: ٦١٧).

(٦) في (ف): «لا ندري من هم».

(٧) نسبه إليه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٦)، والخطيب في «الكفاية» =

الوليدِ[١]، وسُفيَانَ ابن سعيدٍ الثَّوريِّ[٢]؛ فإنَّه رَوى عن أبي هَمَّامٍ السَّكونيِّ، وأبي مسكينٍ، وأبي خالدٍ الطَّائيِّ، وغيرِهم من المَجهولين الذين لا يُوقَفُ على أساميهم وأنسابهم وأحوالهم[٣].

ـ ومنهم: قومٌ دلَّسوا (٥أحاديثَ روَوها عن المجروحين، فغيَّروا أساميَهم وكناهم؛ كيلا يُعرفوا[٤].

ـ ومنهم: قومٌ دلَّسوا٥) عن قومٍ سمعُوا منهم الكثير، وربَّما فَاتَهم الشيءُ عنهم، فيُدلِّسون حتَّى يَلتبِسَ بمَا سمعوا منهم[٦].

= (ص: ٣٨٤)، مع أنَّ لفظ الحاكم لا يفيد التصريح بتدليسه، وإنَّما قال: «حدَّث عن جماعة من المجهولين»، فكان ماذا؟

ـ وقد قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص: ٤٨٠): «هو بريء من التَّدليس بالكلية، وكان يشدد فيه»، يعني قوله: «لأن أزني أحب إلي من أن أدلس»، وهو محمولٌ على المبالغة في الزَّجر والتنفير منه. وينظر: «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١: ١٧٣)، و«الكامل» لابن عدي (١: ١٠٧)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص: ١٥٩).

(١) قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص: ٢٦٠): «يعاني التَّسوية»، وهو من أفحش أنواعِ التدليس، وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الرَّابعة من المدلسين (ص: ٤٩).

(٢) ينظر: «جامع التحصيل» (ص: ٢٦٤). وقد ذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثانية من المدلسين (ص: ٣٢)، وقال الإمام البخاري: «ما أقلَّ تدليسَهُ»، كما في «العلل الكبير» للترمذي (ص: ٣٨٨).

(٣) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١٠٦).

(٤) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١٠٦-١٠٨)، وهو تدليس الشيوخ.

(٥-٥) سقط من (س)، (ف).

(٦) في (ب): «مما سمعوا منهم». وينظر: «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٨-١٠٩)، قال الحاكم: «ومن هذه الطَّبقَةِ جماعَةٌ من المُحدِّثينَ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ، مُخرَّجٌ حديثُهم في الصَّحيحِ، إلَّا أنَّ المُتبحِّرَ في هذا العلم يُميِّزُ بينَ ما سَمعوه، وما دَلَّسُوهُ».

ـ ومنهم: قومٌ رَوَوا عن شُيوخٍ لم يروهُم قطُّ، ولم يَسمعوا منهم شيئًا، إنَّما قالوا: «قال فُلانٌ»، فَحُمِل ذلك منهم على السَّماعِ[(١)].

وعَامَّةُ أهلِ التَّدليسِ: أهلُ الكوفَةِ، ونَفَرٌ يَسيرٌ مِن أهلِ البصرَة.

وأمَّا أهلُ الحِجَازِ والحَرَمينِ ومِصرَ والعوالِي، فليسَ التَّدليسُ مِن مذهَبِهم.

وكذلك أهلُ خُرَاسانَ، والجِبالِ، وأصفهانَ، وبلادِ فارسَ، وخُوزِسْتانَ[(٢)]، وما وراءَ النَّهرِ؛ لم يُذكَر مِن أحدٍ مِن أئمَّتِهم شيءٌ مِن التَّدليس.

وأمَّا مدينةُ السَّلامِ «بَغداذُ»[(٣)]، فلم يُذكَرْ مِن طبقات أئمتها ومُحدِّثيها

---

(١) ينظر: «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٠٩)، وهذا يسمَّى بالإرسال الخفيِّ، أدخلوه في التَّدليس؛ لأنَّ غاية التدليس أنه نوع إرسالٍ، والأَولى التغاير بينهما لتمايز الأنواع.
ـ وهذا النَّوعُ هو تَتِمَّةُ الأقسامِ السِّتَّةِ التي نقلها المُصنِّفُ رحمه الله من كتاب الحاكم، وهي متداخلة؛ فإن جميعها داخلٌ في تدليس الإسنادِ ـ وفيها تدليس العطفِ من ضمنها ـ إلَّا القسم الرابع فإنَّه من تدليس الشُّيوخِ. ينظر: «محاسن الاصطلاح» لسراج الدين البلقيني (ص: ٢٣٣)؛ ولذلك قال العلائي في «جامع التحصيل» (ص: ٢٥٠): «وهذه الأقسام متداخلة كما ترى، والتَعانُدُ ـ أي: التقابل بين الأمور الوجودية ـ شرطٌ في التقسيم».
ـ وقد تقدَّمت الإشارة إلى تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس العطف، وتدليس التَّسوية، وتدليس الإرسال، وبقي من أنواعه: تدليس القطع أو السكوت، وتدليس البلدان، وتدليس الصِّيَغِ، وتدليس المتون ـ وهو الإدراج ـ وتدليس المتابعة، وهو من أخطرها، وهو أن يروي الراوي عن راويين أو أكثر سمع منهما، وتكون بين رواية شيخه الأول والثاني اختلاف في السند أو في المتن، ولا يُبيِّنُ هذا الاختلاف. وينظر: «النكت» للزركشي (٢:١٠٨-١١٣)، ولابن حجر (١:١٥٨)، و«جامع التحصيل» للعلائي (ص: ٢٥٠-٢٥٩)، و«الخلاصة في التَّدليس» للشيخ عبد الله السعد.

(٢) هي اليوم إحدى محافظات إيران، ومركزها: مدينة الأحواز المعروفة. وينظر: «البلدان» لابن الفقيه (ص: ٣٩٥)، و«معجم البلدان» (١: ٢٨٤)، (٢: ٤٠٤)، وموقع ويكيبيديا على الشبكة.

(٣) في (ع): «بغداد».

تدليسٌ إلَّا في الطَّبَقَةِ السَّابعةِ: عن أبي بكرٍ محمد بن محمد بن سُليمَانَ الباغنديِ وحدَهُ؛ فإنَّه ذُكِرَ عنه شيءٌ مِن ذلك[1].

---

(١) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١١١).

فأمَّا عن قبول رواية المُدلِّسِ، فما رواه بلفظٍ مُبيِّنٍ للاتِّصال، نحو: «سمعتُ»، و«حَدَّثنا»، و«أخبَرنا»، فهو مقبولٌ محتَجٌّ به. ينظر: «علوم الحديث» لابن الصَّلاحِ (ص: ١٥٩).

وأمَّا ما رواه بلفظٍ محتملٍ للسَّماعِ وغيره، فقد فَرَّقَ العلماءُ بينه وبين الكذب، فأخرج الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤: ٥٩٥: ١١٦٥) بإسناده إلى حسين بن إدريسَ، أنه سأل عثمان بن أبي شيبة عن أبي هشام الرِّفاعِيِّ، فأخبره عثمان بأنَّهُ يَسرِقُ حديثَ غيرِهِ فيرويه، قال: قلتُ: أعَلَى وجه التَّدليسِ، أو على وجهِ الكَذبِ؟ فقال: «كيف يكون تدليسًا، وهو يقول: حَدَّثنا»؟

فشرطُ التدليس أن يكون اللفظ محتمِلًا لا صريحًا، فمتى كان صريحًا في السَّماع ولم يكن قد سمع فهو كذبٌ يقتضي جرحَ فاعله؛ اللهم إلا أن يؤول بتأويلٍ بعيدٍ. ينظر: «جامع التحصيل» (ص: ٢٥٠).

وعلى كلٍّ فقد جاء ذمُّ التدليس عن جماعة من السَّلفِ، وشدَّدَ فيه بعضهم، وبيَّنَ العلائي حكمَه، فقال في «جامع التحصيل» (ص: ٢٥٠-٢٥٥) ما ملخصه: «والذي ينبغي: أن يُنَزَّلَ قولُ من جَعل التَّدليسَ مُقتضيًا لجَرحِ فاعله على مَن أكثر التَّدليسَ عن الضُّعفاءِ، وأسقط ذِكرَهم تغطيةً لحالهم، وكذلك من دَلَّسَ اسمَ الضَّعيفِ حتى لا يُعرَف.

وأما ما رواه بلفظ محتمَلٍ فحكمُهُ حكمُ المُرسَلِ، فمن رَدَّ المُرسَلَ مُطلقًا لم يَحتَجَّ بما قال فيه المدلس: (عن) ونحوِ ذلك.

ومَن قبلها مُطلقًا احتَجَّ بالمُدلِّسِ، وهذا مذهب أهل الكوفة، وهم أكثرُ النَّاس تدليسًا.

وأمَّا على القولِ الرَّاجِحِ، مِنَ الفَرقِ بين من عُرِفَ منه أنَّهُ لا يُرسِلُ إلَّا عن ثِقةٍ وغيره، فكذلك في المُدلِّسِ؛ فكُلُّ من عُرِفَ منه أنَّهُ لا يُدلِّسُ إلَّا عن ثقةٍ يُقبَلُ منه ما قال فيه: (عن) ونحوه، دون غيره».

وأما تدليس التَّسويَةِ فإنه مذموم جدًّا من وجوه كثيرة، وقد ذكر صلاح الدِّين العلائي هذه الوجوه. فلتراجع.

(١٩) الموضوع[1]

ووَضْعُ الحَديثِ مشهورٌ عن خَلْقٍ كَثيرٍ لا يُحصَى عَدَدُهم، عُلِم ذلك منهم يَقينًا: إمَّا باعتِرَافٍ منهم، أو دَلالةٍ[2] ظاهرةٍ، أو علامةٍ واضحةٍ.

ـ وقد فعل ذلك كُلُّ فَريقٍ منهم على حَسَبِ أحوالِهم، ومُقتضَى أغرَاضِهم:

---

(١) قال أبو الخطاب ابن دحيةَ رحمه الله في «أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب» (ص: ١٤٨-١٤٩): «هو: ما وُضع على رسول الله ﷺ، أي: أُلْصِقَ به، ولم يقُلْه؛ يقال: وضَع فلانٌ على فلانٍ عارًا إذا ألصقه به. والوضْع أيضًا: الحَطُّ والإسقاطُ. فكأنَّ هؤلاء الفسقةَ وضعوا على رسول الله ﷺ أحاديثَ وهي ساقطةٌ عنه؛ إذ هي كلامُ غيره». ا.هـ قال ابن حجر في «النكت» (٢: ٨٣٨)، وتبعه السخاوي في «فتح المغيث» (٢: ٩٨): «والأول أليقُ بهذه الحيثية»، يعني: من قول تلميذه ابن الصلاح في تعريفه (ص: ٢٠٠): أنه «المُختَلَقُ المَصنوعُ».

ـ وهذا النَّوعُ مِمَّا لَم يَذكُره الحاكِمُ رحمه الله في «المعرفة»؛ لأنه ليس من جملة أنواع علوم الحديثِ، وإن كان جُلُّ كلامِ المصنِّفِ هنا نقله من «المَدخَلِ إلى الإكليل» (ص: ٥١-٥٩) له، وقد أورد ابنُ الصَّلاحِ هذا النَّوعَ، قائلًا تبعًا لأبي سليمان الخَطَّابِيِّ في «معالم السنن» (١: ٦): «أنَّهُ شَرُّ الأحاديثِ الضَّعيفَةِ».

وأفعلُ التَّفضيل ليست على بابها. على أنه استُشكِلَ إيراده من جملة الأنواع، وأجيب عنه بأجوبة أحسنها: أنهم أوردوه لأجل معرفة الطرق التي يُتوصل بها إلى معرفته؛ ليُنفى عن المقبول.

وقيل: لأنهم أرادوا بالحديث القَدرَ المُشتركَ، وهو ما يُحدَّثُ به. وقيل: إنما أوردوه؛ لأنه حديثٌ بالنَّظر إلى زعم واضعه. ينظر: «النكت على ابن الصلاح» للزركشي (٢: ٢٥٣)، و«فتح المغيث» (٢: ٩٩).

(٢) ضبطت في (ع) بفتح الدال وكسرها معًا، هكذا: «أو دِلالَةٍ»، وكلاهما صحيحٌ.

ـ فَمِمَّن ارتكبَ هذهِ الكَبيرَةَ، وآثَر هذه السَّجيَّةَ الرَّديَّةَ: قَومٌ مِن الزَّنادِقَة، مثل: المُغيرةِ بنِ سَعيدٍ الكُوفِيِّ[١]، وأبي عبد الرَّحِيم الكُوفِيِّ[٢]، ومحمَّدِ بنِ سَعيدٍ الشامِيِّ المَصْلوبِ في الزَّنْدَقةِ[٣]، تشَبَّهُوا بالعُلماءِ[٤]، فوَضَعوا الأحاديثَ وحَدَّثوا بها؛ ليُوقِعوا في قُلوبِ النَّاسِ الشَّكَّ[٥].

ـ ومنهم: جماعةٌ وَضَعُوا الحَديثَ للمُلوكِ في الوقْتِ بِما تقَرَّبوا به إليهم[٦].

---

(١) ينظر: «مقدمة صحيح مسلم» (١: ١٩)، و«الضعفاء» للعقيلي (٥: ٤٧١)، وكان ساحرًا ادعى النبوة، وأُحرق بالنَّار زمن النخعي على يد خالدٍ القسري. ينظر: «الضعفاء والمتروكين» للدارقطني (٣: ١٣٣)، و«أداء ما وجب» لابن دحية (ص: ١٥٣).

(٢) ينظر: «مقدمة صحيح مسلم» (١: ١٩)، و«الضعفاء» للعقيلي (٥: ٤٧١)، ولا يُعرَفُ من هو.

(٣) ويقال فيه: ابن أبي قيس، ويقال: ابن الطبري، ويقال: ابن حسان؛ هالكٌ اتُّهم بالزَّندقة فصُلِبَ، وكان من أصحاب مكحول. ينظر: «التاريخ الكبير» (١: ٩٤)، و«الكامل» لابن عدي (١: ١٩)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٣: ٥٦١).

(٤) في (ف): «تشبهوا العلماء».

(٥) ضرب الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص: ٥٢) أمثلة لذلك، منها ما رواه محمد بن سعيد المصلوبُ، عن حميد، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «**أنا خاتم النبيين لا نبيَّ بعدي إلا أن يشاء الله**». قال الحاكم: فوضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزَّندقة والدعوة إلى المتنبي.

(٦) ضرب ابنُ الجوزي لهذا الصِّنف مثالًا في «الموضوعات» (١: ٤٢) بغياث بن إبراهيم؛ فإنه حين أدخل على الخليفة المهدي وأمامه حَمامٌ، وكان المهدي يحب الحمام، فقيل له: حَدِّثْ أميرَ المُؤمِنينَ، فقال: حَدَّثنا فلانٌ، عن فلانٍ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لا سَبقَ إلَّا في نَصلٍ، أو خُفٍّ، أو حافِرٍ، أو جَناحٍ**»، فأمر له المهدي بشيءٍ، فلما قام قال: «أشهد على قفاك أنَّهُ قَفا كذَّابٍ على رسول الله ﷺ»، ثم قال المهدي: أنا حملته على ذلك، ثم أمر بذبح الحمام، ورفض ما كان فيه.

- ومنهم: جماعةٌ وَضَعُوا الحديثَ في الوقت؛ لحاجتهم إليه[١].

- ومنهم: قومٌ من السُّؤَّالِ والمُكْدِينَ[٢] يَقِفون في الأسواق والمحافل، فيضعون الحديث في الوقت، فيذكرونه بأسانيدَ محفوظةٍ صحِيحَةٍ قد حفظوها[٣].

- ومنهم: قومٌ وَضَعُوا الحديثَ لِهَوًى يَدْعُون النَّاسَ إليهِ، ويقرِّرون به

---

(١) أخرج ابن عديٍّ في «الكامل» (٤: ٥٠٧)، والحاكم في «المدخل» (ص: ٥٦)، من طريق عُبَيد بن إسحاق العطار الكوفي، حَدَّثَنا سيفُ بن عُمَر، قال: كنتُ عند سَعدٍ [يعني: ابن طريفٍ الكوفي] الإسكافِ، فجاءَ ابنُه يَبكي، فقال: ما لك؟ فقال: ضَربني المُعلِّمُ. فقال: أما والله لأخزينَّهُم اليَومَ؛ حَدَّثني عِكرمَة، عن ابن عبَّاسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مُعلِّمُو صِبيانِكُم شِرارُكُمْ [ولفظ ابن عدي: أشراركم]، أَقَلُّهم رحمَةً لليَتيم، وأغلظُهم على المِسكين». قال ابن عديٍّ: «وهذا حديث منكَرٌ موضوعٌ، وقد اتَّفَقَ في هذا الحديث ثلاثَةٌ من الضُّعفاءِ فرووه: عُبَيدُ بن إسحاق الكوفي العَطَّارُ ـ يُلقَّبُ عطَّارَ المُطَلَّقات، ضعيفٌ ـ وسيفُ بن عُمَر الضبيُّ كوفي، وسعد الإسكاف كوفي ضعيف، وهو أضعفُ الجماعَةِ. فأرى والله أعلم أن البلاء من جهته». وينظر: «المجروحين» لابن حبان (١: ٣٧٥)، و«الموضوعات» لابن الجوزي (١: ٢٢٣).

(٢) في (س): «والمكذبين»، وجاءت العبارة في (ف): «ومنهم قولٌ من السُّؤَّالِ والمكذِّبين»، وهو تحريفٌ. والمُكْدِي: الذي احترف السؤال مع إلحاح شديدٍ على النَّاسِ. والمُكْدِي مِن الرِّجالِ: مَنْ لا يَثُوبُ له مالٌ ولا يَنْمِي. ينظر: «تاج العروس» (٣٩: ٣٨١).

(٣) ومن أمثلته: ما أخرج ابن الجوزي رحمه الله في «الموضوعات» (١: ٤٧)، من طريق: الدارقطني، عن أبي حاتم ابن حبان، قال: دخلت باجروان مدينة بين الرقة وحران، فحضرت الجامع، فلمَّا فَرغنا من الصَّلاةِ قام بين أيدينا شابٌّ، فقال: حَدَّثنا أبو خليفة، قال: حدثنا الوليدُ، حَدَّثنا شعبَةُ، عن قتادَةَ، عن أنسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَضى لمُسلِمٍ حاجَةً فعل الله به كذا وكذا»، فلما فرغ دعوته، فقلت: رأيتَ أبا خليفة؟ قال: لا، قلت: كيف تروي عنه ولم تره؟ فقال: إنَّ المُناقشَةَ معنا مِن قلَّةِ المُروءَةِ؛ أنا أحفَظُ هذا الإسنادَ الواحِدَ، وكُلَّما سمعتُ حديثًا ضَممْتُه إلى هذا الإسناد.

مذْهَبَهم في نفوسهم، وقد اعترفَ به بعْضُهم وَنَدِمَ بعدما فاتَه استدرَاكُهُ، وبَقيَ ما وَضعَ في كُتبِ النَّاس، وترسَّخَ في طباعِ أصحابه[١].

ـ ومنهم: جماعةٌ وَضَعوا الحديث حِسبةً ـ كما زَعَمُوا ـ يَدْعونَ النَّاسَ إلى فضائلِ الأعمَالِ، مثل: أبي عِصْمة نوحِ بن أبي مريم المَرْوَزيِّ[٢]، ومحمَّدِ ابن عُكاشَةَ الكَرْمَانِيِّ[٣]، وأحمَدَ بن عبد الله الجُويباريِّ[٤]، ومحمَّدِ بن القاسم الطَّايكانِيِّ[٥]، ومَأمُونِ بن أحمدَ الهرويِّ[٦]، وسلَّام بن سُليمٍ المدائنيِّ[٧]، وغيرهم[٨].

ـ وقد أدخلَ جَماعةٌ من كبار المُتَأخِّرين بعضَ ما وضَعَ بعضُ هَؤلاء في «فَضَائلِ القرآنِ» وغيرِهِ في كُتُبِهم، مثلُ أبي إسحاق أحمدَ بنِ محمَّدٍ الثَّعلَبيِّ،

---

(١) أخرج ابن عديٍّ في «الكامل» (٤: ٥٠٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١: ٣٨-٣٩)، بسندهما، عن ابن لهيعة، قال: أخبرني رجل من أهل الأهواء [وعند ابن الجوزي: من الخوارج] قد رجع عن رأيه، قال: «انظروا عمَّنْ تأخذونَ هذا الحديثَ؛ فإنَّا كُنَّا إذا رأينا رأيًا جعلناهُ حديثًا». وجاء هذا المعنى عن غير ابن لهيعة أيضًا.

(٢) كان قاضيًا لمروٍ، وكان يسمى نوحًا الجامع؛ لأنه جمع الفقه ونظر في الرأي، وكان شديد الردِّ على الجهمية، إلا أنَّه متروك الحديث، معترِفٌ بالوضعِ. ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨: ٤٨٤: ٢٢١٠)، و«الكامل» لابن عديٍّ (٨: ٢٩٢: ١٩٧٥).

(٣) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨: ٥٢: ٢٣٨)، و«الضعفاء والمتروكون» (٣: ١٣١).

(٤) ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١: ١٤٢: ٦٨)، و«الكامل» لابن عديٍّ (١: ٢١٩: ١٧).

(٥) ينظر: «المجروحين» (٢: ٣١١: ١٠٢١)، و«المدخل إلى الإكليل» (ص: ٥٤).

(٦) ينظر: «المجروحين» (٣: ٤٥: ١١٠٠).

(٧) ويقال: ابن سلم؛ أو: ابن سليمان، وصححه بعضهم، وقال الخطيب: «والصَّوابُ: ابن سلم، أبو عبد الله التميميُّ، المعروف بالطويلِ، من أهل خراسان، سكن المدائن»، كذبه ابن خراشٍ، وتركه البعض، وضعفه آخرون. ينظر: «تاريخ بغداد» (١٠: ٢٧١: ٤٧٢٧).

(٨) ينظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١: ٣٨-٣٩)، وسيورد المصنفُ أمثلةً له.

وأبي الحسن عليِّ بن أحمدَ الواحِديِّ، وغيرهما.

وقد استغنى كتابُ اللهِ الكَريمُ وكَلَامُه القَدِيمُ عن تَكلُّفِ كلِّ مُتَكَلِّفٍ، وتَعسُّفِ كلِّ متعسّفٍ في مدحِه وإطرائِه، ونَشْرِه وإبدائه، وكَفَى بِه ولَه شَرَفًا أنَّه كلامُ ربِّ العَالمِين، القَدِيمُ المُبَاين لكلامِ الخَلْقِ أجمَعين، وكِتابُ أكْرَمِ الأكْرَمين الَّذي لا يأتِيه البَاطلُ مِن بَينِ يدَيْهِ ولا مِن خَلْفِه، تَعْجِزُ أَوهَام النَّاظِرين عَنْ دَرَكِه، وتَكلُّ ألسِنَةُ الوَاصِفين في وَصْفه!

أكْرَم اللهُ تعالى بِه[١] هَذِه الأُمَّةَ الأُميَّةَ مِن النَّاسِ، وأعزَّ بِه هَذهِ الطَّائفَةَ المُوحِّدة المُحمديَّة مِن الخَلقِ، ونَوَّرَ بِحفْظِه قُلوبهم، وزَيَّنَ بِقراءته ألسِنَتَهم، وسَوَّى بِه أُمُورَهم، ومَهَّدَ بِه أحْكَامهم، وبيَّنَ فِيه حَلَالَهم وحَرَامهم، وأَصلَحَ بِهِ شَأنَهم، وأكْمَلَ بِه إيمَانَهم.

فَلَهُ الحمْدُ على هذهِ النِّعمَةِ الهَنِيَّةِ، والكَرَامَةِ السَّنِيَّةِ، وعَلى جَمِيعِ نِعَمِه كُلِّها[٢]، كَمَا يَنْبَغِي لجَلَالِ وجْهِهِ[٣]، وَيَصْلُح لِعَلاءِ قُدْسِه[٤].

[٢٩] أنْبأني الشَّيخُ أبو الحَسن المُؤيَّدُ بنُ محمَّدِ بن عليٍّ الطُّوسِيُّ كِتَابةً، قال: أخبَرنا جَدِّي لأُمِّي أبو محمَّدٍ العبَّاسُ بنُ محمَّدِ بن أبي مَنصُورٍ العَبَّاس الطُّوسيُّ، أخبَرنا أبو سعيدٍ محمَّدُ بن سعيد بن محمَّدِ بنِ فَرُّخزاذَ الفَرُّخْزاذيُّ، أخبَرنا أبو إسحاق أحمدُ بن محمَّدٍ الثَّعْلَبِيُّ، أخبَرنا أبو جعفرٍ كَامِلُ بن أحمد النَّحويُّ، حَدَّثنا أبو عمرٍو محمَّدُ بن جعفرٍ الشّروطيُّ، حَدَّثنا إبراهيمُ بن شَرِيكٍ

(١) سقطت من (ب).
(٢) سقطت من (س).
(٣) في (ب): «كما ينبغي لجلاله وجهه».
(٤) في (ك): «العلاء قدره وقدسه».

الكُوفيُّ، حَدَّثنا أحمدُ بنُ عبد الله بنِ يونس اليَرْبُوعيُّ، حَدَّثنا سلامُ بن سُليمٍ المَدائنيُّ، حَدَّثنا هارون بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي أُمامَةَ، عن أُبيِّ بن كَعبٍ، قَال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ النِّسَاءِ فَكَأَنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مَن وَرِثَ مِيراثًا، وَأُعْطِيَ مِن الأجرِ كَمَن اشتَرَى مُحَرَّرًا، وَبَرِئَ من الشِّركِ، وكَانَ في مشيئة الله مِنَ الذين يَتَجَاوزُ عَنْهم»[(١)].

[٣٠] وبالإسنادِ: أخبَرنا أبو إسحَاق الثَّعلبيُّ، قال: أخبَرنا أبو عمرٍو أحمدُ ابنُ أُبَيٍّ الفراتي، أخبَرنا عِمرانُ بن موسى، أخبَرنا مكِّيُّ بن عَبدان، أخبَرنا سُليمانُ بن داود، حَدَّثنا أحمَدُ بن نَصرٍ، حَدَّثنا أبو مُعاذٍ، عن أبي عِصمَةَ نُوحِ بن أبي مَريم، عن زيدٍ العَمِّيِّ، عن أبي نَضْرَة، عن ابن عبَّاسٍ، عن أُبَيِّ بن كَعب، عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّه قال: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾ [السجدة: ١-٢] **السَّجدة؛ أُعْطِيَ مِن الأجر كأنَّما أَحيَا لَيلَةَ القَدْرِ**»[(٢)].

وذكر أبو إسحاقَ الثَّعْلبيُّ فضائلَ السُّوَرِ بنحْوٍ من هذه الأسانيد إلى أُبَيِّ بن

---

(١) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (١٠: ٨-٩: ٩٧٧) ـ ومن طريقه المصنف ـ، والواحدي في «الوسيط» (٢: ٣: ١٨٨)، والشجري في «الأمالي الخميسية» (٤٧٩)، وغيرهم، من طريق إبراهيم بن شريك، عن أحمد بن عبد الله اليربوعي، عن سلام بن سليم.. به، وهو آفته، والحديث موضوعٌ.

ـ وأخرجه المستغفري في «فضائل القرآن» (١١٧١)، من طريق شبابة بن سوار، حدثنا مخلد ابن عبد الواحد البصري، عن علي بن زيد وعن عطاء بن أبي ميمونة، عن زر بن حُبيش، عن أُبيِّ بن كعبٍ رضي الله عنه، وحكم عليه الذهبي في «الميزان» (٤: ٨٣) بالوضع.

(٢) أخرجه الثعلبي في «الكشف والبيان» (٢١: ٢٦٠: ٢٢٣٠) ـ ومن طريقه المصنف ـ وآفته: نوح بن أبي مريم.. به، وقد اعترف بوضعه.

وأخرجه المستغفري في «فضائل القرآن» (١١٩٩)، والشجري في «الأمالي الخميسية» (٤٧٦)، وغيرهما، من طرقٍ أخرى، عن أُبيٍّ رضي الله عنه. والحديث موضوعٌ.

كعبٍ، حتى أتى عليها كُلِّها[١].

[٣١] وأخبَرني الشَّيخُ الإمَامُ أبو سَعْدٍ عبدُ الله بن عُمرَ بن الصَّفَّار كِتَابَةً، قال: أخبَرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الجبَّارِ بنُ محمَّدٍ الخُوَارِيُّ قراءةً عليه، قال: أخبَرنا أبو الحسنِ عليُّ بن أحمدَ الواحِديُّ، أخبَرنا أبو سعدٍ محمَّدُ بن عليِّ بن أحمَدَ الخفَّافُ، أخبَرنا أبو عمرٍو محمَّدُ بن جَعْفرٍ الحيريُّ، حَدَّثنا إبراهيمُ بن شَريكٍ، حَدَّثنا أحمدُ بن يونس، حَدَّثنا سَلَّامُ بن سُليمٍ، حَدَّثنا هارون بن كثيرٍ، عن زيد ابن أسلم، عن أبيه، عن أبي أُمَامَةَ، عن أُبيِّ بن كَعبٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ قَرَأَ سُورَةَ آلَ عِمرانَ أُعطِيَ بِكلِّ آيةٍ مِنها أمَانًا على جِسرِ جَهَنَّم**»[٢].

وذَكرَ الإمَامُ أبو الحسنِ الوَاحِديُّ في كِتَابِه «الوَسيط» فضائلَ السُّوَرِ هَكَذَا حَتَّى أتَى عَليْها كُلِّها[٣]، وله رحمه الله المَنزِلُ العَلِيُّ والمَقْصِدُ السَّنيُّ في التَّصنيف، واليَدُ البَيضاءُ والدَّرجَةُ العَلْيَاءُ في التَّفسيرِ، ومَقَاله عند لَمعانِ

(١) وهو مفرَّقٌ عنده في «الكشف والبيان» في أوَّل كُلِّ سورةٍ غالبًا؛ قال ابن الجوزيِّ في «الموضوعات» (١: ٢٤٠): «وقد فرق هذا الحديثَ أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره، فذكر عند كل سورةٍ منه ما يَخُصُّها، وتَبعه أبو الحسن الواحِديُّ في ذلك، ولا أعجب منهما؛ لأنهما ليسا من أصحابِ الحَديثِ».

(٢) أخرجه الواحدي في «الوسيط» (١: ٤١١: ١٣٩) ـ ومن طريقه المصنف ـ من هذا الوجه.. به.
وأخرجه الثعلبي في «الكشف والبيان» (٨: ٩-١٠: ٦٩٨)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (١١٧٠)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١: ٢٣٩)، من طرق لا تخلو من كذَّابٍ أو وضَّاعٍ عن زر بن حبيشٍ عن أبي بن كعب رضي الله عنه.
وأخرجه الشجري في «الأمالي الخميسية» (٤٧٤)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. والحديث على كلِّ حالٍ موضوعٌ.

(٣) يعني: أورده مفرَّقًا كما فعل شيخه الثعلبيُّ رحمه الله.

الحقِّ من أساريره كالنَّجمِ المُضيء، وكَلامُهُ لدى وضوحِ الصَّوابِ في جَنَباته كالبدر المُنير، لا تعتري ما أَلَّفه شُبهَةٌ ولا هوى، ولا تعترضُ[1] ما صنَّفه بِدعَةٌ ولا دعوى.

وكَذلك شيخُه الثَّعلبيُّ، على أنَّ لَهُ السَّابقَةَ والمِنَّةَ اللَّاحقةَ، غير أنَّ إيرَادَ هذه الأحاديثِ عَثرَةُ جَوادٍ، وعلى وَجنَةِ الحَسناءِ شامَةُ سَوادٍ[2]. واللهُ جلَّ ذِكرُه المَرجُوُّ في التَّجاوز والغُفران.

[٣٢] أخبرني أبو بكرٍ[3] مَنْصورُ بنُ عبدِ المنعم الفَراويُّ كِتابَةً، قال: أخبَرنا أبو بكرٍ وجيهُ بن طاهرٍ، وأبو المُظَفَّر عبدُ الكَريمِ بن خلفٍ الشَّحَّاميَّان قراءةً عليهما، قالا: أخبَرنا أبو بكرٍ أحمد بن خَلَفٍ الشِّيرَازيُّ إجَازَةً، قال: أنبأنا الحاكم أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ عبد الله الحافظُ، قال: سمعت أبا عليٍّ الحافظَ يقول: سمعتُ محمَّدَ بنَ يونس المُقرئَ يقول: سمعت جعفرَ بن أحمد بنِ نصرٍ يقول: سمعتُ أبا عمَّارٍ المَروزيَّ يقول: قيل لأبي عصمة: مِن أين لك «عن عكرمة، عن ابن عبَّاسٍ في فضائلِ القرآن سُورةً سُورَةً»، وليس عند أصحابِ عِكرمةَ هـذا؟ فقـال: «**إنِّي رَأيتُ النَّاسَ أعْرَضوُا عَن القُرآن، واشتغلوا بِفقهِ أبي حَنِيفة، ومغازي محمد بن إسحاق، فوضَعتُ هذهِ الأحاديثَ حِسبَةً**»[4].

---

(١) في (ب): «لا يعتري ما ألفه شبهة ولا هوى، ولا يتعرض».

(٢) في (ع): «شامة جواد»، وفي حاشيتها: «الشَّامَةُ السَّوداءُ تُعتَدُّ زيادَةَ حُسنٍ للحَسناءِ، بخِلافِ إيرادِ هَذه الأحاديث». قال د. إبراهيم بن محمد سيف: «ولعلَّ تعقبَهُ في مَحلِّهِ، رَحِمَ اللهُ الجَميعَ». مقالٌ بـ«مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة» (ع: ٣١)، (ص: ٢٤٩).

(٣) وسيأتي برقم (٥١) كنيته أبو الفتح أيضًا، وله أكثر من كنية، بل يلقبُ: «ذا الكُنى».

(٤) أخرجه الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص: ٥٤)، ومن طريقه المصنف، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١: ٤١)، من هذا الوجه.. به..

[٣٣] وأخبرني الحافظُ أبو محمَّدٍ القاسِمُ بنُ عليِّ بنِ الحسن بنِ هِبةِ الله الدِّمشقيُّ إجازَةً، قال: أخبَرنا والِدِي أبو القاسم عليُّ بن الحسن الحافظُ الشَّافعيُّ شِفاهًا، قال: قرأت على أبي عبد الله الحُسَينِ بن محمَّدِ بن خُسْرو البَلْخِيِّ: أخبَركم أبو الفضل أحمَدُ بنُ الحَسنِ بنِ أحمدَ بنِ خَيْرُون المُعدَّل قراءةً، أخبَرنا أبو بكر محمَّدُ بنُ عُمر بنِ بُكيرٍ المُقرِئُ النَّجَّارُ، حَدَّثنا أبو عَمرو عثمانُ بنُ أحمدَ بنِ سَمعانَ بنِ أحمدَ الرَّزَّاز المَعرُوف بالمجاشيِّ[1] شَيخٌ ثِقةٌ، قال: قُرِئ على أبي محمَّدٍ الهَيثمِ بن خَلَفِ بن محمَّدٍ الدُّوريِّ، حَدَّثنا مَحمودُ ابنُ غَيلانَ المَروَزيُّ، قال: سَمِعتُ مُؤَمَّلًا ـ يَعني: ابنَ إسماعيلَ ـ وذُكِرَ عنده الحديثَ الذي يُروى عن أُبَيٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ في «فضائلِ القرآن»، فقال: حَدَّثني رَجُلٌ ثِقَةٌ سَمَّاهُ لي، قال: حدَّثني ثِقَةٌ رَجُلٌ سمَّاهُ لي، قال: أتيتُ «المَدائِنَ»، فَلَقِيتُ الرَّجلَ الَّذي روى هذا الحديثَ، فقلتُ له: حَدِّثني؛ فإنِّي أُريدُ أنْ آتِيَ «البَصرةَ»، فقال: هذا الرَّجلُ الَّذي سمعناهُ منه بـ«واسِطٍ» في أصحاب القَصَب، قال: فأتيتُ «واسِطًا»، فلقيتُ الشَّيخَ، فقلت له: إنِّي كُنت بـ«المَدائِنِ»، فدَلَّنِي عَلَيكَ الشَّيخُ، إنِّي أريدُ أن آتِيَ «البَصْرةَ»، فقال لي: إنَّ هذا الشيخ الَّذي سَمعتُ مِنه هو بـ «الكَلَّاء»[2]، قال: فأتيتُ «البَصْرةَ»، فلقيتُ الشَّيخَ بـ«الكلَّاء»، فقلتُ له: حدِّثني؛ فإنِّي أُريد أن آتي «عَبَّادان»[3]، فحدِّثني بهذا الحديثِ، فقال: إنَّ الشَّيخَ الَّذي سمعناه منه هو بـ«عَبَّادان»، فأتيت «عَبَّادان»، فلقيت الشيخ، فقلتُ

---

(١) في (س): «النجاسي»، وهو تحريفٌ.

(٢) **الكَلَّاءُ**: اسمُ مَحلَّةٍ مَشهورَةٍ، وهي: سوقٌ بالبصرة، سُمِّيتْ بذلك؛ لأنها كانت مرفأ السُّفُن بالبَصرة، يقال: كلَّأت السفينة: إذا حبستَها. ينظر: «معجم ما استعجم» للبكري (٤: ١١٣٣)، و«معجم البلدان» (٤: ٤٧٢).

(٣) **عَبَّادان**: موضِعٌ أو حِصْنٌ بقربِ البصرة منسوبٌ إلى عَبَّادٍ الحبطيِّ. ينظر: «معجم ما استعجم» (٣: ٩١٦). وفي حاشية (ب): «قوبل».

له: اتقِّ الله! ما حال هذا الحديث[١]؟ أتيتُ «المَدائِنَ»، فقَصَصْتُ عليه، ثم «واسطًا»، ثم «كَلَّاءَ»، فدُلِلتُ عليك، وما ظننتُ إِلَّا أنَّ هؤلاء كُلَّهم قد ماتوا؛ فأخبِرني بِقِصَّةِ هذا الحديث. قال: «إنَّا اجتَمعنا هنا، فرأينَا النَّاسَ قد رَغبوا عن القرآنِ، وزَهِدُوا فيهِ، وأخذوا في هذهِ الأحاديثِ، فَقَعدنَا فَوَضَعنَا لهُم هذهِ الفضائلَ حتَّى يرغبوا فيه»[٢].

قلتُ: فهذا وأمثالُهُ[٣] مِن كلَامِ الأئمَّةِ، في بُطلانِ هذهِ الأحاديثِ وبُرهانِ وضعِها، يدلُّ على أنْ ليس لها أصلٌ ثابتٌ يُرجعُ إليه، ولا بناءٌ مُحكَم يُعْتَمدُ عليهِ.

وأيضًا: فلم يُعهد في هذا الفنِّ ما يُضارِعُ هذا وله صحَّةٌ وأصلٌ، فكَيفَ[٤] اتفق وجود مائةٍ ونَيِّفٍ حديث في معنًى واحدٍ بإسنادٍ واحدٍ؟

على أنَّ هذا الإسناد المركَّب المُلفَّق بيِّنُ الخلل، واضِحُ الجَهالةِ؛ فإنَّ أبا أُمَامَة لم نَعْلم مَن هوَ: أصحابي أم تابِعيٌّ؟ فإنَّا لم نجِد إسنادًا ثابتًا فيه: «أبو أُمامة، عن أُبَيٍّ».

ثمَّ إنَّ هارون بن كثيرٍ قال أبو محمد ابن أبي حاتمٍ: «سمعتُ أبي يقولُ: هو مجهولٌ»[٥].

---

(١) في (ب): «ما حال الحديث هذا».

(٢) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص: ٤٠١)، وأبو موسى المديني في «اللطائف من دقائق المعارف» (٧٢٦)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١: ٢٤١-٢٤٢)، وغيرهم، من طريق محمود بن غيلان.. به.

(٣) في (ف): «فهذا ومثاله».

(٤) في (ع): «وكيف».

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٩: ٩٤: ٣٩١).

وقال أيضًا: «سلَّامُ بن سُليمٍ المَدائنيُّ ضعيفٌ»[١].

وزيدُ بن الحَواريِّ، أبو الحَوارِيِّ[٢] العَمِّيُّ البصريُّ، قاضي هَراةَ؛ قال عبدُ الرَّحمن بن أبي حاتمٍ: «ذَكرهَ أبي عن إسحاق بن منصورٍ، عن يَحيى بن مَعينٍ، أنَّه قال: زَيدٌ العَمِّيُّ لا شيءَ».

وقال: «سمعتُ أبي يقول: زَيدٌ العَمِّيُّ ضعيفُ الحديثِ، يُكتبُ حديثُهُ، ولا يُحتجُّ به، وكان شُعبَةُ لا يَحمَدُ حِفْظَهُ».

وقال: «سمعت أبا زُرعة يقول: زَيدٌ العمِّيُّ ليس بالقويِّ، واهِي الحديثِ، ضعيفٌ».

قال عليُّ بن مصعبٍ: «سُمِّيَ زيدٌ العمِّيُّ؛ لأنه كُلَّمَا سُئل عن شيءٍ قال: حتَّى أسأل عمِّي»[٣].

قُلتُ: فالحديثُ بعيدٌ عن قياسِ الصِّحَّة، والإسنادُ مَجهولٌ، والرُّواةُ ضُعفاءُ ومَجاهيلُ ومَجروحون. فأيُّ وجهٍ لِصحَّة العمل به؟ وأيُّ طريقٍ إلى جواز الرِّواية له؟

وقد صحَّ عنه ﷺ أنَّه قال: **«مَنْ حدَّث بحديثٍ، وهو يَرَى أنَّه كذِبٌ، فهو أحدُ الكاذِبَينِ»**[٤].

[٣٤] أخبَرنا به إبراهيمُ بن جامِعٍ الجزريُّ بقراءتي عليه، وجماعةٌ إذنًا،

---

(١) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤: ٢٦٠: ١١٢٢).

(٢) في (ع): «أبو الجواري»، وهو خطأ.

(٣) «الجرح والتعديل» (٣: ٥٦٠-٥٦١: ٢٥٣٥).

(٤) يأتي تخريجه تباعًا بإذن الله.

قالوا: أخبَرنا الشَّيخُ أبو مَنصورٍ محمَّدُ بن أسعد الطُّوسيُّ، قال: حَدَّثنا الإمام أبو محمَّدٍ الحُسين بن مسعودٍ، أخبَرنا عبد الواحد بن أحمَد المَلِيحيُّ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الرَّحمن بنُ أبي شُرَيحٍ، أخبَرنا أبو القاسِم البَغَويُّ، حَدَّثنا عليُّ ابنُ الجَعدِ، أخبَرنا شُعبةُ، وقيسُ بن الرَّبيع الأسديُّ، عن حَبيبِ بن أبي ثابتٍ، عن مَيمونَ بنِ أبي شَبيبٍ، عن المُغيرةِ بن شُعبَةَ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «**مَنْ حَدَّثَ بِحَديثٍ، وهو يُرَى أنَّه كذِبٌ، فهو أحدُ الكاذِبِينَ**»[1].

هذا حديثٌ صحيحٌ؛ أخرجه مسلمٌ عن أبي بكر بن أبي شَيبة، عن وَكيع، عن شُعبة، وسُفيان، عن حبيبٍ.

[٣٥] أخبَرنا شيخُ الإسلامِ أبو أحمدَ ابن عليٍّ بقراءَتي عليه، قال: أخبَرنا والدي، أخبَرنا أبو محمَّدٍ الصَّريفينيُّ، أخبَرنا أبو القاسِم ابن حَبابةَ، حَدَّثنا عبدُ الله البَغويُّ، حَدَّثنا عَليُّ بن الجَعدِ، أخبَرنا شُعبة، عن الحَكَمِ، قال: سَمِعتُ ابنَ أبي ليلى، عن سَمُرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**مَنْ رَوى عَنِّي حَدِيثًا، وهو يُرَى أنَّه كَذِبٌ، فهو أَحَدُ الكاذِبينَ**»[2].

---

(١) أخرجه مسلم في «مقدمة الصَّحيح» (١:٨)، والترمذي (٢٦٦٢)، وابن ماجه (٤١)، وأحمد (١٨١٨٤، ١٨٢١١)، وعلي بن الجعد في «مسنده» (٥٤١، ٢٠٦٧) ـ ومن طريقه المصنف ـ وغيرهم، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسَنٌ صَحيحٌ».

ـ قال الإمام النَّووي رحمه الله في«شرح مسلم» (١: ٦٤): «قوله ﷺ: يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ؛ ضبطناه: (يُرَى) بِضَمِّ الياءِ، و(الكَاذِبِينَ) بِكسرِ الباء، وفتحِ النُّونِ، على الجمعِ، وهذا هو المَشهورُ في اللَّفظتَيْنِ».

والضَّبطُ الآخر: «يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبَيْنِ»، وهو محتملٌ، وهو حسنٌ، والأوَّلُ أشهر. والله أعلمُ.

(٢) أخرجه مسلم في «المقدمة» (١:٨)، وابن ماجه (٣٩)، وأحمد (٢٠١٦٣، ٢٠٢٢١، ٢٠٢٢٤)، وعلي بن الجعد في «مسنده» (١٤٠) ـ ومن طريقه المصنف ـ وغيرهم.

وأخرجه مسلمٌ أيضًا: عن أبي بكر ابن أبي شَيبة، عن وَكيعٍ، عن شُعبَةَ، عن الحَكَمِ، عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، عن سَمُرةَ بن جُندب، عن رسول الله ﷺ، مِثلَهُ.

وأخرجه أبو عيسى الترمذيُّ عن بُندارٍ، عن عبد الرَّحمن بن مَهدِيٍّ، عن سُفيانَ، عن حَبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، وقال: «ورواه شُعبةُ عن الحكم، عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، عن سَمرة، عن النَّبيِّ ﷺ؛ ورواه الأعمشُ وابن أبي ليلى، عن الحَكَمِ، عن عبد الرَّحمن بن أبي ليلى، عن عَليٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ، وكأنَّ حديثَ عبد الرَّحمن بنِ أبي ليلى، عن سَمُرة عند أهل الحديثِ أصَحُّ».

قال أبو عيسى: «سَألتُ أبا محمَّدٍ عبدَ الله بنَ عبد الرَّحمنِ، قلت: مَنْ روى حَديثًا وهو يَعلمُ أنَّ إسنادَهُ خَطأٌ، يكونُ قد دَخل في هذا الحديثِ؟ فقال: لا؛ إنَّما معنى الحديثِ: إذا روى حديثًا وهو لا يَعرف لذلك الحديثِ عن النَّبيِّ ﷺ أصلًا، فأخافُ أن يكونَ قد دخَلَ في هذا الحديثِ»[1].

قلت: إنَّما قال: «لا»؛ لأنَّهُ كاذِبٌ مُفترٍ بروايَةِ ما تَحقَّقَ خَطأَهُ، وإنَّما الحديثُ فيمَن تَوهَّمَ الخطأ أو لم يتحقَّق الصَّواب فيما يَروي؛ ولذلك قال مالكٌ: «لا يَكونُ الرَّجُلُ إمَامًا، وهُو يُحدِّثُ بِكُلِّ ما سَمِعَ»[2].

وإنَّما قال ذلك؛ لأنَّ مَنْ رَوى كلَّ ما سَمِعَ خَلَطَ الغَثَّ بالسَّمينِ، ومَزجَ الخطأَ بالصَّوابِ، ولم يُميِّزْ بين الأشياء[3] المُختلفةِ، ولم يُفرِّق بين الأمور

---

(١) «جامع الترمذي» (٥: ٣٦-٣٧).

(٢) ينظر: «ما رواه الأكابِرُ عن مالكٍ» لابن مخلدٍ العطار (ص: ٦٢)، و«بُغيَة المُلْتَمِس» للعلائي (ص: ٧٧).

(٣) في (ب): «ولم يمين من الأشياء».

المتفاوتة، فتبقى مُهمَلةً مَجهولةً عنده إن[١] جَهِلها وعندَ غيرِه مِمَّن لا علم له بها ولا قُدرة على انتقادها وفَرقِها[٢]، فلا يَصلُحُ لأن يُوثَقَ به ويُعتمَدَ على قوله، ولا يَجوزُ أن يُؤتَمَّ به ويُقتدَى بفعلِه.

ومَن كان بهذه الصِّفَةِ كيفَ يُؤثَرُ أخذُ عُلوم الشَّريعَةِ عنه، ويُختارُ قَبولُ أحكامِ الدِّينِ مِنهُ؟ واللهُ جلَّ ذِكرُهُ وليُّ الهِدَايةِ والعِصْمَةِ.

فإن قال قائِلٌ: فمَا القولُ[٣] فيمَا ذُكِرَ عنه ﷺ: **«مَن قال عَنِّي شيئًا يوافقُ سُنَّتي فأنَا قُلتُه، وإن لم أَقُلْهُ»**[٤].

---

(١) هكذا في بعض النُّسخِ، وهي محتملة لأن تكون: «أَنْ» بفتح الهمزة.

(٢) في (ب): «وفرقها».

(٣) في (ب): «فإن قال قائل: فالقول».

ـ وقوله «فإن قال قائل»، ونحوه «فإن قلت»، و«فإن قيل» إنما تُطلَقُ عندما يكون الاستدراك متوسِّطًا أو مقَارِبًا، وقد يكون السُّؤالُ بها ضعيفًا كما هنا، وقد بيَّن القرافي مراتب هذه الاستدراكات، فقال في «نفائس الأصول» (١: ١٥٥): «متى قال الإمامُ ـ يعني: الفخر الرازي ـ في السؤال: لا يقال؛ فالسؤال عنده ضعيف؛ لأنه أتى بصيغة النفي في أوله، فلا قَدَم للسؤال في الثبوت، ومتى قال: ولقائل أن يقول؛ فهو عنده قويٌّ؛ لأنه ابتدأه بلام الاختصاص التي هي للثبوت، فهو متمكّن القَدَمِ في الثبوت، ومتى قال: فإن قيل؛ أو: فإن قلت؛ فهو عنده متقارب في البعد من ظهور الفساد والصِّحة؛ لأن (إن) في لسان العرب للشكِّ، فلا تدخل ولا يعلق عليها إلا مشكوك فيه».

ـ وجاء على طرة مخطوط في علم المنطق بمكتبة «يازما باغشيلار»، رقم (٢٦٨٧) هذه الحاشية: «اعلم أنَّ السُّؤالَ إذا كان قويًا يسأل السَّائِلُ: ولقائلٍ أن يقول، وأما إذا كان السُّؤالُ مُتوسِّطًا يَسأل السَّائِلُ: فإن قلتَ، وأمَّا إذا كان ضعيفًا يَسألُ السَّائِلُ بقوله: فإن قيل، وأما إذا كان أضعف يَسأل السَّائِلُ بقوله: لا يُقال».

(٤) أخرجه البزار (٨٥٣٣)، والبيهقي في «المدخل» (٢٤٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨: ٢٠٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بنحوه، وهو حديثٌ منكرٌ باطلٌ.

فالجوابُ عنه: أنَّ هذا حَديثٌ باطِلٌ، مَوضوعٌ، مُفترًى، لا أصلَ له عَقْلًا ولا نَقْلًا.

أمَّا من حيث العقلُ فعِصمَة النُّبوَّة المُحمَّدِيَةِ أجلُّ مرتبةً وأعلى مَنزلةً من أن يَصدُرَ منها مثلُ هذا المَقالِ المُختَلِفِ، والكلامِ المُتناقِضِ، أن يكونَ قد قال شيئًا لم يقلْهُ، ويُضافَ إليه ما لم يأتِه.

ولو جَاز ذلك لَمَا كان لحفظِ الأثر فائدةٌ، ولا في إثبات السُّنَّةِ مَنفعةٌ عائدةٌ، ولا في مَعرفةِ الرُّواةِ والرِّواياتِ مأدُبَةٌ زائدةٌ، ولم تكن الأئمَّةُ يُشدِّدون[1] في توصيتهم النَّاس: «أنَّ هذا الإسناد دِينٌ؛ فانظروا عمَّن تأخذون دينكم»[2].

وقد كان عبد الله بنُ المُبارَكِ رضي الله عنه يقولُ[3]: «الإسنادُ من الدِّينِ، فَلولا الإسنادِ لقالَ مَنْ شاءَ ما شاءَ»[4].

وقد ثَبت عنه ﷺ: «**رَحِمَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقالتِي، فَوَعَاهَا، فَأَدَّاهَا كَمَا سمِع.. الحديث**»[5]، ونحو ذلك ممَّا يطول تعدادُه، ويُطَوّل إسنادُهُ.

وأمَّا من حيث النَّقلُ فلم يثبت قطُّ لهذا الحديث إسنادٌ، ولم يُوجَد له في

---

(١) في (ب): «يتشددون».

(٢) أخرجه مسلم في «مقدمة الصَّحيح» (١: ١٤)، والترمذي في «الشَّمائل» (٤١٧)، والدارمي في «السنن» (٤٣٣)، وغيرهم، من طرق عن ابن سيرين، وجاء عن الإمام مالك بن أنس، وغيره.

(٣) سقطت من (ف).

(٤) أخرجه مسلم في «المقدمة» (١: ١٤)، والخطيب في «الجامع» (١٦٤٣)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٢٠٩)، من طرقٍ، عن ابن المبارك.. به.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٦٥٨)، وابن ماجه (٢٣٢)، وأحمد (٤١٥٧)، بسندٍ صحيحٍ، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

الرِّواياتِ أصلٌ، بل ذكَرَه جماعة من الأئمَّةِ، كالإمام أبي بكرٍ البيهقيِّ وغيره، بأسانيدَ واهية، وروايات باطلة، وحكموا ببطلانه[١].

[٣٦] وقد سمعتُ الإمام أبا بكر عَتِيقَ بنَ عليٍّ البَامَنجِيَّ رضي الله عنه يقول: «هذا الحديثُ وضَعَته الكرَّاميَّةُ».

ثُمَّ كيفَ يَصلُحُ مِثلُ هذا الحديثِ المَردودِ لِمُعارَضَةِ[٢] قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوأ مَقعَدَهُ مِن النَّارِ»[٣]؟ ولَم أجدني أظُنّ أنَّ في الأحاديثِ كلِّها ما يبلُغُ في الصِّحةِ والشُهرَةِ مبْلغَ هذا؛ فإنَّا نَجِدُ روايةَ جماعَةٍ مِن الصَّحابة لهذا الحديث يَبلُغُ عدَدُهم نَيِّفًا وسِتِّينَ، ومِن التَّابِعينَ وأتباعِهم ما لا يُحصَى، وقد احتوتْهُ «الصِّحاحُ» و«المَسانيدُ»، واشتَملتْ عليه كُتبُ الأئمَّة ومُصنَّفات الأمَّةُ. فأيُّ حديثٍ تُوجد فيه هذه الخواصُّ، وتُلفَى فيه هذه المعاني؟

وإذا كان كذلك فأيُّ شيءٍ نُقِلَ عنه ﷺ ولم يقلْهُ كان داخلًا فيه، وناقلُه كان مُستَحِقًّا لهذا الوعيدِ، وراويه كان مُشاركًا له فيه، سَواءٌ ممَّا يُوافِقُ سُنَّتَه أو مِمَّا يُخالِفُها؟ هذا إذا كان عامِدًا.

فأمَّا إذا كان ساهيًا أو جاهلًا فلا يُؤمَنُ عليه أن يكونَ الحديثُ أصابَهُ؛ لتقصيره فيما لزمَهُ، وتعرُّضِهِ لما لم يلزمْهُ، وخَوضِه فيمَا لم يُحكِمْهُ، وشُرُوعِهِ[٤] فيما لم يُثبتْهُ. واللهُ المُستعانُ، وبه التَّوفيقُ.

---

(١) ينظر: «المدخل إلى السنن» (١: ١٣١-١٤٧).

(٢) في (س): «معارضة».

(٣) مضى تخريجه من حديث علي رضي الله عنه، برقم (٢)، وسيأتي إيراده من طرقٍ أخرى، وقد جمع الطبراني طرقه في جزءٍ سماه: «طُرُق حديث مَن كَذب عليَّ متعمِّدًا».

(٤) في (ف): «وشروحه».

- ولْنُورِدْ شيئًا مختصرًا في إسناد هذا الحديث إثباتًا له[1] في هذا المَوضِعِ، ولْنَضرِبْ عن سائرِ طُرِقه وأسانيدِه التي ليس هذا مَوْضعَ الإطالةِ بها، ومكانَ الإطناب فيها.

[٣٧] أخبَرنا الشَّيخُ الإمام مَكيُّ بن ريَّانَ رضي الله عنه بقراءتي عليه، قال: أخبَرنا عبد الله بن أحمَدَ الخَطيبُ، أخبَرنا جعفَرُ بن أحمَدَ السَّرَّاجُ، أخبَرنا أبو الحُسين محمَّدُ بن إسماعيل بن سُنبُك[2] القاضي، أخبَرنا أبو حفصٍ عمرُ ابن أحمد بن عثمان الواعظُ، قال: حَدَّثنا إسماعيل بن العباس بن محمَّدٍ، حَدَّثنا حفصُ بن عَمرٍو الرَّقاشيُّ، قال: حَدَّثنا يَحْيى بن سعيدٍ القطَّان، عن يزيدَ ابن أبي عُبيدٍ، قال: قال سَلَمَةُ بن الأكوع: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَقولُ عليَّ أحدٌ باطِلًا لَمْ أَقلْه إلَّا تبوَّأ مَقعَدَهُ مِن النَّارِ»[3].

هذا حديث صحيحٌ مِن حديث يَزيد بن أبي عبيدٍ مولى سلمةَ بن الأكوع، عن أبي مسلمٍ سَلَمَةَ بن عَمرٍو بن الأكوع؛ انفرد البخاري بإخراجه في «كتابه» من هذا الوجه، فرواه عن أبي السَّكن مَكِّيِّ بن إبراهيمَ البَلْخِيِّ، عن يَزيدَ بن أبي عُبيدٍ، وقال: «مَن يَقُلْ عليَّ ما لم أقل فَلْيَتَبَوَّأ».

وإنَّما هذا الَّذي ذكرنا مِن قولِه «باطِلًا» لفظُ حديث القطَّان وحدَه، ولَيسَ معناه: أنَّ لو قال عليه حقًّا جازَ، بل المَعنى: أنَّ كُلَّ ما يقال عليه باطلٌ، موافِقًا كان لسنَّته أو مخالفًا؛ بدليلِ لفظِ حديثِ البُخاريِّ وغيرِه.

---

(١) ليست في (ف).

(٢) في (ب): «بن مُسَنْبك».

(٣) أخرجه أحمد (١٦٥٢٤) بهذا اللفظ الذي أورده المصنف، وهو عند البخاري (١٠٩)، وغيره بألفاظٍ أخر.

ويجوز أن يكون نَصبُ «باطِلًا» على التَّمييز، وأيضًا على الحال، أي: آتيًا بباطل(١).

[٣٨] وأخبَرنا شيخُ الإسلام أبو أحمد عبدُ الوَهَّابِ بنُ عليٍّ رضي الله عنه بقراءتي عليه، قال: أخبَرنا محمَّدُ بن عبدِ البَاقي الأنصاريُّ، أخبَرنا إبراهيمُ بن عُمَرَ البرمكيُّ، أخبَرنا عبدُ الله بن إبراهيمَ بن ماسِي، حَدَّثنا إبراهيم بن عبد الله الكجِّيُّ، حَدَّثنا محمَّدُ بن عبدِ الله الأنصاريُّ، حَدَّثنا سُليمان التيميُّ، عن أنسِ بن مالكٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**مَن كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِن النَّارِ**»(٢).

هذا حديثٌ صَحيحٌ، مُتَّفقٌ على صِحَّتِه من حَدِيثِ أبي حَمْزَةَ أنسِ بن مالكٍ الأنصاريِّ النَّجَّاريِّ رضي الله عنه، رواهُ عنه جماعةٌ من أصحابِه، مُعظَمُ(٣) طُرُقِ حديثِهم مُخَرَّجٌ في «الصِّحاحِ» و«المَسانيدِ»، فَمنْها ما أخرَجَهُ البخاريُّ عن أبي مَعْمَرٍ عبدِ الله بن عمرٍو، عن عبد الوارث بن سعيدٍ.

وأخرجه مسلمٌ عن زُهيرِ بن حربٍ، عن إسماعيلَ ابن عُليَّةَ.

كلاهُما: عن عبد العزيز بن صُهيبٍ، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ.

وأمَّا طريقُ سُليمَان بن طَرخان التَّيمي أبي المعتمر هذا فَتَفَرَّدَ به أبو عبد الرحمن النَّسائيُّ، فرواه عن عليِّ بن حُجرٍ، عن إسماعيلَ ابن عُليَّة، عن سُلَيمان التيميِّ، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) ينظر: «حاشية السِّندي على مسند أحمد» (٢٧: ٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٨)، ومسلم في «المقدمة» (٢)، والترمذي (٢٦٦١)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٨٢-٥٨٨٣)، وابن ماجه (٣٢)، وأحمد (١١٩٤٢، ١٢١١٠، ١٢١٥٤)، والأنصاري في «حديثه» (٢)، ـ ومن طريقه المصنف ـ، وغيرهم.

(٣) في (ع): «لِيُعظم».

وحَدِيثُ عَلِيٍّ[١]، وعبد الله بن عمرٍو[٢]، وغيرهما من الصَّحابة رضي الله عنهم في هذا الباب مُخَرَّجٌ في «الصَّحيحَينِ» و«المَسانِيد» أيضًا، ولم نُطَوِّل الكلام بإيراد طُرُقِها[٣]. والله تعالى وليُّ الكفاية.

(١) مضى تخريجه برقم (٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٦١)، وأحمد (٦٨٨٨)، وغيرهما، من طريق أبي كبشة الشامي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٣) وينظر ذلك في جزء: «طُرُق حديث مَن كَذب عليَّ متعمِّدًا» للإمام الطبراني رحمه الله.

(٢٠) المنكر(١)

هو: ما لم يَعرِفْ أهلُ الحِفظِ لهُ أصلًا مُعتمَدًا عليه، ولم يجد أصحابُ الضَّبطِ له مبنًى مَوثوقًا به، ويُرى فيه نوعٌ مِمَّا يُوهِيه، ويُستشعَر منه شيءٌ مِمَّا يَزدَرِيه(٢).

---

(١) **المُنكَرُ**: ضِدُّ المعروفِ، وهو يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونَكِرَ الشيءَ وأنكره، لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه. ينظر: «مقاييس اللغة» (٥: ٤٧٦)، و«المحكم» (٦: ٨٠٤).

ـ وهذا النَّوعُ مِمَّا لَم يَذكُره الحاكِمُ رحمه الله في «المعرفة» ولا «المدخل»، ولعله يراه بمعنى الشَّاذِّ أو المعلول كما ذهب إليه غير واحِدٍ؛ ولذا لم يفرده بنوعٍ مستقلٍّ.

(٢) عرَّف المصنِّفُ هذا النَّوعَ بما يقرب من أحد قسميه، وهو ما ذهب إليه أبو بكر أحمد بن هارون البرديجي (٣٠١هـ) وغيره. ينظر: «علوم الحديث» لابن الصَّلاح (ص: ١٦٩)، و«الإرشاد» للنووي (ص ٢١٩)، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب (١: ٤٥٠).

ـ **والتَّحقيق في حَدِّه**: أنه «ما تفرَّدَ به مَن لم يقوَ مِثلُهُ على هذا التفرُّدِ، أو أتى به الضَّعيفُ مخالفًا فيه المقبولين»، وزاد المصنِّفُ: «أن يستشعر فيه شيءٌ مما يزدريه».

فهو على قسمين؛ الأول: ما انفرد به المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعَّفُ في بعض مشايخه دون بعضٍ، ولا متابِعَ له فيه، ولا شاهدٌ، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث.

والثاني: أن يكون كذلك، ثم يخالفَ من هو أولى منه. وهذا هو المعتمد في تعريف المنكر على رأي الأكثرين.

ـ وبهذا يتَّضِح الفرق بينه وبين الشَّاذِّ، وأنَّ كلًّا منهما قسمان يجمعهما مطلقُ التفرد أو مع قيد المخالفة، ويُفرِّق بينهما: أنَّ راوي الشَّاذِّ يكون ثقة أو صدوقًا غير ضابط، وراوي المنكر يكون ضعيفًا بسوء حفظه أو جهالته أو نحو ذلك. ينظر: «صحيح مسلم» (١: ٧)، و«النكت» =

[٣٩] أخبرني الشَّيخُ الإمامُ أبو سعدٍ عبدُ الله بن عمرَ في كِتابه، قال: أخبَرنا أبو القاسمِ زاهرُ بن طاهرِ بن محمدٍ، قال: أخبَرنا أبو بكر أحمدُ بن الحسين البيهقيُّ، أخبَرنا أبو عبد الله الحافظُ، أخبَرنا أبو جعفرٍ محمد بن أحمد بن سَعيدٍ، قال: حَدَّثنا أبو يحيى زَكريَّا بن الحارثِ البزَّازُ، قال: حَدَّثنا الحسنُ بن الجَرَّاحِ الأزدِيُّ، حَدَّثنا سَهلُ بنُ أبي سَهلٍ، حَدَّثنا بَقِيَّة، عن محمَّدِ بن زِيادٍ الألهانيِّ، عن أبي أُمامَة، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«قَلْبُ المُؤمِنِ حُلْوٌ يُحبُّ الحَلاوَةَ»**[1].

قال الإمامُ أبو بكر البيهقيُّ: «أورَدَه شَيخُنا في (التَّاريخِ)، في ترجمة سَهلِ ابن بِشرِ بن القاسِم النَّيسابُورِيِّ[2]، ومتنُ الحديثِ مُنكَرٌ، وفي إسناده مَنْ هو مَجهولٌ»[3].

[٤٠] أخبَرنا أبو أحمدَ عبدُ الوهابِ بن عليٍّ رضي الله عنه بقراءتي عليه بـ«بغداد»[4]، أخبَرنا هبَةُ الله بن محمَّدٍ، أخبَرنا محمَّدُ بن محمَّدِ بن غَيلانَ، حَدَّثنا محمَّدُ بن عبدِ الله الشَّافعيُّ، حَدَّثنا إسحاقُ بن الأحمَرِ..............

= لابن حجر (٢: ٦٧٥)، و«نزهة النظر» له (ص: ٢١٤)، و«فتح المغيث» (٢: ١٢-١٣).

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٥٣٤)، ومن طريقه المصنف، من هذا الوجه.
ـ وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤: ١٩٣)، ترجمة محمد بن العباس بن سهيل الخصيب (١٣٨٨)، ومن طريقه: ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣: ١٩)، من حديث أبي موسى الأشعري، وحكما عليه بالوضع، وقال الخطيب: «الرِّجالُ المَذكورون في إسناده كلهم ثقات غير ابن سهيل، وهو الذي وضعه وركبه على الإسناد».

(٢) هذه الترجمة موجودة في «تلخيص تاريخ نيسابور» (ص: ١٢)، رقم (٣٠٧)، وأصل «التَّاريخ» إلى الآن في عداد المطمور.

(٣) «شعب الإيمان» (٨: ٨٨).

(٤) وردت في (ب)، (ع) بالذال هكذا: «ببغداذ».

بـ «تِنِّيس»[١]، حَدَّثنا أبو الطَّيِّبِ عُمَر بنُ المُهَلَّبِ، حَدَّثنا أبو الفضل الرَّبيعُ بن محمَّدٍ اللَّاذِقيُّ، حَدَّثنا بِشرُ بن إبراهيمَ أبو سَعيدٍ القُرشيُّ [٢]ويقال: الأنصارِيُّ، قال[٢]: حَدَّثنا الأوزاعيُّ، عن الزُّهريِّ، عن سَعيدِ بنِ المُسيِّبِ، عن عائِشةَ، عن رسولِ الله ﷺ قال: «**ما أَذنَبَ عَبدٌ ذنبًا فسَاءَهُ؛ إلَّا غَفرَ اللهُ لَهُ**[٣] **وإنْ لَم يَستَغفِرْ مِنهُ**»[٤].

هذا حديثٌ مُنكَرٌ من حديث أبي عَمرٍو عبدِ الرَّحمن بنِ عَمرٍو الأوزاعِيِّ إمامِ أهلِ الشَّامِ.

وبِشرُ بنُ إبراهيمَ مُنكَرُ الحديثِ؛ قال الحافظ أبو أحمَدَ عبدُ الله بن عَدِيٍّ الجُرْجَانِيُّ بعد هذا الحديثِ: «بِشرُ بنُ إبراهيمَ الأنصارِيُّ[٥] مُنكَرُ الحديثِ[٦]، ورواياتُـه الَّتي يَرويها عمَّن يروي غيرُ مَحفوظَةٍ، وهو عِندي مِمَّن يَضعُ الحديثَ على الثِّقات، ومَا ذكرتُه عنه عن الأوزاعيِّ، وثَور بن يَزيدَ، ومُباركِ بنِ فَضالَةَ، وأبي حُرَّةَ، وغيرِهم، كُلُّ ذلك بَواطِيلُ وضعَها عَليهم، وكذلك سائِرُ أحاديثِهِ التي لم أذكرها مَوضوعاتٌ عن كُلِّ مَن روى عنهم»[٧].

---

(١) جزيرة مصرية في بحيرة المَنزلَةِ ـ بحيرة «تِنِّيس» سابقًا ـ بين بورسعيد ودمياط. ينظر: «معجم البلدان» (٢: ٥١)، وموقع ويكيبيديا على الشبكة.

(٢-٢) سقط من (ب)، (س)، (ف).

(٣) سقطت من (ف).

(٤) أخرجه أبو بكر الشافعي البغدادي في «الغيلانيات» (١٠٨٩) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخه» (١٠: ١٧٠: ٨٧٩)، ثم المصنِّفُ ـ وابن عدي في «الكامل» (٢: ١٦٧: ٢٥٠)، من طريق بشر بن إبراهيم.. به، وينظر ما ذكره المصنفُ في الحكم عليه.

(٥) ليست في (ف).

(٦) من قوله «قال الحافظ»، إلى هنا سقط من (س).

(٧) «الكامل» لابن عدي (٢: ١٦٧: ٢٥٠).

[٤١] أخبرني الحافظُ أبو محمَّدٍ القاسِمُ بنُ عليٍّ بن الحَسنِ الدِّمَشقيُّ رحمه الله كِتابَةً، قال: أخبَرنا أبو البَركاتِ عبدُ الوهاب بن المباركِ الأنماطيُّ، أخبَرنا أبو بكر محمَّدُ بنُ المُظفَّرِ، أخبَرنا أبو الحسن أحمَدُ بنُ محمَّدٍ العَتيقيُّ، حَدَّثنا يُوسُفُ بنُ أحمَدَ، حَدَّثنا أبو جعفَرٍ محمَّدُ بنُ عَمرٍو العُقَيليُّ، قال: «بِشرُ ابنُ إبراهيمَ حدَّثَ عن الأوزاعيِّ بأحاديثَ مَوضُوعاتٍ[١] لا يُتابَعُ عَليها»[٢].

قلت: وذكر ابنُ أبي حاتم بِشرَ بن إبراهيم عن أبيه بالضَّعفِ[٣].

---

(١) في (ع): «بأحاديث موضوعةٍ».

(٢) «الضعفاء الكبير» للعقيلي (١: ٤٠٤: ١٧٦).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢: ٣٥١: ١٣٣٣).

(٢١) الأثر[١]

هو: ما يُروى مِن مَقالةِ بعضِ التَّابِعين فمَن بعدَهم، وربَّما يُقالُ لِمَقالةِ الصَّحَابِي أيضًا، هَذا عَلى اصطِلاحِ القَومِ[٢].

فأمَّا على منهج اللُّغَةِ فَكلُّ مَا يُؤْثَر، أي: يُروى، فهو أثَرٌ[٣]، سواءٌ كانَ مِن قَولِ النَّبيِّ ﷺ أوْ مِن قَولِ غَيرِه؛ يُقال: أثرتُ الحديث آثِرُهُ أثْرًا، فهو مأثُورًا وأثَرٌ[٤].

---

(١) لم يُفرِده الحاكِمُ ولا ابن الصَّلاح بنوعٍ مستقِلٍّ، وإن ذكره ابن الصَّلاحِ ضمنًا في نوعِ الموقوف.

(٢) ينظر: «نزهة النَّظر» (ص: ١١٤)، وقد قصره بعض الفقهاء على الموقوف. ينظر: «فتح المغيث» (١: ٦).

ونقل الإمامُ النَّووي رحمه الله في «التقريب» (ص: ٣٣) عن أهل الحديث: «أنهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوفِ معًا»، ويُؤيِّدُه تسميةُ أبي جعفر الطَّبريِّ كتابَهُ «تهذيب الآثار»، وهو مقصور على المرفوعاتِ، وإنَّما يُورد فيه الموقوفات تبعًا، وأما كتاب «شرح معاني الآثار» للطحاوي فمشتمل على المرفوع والموقوف أيضًا. والله الموفق. ينظر: «النكت» لابن حجر (١: ٥١٣).

وخلاصة الأمر في لفظ الخبر والحديث والأثر: أنه إذا ذُكر واحدٌ منها منفردًا يدخل فيه الثلاثة، فإذا اقترنت افترقت، فيكون الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والأثر: ما جاء عن غيره، والخبر أعمُّ منهما، ويتحدَّدُ المقصودُ بالقرينة. والله أعلم.

(٣) ويطلق أيضًا على العلامة، والبَقيَّةِ، وذِكر الشيءِ، وتقديم الشيءِ على غيره. ينظر: «مقاييس اللغة» (١: ٥٣)، و«النكت» لابن حجر (١: ٥١٣).

(٤) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣: ٢٦٧)، و«تهذيب اللغة» (١٥: ٨٧).

وفَعَلٌ ـ بفتح الفاء والعين ـ كثيرًا مَا يَأتي بِمعنى مَفعولٍ، نحو: الصَّمَدِ، وهو المَصمُود إليه، أي: المَقصُود إليه في الحَوائجِ وسائر الأمُور؛ والرَّثَد لِلمتَاعِ[1] المَرْثُود، أي: المَوضُوعِ بَعْضُهُ على بَعضٍ، وغير ذلك.

فمن ذلك:

[٤٢] ما أخبَرنا شيخُ الإسلَامِ أبو أحمدَ عبدُ الوَهَّابِ بن عليٍّ رضي الله عنه قِراءةً عليه، أخبَرنا أبو زُرعةَ طاهرُ بنُ محمَّدٍ المَقدِسِيُّ، أخبَرنا أبو الحَسنِ مكيُّ ابنُ منصورِ بن عَلَّانَ، أخبَرنا القاضي أبو بكرٍ أحمَدُ بنُ الحَسن الحِيريُّ، حَدَّثنا أبو العبَّاسِ مُحمَّدُ بن يَعقُوب الأمَويُّ، أخبَرنا الرَّبِيعُ بنُ سُلَيْمَان المُرَادِيُّ، أخبَرنا أبو عبدِ الله الشَّافعيُّ، أخبَرنا عَمِّي محمَّدُ بنُ عليٍّ، عن هِشامِ بن عُروة، عن أبيه، أنَّهُ قال: «**إنِّي لأسْمَعُ الحديثَ أَستَحسِنُه، فمَا يَمنَعُني مِنْ ذِكرِه إلَّا كَراهِيَةُ أنْ يَسمَعَهُ سامعٌ فيَقْتَدِيَ بِه؛ أَسمَعَه مِن الرَّجُلِ لا أثِقُ به قد حَدَّثهُ عَمَّن أثِقُ بِه، وأسمَعه مِن الرَّجلِ أثِقُ به قدْ حَدَّثه عَمَّن لا أثِقُ به**»[2].

وقال سَعدُ بنُ إبراهيمَ: «**لا يُحدِّث عَن النَّبيِّ ﷺ إلَّا الثِّقَاتُ**»[3].

قلتُ: فهذا عُروةُ بن الزُّبَيرِ الذي أدرَك الجَمَّ الغَفيرَ من الصَّحابةِ ورَوى عنهم ـ خاصَّةً خالته عائشةَ أمَّ المُؤمِنين رضي الله عنها ـ مَعَ عُلوِّ شَأنه ورِفعَة

---

(١) سقطت من (ع).

(٢) أخرجه الشافعي في «الأم» (٦: ١١٢)، ومن طريقه: البيهقي في «معرفة السنن» (١٥٦)، و«المدخل إلى السنن» (٥٥٤)، والخطيب في «الكفاية» (ص: ٣٢، ١٣٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١: ٣٨)، وغيرهم.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ٣١)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الثقات» (١٦٥٠)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (٤٨١)، و«مناقب الشافعي» (٢: ٣٣)، والخطيب في «الجامع» (١٦٠٨) من طريق مسعر بن كِدام، عنه.. به.

مَكانِه وقَرابته وقُربه مِن النبي ﷺ يَقولُ ذلك. فكيفَ بِغيره من أهلِ زمانِنا الذين لا يُفرِّقُونَ بين الغَثِّ والسَّمِينِ، ولا يُميِّزون بين الصَّحِيحِ والسَّقِيم، عُمْيُ النَّهار وحُطَّاب اللَّيلِ؟ فالوَيلُ لَهم كُلُّ الوَيلِ، وَنَعُوذُ بالله مِمَّا يُخَالِفُ الحَقَّ وَيُنافي الصِّدقَ[1].

[٤٣] أخبَرني مَنصورُ بنُ عبدِ المُنعمِ بن عبد الله، قال: أخبَرنا وَجيه بنُ طَاهِرٍ، وعبدُ الكَريمِ بنُ خَلفٍ، قالا: أخبَرنا أحمدُ بن خلفٍ إجازَةً، قال: أنبَأنا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ عبدِ الله الحافِظُ، قال: سمعتُ محمَّدَ بن يَعقُوبَ يقولُ: سمعت الرَّبيعَ بنَ سُليمَان يقولُ: سمعتُ الشَّافِعيَّ يَقولُ: **«مَثَلُ الَّذي يَطلبُ العِلْمَ بِلا حُجَّةٍ مَثَلُ حَاطِبِ ليلٍ، يَحمِلُ حِزْمَةَ حَطَبٍ فِيه حيَّةٌ أفْعَى تَلْدَغُه وَهو لا يَدْرِي»**، قال: وقال غيرُ أبي العبَّاسِ، عن الرَّبيع: **«مَثَلُ الَّذي يَطْلُبُ العِلْمَ بِلا إسْنَادٍ»**[2].

[٤٤] أخبَرني عبدُ الله بنُ عُمرَ النَّيسَابُورِي، أخبَرنا عبدُ الغافِرِ بنُ إسماعِيلَ، وزاهِرُ بنُ طاهِرٍ، وعائشَةُ بنْتُ أحمدَ، قالوا: حَدَّثنا أحمدُ بن خلفٍ، حَدَّثنا مُحمَّدُ بن عبدِ الله الحَافِظُ، قال: سمعتُ أبا نَصرٍ أحمَدَ بن سَهلٍ الفَقِيهَ بـ«بُخَارَى» يقول: سمعتُ أبا نصرِ ابنَ سَلَّامٍ الفقيهَ يقولُ: **«ليسَ شَيءٌ أثْقلَ على أهْلِ الإلحَادِ ولا أبغَضَ إليهم من سَماعِ الحديثِ ورِوايتِه بإسنادِه»**[3].

فقال الحاكمُ: «فَلولَا الإسناد وطَلَبُ هذه الطَّائفَةِ له وكثرة مُواظَبَتِهم على

---

(١) ينظر نحو هذا: «التمهيد» لابن عبد البر (١:٣٨-٣٩).

(٢) أخرجه الحاكم في «المدخل» (ص: ٢٨)، ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (١٣٩٣)، وفي «المدخل» (٢٦٣)، و«مناقب الشافعي» (٢:١٤٣)، والمصنفُ.

(٣) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٤)، ومن طريقه المصنف.

حِفْظِه، لَدَرَسَ مَنَارُ الإسلامِ، ولَتمَكَّنَ أهلُ الإلحَادِ والبِدَعِ فيه بِوضْعِ الأحاديثِ وقَلْبِ الأسانِيدِ؛ فإنَّ الأخبارَ إذا تَعرَّتْ عن وُجودِ الأَسانِيدِ منهَا كانتْ بُتْرًا»(١).

[٤٥] أخبَرني الشَّيخُ الإمامُ أبو سَعدٍ ابنُ الصَّفَارِ كِتابَةً، أخبَرنا زَاهرُ بنُ طاهرٍ قراءةً عليهِ، أخبَرنا الإمَامُ أبو بكر أحمَدُ بنُ الحُسينِ البيهقيُّ، قال: سمعتُ أبا عبد الرَّحمنِ السُّلَمِيَّ يقولُ: سمعتُ أحمَدَ بنَ سَعِيدٍ المَعْدَانِيَّ يقولُ: سمعتُ أحمدَ بنَ الخَضِرِ الصَّيرَفِيَّ يقولُ: سمعتُ محمَّدَ بنَ يَزيد الطُّوسِيَّ يقولُ: سمعتُ سُليمانَ بنَ حَربٍ يقولُ: سمعتُ حَمَّادَ بنَ زَيدٍ يقولُ: «حُرمَةُ أحادِيثِ رَسولِ الله ﷺ كَحُرمَةِ كِتَابِ اللهِ»(٢).

فَقال البيهقيُّ: «وإنَّمَا أرادَ: في مَعرِفَةِ حَقِّهَا، وتَعظيمِ حُرمَتِها، وفَرضِ طاعَتِها؛ قال الله جلَّ ثَناؤه: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢]، وقال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]»(٣).

[٤٦] وأخبَرني أبو سعدٍ ابنُ الصَّفَّارِ كِتابَةً، قال: أخبَرنا وَالدِي عُمر بنُ أحمدَ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ الحَسنُ بنُ أحمدَ بن الحُسينِ السُّوريُّ البَيهَقِيُّ، أخبَرنا القَاضي أبو بكرٍ الحَرَشيُّ، حَدَّثنا أبو العبَّاس الأُمَويُّ، أخبَرنا العبَّاسُ بنُ الوَليدِ البَيرُوتيُّ، أخبَرني أَبِي، قال: حدَّثَني الأوزاعيُّ، عن أَيُّوبَ السَّختِيانيِّ، أنَّه قال: «إذَا حَدَّثْتَ الرَّجلَ بِالسُّنَّة، فَقال: دَعنَا مِن هذا وَحدِّثْنَا في القُرآنِ، فَاعلم أنَّه ضَالٌّ»(٤).

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ١١٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «المدخل» (١٧٨٨)، ومن طريقه المصنف.

(٣) «المدخل إلى السنن» (٢: ٨١٧).

(٤) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٦٥)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (٣٠٩)، والخطيب في «الكفاية» (ص: ١٥)، وغيرهم.

قال الأوزاعيُّ: «يقولُ الله عز وجل: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، و﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ويدعُوه إلى تَأوِيل القُرآن بِرأيِه؟»(١).

(١) في حاشية (ب): «قوبل». وينظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ١٠٧).

(٢٢-٢٣) المنسوخ والناسخ[1]

ومَعرِفَةُ ذلك عِلمٌ بِرَأسِهِ[2]:

فَالمَنسُوخُ: ما كَان حُكمُهُ ثَابِتًا، ثُمَّ رُفِعَ.

والنَّاسِخُ: ما وَرَدَ رَافِعًا للحُكمِ الأوَّلِ.

وقد ورَدَتْ من ذلك أحَادِيثُ، وَصُنِّفَت فِيه كُتُبٌ[3]. فَلْنكتَفِ مِن ذَلك أيضًا بِمثالٍ يُستَدَلُّ بِه عَلى جِنسِهِ.

ـ فَالمَنسُوخ:

[٤٧] كما أخبَرنا الشَّيخُ الإمَامُ شَيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ ابنُ أبي مَنصُورٍ

---

(١) قال الحازمي في «الاعتبار» (ص: ٦): «النسخ في اللغة موضوع بإزاء معنيين؛ أحدهما: الزوال على جهة الانعدام، والثاني: على جهة الانتقال».
ثم حدَّ النسخ اصطلاحًا، فقال: «ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتًا به مع تراخيه عنه». وهذا حد صحيح.

(٢) لعظم شأنه وغموضه، ومن أتقنها أتى دارَ هذا العلم من بابها، وأحاط بها من جميع جهاتها، وبقدر ما يفوته منها تنزل عن الغاية درجتُه، وتنحَطُّ عن النِّهاية رُتبته، وهو بعلم أصول الفقه أشبه، غير أن العلوم الشرعية تتكامل بل وتتلازم في كثيرٍ من جزئيَّاتها. ينظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١: ٣٨)، و«اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص: ١٣٩)، و«فتح المغيث» (٣: ٤٤٥).

(٣) كان للشافعي السبق في تحرير هذا النوع في ثنايا كتبه، ثم أُفرِدت فيه المصنفات، فألفَ فيه أبو داود السجستاني (٢٧٥هـ)، والأثرم (ت ٢٧٣هـ)، وقاسم بن أصبغ (٣٤٠هـ)، وابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، والحازمي (ت ٥٨٤هـ)، وابن الجوزي (٥٩٧هـ) وله فيه كتابان، والنووي (٦٧٦هـ)، والجعبري (٧٣٢هـ)، والصنعاني (١١٨٢هـ)، وغيرهم.

رضي الله عنه قِرَاءةً عليهِ، أخبَرنا أبو البَركَات ابنُ أبي سعدٍ النَّيسَابُوريُّ، أخبَرنا أبو القَاسِم عَليُّ بنُ محمَّدٍ الكُوفِيُّ، أخبَرنا أحمدُ بنُ الحسن الحرشيُّ، حَدَّثنا أبو العبَّاس الأصمُّ، أخبَرنا الرَّبِيعُ بنُ سُليمانَ، أخبَرنا الشَّافِعيُّ، أخبَرنا سُفيانُ، عن إسمَاعِيلَ بنِ أبي خَالدٍ، عن قيسِ بنِ أبي حَازمٍ، قال: سمعتُ ابنَ مَسعُودٍ يقولُ: «**كُنَّا نَغزُو مَع رَسولِ الله ﷺ ولَيسَ مَعَنا نِسَاءٌ، فأَرَدنا أنْ نَختَصِيَ، فَنهانَا عن ذلك رَسولُ الله ﷺ، ثُمَّ رَخَّصَ لنَا أنْ نَنكِحَ المَرْأَةَ إلى أَجَلٍ بِالشَّيءِ**»(١).

هذا حَديثٌ مُتَّفقٌ على صِحَّتِه؛ أخرجَه البخاريُّ عن قُتيبةَ، عن جَريرٍ ـ هو: ابنُ عبدِ الحَميد ـ، عن إسماعيلَ بن أبي خالد.

وعن عَمرو بن عون، عن خالد ـ هو: ابنُ عبد الله ـ عن إسماعيلَ.

وعن ابنِ مُثَنَّى ـ هو: محمَّدٌ ـ عن يَحيى ـ هو: ابنُ سَعيدٍ القَطَّانُ ـ عن إسماعيلَ.

وأخرجه مُسلِمٌ عن أبي بكرٍ ابن أبي شَيبةَ، عن وَكيع.

وعن عثمان ـ هو: ابنُ أبي شيبةَ ـ، عن جَريرٍ ـ هو: ابنُ عبدِ الحَميد ـ.

وعن ابنِ نُميرٍ، عن أبيهِ، وَوَكِيع، وابن بشر(٢) ـ هو: محمَّدٌ ـ.

أربعتُهم: عن إسماعيلَ بن أبي خالدٍ.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦١٥، ٥٠٧١، ٥٠٧٥)، ومسلم (١٤٠٤)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٨٥)، وأحمد (٤١١٣)، والشَّافعي في «الأم» (٧: ١٨٣)، وفي «اختلاف الحديث ضمن (الأم) أيضًا» (٨: ٦٤٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (١٤٢٥٧)، والمعرفة (١٤٠٨٨)، والحازمي في «الاعتبار» (ص: ١٧٣)، والمصنِّف، وغيرهم.

(٢) في (ف): «ووكيع بن بشر»، وهو تحريفٌ.

وأخرَجه النَّسائيُّ عن إسحاقَ بن إبراهيمَ، عن جَريرٍ -هو: ابنُ عبدِ الحَميد- ووَكيعٍ، عن إسماعيل بن أبي خَالدٍ.

قُلتُ: أخرَجَ هذا الحَديثَ هؤلاء الثَّلاثَةُ من هذه الطُّرُق[١]، وتَرْكُ العَملِ به كالإجماعِ بينَ المُسلمين، لَم يَقُلْ به أحدٌ، غيرَ أنَّه نُقل شَيءٌ من الرُّخصَةِ عن ابن عبَّاسٍ في نِكاحِ المُتعَةِ لِلمُضطَرِّ إليه بِطُولِ العُزْبَةِ[٢]، ثُمَّ صحَّ أنَّه رجعَ عنه حيثُ بلغَه النَّهيُ[٣].

وصُورَةُ المُتعَةِ: أن يَنكحَ الرَّجُلُ المَرأةَ بِشيءٍ مَعلُومٍ إلى مُدَّةٍ مَعلُومَةٍ، فإذَا انقَضَت تِلك المُدَّةُ بَانتْ مِنهُ[٤].

وإنَّما كان ذلك مُباحًا في أوَّلِ الإسلامِ، ثُمَّ نَهى النَّبيُّ ﷺ عَنهُ، وصَحَّ النَّهيُ بِرِوَايةِ عليٍّ رضي الله عنه[٥]، ورِوَاية الرَّبيعِ بن سَبْرَةَ، عَن أبيهِ[٦]، وغَيرِهِمَا.

- والنَّاسخُ له:

[٤٨] أخبَرنا الشَّيخُ الإمَامُ[٧] شيخُ الإسلامِ أبو أحمدَ عبدُ الوَهَّابِ بنُ

---

(١) في (ف): «من هذا الطرق».

(٢) في (س): «بطول الغربة».

والأثر: أخرجه البخاري (٥١١٦)، وأبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (١٣٥)، وغيرهما.

(٣) أخرجه الترمذي (١١٢٢)، وأبو عبيد في «الناسخ» (١٤٠)، من طرقٍ، عنه.. به.

(٤) ينظر: «الأم» للشافعي (٥: ٨٥)، و«الفائق» للزمخشري (٢: ١٧٦).

(٥) سيأتي تخريجه قريبًا.

(٦) في (ع): «الربيع بن سهرة، عن أبيه»، وهو تحريفٌ.

- والحديث: أخرجه مسلم (١٤٠٦)، أبو داود (١٨٠١، ٢٠٧٢)، والنسائي (٣٣٦٨)، وابن ماجه (١٩٦٢)، وأحمد (١٥٣٣٧-١٥٣٣٨)، وغيرهم.

(٧) قوله «الشيخ الإمام» سقط من (س).

عليٍّ رضي الله عنه قِرَاءةً عليه، قال: أخبَرنا أبو زُرعةَ طَاهِرُ بنُ محمَّدٍ المقدِسيُّ، أخبَرنا أبو الحَسنِ مَكِّيُّ بنُ مَنصورِ بنِ عَلَّانَ، أخبَرنا القاضي أبو بكرٍ أحمَدُ بنُ الحَسن الحِيريُّ، حَدَّثنا أبو العبَّاسِ محمَّدُ بنُ يعقوبَ، أخبَرنا الرَّبيعُ بنُ سُليمانَ، أخبَرنا الشَّافِعيُّ، أخبَرنا سُفيانُ، عن الزُّهرِيِّ، عن الحَسنِ وعبدِ الله ابني محمد ابنِ عَليٍّ ـ قال: وكَانَ الحسنُ أرضَاهُمَا ـ، عن أبيهِما، أنَّ عليًّا قال لابنِ عبَّاسٍ: «**إنَّ رَسولَ الله ﷺ نَهى عن نِكَاحِ المُتعةِ، وعَن لُحومِ الحُمُرِ الأهلِيَّةِ**»[1].

هذا حديثٌ صَحيحٌ، مُتَّفقٌ على صِحَّتِهِ، أخرجوه خلَا أبي داود: أمَّا البخاريُّ فأخرَجَهُ عن يَحيى بنِ قَزْعَةَ، وابنِ يُوسُفَ، عن مالكٍ، عن الزُّهرِيِّ.

وأيضًا: عن مالكِ بن إسماعيلَ، عن ابنِ عُيَينَةَ، عن الزُّهريِّ.

وَأيضًا: عن مُسددٍ، عن يَحيى بن سَعيدٍ، عن عُبيد الله ـ هو: ابن عمر ـ عن الزُّهرِيِّ، عن عبدِ الله والحسنِ، عن أبِيهِمَا محمد بن علي ـ هو: ابن الحنفية ـ عن أبِيهِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، عن النَّبيِّ ﷺ.

ـ **وأمَّا مُسلِمٌ** فأخرَجَهُ عن يَحيى بن يَحيى، عن مَالكٍ، عن الزُّهريِّ.

وعن أبي بكر ابن أبي شَيبةَ، وابن نُميرٍ، وزهيرٍ ـ هو: ابنُ حربٍ ـ، عن سُفيانَ بنِ عُيينةَ، عن الزُّهريِّ، ومِن طُرقٍ.

ـ **وأمَّا أبو عِيسى التِّرمِذِيُّ**؛ فأخرَجَهُ عن ابنِ أبي عُمر، عن سُفيانَ ـ هو: ابنُ عُيَينةَ ـ عن الزُّهريِّ، ومن طرق.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢١٦، ٥١١٥، ٥٥٢٣)، ومسلم (١٤٠٧)، والترمذي (١١٢١، ١٧٩٤)، والنسائي (٣٣٦٦-٣٣٦٧، ٤٣٣٤-٤٣٣٥)، وابن ماجه (١٩٦١)، وأحمد (٥٩٢، ٨١٢، ١٢٠٤، ١٢٥٤)، والبيهقي (١٤٢٥٩)، وغيرهم.

- **وأمَّا أبو عبدِ الرَّحمنِ النَّسائِيُّ** فأخرَجَهُ عَن مُحمَّدِ بنِ مَنصورٍ، والحَارِث ابنِ مِسكينٍ، عن سُفيان ـ هو: ابنُ عُيينة ـ عن الزُّهرِيِّ، ومِن طُرُقٍ.

- **وَأمَّا أبو عبدِ الله ابنُ مَاجه القَزوِينِيُّ**؛ فأخرَجَهُ عن محمَّدِ بن يَحيى الذُّهليِّ، عن بِشر بن عمرَ الزَّهرَانيِّ، عن مَالكِ بن أنسٍ، عن الزُّهريِّ أبي بَكرٍ مُحمد بن مُسلمٍ بن عبيد اللهِ بن عبد اللهِ بن شَهاب رضي الله عنه.

فصل

ومن مُعَظَّمِ[١] أركَانِ هذا الفَنِّ:

(٢٤-٢٥) الجرح والتعديل[٢]

وهما عِلمَانِ بِرأسِهِمَا، وفي أمرِهِمَا طَائِلٌ[٣]، وفي طَيِّهِمَا ونَشرِهِمَا شغلٌ شاغلٌ[٤].

وجوازُ الخَوضِ في كَشفِ أحوالِ الرّواةِ وبَيانِ أمورِ النَّقَلَةِ كالإجمَاعِ بَينَ أهلِ العِلمِ سَلَفًا وخَلَفًا، لَم يُذكر عَنهُم ولا عن بَعضِهِم في ذلك خلافٌ، ولَم

---

(١) لعل هذا الضبط هو الصواب، وقد ضبطت في (ب)، (ك): «ومن مُعْظِمِ»، وجاءت في (ف)، (س) بدون ضبط، وهي في (ع) أشبه بعبارة: «ومن عظيم».

(٢) **الجرح والتعديل**: عِلمٌ يُبحَثُ فيه عن جَرحِ الرُّواةِ وتَعديلهم بألفاظٍ مَخصوصَةٍ، وعن مَراتِبِ تلك الألفاظِ. ينظر: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (١: ٥٨٢)، و«أبجد العلوم» لصديق حسن خان (ص: ٣٥٧).

والجرح ـ كما قال ابن الأثير رحمه الله ـ: وَصْفٌ متى الْتَحَقَ بالرَّاوي والشَّاهِدِ سَقط الاعتبارُ بقولِهِ، وبَطَل العملُ بهِ. **والتَّعديلُ**: وَصْفٌ متى الْتَحَقَ بهما اعتُبِرَ قَولُهُما، وأُخِذَ به. ينظر: «جامع الأصول» (١: ١٢٦).

(٣) في حاشية (ع): «والغريب هنا استعمال لفظ (الطَّائل) في الإثبات، بل الجَوهري نصَّ في «الصحاح» [(٥: ١٧٥٤-١٧٥٥)] أنَّهُ مَخصوصٌ بالنَّفي، كقولهم: لا طائِلَ تحتَهُ».

(٤) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٥٢).

يُؤثَر عَنه مَنعٌ واستِصرَافٌ[1].

ويُستَدَلُّ على جَوازِ ذلك، بل لُزومِه، بآيٍ من كِتاب الله جَلَّ ذِكرُه؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ﴾ [الحجرات: ٦]، الآيةُ يُفسَّرُ عُمومُها على ذَلك.

وقال تعالى: ﴿مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقال تعالى: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلۡإِنسِ وَٱلۡجِنِّ يُوحِي بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ زُخۡرُفَ ٱلۡقَوۡلِ غُرُورٗا﴾ [الأنعام: ١١٢]، أي: زِينَتَهُ وحُسْنَهُ بتَرقِيشِ الكَذِبِ[2].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وغَير ذلك.

وفي الحَدِيثِ الصَّحيحِ عن عُروَةَ، عن عائِشةَ، في حِديثِه ﷺ: «بِئسَ أَخُو العَشِيرَةِ هُو»[3]!

وفي «الصَّحيحِ»: قوله ﷺ لِفاطمة بنتِ قَيسٍ لَمَّا انقَضَت عِدَّتُها وأرَادَت التَّزَوّجَ، فاستَشَارَتهُ، فَقال عليه السلام: «أَمَّا مُعاوِيةُ فَصُعلوكٌ لَا مَالَ لَه، وأمَّا أبو جَهمٍ فَلا يَضَعُ العَصا عن عَاتِقِه»[4].

---

(١) قال أبو الوليد الباجي في «التعديل والتجريح» (١: ٢٨٢): «وعلى هذا إجماعُ المُسلمين إلَّا من لا يُعتد بقوله في هذا الباب».

(٢) ينظر: «الكشف والبيان» للثعلبي (٤: ١٨٢)، و«البسيط» للواحدي (٨: ٢٧٦).

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٣٢، ٦٠٥٤، ٦١٣١)، ومسلم (٢٥٩١)، وأبو داود (٤٧٩١)، والترمذي (١٩٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (٩٩٩٦)، وأحمد (٢٤١٠٦)، وغيرهم.

(٤) أخرجه مسلم (١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٨٤)، والترمذي (١١٣٥)، والنسائي (٣٢٤٥)، وابن ماجه (١٨٦٩)، وأحمد (٢٧٣٢٧)، من حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها.

ولم نُطوِّل بِذِكرِ الإسنادِ اكتِفَاءً بِالشُّهرَةِ.

وأوَّلُ مَنْ نَفَى الكَذِبَ عن حديثِ رسولِ الله ﷺ: أبو بَكرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه؛ لمَّا جَاءت الجدَّةُ تَسألُ مِيراثَها، والقِصَّةُ فيه مَشهُورَةٌ[1].

ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنه حيثُ حبَسَ جمَاعَةً من الصَّحابَةِ، وقال: **«أكثَرتُم الحَدِيثَ عن رَسولِ اللهِ ﷺ»**[2].

ثُمَّ عَليٌّ رضي الله عنه، حيثُ[3] قال: **«وإذَا حَدَّثَنِي عَنهُ غَيرُه استَحلَفتُهُ»**[4].

ثُمَّ عبدُ الله بنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، حيثُ قال: **«كُنَّا نَحفَظُ الحَدِيثَ ـ والحَدِيثُ من رِسولِ الله ﷺ يُحفَظُ ـ حتَّى رَكِبتُم الصَّعبَ الذَّلُولَ»**[5].

ثُمَّ عبدُ الله بنُ عمرَ رضي الله عنهما، حيثُ قال لِغلامِه نافع: **«لا تكذِب**

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٨٩٤)، والترمذي (٢١٠١)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٠٥)، وابن ماجه (٢٧٢٤)، وأحمد (١٧٩٧٨)، وغيرهم، من طريق قَبِيصَةَ بنِ ذُؤَيبٍ، عن أبي بكر، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وأعلَّهُ غيره بالانقطاع. وينظر: «البدر المنير» لابن الملقن (٧: ٢٠٦-٢٠٧).

(٢) أخرجه إبراهيم بن سعد في «حديثه» (١٤٦٢)، وابن أبي شيبة (٢٦٢٢٩)، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢٢٨٤)، وابن عدي في «الكامل» (١: ٨٢)، والحاكم (٣٧٤-٣٧٥)، وغيرهم، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) سقطت من (س)، (ف).

(٤) أخرجه أبو داود (١٥٢١)، والترمذي (٤٠٦، ٤٠٠٦)، والنسائي في «الكبرى» (١٠١٧٥)، وابن ماجه (١٣٩٥)، وأحمد (٢، ٧٤، ٥٦)، وحسنه الترمذيُّ، وغيره.

(٥) كذا عند المصنِّف: «الصعب الذلول»، وفي مصادر الأثر: «الصعب والذلول» معطوفًا بالواو.

وقد أخرجه مسلم في «المقدمة» (١: ١٢-١٣)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٣٨)، وابن ماجه (٢٧)، وغيرهم.

عَليَّ كَمَا كَذب عِكرمةُ على ابنِ عبَّاسٍ»[١].

ثُمَّ التَّابِعونَ، وأتبَاعُهم، [٢]ثُمَّ مَنْ بَعدهم[٢] مِن أئمَّة المُسلِمينَ، خاصَّةً الحسنَ ابنَ أبي الحسَنِ البَصرِيَّ، وطَاوسَ بنَ كَيسانَ اليَمَانِيَّ؛ تَكَلَّما في مَعبَدٍ الجُهنيِّ[٣]، وسعيدَ بنَ جُبيرٍ تَكَلَّم في طَلَق بن حَبيبٍ[٤].

وإبراهيمَ بنَ يزيدٍ النَّخعيَّ، وعامِرَ بنَ شرَاحيل الشَّعبيَّ؛ تكلَّما في الحارِثِ الأعوَرِ[٥].

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٤١: ١٠٧-١٠٨)، من طريقين واهيين، والأثر لا يثبت عن ابن عمر، وقد أنكره ابن حبان في «الثقات» (٥: ٢٣٠)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥: ٢٢)، وغيرهما، وقال ابن حبان: «أما عِكْرِمَة فَحمَل أهلُ العلم عنه الحَديثَ والفِقهَ في الأقاليم كلِّها، وما أعلَمُ أحدًا ذَمَّهُ بِشَيءٍ إلَّا بدُعابَةٍ كانَت فِيهِ». وينظر بيان ما اعترض به على عكرمة في «جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى ابن عباس» للمنذري.

(٢-٢) سقط من (ف).

(٣) أما أثر الحسن؛ فأخرجه الفريابي في «القدر» (٣٤٥)، والآجري في «الشريعة» (٥٥٨)، وابن عدي في «الكامل» (١: ١٣١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٠٠٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١١٤٢)، وغيرهم.

ـ وأما أثر طاوس؛ فأخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (٩١١)، والفريابي في «القدر» (٢٦٢-٢٦٣)، والآجري في «الشريعة» (٥٥٠)، وابن بطة (١٦١١)، واللالكائي (١٣٢٢)، وابن بشران في «الأمالي» (٢٨٧)، وغيرهم.

(٤) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤: ٣٥٩)، والدارمي في «سننه» (٤٠٦)، وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧: ٢٢٨)، وغيرهم.

(٥) أما أثر إبراهيم؛ فأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢: ٢٧٣)، ومسلم في «المقدمة» (١: ١٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣: ٧٨)، وابن عدي في «الكامل» (٢: ٤٤٩)، وغيرهم، من طريق مغيرة، عن إبراهيم، أنه اتَّهمه بالكذب.

ـ وأما أثر الشعبي؛ فأخرجه مسلم في «المقدمة» (١: ١٩)، وابن سعد في «الطبقات» =

ثُمَّ أَيُّوبُ بنُ أبي تَميمةَ السَّختيانِيُّ[١]، وعبدُ الله بنُ عونٍ، وسُلَيمانُ بنُ طَرْخان التَّيميُّ، وشعبةُ بنُ الحجَّاج، وسُفيانُ بنُ سعيدٍ الثَّوريُّ، ومالك بنُ أنس، وعبدُ الرحمن بن عمرٍو الأوزاعيُّ[٢]، وعبد الله بنُ المُبارَك.

ثمَّ يَحيى بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ، ووكيعُ بنُ الجَرَّاحِ، وعبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ، ومحمَّدُ بنُ إدريسَ الشَّافِعيُّ.

ثُمَّ يَحيى بنُ مَعينٍ، وأحمدُ ابنُ حَنبلٍ، وعليُّ ابنُ المَدِينيِّ[٣].

ثُمَّ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريُّ، ومُسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ القُشَيرِيُّ، وأبو زُرعَةَ الرَّازِيُّ، وأبو حاتِمٍ محمَّدُ بنُ إدريسَ الرَّازِيُّ، وأبو محمَّدٍ عبدُ الرَّحمنِ ابنُهُ[٤]، وغيرُهُم مِمَّن في طَبقَةِ كُلِّ فَريقٍ من هَؤلاءِ، ومِمَّن بعدهم من العلماء وأهلِ الحِفظِ والاتِّقاءِ، كُلُّهم تَكلَّموا في ذلك، وعدَّلوا وجرَّحوا، وصَنَّفوا في ذلك كتبًا، وصار كلامُهم مِن الشُّهرَةِ بحَدٍّ لا يَعدِمُهُ العاقِلُ والذَّاهِلُ مِن الإجماعِ.

وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ أمرَ الدِّين والشَّريعَة أعظَمُ مِن أمرِ الأموالِ والحُقوقِ، والجَّرحَ والتَّعديل فيه ألزم مِنهُما في الحُقوق، ولأنَّه لا سبيل إلى معرفة السُّنَّةِ والبِدعةِ، وتَمييزِ الحَقِّ والباطِلِ، إلَّا بالجَرحِ والتعديل[٥].

= (٦: ١٦٨)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣: ٧٨)، وابن عدي في «الكامل» (٢: ٤٤٩)، من طريق مغيرة، عنه، قال: «حدثني الحارث الأعور، وكان كذوبًا».

(١) في (ف): «ثم أيوب بن تميمة السختياني».

(٢) في (ب): «وعبد الرحمن بن عمرو والأوزاعي»، وهو تحريفٌ.

(٣) ينظر: «العلل الصغير» للترمذي آخر «الجامع» (٦: ٢٣٣).

(٤) في (ب)، (ع): «وأبو محمد بن عبد الرحمن ابنه»، وهو تحريفٌ.

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٢: ١٦)، و«الكفاية» للخطيب (ص: ٧٧)، و«التعديل والتجريح» لأبي الوليد الباجي (١: ٢٨٢)، و«الإشارة» له (ص: ٢٥١).

فيجب الخَوضُ في ذلك، ويلزم الغوصُ فيه، ولا يكونُ من بابِ الغِيبَةِ كما يَتوهَّمُهُ بعضُ العامَّةِ، بل يُرجى فيه الأجرُ والمَثوبَةُ إن شاءَ اللهُ تَعالى.

[٤٩] أخبَرني أبو سَعدٍ ابنُ الصَّفَّار وغيرُه إجازةً، قالوا: أخبَرنا محمَّدُ بنُ الفَضلِ، أخبَرنا عَبدُ الغافِرِ بنُ محمَّدٍ، أخبَرنا محمَّدُ بنُ عِيسَى، أخبَرنا إبراهِيمُ ابنُ محمَّدٍ، حَدَّثنا مُسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ في مُقدِّمَةِ كتابِهِ «الصَّحيحِ»، قال: «وإنَّما أَلزَمُوا أَنفُسَهُم الكَشْفَ عن مَعايِبِ رُواةِ الحَديثِ وناقِلِي الأخبارِ، وأَفتَوْا بذلك حين سُئِلوا؛ لِما فيه من عَظيمِ الخَطرِ؛ إذ الأخبارُ في أمرِ الدِّينِ إنَّمَا تأتي بتَحليلٍ، أو تحريم، أو أمرٍ، أو نَهْيٍ، أو تَرغِيبٍ، أو تَرهِيبٍ، فإذا كان الرَّاوي لها ليس بمَعدِنٍ للصِّدقِ والأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقدَمَ على الرِّوايَةِ عنه مَن قد عَرفَهُ [١] ولم يُبَيِّنْ ما فيهِ لغَيرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعرفتَهُ، كان آثِمًا بِفعلِهِ [١] ذلك، غاشًّا لعوامِّ المسلمين؛ إذ لا يُؤمَنُ على بَعضِ مَن سَمِعَ تلكَ الأخبارَ أن يَستعمِلَها أو يَستعمِلَ بعضَها، وأقلُّها أو أكثرُها أحاديثُ لا أصلَ لها، مع أنَّ الأخبارَ الصِّحاحَ مِن روايةِ الثِّقاتِ وأهلِ القناعَةِ أكثَرُ مِن أن يُضطَرَّ إلى نَقلِ مَن ليس بثقةٍ ولا مَقنَعٍ.

ولا أحسَبُ كثيرًا مِمَّن يُعرِّجُ من النَّاس على ما وصَفنا مِن هذه الأحاديثِ الضِّعافِ والأسانيدِ المَجهولةِ، ويَعتدُّ بِروايَتِها بعد مَعرِفته بما فيها من التَّوهُّنِ والضَّعفِ؛ إلَّا أنَّ الَّذي يَحمِلُهُ على رِوايَتِها والاعتدادِ بها: إرادَةُ التَّكثُّرِ بذلك عندَ العَوامِّ، ولأنْ يُقال: ما أكثَرَ ما جَمَعَ فُلانٌ من الحديثِ، وألَّفَ من العَددِ!

ومَنْ ذَهَبَ في العِلمِ هذا المَذهَبَ، وسَلَكَ هذا الطَّريقَ، فلا نصيبَ له فيه، وكان بأن يُسمَّى جاهِلًا أولى من أن يُنسَبَ إلى عِلمٍ» [٢].

(١-١) سقط من (ع)، وفي حاشية (ب): «قوبل».

(٢) «مقدمة صحيح مسلم» (١ : ٢٨).

[٥٠] وبهذا الإسناد: حَدَّثنا مسلم، حَدَّثنا نَصرُ بنُ عَليٍّ الجَهضَمِيُّ، قال: حَدَّثنا الأصْمعِيُّ، عن ابنِ أبي الزِّنادِ[١]، عن أبيهِ، قال: «أَدرَكْتُ بالمَدِينَةِ مِئةً، كُلُّهُمْ مَأمُونٌ، ما يُؤخَذُ عَنهُم الحَدِيثُ؛ يُقالُ: ليسَ مِنْ أَهلِهِ»[٢].

قُلتُ: وهذا فَصْلٌ في كَمالِ الحُسنِ مِن الإمامِ أبي الحُسَينِ مُسلِمِ بنِ الحَجَّاجِ رحمه الله، أورَدتُهُ في هذا المَوضِعِ زِيادَةً للإيضاحِ، وتَقريرًا للحُجَّةِ.

* وإِنَّمَا تَساهَلَ قَومٌ مِن الأئمَّةِ في الرِّوايَةِ عن كُلِّ أحَدٍ مِن غيرِ[٣] فَرقٍ بَينَ المُعَدَّلِ[٤] والمَجرُوحِ؛ لأغراضٍ مُختَلفةٍ، وأسبابٍ مُتفرِّقةٍ[٥]:

منها: عَدمُ الاطِّلاعِ على أحوالِهم، وصُعوبَةُ الكَشْفِ عَن أُمُورِهِمْ.

ومنها: حُسْنُ الظَّنِّ بالنَّاسِ.

ومنها: شَغَفُ النَّفسِ بالاسْتِكثارِ مِن العِلمِ.

ومنها: مَحبَّةُ الاطِّلاعِ على أَحْوالِهِمْ.

ومنها: الرَّغبَةُ في مَعرفَةِ طُرُقِ الحَديثِ وجَمْعِها، والوُقُوفِ على كَيفِيَّةِ اختِلافِ مَخارِجِها، وائْتِلافِ مَآخِذِهَا.

وهذا[٦] هو الأصلُ المُحكَمُ، والرُّكنُ الأعظَمُ مِن هذه الأسبابِ كُلِّها عِند أهلِ الوُقوفِ على مَعرِفَتِها، دُون أصحابِ الخَوضِ فيها مِن غيرِ مَعرِفَةٍ بها

---

(١) في (ف): «عن أبي الزناد»، وهو تصحيفٌ.

(٢) أخرجه مسلم في «المقدمة» (١: ١٥) ـ ومن طريقه: المصنف ـ والخطيب في «الكفاية» (ص: ١٥٩)، والسِّلفيُّ في «الطيوريات» (٦٤)، وغيرهم.

(٣) في (ف): «في الرواية عن كل أحدٍ منهم من غير».

(٤) في (ب)، (ع): «بين العدل».

(٥) في (ع): «مفترقة».

(٦) يعني: السبب الأخير.

ولا اطِّلاع عَليها، كَمَا قال يَحيى بنُ مَعين[١]: «**لو لَمْ نكتُب**[٢] **الحَديثَ مِن ثَلاثِيـنَ وَجْهًـا ما عَقَلناهُ**»[٣].

ولِذلك قال يَحيى بنُ مَعينٍ: «**وأيُّ صاحِبِ حَديثٍ لا يَكتُبُ عَنْ كَذَّابٍ ألفَ حَديثٍ؟!**»[٤].

ولمَّا رأى أحمدُ ابنُ حَنبلٍ يحيى بنَ مَعينٍ بـ«صَنعاءَ» يَكتُبُ «صَحِيفَةَ مَعمَرٍ، عن أبانَ، عن أنَسٍ»؛ قال له: «**أتَكتُبُها وتَعلَمُ أنَّها مَوضُوعَةٌ؟ فلو قال لك قائِلٌ: أنتَ تتَكلَّمُ في أبَانَ ثُمَّ تكتُبُ حَديثَهُ على الوَجْهِ**»!

فقال: «**رحِمَكَ اللهُ يا أبا عبد الله! أَكتُبُ هذه الصَّحِيفَةَ عن عبد الرَّزَّاقِ، عن مَعمَرٍ على الوَجْهِ، فَأحْفَظُها كُلَّها، وأعْلَمُ أنَّها مَوضُوعَةٌ، حَتَّى لا يَجِيءَ بَعدَهُ إنْسـانٌ فيَجعَلُ بَدَلَ أَبانَ ثابِتًا، ويَروِيَها: عن معمَرٍ، عن ثابِتٍ، عن أنسٍ، فأقولُ لَهُ: كَذَبْتَ؛ إنَّمَا هي: عن مَعمَرٍ، عن أبانَ، لا: عن ثابِتٍ**»[٥].

---

(١) في حاشية (ب): «مَعِين: بفتح الميم؛ كذا السَّماعُ، وسمِّيَ به؛ لكثرة حفظه للحديث ولروايته وطرقه، كما أن الأرض الكثيرة العيون تسمَّى مَعينة، كما في قوله تعالى: ﴿ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٠]. **وقيل**: بضم الميم، من العون، كأن يعين أهل العلم وأئمة الحديث بكثرة حفظه لأسماء الرجال. والأول هو الأصحُّ، كذا سماعنا من مشايخ هذا الفَنِّ، وليكشف عن صحَّة معرفة ذلك من كتاب (الكاشف في علم الحديث) للحافظ الذهبي، وكذا من كتاب (الأطراف) للحافظ المزي، والله أعلم».

(٢) في (ع): «لو لم تكتب».

(٣) في (ف): «ما عقلنا». وقد رواه الدوري في «تاريخ ابن معين» (**٤٣٣٠**)، ومن طريقه الحاكم في «المدخل إلى الإكليل» (ص: **٣٢**).

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (**١ : ٢١٧**)، ومن طريقه: الخطيب في «تاريخ مدينة السلام» (**١ : ٢٤٤-٢٤٥**).

(٥) أخرجه ابن حبـان في «المجروحين» (**١ : ٣٤**)، والحاكم في «المدخـل إلى الإكليـل» =

[٥١] أخبَرَني بذلك أبو الفَتْحِ مَنصُورُ بنُ عبدِ المُنعِمِ كِتابَةً، أخبَرنا أبو بَكرٍ وجِيـهُ بنُ طاهِـرٍ، أخبَرنا أبو بَكرٍ محمَّدُ بنُ يَحيى بنِ المُزَكِّي إِذْنًا، حَدَّثنا أبو عبد الله الحافِظُ، أخبَرنا أبو عِمرانَ مُوسَى بنُ سَعِيدٍ الحَنْظَلِيُّ الحافِظُ بـ«هَمَذانَ»، حَدَّثنا أحمَدُ بنُ إسحاقَ القاضِي بـ«الدِّينَوَرِ»[1]، قال: سَمِعتُ أبا بَكرِ بنَ الأَثْرَمِ يقولُ ذلِكَ.

[٥٢] وبالإسنادِ: قال الحاكِمُ: أخبَرنا دعلجُ بنُ أحمد بـ«بَغدَاذَ»، حَدَّثنا أحمَدُ ابنُ عَليٍّ الأَبَّارُ، قال يَحيى بنُ مَعينٍ: «**كَتَبْنا عَنِ الكَذَّابين، وسَجَرْنا بِهِ التَّنُّورَ، وأَخْرَجْنا خُبْزًا نَضِيجًا**»[2].

= (ص: ٣٢)، ـ ومن طريقه: البيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (٥٦٣)، والمصنفُ كما سيأتي ـ، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٥٨٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٦٥: ٢٥)، وغيرهم.

ـ قال ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (١: ٨٩): «وللأئمة في ذلك غرضٌ ظاهِرٌ، وهو: أن يَعرفوا الحديثَ من أين مَخرجُهُ، والمنفرد به عدل أو مجروح؟».

(١) طمست في (ع).

ـ وفي حاشية (ب): «قلت: ومن دينور شخصٌ من مشايخ القُرَّاءِ يقال له: أبو حنيفة الدينوري، قيل: وهو المراد من قول الإمام الزَّمخشريِّ في (كشافه): وقرأ أبو حنيفة. فاعرفه.

قلت: ويحيى بن معين من جملة المترجمين لأبي حنيفة بالفقه، ومعرفة معاني الحديث، والاجتهاد العام، والتقدم بالعلم الكثير على جميع الأقران، والعقل المفرط، والفطنة العظيمة، والتقوى العالي [كذا!]، وحفظ القرآن، والكرم، والشجاعة، والتقدم في الديباجة [رسمت هكذا!]، والمتانة في استنباط الفقه من الكتاب والسنة، وهو من كبار العلماء الراسخين، مدحه بذلك مالك بن أنسٍ الأصبحيُّ، ومحمد بن إدريس الشَّافعيُّ، وأحمد ابن حنبلٍ الشَّيبانِيُّ رحمهم الله، وكذا الأعمش، والشعبي، وشعبة، والثوري، والليث بن سعدٍ، وغيرهم من العلماء الأعلام» انتهى.

(٢) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١: ٥٣)، والحاكم في «المدخل إلى الإكليل» =

قلتُ: وهذا شُعبَةُ، مَع رُسُوخِهِ في الحَديثِ، وثُبوتِهِ في الرِّوَايَةِ، كان يَقولُ: «**لو حَدَّثْتُكُم عن الثِّقاتِ ما حَدَّثْتُكُم عَن ثَلاثَةٍ**»[١].

وهذا الثَّورِيُّ، على كَمالِ حَالِهِ، وعُلوِّ شأنِهِ، قال أبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ: أخبَرنا زكريَّا السَّاجِيُّ، قال: سَمِعتُ بُنْدارًا يقولُ: «**ضَرَبَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مهديٍّ على نَيِّفٍ وثَمانِينَ شَيخًا حَدَّثَ عَنْهُم الثَّورِيُّ**»[٢].

قال أبو إسماعِيلَ التِّرمذِيُّ: قلت لمحمَّدِ بنِ عبد الله بنِ نُمَيرٍ: قولُ الثَّورِيِّ «ما أخافُ على نَفسِي غيرَ الحديثِ»، من أَيِّ جِهَةٍ هذا؟ قال[٣]: «**لأَنَّهُ كانَ يُحدِّثُ عن الضُّعَفاءِ**»[٤].

[٥٣] أخبَرني شيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ ابنُ عَلِيٍّ، قال: أخبَرنا عبد المَلِكِ ابنُ عبد الله الصُّوفِيُّ، أخبَرنا أبو عامِرٍ مَحمودُ بنُ القاسِمِ الأزدِيُّ، وأحمَدُ ابنُ عبدِالصَّمَدِ الغُورَجِيُّ، وعبد العزيزِ بنُ محمَّدٍ التِّرياقِيُّ، قالوا: أخبَرنا عبد الجبَّار ابنُ محمَّدٍ الجَرَّاحِيُّ، أخبَرنا محمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ مَحبُوبٍ المَرْوَزِيُّ، حَدَّثنا أبو عيسى محمَّدُ بن عِيسَى التِّرمِذيُّ، حَدَّثنا إبراهِيمُ بنُ عبد الله بنِ المُنذِرِ

= (ص: ٣٢)، ـ ومن طريقه: المصنفُ كما سيأتي ـ والخطيب في «تاريخه» (١٦: ٢٦٣)، ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخه» (٦٥: ٢٥) ـ وغيرهم.

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧: ١٤٤، ١٥٦).

(٢) أخرجه ابن عدي في «الكامل» (١: ٢٠٠)، (٢: ٣٣١)، ومن طريقه: أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد» (٢: ٥١٠).

(٣) في (ف): «قيل»، وهو خطأ.

(٤) أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ١٢١)، من طريق عبد الله بن محمد ابن جعفر، عن أبي إسماعيل.. به. وعلق الذهبيُّ في «السير» (٧: ٢٧٤) قائلًا: «ولأَنَّهُ كان يُدلِّسُ عنهم، وكان يَخاف من الشُّهوةِ وعدمِ النِّيةِ في بعض الأحايين».

البَاهِلِيُّ، حَدَّثنا يَعلى بنُ عُبَيدٍ، قال: قال لنا سُفيانُ الثَّورِيُّ: «اتَّقُوا الكَلْبِيَّ»، فقيل لَهُ: إنَّكَ تَروِي عنهُ! قال: «أنا أعرفُ صِدقَهُ من كَذِبِهِ»[١].

* فهذا شأنُ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ المُتقِنين في هذا المَعنى، وأمَّا غيرُهم مِمَن لم يَعرف الرُّواةَ والرِّواياتِ، ولم يُفَرِّقْ بينَ الضُّعَفاءِ المَتروكِينَ وبينَ العُدولِ الثِّقاتِ، فيَروي كُلَّ ما يَسمَعُ، ويَمِيلُ إلى كُلِّ ما يَجِدُ، ولم يَتمالَكْ مِن عَقلِهِ بأن يَقتصِرَ على ما قَبِلَهُ أهلُ الحَلِّ والعَقْدِ، ويَقْنَعَ بما رَضِيَه أصحابُ الحِفْظِ والإتقانِ، مِمَّا تَثْبُتُ بهِ الحُجَّةُ، ولا تَنفَكُّ عنهُ الحاجَةُ من «الصِّحاحِ» المُصَنَّفةِ، و«المَسانِيدِ» المُؤلَّفةِ، ويَتمسَّكَ ببعضِ ذلك ويَضْرِبَ عَمَّا سواهُ ـ ولم يَعكِسِ القَضِيَّةَ ـ ويَتركُ الكُتبَ الصَّحِيحَةَ، ويَتشبَّثُ بالأحاديثِ الغَريبةِ، والأخبارِ المَوضُوعَةِ، والتَّوالِيفِ المَطْعونَةِ، والتَّصانِيفِ المَهجورَةِ، كَكِتابِ «فَضائلِ الأعمَالِ» للهَكَّارِيِّ[٢]، و«الفِردَوسِ» للدَّيْلَمِيِّ، وأكثَرِ تَصانِيفِ المُتأخِّرِينَ

---

(١) في (ب): «قال أخبرنا أعرف صدقه من كِذْبه»، وهو تحريفٌ.

ـ وقد أخرجه الترمذي في «العلل» آخر «الجامع» (٦: ٢٣٧)، ومن طريقه: ابن حبان في «المجروحين» (٢: ٢٥٦)، وابن عدي في «الكامل» (٧: ٢٧٥)، والمصنف، وغيرهم.

(٢) في (س)، (ف): «للمكاري»، وهو تحريفٌ.

ـ **والمقصود به**: الشَّيخُ الزَّاهد أبو الحسن علي بن أحمد بن يوسف بن جعفر الهَكَّارِيُّ نسبةً إلى قبيلة من الأكراد، لهم معاقل وحصون وقرى من أعمال الموصل، وكان شيخ وقته في بلاده في التَّصوفِ، يعرف هنالك بشيخ الإسلام، وله عناية بالأثر، لكن لم يكن موثقًا في روايته، ويغلب على حديثه الغرائب والمنكرات.. مات في أول المحرم، سنة ست وثمانين وأربعِمئة. ينظر: «الأنساب» للسمعاني (١٣: ٤١٦)، و«ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار (٣: ١١٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩: ٦٧).

ـ وكتابه «فضائل الأعمال» عزاه إليه أيضًا: ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (٣: ١١٩)، ومن كتبه أيضًا: «هدية الأحياء للأموات» مطبوع؛ و«فضائل الصحابة» ومنه نسخة بمركز «جمعة الماجد» (٥٧٨٦٤٤)، عن «خزانة الزاوية الناصرية» (٢٢١٥)، ويوجد مستخرج =

المُنقَطِعةِ الأسانِيدِ، السَّاقِطَةِ الحُجَّةِ؛ فلا مَعنى للاشتِغالِ بذِكْرِهم، ولا فائِدَةَ لبَسطِ المَقالِ في وَصفِهم؛ فإنَّهم في مِسلَاخِ الجُهَّالِ، ومِعيارِ العَامَّةِ. واللهُ تعالى يَتجاوَزُ عَنَّا وعَنهُمْ.

* وقد تَشَدَّد جماعَةٌ مِن الأئمَّةِ في الاحتياطِ والتَّمييزِ، وبالَغُوا في الجَرحِ والتَّعديلِ؛ لِمَا رَأَوْا في الإهمالِ مِن الفِتنَةِ، ووجَدوا في تَركِ البَيانِ مِن الآفة لمَن لم يُعالِجْ مَعرِفَةَ هذا الفَنِّ ولم يُمارِسْ حقيقَةَ هذا العِلمِ ـ على ما شَرَحْنا ـ كعبد الله ابنِ المُبارَكِ، وعبد الرَّحمنِ بنِ مَهدِيّ، ويَحيى بنِ سَعيدٍ القَطَّانِ، وغَيرِهِم مِمَّنْ يَطولُ ذِكرُهم رضي الله عنهم؛ حَتَّى تَميَّزَ بِسَعْيِهِم الصَّحِيحُ مِن السَّقيمِ، وبانَ بجُهدِهِم الصِّدقُ مِن الكَذِبِ، وصَفَا مَشْرَبُ الدِّين كما كان، وفاضَ مَشْرَعُ الشَّريعَةِ كما لم يَزلْ كذلك، وهان على مَنْ بَعدَهُم من صاحِبَي «الصَّحيحَيْنِ» وغَيرِهِما التَّصَدِّي لِما الْتَزمُوا، والتَّفَصِّي عَمَّا احتَملوا، وصار السَّبيلُ بَعد ذلك للكافَّةِ مَسلوكًا، وأضحى الطَّريقُ للعامَّةِ واضِحًا، ولم يبق لِأحدٍ حاجَةٌ إلى التَّكلُّف فيما لا يَلزمُه[1]، وداعيةٌ إلى التَّعسُفِ فيما لا يَعنِيه.

* فَمنهجُ هؤلاء أَسْلَمُ، وطَريقَتُهم أَقْوَمُ، بآثارِهِمْ قامَت السُّنَّةُ والحُجَّةُ، وبأنْوارِهِمْ بانَتْ الوِجهَةُ والمَحَجَّةُ؛ شكرَ اللهُ سَعيَهم، وجَزَاهُمْ عن دِينِ الحَقِّ وأهلِهِ خَيرًا.

*** ثُمَّ إنَّ حالَ الرَّجُلِ في الجَرحِ والتَّعديلِ على ثَلاثَةِ أقسامٍ[2]:**

إمَّا أن يُعدِّلَهُ سائِرُ النَّاسِ.

= منه في «شهيد علي» (٢٧٦٣: ١٧).

(١) في (ف): «إلى التكلف فيما يلزمه».

(٢) ينظر: «معرفة علوم الحديث» لابن الصلاح (ص: ٢٢١)، و«فتح المغيث» (٢: ١٨٨).

أو يَجرَحَهُ سائِرُ النَّاسِ.

أو يُعدِّلَهُ قومٌ ويَجْرَحَهُ قومٌ.

فإن عدَّلَهُ سائِرُ النَّاسِ فهو مَقبُولٌ بلا مُدافعَةٍ.

وإن جَرَحَهُ سائِرُ النَّاس فهو مردود بلا مُراجعَةٍ.

وإن عدَّلَهُ قومٌ وجرَحَهُ قومٌ فلا يخلو من ثَلاثةِ أقسامٍ أيضًا: إمَّا أن يكونَ عددُ المُزَكِّينَ أكثرَ من عددِ الجَارِحِينَ، (١أو يكون عددُ الجارِحِينَ١) أكثرَ من عَددِ المُزَكِّين، أو يكونَ عَدَدُهُما سواءً.

فإن كان عدَدُ المُعَدِّلين أكثرَ فَفيه خِلافٌ، والَّذي عليه الأكثرُ من العلماءِ: أنَّ الحُكمَ للجَرحِ، ولا فائِدةَ للعَدالَةِ؛ لأنَّ الجَارِحَ يَدَّعي عِلْمَ ما ليس عِندَ المُعَدِّلِ علمُهُ، فَحُكْمُ الجَارِحِ كحُكْمِ الشَّاهِد على الإثبات، وحُكْمُ المُعَدِّلِ كحُكْمِ الشَّاهِدِ على النَّفْيِ.

وقال قومٌ: بل الحُكمُ للعَدالَةِ؛ نظرًا إلى جانِبِ الزِّيادَةِ.

وليس هذا بِشيءٍ[٢]؛ إذ الزِّيادةُ إنَّما تُفيدُ حَيثُ تتَّحدُ[٣] الجِهَةُ ويَتَّفِقُ المَعنى، فأمَّا إذا اختلفا فلا فائدَةَ في الزِّيادَةِ، والنَّظرُ إلى جانبِ الثُّبوتِ والعِلمِ بالمَعنى، وههنا قد أخبَر المُعدِّلُ عن أمرٍ ظاهِرٍ شاهَدَهُ، وزاد عليهِ الجارِحُ بالإخبارِ عن أمرٍ باطِنٍ اطَّلعَ عليهِ، فإنْ سَلَّم له المُعدِّلُ فقد ثبَتَ قولُهُ، وإن رَدَّ عليه المُعَدِّلُ فقد سقط قولُ المُعَدِّلِ بنفي ما ليس عنده عِلمُهُ، وصار بِمَنزِلَةِ مَن يَشهَدُ أن ليس لزيدٍ على عَمرٍو دِرهَمٌ مِن غيرِ تَقييدٍ بقَضاءٍ أو بَراءَةٍ، في مُقابَلةِ

(١-١) سقط من (ع).

(٢) في (ع): «وهذا ليس بشيءٍ».

(٣) في (ب)، (ع): «تتخذ».

من يَشهَدُ أنَّ لهُ عَليهِ دِرهَمًا؛ فهذا واضِحٌ بيِّنٌ(١).

وعلى هذا قَبولُ قولِ الجارِحِ وردُّ قولِ المُزكِّي ليس بقَدْحٍ في المُزَكِّي، (٢وقبولُ قول المزكِّي٢) ورَدُّ قولِ الجارِحِ قدحٌ في الجارِحِ(٣).

وإن كان عددُ الجارحين أكثرَ، أو كان عددُهما سواءً، فلا خلاف أنَّ

---

(١) ينظر: «الكفاية» (ص: ١٠٧)، و«فتح المغيث» (٢: ١٩١). وفي حاشية (ب): «قلت: وإذا سقط قول المعدل بهذا الاعتبار المذكور لا يسوغ له حينئذٍ أن يعمل برواية من عدله، فيجب عليه الرجوع إلى قول غيره؛ إذ جمهور أهل الحديث على أن العبرة للجارح دون المزكي، والعبرة للغالب، ولا يلزم من سقوط قوله عدم عدالته في نفس الأمر. وقيل: لا يجب عليه الرجوع إلى قول غيره؛ لأنه قد اجتهد في تصحيح رواية ما ثبت عنده».

(٢-٢) سقط من (ف).

(٣) في حاشية (ب): «قلت: إنما كان رد قول المزكي ـ أي: المعدل ـ غير قادحٍ في المزكِّي؛ لأن الأصل في الآدميِّ العدالة، وكان المزكي آخذًا بالأصل، فلم يرجع عنه ما لَم يظهر عنده وجه الرجوع عن الأصل، فإذا لم يظهر له شيءٌ في ذلك فيبقى الأمر على ما هو عليه. أما إذا تبيَّنَ له ما يوجب به عدم العدالة، كالكذب في الرواية، وارتكاب محظورٍ، ووجود خبل في العقل وعدم ضبط في النقل، أو سوء حفظٍ، فعدَّل بعد ذلك، فإنه يرد قول المزكي، ويقدح فيه؛ لأنه قد ارتكب محظورًا، حيث دلَّسَ الحقَّ بالباطل، وهو غير جائز؛ إذ الحقُّ يعلو ولا يعلى عليه؛ قال الله تعالى: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞۚ﴾ [الأنبياء: ١٨]، وقال الله تعالى: ﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُ..﴾ الآية [الإسراء: ٨١].

ـ وأما رد قول الجارح، فقدح فيه، يعني: أن أئمة الحديث إذا ردوا جرح زيدٍ على عمرو ردًّا بيِّنًا؛ كان ذلك قدحًا في حَقِّ زيدٍ؛ لكونه ارتكب أمرًا محظورًا، وهو العدول عن العدالة التي هي الأصل في حقِّ الآدميِّ إلى غيره بغير موجبٍ لذلك، ومثله غير جائزٍ عقلًا ونقلًا بالاتفاق؛ ولذا لا يقبل جرح الجارح بغير مستنده بالاتفاق، بخلاف عدالة المعدِّلِ؛ لكونه على الأصل، بخلاف الجارح؛ ولذا صرَّح أئمة الأصول بمنع الجرح [المجرد]. فاعرفه وافهم، والله تعالى بالصواب أعلم».

الحكمَ للجَرْحِ، وأنَّه لا فائدة في التَّعديل؛ لِما ذكرنا قبلُ من أنَّ الحُكْمَ للإثباتِ لا للنَّفْيِ[١]. واللهُ المُوفِّقُ للصَّوابِ.

[٥٤] أخبَرني الشَّريفُ أبو الفُتوح محمَّدُ بنُ أبي سَعدٍ إجازةً، قال: أخبَرني الحافِظُ أبو طاهرٍ أحمَدُ بنُ محمَّدٍ الأصفَهانِيُّ، قال: أنبأنا أبو زَكريَّا يَحيى بنُ عبد الوَهَّابِ بنِ مَندَه الحافِظُ بـ«أَصْبَهانَ»، قال: أخبَرنا عمِّي عبدُ الرَّحمنِ ابنُ أبي عبدِ اللهِ بنِ مَندَه الحافِظُ، قال: كتب إليَّ حَمْدُ بن عبدِ الله الأَصْبَهانِيُّ من «الرَّيِّ»: أَنَّ عبدَ الرَّحْمَن بنَ أبي حاتِمٍ الرَّازِيَّ الحَافظَ أخبَرهُم إجازةً، قال: حَدَّثنا محمَّدُ بنُ يَحيى، أخبَرني زُنَيجٌ ـ يَعني: محمَّدَ بنَ عَمرو ـ قال: سَمعْتُ بَهْزَ بنَ أسدٍ يقولُ إذا ذُكرَ له الإسنادُ الصَّحِيحُ: «هذه شهاداتُ العُدولِ المَرْضِيِّينَ[٢] بَعضُهم على بَعْضٍ»، وإذا ذُكر له الإسنادُ فيه شيءٌ؛ قال: «هذا فيه عُهْدَةٌ»، ويقول: «لو أَنَّ لرَجُلٍ على رَجُلٍ عَشَرَةَ دَراهِمَ ثُمَّ جَحدَهُ[٣]؛ لم يستَطِعْ أَخْذَهَا مِنهُ إِلَّا بشَاهِدَينِ عَدْلَينِ؛ فدِينُ اللهِ أَحَقُّ أن يُؤخَذَ فيهِ بالعُدُولِ وبالإِسْنادِ»[٤].

قال ابنُ أبي حاتمٍ: حَدَّثني أبي، حَدَّثنا نعيمُ بنُ حمَّادٍ، قال: قُلتُ لِعبدِ الرَّحمنِ ابنِ مَهديٍّ: كيف تَعرِفُ الكَذَّابَ؟ قال: «كما[٥] يَعرِفُ الطَّبيبُ المَجنونَ»[٦].

---

(١) ينظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ١٠٥).

(٢) في (ب): «عدول المرضيين».

(٣) في (ف): «ثم جحد».

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ١٦)، ـ ومن طريقه: أبو سعد السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص: ٦٦)، والمصنفُ ـ وابن عدي في «الكامل» (١: ٢٥١)، والخطيب في «الكفاية» (ص: ٧٧)، و«الجامع لأخلاق الراوي» (١٣١)، وغيرهم.

(٥) سقطت من (ف).

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١: ٢٥٢)، و(٢: ٢٠)، ـ ومن طريقه: المصنفُ =

[٥٥] وبه: قال ابنُ أبي حاتمٍ: حَدَّثنا أبو زُرْعَة، حَدَّثنا إبراهِيمُ بنُ المُنذِرِ، حَدَّثني مَعنٌ ومحمَّدُ بنُ صَدَقَةَ ـ أو أحَدُهما ـ قال: كان مالِكٌ يقولُ: **«لا يُؤخَذُ العِلمُ مِن أربَعةٍ: رَجُلٌ مُعلِنٌ بالسَّفَهِ وإن كانَ أَرْوَى النَّاسِ، ورَجُلٌ يَكذِبُ في أحادِيثِ النَّاسِ إذا حَدَّثَ بذلك وإن كُنْتَ لا تَتَّهِمُهُ أن يَكذِبَ[1] على رسولِ اللهِ ﷺ، وصاحِبُ هوًى يَدعو النَّاسَ إلى هَواهُ، وشَيخٌ له فَضْلٌ وعِبادَةٌ إذا كانَ لا يَعرِفُ ما يُحدِّثُ بهِ»**[2].

[٥٦] وبه: قال ابنُ أبي حاتِمٍ: حَدَّثنا أبي، حَدَّثنا ابن أبي الحواري، قال: سَمعتُ مَرْوانَ بنَ محمَّدٍ يقولُ: **«ثَلاثَةٌ لا يَستغنِي عنها صاحِبُ العِلمِ: الصِّدقُ والحِفْظُ وصِحَّةُ الكُتُبِ، فإنْ أخطَأتهُ واحِدَةٌ لم يَضرَّهُ، إن أخطَأَ الحِفْظَ فيَرجِعُ إلى الكُتبِ الصَّحيحَةِ؛ لم يَضُرَّهُ»**[3].

= ـ وابن عدي في «الكامل» (١: ١٩٨)، والخليلي في «الإرشاد» (٢: ٥٠٩)، والخطيب في «تاريخه» (١١: ٥١٢)، وغيرهم.

(١) في (ب): «أن تكذبَ».

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ٣٢)، ومن طريقه: المصنفُ. وأخرجه أيضًا: أحمد في «العلل = رواية المروزي» (٣٢٨)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١: ٦٨٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (١: ١٠٦)، وابن عدي في «الكامل» (١: ١٧٨)، وابن شاهين في «تاريخ أسماء الضعفاء» (ص: ٤١)، وغيرهم.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢: ٣٢)، ومن طريقه: المصنفُ.

ـ وفي حاشية (ب): «قلت: الكتب الصحيحة أهم من الحفظ؛ لأن الحفظ لا يؤمَنُ عليه من الخطأ والنسيان، والصدق أهم منهما، ولا يضره قوله (لا أعلم) إذا سئل عن شيءٍ لا يعلمه، ولقد سئل الإمام أبو حنيفة عن مسائل، فقال: لا أعلم، وكذا مالك، وكذا ابن عباسٍ، وكذا النبي عليه السلام، وكذا جبريل عليه السلام. إنما يضره عدم الصدق، فاعرفه. وما قلته قد قاله الشَّيخُ زينُ الدين العراقِيُّ شيخ الحديث في تصانيفه، فلينظر، والله أعلم بالصواب».

[٥٧] أخبَرني الشَّيخُ الإمامُ أبو سَعدٍ ابنُ الصَّفَّارِ كِتابةً، أخبَرنا عبدُ الغافِرِ ابنُ إسماعِيلَ، وزاهِرُ بنُ طاهِرٍ، وعَمَّتي عائِشَةُ بِنتُ أحمَدَ، قالوا: حَدَّثنا أحمد ابن خَلفٍ، قال: حَدَّثنا أبو عبد الله الحاكم، قال: «وأمَّا أصلُ عَدالَةِ المُحَدِّث: أن يكونَ مُسلِمًا، لا يدعو إلى بِدعَةٍ، ولا يُعلِنُ مِن أنواعِ المَعاصِي ما تَسقُطُ بِهِ عَدالَتُهُ، فإن كان مع ذلك حافِظًا لحَديثِه؛ فهي أرفَعُ درَجاتِ المُحَدِّثينَ، وإن كان مع ذلك صاحبَ كِتابٍ؛ فلا يَنبَغِي أن يُحدِّثَ إلَّا مِن أصولِهِ، وأقَلُّ ما يَلزَمُهُ أن يُحسِنَ قِراءَةَ كِتابِهِ، وإن كان المُحدِّثُ غَريبًا لا يَقدِرُ على إخراجِ أصُولِهِ فلا يُكتبُ عنه إلَّا ما يَحْفَظُهُ إذا لم يُخالِف الثِّقَاتِ في حديثِهِ، وإن حَدَّثَ من حِفظِه بالمَناكِيرِ التي لا يُتابَعُ عَليها لم تُؤخَذْ عنهُ، وقد كان أبو عَرُوبَةَ يقولُ: الأصلُ سِلاحٌ»[١].

[٥٨] أخبَرني الشَّريفُ أبو محمَّدٍ يُونُسُ بنُ يَحيى الهاشِميُّ، قال: أخبَرنا أبو الفُتوح محمَّدُ بن محمَّدٍ الطَّائِيُّ، قال: أنشَدنا محمَّدُ بنُ أمِيرجَه[٢] الهَرَوِيُّ، قال أنشَدنا الأديبُ أبو الحُسَينِ عَليُّ بنُ أحمَدَ بـ«نَيسابُورَ» لنفسِه.

أحَادِيثُ الرَّسُولِ شِفاءُ قَلبِي ... وقُرَّةُ نَاظِـرِي، وجَلاءُ هَمِّي
فَدَتْ نَفسِي ثِقَاتٍ قَدْ رَوَوْهَا ... ومَا مَلَكتْ يَدِي، وأَبِي، وعَمِّي
أَعَاذِلَتِـي عَلَيْـهِ! إلَيْكِ عَنِّي ... فَـإِنَّ إلَيْهِـمُ قَصْـدِي وأَمِّي
لِمَنْ والَاهُمُ حُبِّي[٣] ومَدْحِي ... لِمَن عاداهُمُ بُغضِي وذَمِّي[٤]

---

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٥٣).
(٢) في (ب): «أميرجد»، وهو تحريفٌ.
(٣) في (ع): «لمن والهم وحبي»، والمثبت هو الصواب.
(٤) في (ف): «لمن عاداهم وبغضي وذمي»، والمثبت هو الصواب.
ـ والأبيات أخرجها أبو الفتوح الطائي في «الأربعين في إرشاد السائرين» (ص: ١٦٤)، =

فصل

[٥٩] أخبَرني الإمامُ أبو بَكرٍ عَتِيقُ بنُ عَليٍّ بن عُمَر البامَنجِيُّ رحمه الله، أخبَرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ عليٍّ بن سُوَيدةَ التَّكرِيتِيُّ بِقراءَتي عليه، قال: أخبَرنا أبو المَعالي الفضلُ بنُ سَهلِ بن بِشرِ الإسْفرايِينيُّ قراءَةً عليه، وأبو عبد الله محمَّدُ بن أحمَدَ الطَّرائِفيُّ، وأبو نَصرٍ أحمَدُ بنُ محمَّدِ بن عبدِ القاهِرِ الطُّوسِيُّ كِتابةً، قالوا: أخبَرنا الخَطيبُ أبو بَكرٍ أحمدُ بن علي بن ثابتٍ الحافِظُ، قال: أخبَرنا أبو بَكرٍ أحمَدُ بنُ محمَّدِ بن غالِبٍ الفَقِيهُ، حَدَّثنا محمَّدُ بنُ العبَّاسِ [الخَزَّازُ][(١)]، حَدَّثنا أبو عُبَيدٍ ابنُ حَرْبُويَةَ، حَدَّثنا الحسَنُ بن محمَّدٍ الزَّعفرانِيُّ، حَدَّثنا يَزيدُ بنُ هارونَ، حَدَّثنا شُعبَةُ، عن مُعاوِيةَ بنِ قُرَّةَ، عن أبيهِ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«لا يَزالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي يُقاتِلونَ على الحَقِّ ظاهِرينَ حَتَّى يَأْتِيَهُم أمرُ اللهِ، وهُمْ على ذلِكَ»**[(٢)].

[٦٠] وأخبَرنا شيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ، أخبَرنا والدِي، أخبَرنا أبو محمَّدٍ الصَّريفِينيُّ، أخبَرنا أبو القاسِمِ بن حَبابة، حَدَّثنا أبو القاسم البغويُّ، حَدَّثنا عَليُّ

= ومن طريقه: المصنف، والسخاوي في «البلدانيات» (ص: ١٨٤).

(١) في (س)، (ع)، (ف): «الخراز»، وهي مهملة في (ب)، والمثبت هو الصواب.

(٢) أخرجه الترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٦)، وأحمد (١٥٥٩٦-١٥٥٩٧، ٢٠٣٦١، ٢٠٣٦٧)، والطيالسي (١١٧٢)، والخطيب في «الاحتجاج بالشافعي» (ص: ٣٣) ـ ومن طريقه المصنف ـ وغيرهم، من طريق شعبة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه رضي الله عنه.. به، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، وسيأتي طريق آخر عن شعبة.

ابنُ الجَعدِ، أخبَرنا شعبةُ، عن مُعاويةَ بن قُرَّةَ، قال: سَمعْتُ أبي يُحدِّثُ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**لا يَزالُ نَاسٌ مِنْ أُمَّتي مَنصُورِينَ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذلَهُم حَتَّى تَقومَ السَّاعَةُ**»[١].

أخرجَهُ هكذا: أبو عبد الله ابنُ ماجَهْ، عن محمَّدِ بن بَشَّارٍ، عن محمَّدِ بنِ جَعفَرٍ، عن شُعبَةَ.

وأخرجَهُ أبو عيسى التِّرمذيُّ عن مَحمودِ بنِ غَيلانَ، عن أبي داود الطَّيالِسيِّ، عن شُعبَةَ، وقال: «حَسَنٌ صَحِيحٌ»، وزاد في أوَّلِه: «**إذا فَسَدَ أَهْلُ الشَّامِ فَلا خَيرَ فِيكُمْ**».

[٦١] وأخبَرني البامَنجيُّ، أخبَرنا التَّكريتِيُّ، أخبَرنا الإسْفرايِينيُّ، والطَّرائِفيُّ، والطُّوسِيُّ، قالوا: أخبَرنا الخَطيبُ أبو بَكرٍ ابنُ ثابتٍ، قال: أخبَرنا أبو بَكرٍ محمَّدُ بنُ عبد الله بنِ صالِحِ المُقرِئُ بـ«أصْبَهانَ»، أخبَرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ محمَّدِ بن جعفَرِ بنِ حَيَّانَ، حَدَّثنا إسحاقُ بنُ أحمَدَ الفارسِيُّ، حَدَّثنا أبو عبد الله محمَّدُ بنُ إسماعِيلَ البُخاريُّ، حَدَّثنا ابنُ أبي أُوَيسٍ، حَدَّثنا ابنُ أبي الزِّنادِ، عن مُوسَى بنِ عُقبَةَ، عن أبي الزُّبَيرِ، قال: سَمعْتُ جابِرًا يقولُ: سَمعْتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**لا تَزالُ طائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقاتِلونَ عَلى الحَقِّ ظاهِرينَ إلى يَومِ القِيامَةِ**»[٢].

---

(١) في (ف): «حتى يقوم الساعة». **والحديث**: أخرجه ابن الجعد في «مسنده» (١٠٧٦)، ومن طريقه: الطبراني (١٩: ٢٧: ٥٥)، واللالكائي (١٧٢)، والمصنف، وغيرهم.

(٢) أخرجه مسلم (١٥٦، ١٩٢٣)، وأحمد (١٥١٢٧)، والخطيب في «الاحتجاج بالشافعي» (ص: ٣٣) ـ ومن طريقه المصنف ـ وغيرهم، من طريق أبي الزبير، عن جابر.. به.

ـ وقد أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥: ٤٥١: ١٤٦٨)، من طريق عُبيدِ الطفاوي، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.. به.

قال أبو عبد الله البُخارِيُّ: «يَعني: أهْلَ الحَديثِ»[١].

قُلتُ: وابنُ أبي أُوَيسٍ هو: إسماعِيلُ، وأمَّا أخوه عبدُ الحَميدِ الذي يَروِي عنه إسماعِيلُ فقَدِيمُ الوَفاةِ، لَم يَلْقَهُ البُخارِيُّ.

وابنُ أبي الزِّنادِ هو: عبدُ الرَّحمنِ بنُ عبدِ الله بنِ ذَكْوانَ؛ يُتكَلَّمُ فيهِ.

وهذا حديثٌ صَحيحٌ، رُوِيَ عن البخاريِّ هَكذا خارجَ «الصَّحِيحِ».

وأخرجَهُ مُسلِمٌ في «الصَّحِيحِ»: عن الوَليدِ بنِ شُجاعٍ، وهارونَ بنِ عبدِ الله، وحجَّاجِ بنِ الشَّاعِرِ؛ كُلُّهم عن حَجَّاجِ بنِ محمَّدٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن أبي الزُّبَيرِ.

وأخرجَهُ البُخارِيُّ، ومُسلِمٌ مِنْ حَديثِ المُغيرَةِ بنِ شُعبَةَ[٢].

وأخرجاه أيضًا مِنْ حَديثِ مُعاوِيَةَ بنِ أبي سُفيانَ[٣].

وأخرجَهُ مُسلِمٌ مِنْ حَديثِ جابِرِ بنِ سَمُرَةَ[٤].

وأخرجَهُ أبو دَاودَ السِّجِستانِيُّ مِنْ حَديثِ عِمرانَ بنِ حُصَينٍ[٥].

وحَمَل جماعَةٌ مُطلَقَ هذا الحَديثِ على القِيامِ بتَعلُّمِ العِلْمِ، وتعليمِهِ،

---

(١) ينظر: «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص: ٦٠-٦١)، و«الاحتجاج بالشافعي» للخطيب (ص: ٣٥)، و«شرف أصحاب الحديث» له (ص: ٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٤٠، ٧٣١١)، ومسلم (١٩٢١)، وأحمد (١٨١٣٥، ١٨١٦٦)، وغيرهم.

(٣) أخرجه البخاري (٣١١٦، ٣٦٤١، ٧٤٦٠)، ومسلم (١٠٣٧)، وابن ماجه (٩)، وأحمد (١٦٨٤٩)، وغيرهم.

(٤) أخرجه مسلم (١٩٢٢)، وأحمد (٢٠٨٥٩)، وغيرهما.

(٥) أخرجه أبو داود (٢٤٨٤)، وأحمد (١٩٨٥١، ١٩٨٩٥، ١٩٩٢٠)، والحاكم (٢٣٩٢، ٨٣٩١)، وغيرهم، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وحِفظِ الحَديثِ لإقامَةِ الدِّينِ؛ قال أحمدُ ابن حَنبلٍ: «إنْ لم تكُنْ هذه الطَّائِفةُ المَنصورَةُ أصحابَ الحَديثِ، فلا أَدرِي مَنْ هُمْ؟»(١).

[٦٢] أخبَرني أبو بَكرٍ البَامَنجِيُّ، قال: أخبَرنا أبو محمَّدٍ التَّكريتِيُّ، أخبَرنا أبو المَعالِي الإسْفرايِينِيُّ، وأبو عبدِ الله الطَّرائِفيُّ، وأبو نَصرِ الطُّوسِيُّ، قالوا: أخبَرنا أبو بَكرٍ الخَطيبُ، أخبَرنا أبو نُعَيمٍ الحافِظُ، حَدَّثنا سُليمانُ بنُ أحمَدَ الطَّبَرانِيُّ، حَدَّثنا أسلَمُ بنُ سَهلٍ الواسِطيُّ، حَدَّثنا تَمِيمُ بنُ المُنتَصِرِ، قال: لمَّا حدَّث يزيدُ بنُ هارونَ بحَديثِ شُعبَةَ، عن مُعاوِيَةَ بنِ قُرَّةَ، عن أبيهِ، قال يَزيدُ: «**إنْ لم يَكونُوا أهْلَ الحَديثِ والأثَرِ فلا أدرِي مَنْ هُمْ؟**»(٢).

ثمَّ قال أبو بَكرٍ الخَطيبُ: «كُلُّ طائِفَةٍ، وإن كانَتْ تَتأَوَّلُ أنَّ هذا الحَديثَ وارِدٌ فيها دونَ غَيرِها مِمَّن خالَفَها، فإنَّها لا تُنكِرُ أنَّ أَشَدَّ النَّاسِ نَظَرًا في حالِ المَنقولِ، واهتِمامًا بأُمورِ الأسانِيدِ المُؤَدِّيَةِ عن الرَّسولِ: أصحابُ الحَدِيثِ؛ لأنهم العالِمونَ بأسماءِ الرِّجالِ، وأهلُ العِنايَةِ بالبَحثِ عن الأحوالِ، وذَوُو المَعرِفَةِ بالجَرحِ والتَّعديلِ، والحافِظُونَ طُرُقَ الصَّحِيحِ والمَعلولِ.

اجتَهَدوا في تَعلُّمِ ذلك وضَبطِهِ، وأَتْعَبُوا نُفوسَهُم في سَماعِهِ وحِفظِهِ، وفَنِيت فيه أعمارُهم، وبَعُدت فيه أسفارُهم، واسْتَقربوا له الشُّقَّةَ البَعِيدَةَ، وهَوَّنُوا لأجلِهِ المَشَقَّةَ الشَّدِيدَةَ(٣)، حتَّى عَلِموا بتَوفيقِ اللهِ لهم صحيحَ الآثارِ، ومُنكَرَ الرِّواياتِ والأخبارِ، وعَرَفُوا أهلَ النَّقْلِ من مَجروحٍ وعدلٍ، ومُتْقِنٍ

---

(١) ينظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٢)، و«شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي (ص: ٢٧)، و«شرح السنة» للبغوي (١٤: ٢١٣)، و«الإلماع» للقاضي عياض (ص: ٢٧).

(٢) أخرجه الخطيب في «الاحتجاج بالشافعي» (ص: ٣٣) ـ ومن طريقه المصنف ـ وأخرجه كذلك الرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (٢٧) إثر حديث عمران بن حصين.

(٣) في حاشية (ب): «قوبل».

وحافظٍ، وصَدوقٍ وصالِحٍ، وليِّنٍ وضَعيفٍ، وساقِطٍ ومتروكٍ، فنزَّلُوا الرُّواةَ منازِلَهم، وميَّزُوا أحوالَهُمْ ومَراتِبَهُمْ، ودَوَّنُوا مِن الأحاديثِ صَحِيحَها، ونَبَّهُوا على باطِلِهَا وموضُوعِهَا»[١].

قلتُ: وفضائلُ أهلِ الحديثِ ومناقِبُ[٢] عُلماءِ النَّقلِ تُرْبِي على الإحصاءِ والعَدِّ، وتُزرِي بالإيفاءِ والحَدِّ، وخصائِصُهُمْ كثيرَةٌ، وأحوالُهُم عَزيزَةٌ، وأمورُهُم خَطيرَةٌ، ومؤنَتُهُم ثَقيلَةٌ، ومعونَتُهُم شَريفَةٌ جَليلَةٌ؛ هُم الأصْلُ وغَيرُهُم الفَرعُ، فيمَنْ سِواهم الضَّرُّ وفيهم النَّفعُ، لا زالَتْ آثارُهُم ظاهِرةً، وأنوارُهُم ساطِعَةً، ما دامَتْ الأفلاكُ دائِرَةً، والأَنْجُمُ لامِعَةً.

[٦٣] أخبَرَني الشَّيخُ الإمامُ أبو سَعد ابنُ الصَّفَّارِ كتابةً، قال: أخبَرنا زاهِرُ ابنُ طاهِرٍ، أخبَرنا أبو بَكرٍ البَيهقِيُّ، أخبَرنا أبو عبد الله الحافِظُ، أخبَرني إسماعِيلُ ابنُ محمَّدِ بن الفَضلِ بنِ محمَّدٍ الشَّعْرانِيُّ، حَدَّثنا جَدِّي، حَدَّثنا إسماعِيلُ بنُ أبي أُوَيسٍ، قال: كان مالِكُ بنُ أنسٍ إذا أرادَ أن يُحَدِّثَ تَوضَّأَ، وجَلسَ على صَدْرِ فِراشِهِ، وسَرَّحَ لِحْيَتَهُ، وتَمَكَّنَ في جُلوسِهِ بوَقارٍ وهيئَةٍ، وحدَّث، فقيل له في ذلك، فقال: «أُحِبُّ أن أُعَظِّمَ حديثَ رسولِ الله ﷺ، ولا أُحدِّث إلَّا على طَهارَةٍ مُتمَكِّنًا»، وكان يَكرَهُ أن يُحدِّثَ في الطَّريقِ أو هو قائِمٌ أو يَستعجِلُ، وقال: «أُحِبُّ أن أتفهَّمَ ما أُحَدِّثُ به عن رَسولِ اللهِ ﷺ»[٣].

---

(١) في (ب): «وموضوعا». وينظر: «الاحتجاج بالشافعي» للخطيب (ص: ٣٥-٣٦).

(٢) في (س)، (ف): «ومراتبُ».

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦:٣١٨)، والبيهقي في «المدخل إلى علم السنن الكبرى» (١٧٩٠) ـ ومن طريقه: المصنفُ ـ من طريق ابن أبي أويس، عن مالك.
ـ وأخرجه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٧٣١)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٥٨٥)، والخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٩٧٠)، وغيرهم، من =

[٦٤] وأخبَرني أبو سَعدٍ ابنُ الصَّفَّارِ أيضًا، قال: أخبَرنا زاهِرُ بنُ طاهِرٍ، أخبَرنا الإمامُ أبو بَكرٍ البَيهقِيُّ، أخبَرنا أبو عبدِ الله الحافِظُ، حَدَّثني عبد العزيز ابنُ عبد المَلِكِ الأُمَويُّ بـ«بُخارَى»، حَدَّثنا أبو العبَّاسِ أحمَدُ بنُ محمَّدٍ اليَزْديُّ، حَدَّثني محمَّدُ بنُ مَهزُولٍ بـ«المصِّيصَةِ»، حَدَّثنا يوسُفُ بنُ سَعيدِ بن مُسلِمٍ، حَدَّثنا إسحاقُ بنُ عِيسَى بن الطَّبَّاعِ، قال: قال عبدُ الله بنُ المباركِ: كُنتُ عند مالِكِ بنِ أنسٍ وهو يُحدِّثُنا، فجاءَتْ عَقْرَبٌ، فلدَغَتْهُ سِتَّ عَشْرةَ مَرَّةً، ومَالِكٌ يَتغَيَّرُ لونُهُ ويتصَبَّرُ، ولا يَقطَعُ حديثَ رسولِ الله ﷺ، فلمَّا فرَغَ من المَجلسِ وتَفرَّقَ النَّاسُ قلتُ له: أبا عبدِ الله، لقد رَأيْتُ مِنكَ عَجبًا! قال: «نَعم، أنا صبَرتُ إجْلالًا لحَديثِ رسولِ الله ﷺ»[١].

قُلتُ: ولو خَرجْتُ مِن شَرطِ الاختِصارِ، وذكَرْتُ مِن أحوالِهم ما يَبلُغُ الأوقارَ، لم آتِ منها بعُشْرِ المِعشَارِ؛ فإنَّ أمرَهُم في حِفظِ الأدبِ ورِعَايةِ الحُرمَةِ وشأنَهُم في التِزامِ السُّنَّةِ واجتنابِ البِدعَةِ كان أعلى مِن أن يُقاسَ عليهِ غَيرُهم، وأجَلَّ من أن يُنسَبَ إليه سِواهُم، رضي الله عنهم وأرضاهم، وجَعَلَنا مِن المُقتَدِينَ بآثارِهِم، المُقتَبِسينَ مِن أنوارِهِمْ بِمَنِّهِ وكرَمِهِ.

* * *

* وقَد اختلفَتْ مذاهِبُ العُلماءِ سَلَفًا وخَلَفًا في العَرْضِ على المُحَدِّثِ: أهو سماعٌ أم لا؟ وفي القِراءَةِ عليه: أهو إخبارٌ أم لا؟

= طرقٍ أخرى، عن مالكٍ.. نحوه.

(١) أخرجه البيهقي في «المدخل إلى علم السنن الكبرى» (١٧٩٦) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخه» (٣٦: ٣١٣)، والمصنفُ ـ وينظر: «بغية الملتمس» للعلائي (ص: ٧٢)، و«مفتاح الجنة» للسيوطي (ص: ٥٢).

فذهب[١] أكثر مُحَدِّثي المُتقَدِّمينَ إلى أنَّهُ سَماعٌ.

وذَهبَ جماعَةٌ مِن العُلماءِ، مِنهم الشَّافعيُّ وغيرُه، إلى: أنَّ العرضَ ليس بِسَماعٍ، وأنَّ القِراءَةَ عليه إخبارٌ[٢].

* وذَهب عامَّةُ المُتأخِّرينَ إلى جَواز الإجازَةِ والكِتابَةِ؛ لِما في ذلك من المَصلحَةِ مِن استِبْقاءِ العِلمِ، واستِدامَةِ الرِّوايةِ، وغَيرِ ذلك[٣].

* وذهب جماعَةٌ إلى تَركِ الفَرْقِ بين الألفاظِ المُصطَلَح عليها مِنْ قَولِهم: «حَدَّثنا»، و«أخبَرنا»، و«أنْبأنا»، ونَحوِ ذلك، وهو مَذهَبُ أكثَرِ أهلِ الغَربِ.

وذَهبَ آخَرون إلى الفَرْقِ بَينها، وهو مَذهَبُ أكثَرِ أهلِ الشَّرْقِ[٤].

قال أبو عبد الله الحاكِمُ: «والَّذي أَخْتارُهُ في الرِّوايَةِ، وعَهِدْتُّ عَليه أكثَرَ مَشايخِي وأئمَّةَ عَصرِي: أن يَقولَ في الَّذي يأخُذُه من المُحَدِّثِ لَفظًا ليس معه أَحَدٌ: حَدَّثَني فُلانٌ؛ وما يأخُذُهُ من المُحَدِّثِ (٥لفظًا مع غَيرِه: حَدَّثَنا فُلانٌ؛ وما قَرأَهُ على المُحَدِّثِ بنَفسِه٥): أخبَرني فُلانٌ؛ (٦ومَا قُرِئ على المحدِّث وهو حاضرٌ: أخبَرنا فلانٌ٦)؛ وما عُرِضَ على المُحَدِّثِ فأَجازَ له روايتَهُ شِفاهًا يَقولُ:

(١) في (ف): «فذكر».

(٢) اتفق أهل الحديث على إجازة التَّحمُّلِ والأخذ بالعرض على الشَّيخ، لكن الخلاف بينهم في تساويها مع السماع، كما ذكر المصنفُ ههنا. وينظر تفصيل ذلك: «الإلماع» للقاضي عياض (ص: ٧٠-٧٣)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢: ٣٤١-٣٥٤).

(٣) ينظر: «الإلماع» للقاضي عياض (ص: ٨٩)، و«الوجيز في ذكر المجاز والمُجيز» للسِّلفي (ص: ٣٢-٤٤)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٢: ٣٩٧-٤٠٥).

(٤) ينظر: «صحيح البخاري» (١: ٢٢)، و«التسوية بين حدثنا وأخبرنا» للطبراني، و«الإلماع» (ص: ٦٩)، و«فتح الباري» (١: ١٤٤)، و«فتح المغيث» (٢: ٣٢٧-٣٣٧).

(٥-٥) سقط من (ب)، (ع).

(٦-٦) سقط من (ع)، وفي (ب): «وما قرئَ على المحدث بنفسه: أخبرني فلان».

أنْبَأنِي فُلانٌ؛ وما كَتَب إليه المُحَدِّثُ من مَدينَةٍ[١] ولم يُشافِهْهُ بالإجازَةِ يَقولُ: كَتَب إليَّ فُلانٌ»[٢].

قُلتُ: فهذا الَّذي ذَكَرهُ الحاكِمُ الإمامُ رحمه الله مُوافِقٌ للُّغةِ، صَحِيحٌ في المَعنَى.

[٦٥] وأخبَرني بِذلك كُلِّهِ: الشَّيخُ الإمَامُ أبو سَعدٍ ابنُ عُمَر إجازةً، قال: أخبَرنا عبدُ الغافِرِ، وزاهِرٌ، وفاطِمَةٌ، قالوا: حَدَّثنا أحمَدُ بنُ خَلَفٍ، قال: حَدَّثنا الحاكِمُ.. به.

* وأسهَلُ مِن هذه الطَّريقَةِ أن نَقولَ: لا يَخلُو أخْذُهُ مِن المُحدِّثِ مِن أن يكونَ بقراءَةِ المُحَدِّثِ، أو بقراءَتِهِ، أو بقراءَةِ شَخصٍ آخَر، أوبإجازَةِ المُحَدِّثِ له حُضورًا، أو غَيبَةً، أو كِتابَةً، أو مُناولَةً.

فإن قرأ المحَدِّثُ يقولُ بلَفْظِ: حَدَّثَ.

وإن قرأ هو أو غيرُه يقولُ: أَخبَر.

وفي الأقسام الأخرى: أنْبَأَ، وإن قال فيها أيضًا: أخبَر جازَ، ولكن الأحسنَ أن يُبَيِّنَ، نحو: «أخبَرنا إجازةً»، أو «كِتابَةً»، أو «مُناوَلَةً»، أو نَحوَ ذلك.

وفي هذا كُلِّه: إن كانَ منفردًا وَحدَهُ قال بلفْظِ المُفرَدِ، نحو: «حَدَّثَني» وغَيرِه، وإن كانَتْ لأحَدٍ معَهُ مُشارَكةً فيه[٣] قال بلفظِ الجَمعِ، نحو: «حَدَّثَنا»، فهَذا كامِلٌ وافٍ.

---

(١) في (ف): «من حديثه»، وهي محتملة، والمثبت موافقٌ لمصدر المصنِّفِ.

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص: ٢٦٠)، وينظر: «الإلماع» (ص: ١٢٦)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص: ٢٥٨)، و«التقييد والإيضاح» للعراقي (ص: ١٧٢).

(٣) مثبتة من (ب)، (ع).

[٦٦] وأخبَرني الإمَامُ أبو بَكرٍ عَتِيقُ بن عَليٍّ بن عُمرَ رحمه الله، قال: أخبَرنا أبو القاسم رجاء بن حامد بن رجاء المَعدانِيُّ، أخبَرنا والدي، أخبَرنا السيِّدُ أبو الحسنِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بن زَيدٍ الحُسَينِيُّ رحمه الله تعالى يَعدُّه لنفسِه:

أخِلَّائِي، أَجَزْتُ لَكُمْ سَمَاعِي ... ومَا صَنَّفْتُ من كُتْبِ الحَدِيثِ
إذَا مَا شِئْتُمُ فَارْوُوهُ عَنِّي ... كَبِيرُكُمُ، وذُو السِّنِّ الحَدِيثِ
أَجَزْتُ لِكُلِّ ذِي عَقْلٍ ودِينٍ ... يُرِيدُ العِلْمَ بِالطَّلَبِ الحَثِيثِ
على شَرْطِ الإِجَازَةِ، فَاحْفَظُوهُ ... من التَّصْحِيفِ والغَلَطِ الخَبِيثِ
فَإِنِّي مِن وُقُوعِ السَّهْوِ فِيهِ ... بَرِيءٌ مُعْلِنٌ كَالمُسْتَغِيثِ
عَلَيْكُمْ بِالأَنَاةِ لِكُلِّ خَطْبٍ ... فَقَلَّ وُقُوعُ سَهْوٍ من مُرِيثِ[1]
وأُوصِيكُمْ بِتَقْوى اللهِ كَيْمَا ... تَنَالُوا العَفْو من رَبٍّ مُغِيثِ[2]

---

(١) يعني: مُتَأَنٍّ؛ مأخوذ من الرَّيْثِ: وهو الإبْطاءُ وخلافُ العَجَلِ، يُقال: رجلٌ رَيِّثٌ، أي: بطيء، ومن أمثالهم في التَّلبُّثِ والتَّأنِّي: «رُبَّ عَجَلةٍ تَهَبُ رَيْثًا»! ينظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٢٣٢)، و«تهذيب اللغة» (١٥: ٩٠)، و«مقاييس اللغة» (٢: ٤٦٤).

(٢) أخرجه عبد الغافر الفارسي، كما في «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» للصريفيني (ص: ٥٩).

فصلٌ

وايمُ الله لولَا دواعٍ ثلاثٌ لَمَا خفَّ عليَّ الإقبالُ على إجابتِك، والإسعافُ بطِلبَتِك، معَ إلمَامِ عَوائقَ ثلاثٍ بأكبَريَّ، وإفحامِها أصغَريَّ[1].

فالداعيةُ الأُولى

الوعيدُ الوارِدُ في كتاب الله جَلَّ ذِكرهُ في مواضعَ وأخبارِ النبيِّ ﷺ لمَنْ كَتَم شيئًا ممَّا أوتي مِن العُلومِ التي يَحتاجُ[2] النَّاس إليها، أو ضَنَّ به عليهم ولم تَكن لهم فيه فتنةٌ، وقد تَعيَّنَ عليه في عُموم الأحوالِ أو خُصوصِها بيانُهُ؛ قال اللهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وبعدها ببضع آيٍ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤].

---

(١) في (ب)، (ع): «وإقحامها أصغري»، وهو تحريفٌ. والمراد بـ«أَصْغرَيهِ»: قلبُه ولسانُه، وفي المثل: «إنَّما المَرءُ بأصْغرَيهِ»، وقيل لهما الأصغران؛ لِصغر حجمهما، ويجوز أن يسميا كذلك ذهابًا إلى أنهما أكبر ما في الإنسان معنًى وفضلًا. ينظر: «الأمثال» لأبي عبيد (ص: ٩٨)، و«تهذيب اللغة» (٨: ٦٠)، و«مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٢٩٤).
ـ وأورد المصنفُ «أكبَرَيهِ» قبل ذلك للمشاكلة، أو المراد بهما اليد والرجل، والله أعلم.

(٢) في (س)، (ف): «تحتاج».

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ..﴾ الآية [آل عمران: ١٨٧].

في عموم هذه الآي من التَّهديدِ والوَعيدِ الشَّديدِ ما يَدلُّ على المَنعِ مِن كِتمانِ شَيءٍ مِن علومِ الدِّينِ والضَّنِّ به.

وقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ﴾، أي: فهَلَّا خَرج إلى الغَزوِ مِن كُلِّ قبيلَةٍ جماعَةٌ، وقعَد آخَرون ﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾، أي: ليتعلَّمَ القاعِدون القُرآنَ والسُّنَنَ والحدودَ، ﴿وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾، أي: وليُعلِّمُوهُم مِمَّا تَعلَّمُوا مِن القُرآنِ والسُّنَنِ، ويُخوِّفونهم بذلكَ ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فلا يَعمَلون بخِلافِ ذلك(١).

وقال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ سُئلَ عَنْ عِلمٍ يَعلَمُه فكتَمَهُ أُلجِمَ يومَ القِيامَةِ بِلِجامٍ مِنْ نَارٍ»(٢).

[٦٧] أخبَرنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ جامِعٍ بِقرَاءَتي عَلَيهِ، حَدَّثَنا أبو مَنصورٍ

---

(١) وبهذا التأويل قال كثير من المفسِّرين. وينظر: «الكشف والبيان» للثعلبي (٥: ١١١)، و«النكت والعيون» للماوردي (٢: ٤١٥)، و«البسيط» للواحدي (١١: ٩٤).

ـ وأخرج عبد الرزاق في «التفسير» (١١٤٣)، وابن جرير (١٢: ٨٢)، عن الحسن، قال: «لتتفقَّهَ الطَّائفةُ النَّافِرَةُ، ثم تُنذِرَ إذا رَجَعَت إلى قَومِها المُتَخَلِّفَة».

قال أبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن» (٤: ٣٧٢)، وتبعه إلكيا الهراسي في «أحكامه» (٢: ٢٢١)، ثم ابن الفرس في «أحكامه» (٣: ٢٠١): «وهذا التأويل أشبه بظاهر الآية؛ لأنه قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]، فظاهر الكلام يقتضي أن تكون الطائفة النافرة هي التي تتفقه وتنذر قومها إذا رجعت إليهم»، واستبعد التأويل الأول من وجهين، فليراجع.

(٢) سيأتي تخريجه.

محمَّدُ بن أسعدَ الطُّوسِيُّ، حَدَّثنا الإمامُ أبو محمَّدٍ الحُسينُ بنُ مَسعودٍ البَغَويُّ، حَدَّثنا أبو الفَضلِ زِيادُ بنُ محمَّدٍ الحَنَفيُّ، أخبَرنا أبو مُعاذٍ الشَّاهُ بنُ عبد الرَّحمنِ، أخبَرنا أبو بَكرٍ عُمَرُ بنُ سَهلِ بنِ إسماعِيلَ الدِّينَورِيُّ، حَدَّثنا أحمَدُ بنُ محمَّدِ ابنِ عِيسَى البرتِيُّ القاضِي، حَدَّثنا أبو حُذيفَةَ مُوسَى بنُ مَسعودٍ، حَدَّثنا إبراهِيمُ ابنُ طَهْمانَ، عن سِماكِ بنِ حَربٍ، عن عَطاءِ بنِ أبي رَباحٍ، عن أبي هُريرَةَ، قال: قال رَسُولُ الله ﷺ: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعلَمُهُ فكتَمَهُ أُلجِمَ يَومَ القِيامَةِ بلِجَامٍ مِنْ نَارٍ**»[1].

[٦٨] وأخبَرني الإمامُ أبو بَكرٍ عَتِيقُ بنُ عَليٍّ البامَنجِيُّ رحمه الله، قال[2]: أخبَرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ عَلِيٍّ التَّكرِيتِيُّ بقراءَتي عَليه، أخبَرنا الفضلُ بنُ سَهلٍ الإسْفرايِينِيُّ قِراءَةً عليه، ومحمَّدُ بنُ أحمَدَ الطَّرائِفيُّ، وأحمَدُ بنُ محمَّدٍ الطُّوسِيُّ كِتابةً، قالوا: أخبَرنا الخَطِيبُ أبو بَكرٍ أحمَدُ بنُ عَليٍّ بن ثابتٍ الحافِظُ، قال: أخبَرنا أبو نُعَيمٍ أحمَدُ بنُ عبد الله الحافِظُ بأصْبَهانَ، حَدَّثنا حَبيبُ بنُ الحسَنِ القَزَّازُ، حَدَّثنا عبدُ الله بن أيُّوبَ يعني: الخَرَّازَ[3]، حَدَّثنا أبو نَصرٍ التَّمَّارُ، حَدَّثنا حَمَّادٌ، عن عَليِّ بنِ الحَكَمِ، عن عَطاءٍ، عن أبي هُريرَةَ، قال:

---

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٩٢٩٧)، والطبراني في «الأوسط» (٣٥٢٩)، والبغوي في «شرح السنة» (١: ٣٠١) ـ ومن طريقه: المصنف ـ وغيرهم، من طريق ابن طهمان، عن سماك، عن عطاء، عن أبي هريرة.. به مرفوعًا، وقال البغوي: «هذا حديثٌ حسَنٌ»، وقد ورد موقوفًا على أبي هريرة أيضًا، وهو ثابتٌ بكل حالٍ إن شاء الله.

(٢) مثبتة من (ب).

(٣) في (ب): «الحراز»، وفي (س): «الخزاز»، والمقصود به: أبو مُحَمَّد عبد الله بن أيوب بن زاذان الضرير البصري، المعروف بالقِرَبيِّ، متروك، مات في سنة اثنتين وتسعين ومِئتين. ينظر: «تاريخ بغداد» (١١: ٦٥)، و«ميزان الاعتدال» (٢: ٣٩٤).

قال رَسولُ الله ﷺ: «مَنْ كتَمَ عِلْمًا عَلَّمَهُ اللهُ تَعالى أَلْجَمَهُ اللهُ تَعالى بلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[١].

هذا حديثٌ حسَنٌ؛ أخرجَهُ أبو داودَ: عن مُوسَى بنِ إسماعِيلَ، عن حَمَّادِ ابنِ سَلمَةَ، عن عَليِّ بنِ الحَكَمِ.

وأخرجَهُ أبو عِيسَى: عن أحمَدَ بنِ بُدَيلٍ اليامِيِّ[٢]، عن عبد الله بن نُمَيرٍ، عن عُمَارَةَ بن زاذَانَ، عن عَليِّ بنِ الحَكَمِ.

وأخرجَهُ أبو عبدِ الله القَزوينيُّ: عن أبي بَكر بن أبي شَيبَةَ، عن أسوَدَ بنِ عامِرٍ، عَن عُمارَةَ بن زاذَانَ، عن عَليِّ بنِ الحَكَمِ[٣].

[٦٩] وأخبَرني أبو بَكرٍ البامَنجِيُّ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ التَّكريتِيُّ، أخبَرنا الفضلُ بنُ سَهلٍ، ومحمَّدُ بنُ أحمَدَ، وأحمَدُ بنُ محمَّدٍ، قالوا: أخبَرنا أبو بَكر ابنُ ثابتٍ الخَطِيبُ، قال: أخبَرنا القاضِي أبو عُمرَ القاسِمُ بنُ جعفَرَ الهاشِميُّ بـ«البَصرَةِ»، حَدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ الحافِظُ، حَدَّثنا عُمَرُ بنُ إبراهِيمَ أبو الآذانِ، حَدَّثنا القاسِمُ بنُ سَعيدِ بنِ المُسيَّبِ بنِ شَريكٍ، حَدَّثنا أبو النَّضْرِ[٤] الأكْفانِيُّ، حَدَّثنا سُفيانُ الثَّوريُّ، عن جابِرٍ ـ يعني: الجُعفِيَّ ـ عن عَطاءٍ، عن

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٤٩)، وابن ماجه (٢٦١)، وأحمد (٧٥٧١، ٨٠٤٩، ٨٥٣٣، ٨٦٣٨)، والخطيب في «الاحتجاج بالشافعي» (ص: ٢٤) ومن طريقه: المصنف، من طريق علي بن الحكم.. به، وحسَّنه الترمذي، والمصنفُ، وقال العقيلي في «الضعفاء» (١ : ٢٤٢): «إسناده صالحٌ»، على أن طريق المصنف ضعيفٌ جدًّا.

(٢) في (ب): «التامي»، وهو تحريفٌ.

(٣) من قوله «وأخرجه أبو عبد الله»، إلى هنا: سقط من (س)، وللحديث طرقٌ أخرى كثيرة عن أبي هريرة رضي الله عنه، وله شواهد متعددة.

(٤) في (س): «أبو الفضل»، وهو تحريفٌ.

ابنِ عبَّاسٍ، قال: قال رَسولُ الله ﷺ: «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ نَافِعٍ فكَتَمَهُ جاءَ يَومَ القِيامَةِ مُلْجَمًا بلِجامٍ مِنْ نَارٍ**»[١].

هذا حَديثٌ غَريبٌ مِن حَديثِ عَطاءٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ[٢].

وجابِرُ بنُ يَزيدَ الجُعفِيُّ، أبو محمَّدٍ الكُوفِيُّ: يُرمَى بالكَذِبِ، تكَلَّمُوا فيهِ، وذَكَرهُ الثَّوريُّ وشُعبَةُ وجَماعَةٌ بِالخَيرِ، وقال جماعَةٌ: «يُكتَبُ حَدِيثُهُ على الاعتِبارِ، ولا يُحتَجُّ بِهِ»[٣].

[٧٠] أخبَرني أبو زُرعَةَ عُبيد اللهِ بنُ محمَّدٍ اللَّفْتُوَانِيُّ كِتابَةً، قال: أخبَرنا زَاهِرُ بنُ طاهِرٍ قِراءَةً عليه، قال: أخبَرنا أبو عُثمانَ إسماعِيلُ بنُ عبد الرَّحمنِ الصَّابُونِيُّ، وأبو حَفصٍ عُمَرُ بنُ أحمَدَ بنِ مَسرورٍ، وأبو محمَّدٍ الحَسَنُ بنُ محمَّدٍ الصَّفَّارُ إجازَةً، قالوا: أخبَرنا أبو طاهِرٍ محمَّدُ بنُ الفَضلِ بنِ محمَّدٍ قِرَاءَةً عليه، قال: أخبَرنا جَدِّي أبو بَكرٍ محمَّدُ بنُ إسحاقَ بنِ خُزَيمَةَ، حَدَّثنا عَلِيُّ بنُ حُجرٍ، حَدَّثنا إسمَاعِيلُ ـ هو: ابنُ جَعفَرَ ـ حَدَّثَنا محمَّدٌ ـ هو: ابنُ عَمرِو بنِ عَلقَمَةَ ـ عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هُريرَةَ، أنَّه قال: «**لَو حَدَّثتُكُم بِكُلِّ ما أعلَمُ**،

---

(١) أخرجه الطبراني (١١: ١٤٥: ١١٣١٠)، وأبو نعيم في «المستخرج» (١٧)، والخطيب في «الجامع» (٧١٨)، وفي «الاحتجاج بالشافعي» (ص: ٢٦) ـ ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخه» (٤٣: ٥٤١)، والمصنف ـ والشجري في «الأمالي الخميسية» (٢٤٥)، من طريق جابر الجعفي، عن عطاء، عن ابن عباسٍ.. به، وضعفه أبو نعيم، وغيره.

(٢) وأخرجه الترمذي (٢٩٥٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٣٠-٨٠٣١)، وأحمد (٢٠٦٩، ٢٤٢٩)، بألفاظٍ مقاربةٍ من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباسٍ، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ قَالَ فِي القُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وقد حسَّنه الترمذيُّ، وضعفه غيره.

(٣) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٢: ٢١٠: ٢٢٢٣)، و«الكامل» لابن عدي (٢: ٣٢٧: ٣٢٦)، و«تهذيب الكمال» (٤: ٤٦٥: ٨٧٩)، وجاء في حاشية (ب): «قوبل».

ـ قال: حَسِبتُه يَقُولُ ـ: لَرَمَيتُمُونِي بِالقَطعِ؛ ولكِنَّ اللهَ المَوعِدُ، ولولَا آيَةٌ في كِتابِ اللهِ ما حَدَّثتُكُم شيئًا، إنَّ اللهَ يقولُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]»(١).

قلتُ: وكذلك الوَعدُ الآتِي في الكِتابِ والسُّنَّة لِمَن عَلَّمَ أحدًا شَيئًا مِمَّا عَلِمَ، أو هَدَى إلى الحَقِّ، ونَهى عن البَاطِلِ، أو دَعا إلى السُّنَّةِ ومَنعَ مِن البِدعَةِ.

وهذا هو المَقصُودُ مِن إنزالِ الكُتُبِ وإرسالِ الأنبياءِ، ومَن قامَ بشيءٍ مِن ذلك بَعدَ الرُّسُلِ فَهُو مِن جُملةِ ورثَةِ الأنبياءِ الذين هم أفضلُ البريَّةِ بَعدهم، السَّادُّون مَسَدَّهُم، القائِمُونَ بأمرِهِم، الدَّاعُونَ إلى هَديِهِم، الذين هُم في الدُّنيا أهلُ الأمانَةِ والسُّنَّة، وفي الأُخرَى أهلُ الأمْنِ والجنَّة.

قال اللهُ جَلَّ ذِكرُهُ في حُجَّتِه التي مَنَّ على إبراهِيمَ عليه السلام بإلْهامِهِ إيَّاهَا(٢): ﴿فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٨١]؟

وقـال تعالـى: ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

[٧١] أخبَرني أبو زُرعَةَ عُبَيدُ اللهِ بنُ محمَّدٍ اللَّفتُوانيُّ كِتابةً، أخبَرنا زاهِرُ ابن طاهِرٍ قِراءةً عليهِ، أخبَرنا أبو سَعدٍ(٣) محمَّدُ بنُ عبد الرَّحمنِ الكَنْجَروذِيُّ

---

(١) أخرجه البخاري (١١٨، ٢٣٥٠)، ومسلم (٢٤٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٣٥-٥٨٣٧)، وابن ماجه (٢٦٢)، وأحمد (٧٢٧٥، ٧٧٠٥)، وإسماعيل في «أحاديثه» (١٩١) ـ ومن طريقه: المصنف ـ من طرقٍ عن أبي هريرة.. بألفاظٍ مقاربة.

(٢) في (س)، (ف): «بإلهامه إياه».

(٣) في (ب): «أبو سعيد»، وفي حاشيتها: «قوبل».

قِراءَةً عليه، أخبَرنا أبو طاهِرٍ محمَّدُ بنُ الفَضلِ بنِ محمَّدٍ، أخبَرنا جَدِّي أبو بَكرٍ محمَّدُ بنُ إسحَاقَ بنِ خُزَيمَةَ، حَدَّثنا عَلِي بنُ حُجرٍ، حَدَّثَنا إسمَاعِيلُ، حَدَّثنا العَلَاءُ، عن أبيهِ، عن أَبِي هُريرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**مَنْ دَعَا إلى هُدًى كانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لا يُنقِصُ مِنْ أُجورِهِمْ شَيئًا، ومَن دَعا إلى ضَلالَةٍ كانَ عَليهِ مِنَ الإِثْمِ مثلُ آثامِ مَنْ تَبِعَهُ، لا يُنقِصُ ذلك مِنْ آثامِهِمْ شَيئًا**»[١].

هذا حديثٌ صحيحٌ؛ أخرجَهُ مُسلمٌ: عن عَلِيِّ بنِ حُجْرٍ، وقُتَيبَةَ بنِ سَعيدٍ، ويَحيى بنِ أَيُّوبَ، عن إسماعِيلَ بنِ جَعفرٍ.

وأخرجَهُ أبو داودَ: عن يَحيى بنِ أَيُّوبَ، عن إسماعِيلَ بنِ جَعفرٍ.

وأخرجَهُ أبو عِيسى: عن عَلِيِّ بن حُجْرٍ، عن إسماعِيلَ بنِ جَعفرٍ.

وأخرجَهُ ابن ماجه: عن محمَّدِ بن عُثمانَ، عن عبد العَزيز بنِ أبي حازِمٍ[٢]، عن العَلاءِ بنِ عبد الرَّحمن[٣].

[٧٢] وبهذا الإسنادِ: عن[٤] أبي هُريرَةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلاثٍ: صَدقَةٍ[٥] جارِيَةٍ، أو عِلْمٍ يُنتَفَعُ بهِ، أو وَلَدٍ صَالِحٍ يَدعُو لَهُ**»[٦].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٩)، والترمذي (٢٦٧٤)، وابن ماجه (٢٠٦)، وأحمد (٩١٦٠)، وإسماعيل بن جعفر في «أحاديثه» (٢٧٤) ـ ومن طريقه: المصنف ـ وغيرهم.

(٢) في (س)، (ف): «عن عبد العزيز بن أبي حاتم»، وهو تحريفٌ.

(٣) في (ب): «عن علاء بن عبد الرحمن».

(٤) في (س): «وعن».

(٥) ضبطت في (ع)، (ف) على الوجهين، بالضم والكسر، مع التنوين، وكذلك ما بعدها.

(٦) أخرجه مسلم (١٦٣١)، وأبو داود (٢٨٨٠)، والترمذي (١٣٧٦)، والنسائي (١٣٧٦)، وابن ماجه (٢٤٢)، وأحمد (٨٨٤٤)، وإسماعيل بن جعفر في «أحاديثه» (٢٤٣) ـ ومن =

[٧٣] وأخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ أبو القاسِمِ يَحيى بنُ عليٍّ البَغدادِيُّ[١]، والقاضِي يَحيى بنُ الرَّبِيعِ الواسِطيُّ قِراءةً عليهما، قالا: أخبَرنا الإمامُ محمَّدُ ابنُ يَحيى النَّيسابُورِيُّ، حَدَّثنا أبو سَعيدِ بنُ أبي عبد الرَّحمن المُزَكِّى إملاءً، أخبَرنا أبو نُعيمٍ بِشرُويَه بن محمَّدٍ المَعقِلِيُّ، أخبَرنا أبو سَهلٍ بِشرُ بنُ أحمَدَ الإسفراييني، حَدَّثنا أبو بَكرٍ الفِريابِيُّ ـ وهو: جعفَرُ بنُ محمَّدٍ المُستَفاضُ ـ حَدَّثنا قُتَيبَةُ بنُ سَعيدٍ، حَدَّثنا إسماعِيلُ بنُ جَعفَرٍ، عن العَلاءِ بنِ عبد الرَّحمن، عن أبيهِ، عن أبي هُريرَةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**إذَا مَاتَ الإنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلَّا مِنْ ثَلاثَةٍ: إلَّا مِنْ صَدقَةٍ جارِيَةٍ، أو عِلْمٍ يُنتَفَعُ بهِ، أو وَلَدٍ صَالِحٍ يَدعُو لَهُ**»[٢].

هذا حديثٌ صَحيحٌ؛ أخرجَهُ مسلِمٌ: عن قُتَيبَةَ بنِ سَعيدٍ، وعَلِيِّ بنِ حُجْرٍ، ويَحيى بنِ أيُّوبَ المَقابِرِيِّ، كُلُّهم: عن إسماعِيلَ بنِ جعفَرِ بنِ أبي كَثيرٍ المَدَنِيِّ.

وأخرجَهُ أبو داودَ: عن الرَّبِيعِ بنِ سُليمانَ المُؤذِّنِ، عن ابنِ وَهبٍ، عن سُليمانَ بنِ بِلالٍ، عن العَلاءِ.

وأخرجَهُ أبو عِيسى التِّرمِذِيُّ، وأبو عبد الرَّحمن النَّسائِيُّ: عن عَلِيِّ بنِ حُجْرٍ، عن إسماعِيلَ بنِ جَعفَرٍ؛ كُلُّهم كمَا ذَكَرناهُ سَواء.

[٧٤] وأخبَرنا شَيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ، أخبَرنا القاسِمُ بنُ حُصَينٍ، أخبَرنا أبو طالِبٍ ابنُ غَيْلانَ، حَدَّثنا أبو بَكرٍ الشَّافعيُّ، حَدَّثنا محمَّدُ ـ هو: ابنُ غَالِبٍ ـ حَدَّثني عبد الصَّمَدِ ـ هو: ابنُ النُّعمان ـ حَدَّثنا مسلِمٌ ـ هو: ابنُ خالِدٍ ـ عن العَلاءِ، عن أبيهِ، عن أبي هُريرَةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**إذَا مَاتَ الإنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إلَّا**

= طريقه: ابن خزيمة (٢٤٩٤)، والمصنف ـ وغيرهم.

(١) في (ف): «البغداذي».

(٢) ينظر التخريج السابق.

مِنْ ثَلاثٍ: صَدقَةٍ جَارِيَةٍ، أو عَمَلٍ صَالِحٍ يَنفَعُ، أو وَلَدٍ صالِحٍ يَدعُو لَه»[1].

هكذا وقعَ في هذه الرِّوايَةِ «العَمَلُ» مكانَ «العِلْمِ»، ولا أدرِي كيفَ وقعَ؟ أهـو مِن رَاوٍ، أو كاتِبٍ؟ فإنَّ الصَّحيحَ المَشهـورَ المَحفُوظَ «العِلْمُ» لا غيرَ[2].

وقد تَكَلَّمَ جماعَةٌ في مُسلِمِ بنِ خالِدٍ الزِّنْجِيِّ، وهو إمَامُ أهلِ مَكَّةَ رضي الله عنه وفَقِيهُهُم[3]، اعتَرَفَ بِفضلِهِ وعَدالَتِه أكثَرُ الأئمَّةِ وعامَّةُ عُلماءِ الأمَّةِ[4].

بيَّنَ النَّبيُّ ﷺ مِن فضيلَةِ العِلمِ وشَرَفِهِ وخَصائِصِهِ: أنَّه يَبقَى مَع صاحِبِهِ في الدُّنيَا والآخِرَةِ وبَعدَهُ.

وهو عِبادَةٌ مُتَعدِّيَةٌ نافِعَةٌ لهُ ولِغيرِه، وهو مِن صِفاتِ الحَقِّ جل جلاله، وخصائِصِ المَلائِكَةِ، وأجَلُّ نِعَمِ اللهِ تعالى على بَنِي آدَمَ؛ نَفَعَنَا اللهُ تعالى بِهِ، ولا جَعَلَهُ وَبالًا علينا بِمَنِّه وكَرَمِه.

[٧٥] أخبَرَني الشَّريفُ أبو محمَّدٍ يُونُسُ بنُ يَحيَى، قالَ: أخبَرنا أبو الفُتُوحِ محمَّدُ بنُ محمَّدٍ الطَّائِيُّ، قال: أنشَدَنَا القاضي بُندَارُ بنُ أبي لَيلَى البَصريُّ:

إذَا شِـئْتَ أَنْ تَلقَى عَدُوَّكَ رَاغِمًا وتَقتُلَـهُ حُزْنًـا، وتَحرِقَـهُ غَمّـا
فَسَامِ العُلا، وازْدَدْ مِن الفَضْلِ؛ إنَّهُ مَن ازْدَادَ عِلْمًا زَادَ حاسِدَهُ هَمّا[5]

---

(١) أخرجه ابن غيلان في «الغيلانيات» (٦٠٢)، ومن طريقه: الشجري في «الأمالي الخميسية» (٣٥٣)، والمصنف، وهو شاذٌّ بهذا اللفظ كما ذكر المصنفُ، والله أعلم.

(٢) ضبطت في (ف): «لا غيرُ» بفتح الراء وضمها معًا.

(٣) في (ب): «وفقهيهم».

(٤) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٨: ٦: ١٧٩٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٧: ٥٠٨: ٢٩٢٥)، و«سير أعلام النبلاء» (٨: ١٧٦).

(٥) في (س)، (ع)، (ف): «زاد حُسَّادَهُ همًّا». =

والداعية الثانية

الرَّغبةُ في الانتِظامِ في سِلكِ الشَّاكرينَ، بإظهارِ هَذة النِّعمة مِن العلمِ والحكمَةِ الَّتي هي مِن أَجلِّ نِعَمِ الله جلَّ ذِكرُه على عِبادِهِ، وأعزِّها.

قال اللهُ تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، أي: عِلمَ القُرآنِ والسُّنَّةِ، والفَهمَ فيه[1].

= ـ والبيتان أخرجها أبو الفتوح الطائي في «الأربعين في إرشاد السائرين» (ص: ١٧٢)، ومن طريقه: المصنف.

(١) ورد هذا التفسير عن جماعة من السلف منهم: ابن عباس، وأبو العالية، وقتادة، ومجاهد. وينظر: «تفسير ابن جرير» (٥: ٩٥)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٢: ٥٣١).
وفي حاشية (ب): «قلت: والمراد من الفهم فيه: الفقه؛ إذ الفقه في اللغة: الفهم، يقال: فَقِه الرَّجلُ بكسر القاف، أي: فهم، ومنه: قوله تعالى: ﴿مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١]، أي: ما نفهم، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]، أي: لا تفهمون، وقال ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ [البقرة: ٢٦٩]، أي: الفقه في الدين، والمراد منه فقه الأحكام، ومثله قد روى عمر وابن مسعود رضي الله عنه.
وقال عليه السلام: «فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد».
وقال عليه السلام: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين».
قال معاذٌ رضي الله عنه: «أي: علم الحلال والحرام».
قال عامة العلماء: «لا ينفع الكتاب والسنة إلا بالفقه»؛ قال محمد بن الحسن رحمه الله: «لا ينفع الفقه إلا بالحديث، ولا ينفع الحديث إلا بالفقه».
وقلت: لا خير في المحدِّثِ إذا لم يكن فقيهًا؛ فإنه يكون ظاهريًا، وكذا من يقرأ القرآن وليس عنده من الحديث والفقه؛ فإنه يكون عاميًّا، والعالم أفضل من العامل؛ فإن العامل بغير علم يفسد في دينه أكثر مما يصلح... من العالم الفقيه بالاتفاق، وحيث ما يذكر البخاري في صحيحه: باب العلم، وقال أهل العلم: المراد منه أهل الفقه، وكذا لو أوصى رجلٌ بأن يصرف ثلث ماله لأهل العلم، المراد: أهل الفقه بالاتفاق. =

وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ مِن القُرآنِ والنُّبوَّةِ والحِكمَةِ والعِلمِ ﴿فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]، أخْبِر بها(١).

= والفقه أرجح من سائر العلوم؛ بدليل قوله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]؛ فقد منَّ الله تعالى عليه بالفهم، والامتنان إنما يكون بأعلى النعم، وقال تعالى: ﴿لِيَتَفَقَّهُواْ فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ..﴾ الآية [التوبة: ١٢٢]، وقال تعالى: ﴿بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، أي: بالفقه والموعظة؛ إلا علم أصول الدين؛ فإنه أشرف من علم الفقه؛ إذ شرف كل علم بحسب شرف ما يبحث عنه، وبَحْثُ علم الكلام من حيث معرفةُ توحيد الله تعالى، وصدقُ الرسالة، وإيقانُ حقيقة دين الإسلام، ومعرفةُ هذه الأشياء أفضلُ من معرفة جميع ما سواها بالاتفاق، بشرط أن يكون المشتغل سليم الفطرة، ومستقيمَ الفكرة.

ويكره التوغل فيه بالاتفاق، ما خلا علمَ الفقه؛ فإن التوغل فيه ممدوحٌ بالاتفاق.

والفقيه: هو الذي يكون عالمًا بالمشروعات، ويتقن معرفة ذلك بالوقوف على [البصيرة] من الكتاب والسنة وإجماع العلماء من السلف، أي: الصحابة، ومن الخلف، أي: التابعين، ثم يكون عاملًا بعلمه، وإلا لا يكون فقيهًا تمامًا.

الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية بالاستدلال.

واعلم أن الفهم عبارة عن جودة إدراك الدقيقة، وعلم الفقه على هذا أشقُّ العلوم وأصعبها؛ قال الشاعر:

أَرْسَلْت فِيهَا قَرْمًا ذَا إِقْحَام ... طَبًّا فَقِيهًا بِذَوَاتِ الأَبْلَام

القرم: الفحل. والإقحام: إيقاع النَّفسِ في الشِّدَّة. الطَّب بفتح الطاء: الحاذقُ. الأبلام بفتح الهمزة: الناقة التي ورم حياؤها، أي: فرجها، من شِدَّةِ الاشتياق إلى طَرقِ الفحل.

فقد وصف القرمَ بالإقحام والطَّب، وأطلق عليه اسم الفقه؛ لعلمه بما يصلح للطرق وما لا يصلح له، والعمل به؛ فدل أن الفقه اسمٌ للعلم والعمل معًا.

والفحل الحاذق من الإبل يَعْلم الناقة التي تصلح للطرق والتي لا تصلح له، والعمل بها.

قلت: وكان الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه أعلمَ الناسِ بمعرفة الكلام، وبمعرفة الأحكام في زمانه؛ قال الإمام الشافعي: «كل الناس عيالٌ على الإمام أبي حنيفة في الفقه»، وقال الإمام مالك: «أبو حنيفة أفقه النَّاس»، وكان الليث بن سعدٍ....» انتهى.

(١) وهذا قول مجاهد، والكلبي، والفراء. ينظر: «معاني القرآن» للفراء (٣: ٢٧٥)، و«تفسير =

وقال تعالى: ﴿وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢].

وقال تعالى: ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ[1] ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

وقال تعالى إظهارًا للمِنَّةِ، وإكثارًا للنِّعْمَةِ على عِبادِه: ﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ * فَٱذْكُرُونِيٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٠-١٥٢].

قيل: لمَّا نَزلَتْ هذه الآيَةُ قال جِبريلُ عليه السلام[2] للنبيِّ ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالى لَمْ يَقُلْ هذا لأحَدٍ غيرَ أمَّتِكَ»[3].

وأَيُّ نِعمَةٍ أجَلُّ مِن أن يَفعَلَ اللهُ تعالى هذا الصَّنِيعَ بعِبادِه ثُمَّ يُخاطِبَهمْ بتَعريفِ هذه النِّعَمِ إيَّاهُمْ؟! فلَهُ الحَمدُ كما هو أهلُهُ ومُستَحِقُّهُ.

وقال: ﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وأدَّب عِبادَه ببيانِ قول الملائكةِ الذين هم أهلُ كَشْفٍ وعِيَانٍ، وأصحابُ تَقدُّمٍ وسابِقَةٍ حيث ﴿قَالُواْ: سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢].

= ابن أبي حاتم» (١٠: ٣٤٤٤)، و«النكت والعيون» للماوردي (٦: ٢٩٥).

(١) هذه قراءة نافعٍ، وحفصٍ، وأبي عمرو، وأبي جعفر. وجاءت في (ب)، (س)، (ف) بالتاء المربوطة هكذا: «﴿نِعْمَةً﴾»، وهي قراءة الباقين. ينظر: «شرح الطيبة النشر» للنويري (٢: ٥٠٦)، و«الكنز في القراءات العشر» للواسطي (٢: ٦٠٦).

(٢) ضبطت في (ب): «جَبرَئلُ عليه السلام»، وهو وجهٌ صحيحٌ في هذا الاسم الكريم.

(٣) أورده أبو القاسم القشيري في «الرسالة» (ص: ٤٩٦) دون إسنادٍ، وذكره عبد الملك الخركوشي في «تهذيب الأسرار» (ص: ٣١٦)، عن مالك بن دينارٍ دون إسنادٍ كذلك.

ثُمَّ لو لَم يكُنْ مِن نِعَمِه تعالى[١] التي أفرَغَها علينا وأسْبَغَها في الدُّنيا والآخِرَةِ، مِن غير إحصاءٍ مِنَّا ولا عَدٍّ، ولا انتهاءٍ عِندنا ولا حَدٍّ؛ غيرُ هذه النِّعمَةِ التي يسَّرَهَا لنا في قُربٍ مِن الزَّمانِ والطَّلَبِ، والكرامَةِ الَّتي سَهَّلها علينا على قِلَّةٍ من الإدمانِ والتَّعبِ؛ لكانَ كافِيًا.

فإنَّه تعالى يسَّرَ لهذا العبدِ الضَّعيفِ طَرَفًا صالِحًا مِن عُلومِ كِتابِه الكَريمِ، وذِكْرِهِ الحَكيمِ: أُصولِهِ، وفُروعِهِ، وأحكامِهِ، وتَفسيرِهِ، وتَأويلِهِ، وأنواعِ أقسامِهِ: نَقلًا، ونَظَرًا، وقِراءَةً، وفِقهًا، ولُغَةً، ونَحوًا، وتَصريفًا[٢]، وعِلْمِ شَواهِدِهِ: شِعرًا، وعَرُوضًا، وغيرِ ذلك مِمَّا[٣] يَطول ذِكرُهُ مِمَّا حصَلَ الاطِّلاعُ الكُلِّيُّ عَليهِ مِن شُعَبِ[٤] كُلِّ فَنٍّ مِن ذلك واصْطِلاحاتِ أهلِهِ.

ثُمَّ مِن عُلومِ سُنَّةِ نَبيِّهِ ﷺ؛ مِنْ أحكامِ نَقلِهَا وكِتابَتِها، ومَعرفَةِ رُوَاتها ورِوايَتِها، وحِفْظِ طُرُقِهَا وأسانِيدِها، وتَمييزِ صَحيحِهَا وسَقيمِهَا، واختلافِ مَخارِجِهَا، وافتِراقِ[٥] مَآخِذِهَا، واشتِبَاكِ وُجوهِهَا، واستِنْبَاطِ فِقهِهَا: أُصولًا وفُروعًا، وأكثَرِ عُلومِهَا التي ليس في شَيءٍ مِن العُلومِ ولا بينَ أُمَّةٍ مِن الأُمَمِ عِلمٌ أبعدُ غَوْرًا وأشَدُّ غُمُوضًا منه، ولا فنٌّ أبطَأُ تَصدِّيًا ولا أسْرَعُ تفَصِّيًا منه، يَيْأسُ الحِفْظُ عن اسْتِيفائِه، ولا يُؤَمِّلُ الضَّبْطُ دَركَ إحْصائِه.

ومَنْ أفْنَى عُمرَهُ في مُعالجَتِهِ، وأبلى شَبيبَتَه في مُمارَستِه، سَمَحتْ قَرونَتُهُ بالمُسارَعةِ إلى الشَّهادةِ لذلك، وجادَتْ سَجِيَّتُهُ بالمُبادرَةِ إلى الاعترافِ بذلكَ.

---

(١) في (ب): «ثم لو لم يكن من نعمة الله تعالى».
(٢) في (س): «وصرفًا».
(٣) في (ب): «معما».
(٤) في (ع): «شعيب».
(٥) في (ب): «واقتران».

ومَن لم يَقِفْ مِن المُسَمَّى إلَّا على الاسْمِ، ولم يَطَّلِعْ مِن المَعنى إلَّا على الرَّسْمِ، فشَأْنُهُ فيما تخيَّل إليه مِن خَطأ زَعمِهِ، وتَصوَّرَ له مِن فاسِدِ ظَنِّه الذي تَولَّد مِن رَنقِ هِمَّتِه التي رَبطَتْهُ في حَضِيضِ قُصورِهِ، وهَبَطَتْهُ إلى حَفِيرِ نُقصَانِه.

وشَرحُ ما أوْمَأنا إليه وتَفصيلُهُ أمرٌ يَطولُ.

ثمَّ مِن عِلْمِ الكَلامِ، والخُطَبِ، والوَعْظِ، والتَّرَسُلِ، وعِلمِ أهلِ التَّحقِيقِ والتَّصُوُّفِ، وسائِرِ العُلومِ التي لها مَدخَلٌ في جَوازِ النَّظَرِ فيها، وإهْمامِ الاشْتِغالِ بها، دون عُلوم الأوائِلِ التي لا يَجوزُ صَرفُ الهِمَّةِ إليها، ولا يَنبَغِي أن يُؤثَر الاعتِناءُ بِها، سِوى ما تَدعُو الحاجَةُ إليه مِنها: مِن عِلم حسابٍ، أو ضَبْطِ عَددِ زمانٍ، أو تَمييز جِهَةٍ، أو حِفظِ صِحَّةٍ، أو رِعايَةِ مِزاجٍ، أو نَحوِ ذلك.

وأمَّا علمُ الخِلافِ والجَدَلِ الذي ما أنْزَلَ اللهُ به[1] مِن سُلطانٍ، فالمَآخِذُ والمَخارِجُ عِندنا مَضبوطةٌ مَحفوظَةٌ، والاصْطِلاحاتُ المُبدَعَةُ والأُليفاظُ المُبْدلة على مَذهَبِنا مَتروكَةٌ مَرفوضَةٌ؛ إذ لا فائِدةَ فيها، ولا طائِلَ دونها غيرَ المُماراةِ والخِصامِ، والمُباهاةِ والاستِعظامِ، وإحرازِ الأوزارِ والآثامِ، مع ما فيه مِن آفَةِ الإفضاءِ إلى الوقوعِ في عُلومِ أهلِ الإلحادِ والزَّندقَةِ، وفتنَةِ الدُّعاءِ إلى الخَوضِ في شُبهَةِ أصحابِ المَنطِقِ والفَلسَفةِ، التي يُسَمُّونها الحِكمَةَ، ويَدْعُونها المَعرفَةَ، ويَرجُون مِنها إنْماءَ الذَّكاءِ والفطنَةِ، خاصَّةً أهلَ زمانِنا الذين نَشؤوا على قُربٍ مِن السِّتِّمِئة مِن التَّاريخِ، واستولَتْ عَليهم النَّفسُ والطَّبيعَة، وسوَّلَت لَهم الشَّياطِينُ المُضيعَة، ورَفضُوا علومَ الدِّينِ والشَّريعَة، وخاضُوا في هذِه الخُرافاتِ المَشؤومَة، والهَذَياناتِ

(١) في (س)، (ف): «الذي ما أنزل به».

المَذمومَة، مِن غيرِ تَحصيلِ شَيءٍ مِن عُلومِ كَلامِ العَرَب، وَفُنونِ أصحابِ الأدَب، وتَعليمِ[١] طَرَفٍ مِن عُلومِ كِتابِ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ، وسنَّةِ رَسُولِه ﷺ، وشَيءٍ مِمَّا يُهِمُّ، أو يَنفَعُ ويَلزمُ، بل الكَلامُ في قِراءَةِ الفاتِحَةِ[٢] وحدَها، بل في تَجويدِ البَسمَلَةِ فحسْبُ، بل غايَتُهم إيرادُ معانٍ فاسِدَةٍ عَقلًا ونَقلًا، بعبارَةٍ مُستفادَةٍ مِن السُّوقةِ والعامَّةِ، مِن غيرِ إفصاحٍ ولا إعراب، ولا إيضاحٍ ولا إحساب. فهُم فتنَةُ آخِرِ الزَّمانِ التي يَلزَمُ العاقِلَ اجتنابُها، ويَجبُ على كُلِّ أحدٍ الاحترازُ مِنها. وفضلُ اللهِ تعالى المَرجُوُّ في التَّوفِيقِ والعِصمَةِ، والحِفْظِ والرِّعايَةِ.

ولقَد سَبقَتْ لي إنشاءُ أبياتٍ في قَصِيدَةٍ اتَّفَقَ نَظمُها بـ«مَكَّةَ»، وهي:

أَنْكَـرْتُ نُفسِـيَ حَتَّى إنَّنِـي أبَدًا ... أُعارِضُ المَـاءَ والمِرْآةَ في طَلَبِي
أَرَى العَواذِلَ قَدْ أبْدَلْنَ مِنْ حَسَـدٍ ... فَضائِلًا هُنَّ قَدْ أُلْفِينَ في حَسَـبِي
سُحْقًا لَهنَّ! ألَا أُلْهِمْنَ مَا جَهِلَتْ ... نُفوسُـهنَّ مِن الآيَاتِ والعَجَبِ؟
أَلَا نَظَرْنَ إلى مَا شَـاعَ مِن شَرَفِي ... أَلَا وقَفْنَ عَلى ما[٣] فاضَ مِنْ أدَبِي؟
وإنَّنِـي كُلَّمَا أَبْـدُو فَمِـنْ عَجَمٍ ... وإنَّنِـي كُلَّمَـا أَحْدُو فَمِـنْ عَرَبِ

فعلى هذه القضِيَّةِ ـ وجود هذه النِّعمَةِ، وحُصول هذه البغيَةِ ـ داعٍ إلى اغتِنام الإفادَةِ.

[٧٦] أخبَرنا شيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ، أخبَرنا ابنُ حُصينٍ، أخبَرنا ابنُ غَيلانَ، أخبرنا أبو بَكرٍ الشَّافعيُّ، حَدَّثنا عبدُ اللهِ ـ هو: ابنُ محمَّدٍ ابن أبي الدُّنْيا

---

(١) في (ب): «وتقديم».
(٢) في (ب): «بل الكلام وقراءة الفاتحة».
(٣) سقطت من (ف).

ـ حَدَّثنا داودُ بنُ عَمرٍو، حَدَّثنا عفيفٌ، أخبَرني إبراهيمُ بنُ أبي حَنيفَةَ اليَمامِيُّ، عن سَالِمِ بنِ عبدِ اللهِ، قال: «**بلَغَني أنَّ الرَّجلَ يُسألُ يومَ القِيامَةِ عَن فَضْلِ عِلْمِهِ، كمَا يُسألُ عَن فَضْلِ مالِهِ**»[1].

قلتُ: وكيفَ لا[2] يَكونُ كذلكَ وهو أجَلُّ النِّعَمِ، وأعزُّ المِنَنِ؟

والقيامُ بِشُكرِهِ، والخُروجُ مِن حَقِّهِ: بالعَمَلِ به، والتَّعظِيمِ إيَّاهُ، وآدائِهِ إلى الخَلقِ، وتَعليمِهِ النَّاسَ؛ فإنَّ الشَّجَرةَ بثَمَرِها، والمَأثَرةَ بأثَرِهَا، وما البَخيلُ بالبَخِيلِ بمَالِه، وإنَّما البَخيلُ بعِلمِهِ ومَقالِه.

[٧٧] أخبَرني أبو بَكرٍ البَامَنجِيُّ بقراءَتي عليه، أخبَرنا يَحيى بنُ سَعدون القُرطُبِيُّ، أخبَرنا سُليمانُ بنُ محمَّدٍ المَعافِرِيُّ، أخبَرنا أبو الحُسينِ عَلِيُّ بنُ عبد الغَنيِّ الحُصَرِيُّ، فقال في قَصِيدتِهِ الَّتي أنشَأها في قِراءة نافعٍ، روايةِ وَرشٍ وقَالون:

رَأيتُ الوَرَى في دَرسِ عِلمِي تَزَهَّدُوا ... فَقُلتُ: لَعلَّ النَّظمَ أحظَى مِن النَّثرِ
وَلَم أرَهُم يَدرُونَ وَرشًا قِراءَةً ... فَكيفَ لَهم أن يَقرَؤُوا لأبِي عَمرِو
فَألزَمتُ نَفسِي أن أقُولَ قَصِيدَةً ... أَبُثُّ بها عِلمِي، وَأجرِي إلى الأجرِ
فَيا رُبَّ عُذرٍ لِلبَخيلِ بِمَالِه ... وَمَا لِبَخيلٍ بِالمَسائِلِ مِن عُذرِ![3]

---

(١) أخرجه ابن غيلان «الغيلانيات» (٣٩٠)، ومن طريقه: الشجري في «الأمالي الخميسية» (٣٣٠)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٠: ٦٥)، وأبو موسى المديني في «عوالي ابن أبي الدنيا» (٢٧)، والمصنفُ، وغيرهم.. هكذا معضلًا، وأخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (٤٢)، بسندٍ ضعيفٍ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا.

(٢) سقطت من (س)، (ف).

(٣) «القصيدة الحُصرية» (ص: ٩٠-٩١).

والداعية الثالثة

إشارَتُك الشَّريفَة إلى القِيامِ بإتمامِ هذه الهَديَّةِ اللَّطيفَة، وَقد سبَقَت أياديك، وثبَتَتْ حقوقُك، وقُدِّمتْ أُخوَّتك، وامْتدَّتْ صُحبَتُك، ولَزِمَتْ رعايَتُك.

وقد صَحَّ عنِ الرَّبيعِ بنِ مُسلِمٍ، عن محمَّدِ بنِ زيادٍ، عن أبي هُريرَةَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ: «**لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُر النَّاسَ**»[١].

ورَوَيْنا عن محمَّدِ بنِ أبي لَيلى، عن عَطيَّةَ بنِ سَعدٍ، عن أبي سَعيدٍ الخُدريِّ، قال رسولُ الله ﷺ: «**مَنْ لَمْ يَشْكُر النَّاسَ لَمْ يَشْكُر اللهَ عز وجل**»[٢].

[٧٨] أخبَرنا أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ جامِعٍ قراءةً عليهِ، والفَقيه الزَّاهِدُ أبو بكر محمَّدُ بنُ رمضانَ بنِ مَهْمَتٍ، والشَّيخُ الإمامُ تَاوانُ[٣] بنُ الخَليلِ التِّبريزِيَّانُ ـ رَحِمَهُمَا اللهُ ـ وأحمَدُ بنُ شاهْفورَ، وغَيرُهم إجازةً، قالوا: أخبَرنا الشَّيخُ الإمامُ أبو مَنصورٍ محمَّدُ بنُ أسعَدَ حفَدَةُ الطُّوسِيُّ قِراءَةً عليهِ، قال: حَدَّثنا الإمامُ أبو محمَّدٍ الحسينُ بنُ مَسعودٍ البَغَوِيُّ، أخبَرنا محمَّدُ بنُ الحَسَنِ[٤]، أخبَرنا أبو سَهْلٍ السِّجْزِيُّ، أخبَرنا أبو سُليمانَ الخَطَّابيُّ، أخبَرنا أبو بَكرٍ ابنُ داسَةَ، أخبَرنا أبو داودَ السِّجِسْتانِيُّ، حَدَّثنا مُسلِمُ بنُ إبراهِيمَ، حَدَّثنا الرَّبيعُ بنُ مُسلِمٍ، عن محمَّدِ بنِ زيادٍ، عن أبي هُريرَةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**لا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ**»[٥]. أخرجَهُ أبو داودَ هَكذا.

---

(١) يأتي تخريجه. (٢) يأتي تخريجه.

(٣) في (ب): «قاران»، والمثبت هو الصوابُ.

(٤) في (س)، (ف): «محمد بن الحسين»، وهو تحريفٌ، والمقصود: محمد بن الحسن الميربندكشائي، شيخ الإمام البغوي رحمه الله.

(٥) أخرجه أبو داود (٤٨١١) ـ ومن طريقه: البغوي في «شرح السنة» (١٣: ١٨٧)، ثم =

وأخرجَهُ أبو عِيسى التِّرمِذِيُّ: عن أحمَدَ بنِ محمَّدِ بنِ مُوسَى، عن ابنِ المُبارَكِ، عن الرَّبيعِ بنِ مُسلِمٍ، وقال: «هذا حَديثٌ صَحِيحٌ».

[٧٩] وأخبَرني الشَّيخُ الإمامُ أبو سَعدٍ ابن عُمَر النَّيسابُوريُّ كِتابةً، قال: أخبَرنا جَدِّي لأمِّي الإمامُ أبو نَصرٍ عبدُ الرَّحيمِ بنُ عبد الكَريمِ القُشَيريُّ، أخبَرنا أبو سَعدٍ محمَّدُ بنُ عبد الرَّحمن الكَنْجَروذِيُّ، أخبَرنا أبو النَّضْر شافِعُ بنُ محمَّدِ ابنِ أبي عَوانَةَ المَهْرَجانِيُّ، حَدَّثنا أبو عَلِيٍّ أحمَدُ بنُ محمَّدٍ بـ«بَيتِ لِهْيَا»[١]، حَدَّثنا جَدِّي، حَدَّثنا سَعيدُ بنُ إسماعِيلَ مِن أهل «أَذْرِعاتٍ»[٢]، عن عِيسى بنِ يُونسَ، عن محمَّدِ ابنِ أبي لَيلى، عن عَطيَّةَ بنِ سَعدٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: **«مَنْ لَمْ يَشْكُر النَّاسَ لَمْ يَشْكُر اللهَ عز وجل»**[٣].

أخرَجَهُ أبو عِيسى التِّرمِذي: عن سُفيانَ بنِ وَكيعٍ، عن حُمَيدِ بنِ عبدِ الرَّحمن الرُّؤاسِيِّ، عن ابنِ أبي لَيلى.

وإنَّمَا كان كذلك؛ لأنَّ فضلَ الحَقِّ جل جلاله قَديمٌ، يَستَحِقُّ شُكْرًا قَديمًا، كما قال بعضُهم: «إلَهِي، أنتَ عالِمٌ بِعَجزِي عن مواقِعِ شُكرِكَ. فاشْكُرْ نَفسَكَ؛ فإنَّهُ الشُّكْرُ لا غيرَ»[٤]، ....

= المصنف ـ، والترمذي (١٩٥٤)، وأحمد (٧٩٣٩)، وصححه الترمذي، وغيره.

(١) في (ف): «ببيت لهيكا»، وهو تحريفٌ. و«بيت لِهْيَا»: قرية مشهورة بغوطة دمشق، وللشعراء في هذا الموضع أشعارٌ كثيرة. ينظر: «معجم البلدان» (١: ٥٢٢).

(٢) ضبطت في (ب) بضم الراء: «أذْرُعات»، وأذْرِعات: بلد بأطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمَّان. ينظر: «معجم البلدان» (١: ١٣٠).

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٥٥)، وأحمد (١١٢٨٠، ١١٧٠٣)، وأبو يعلى (١١٢٢)، ولوين في «جزئه» (٤٤)، وغيرهم، وحسَّنه الترمذي، يعني لشواهده، وإلا فإسناده ضعيفٌ.

(٤) ينظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (ص: ٢٣٧).

أي: عَجْزُ المُحْدَثِ عن الإتيانِ بالقَديمِ ظاهِرٌ، ولا يُوجَدُ القَديمُ إلَّا عند القَديمِ.

وإحسانُ النَّاسِ بَعضِهم على بَعضٍ حادِثٌ، يَصِحُّ له شُكْرٌ حادِثٌ، فمَن كان عن الإتيانِ بالحادِثِ عاجِزًا كان عن الإتيانِ بالقَديمِ أعجَزُ[١].

ويُمكِنُ أنَّ الحَقَّ جل جلاله إذا رَأى العبدَ يَكفُرُ نِعمَةَ الخَلقِ لا يَقبَلُ شُكرَهُ على نِعمَتِه أيضًا إذا شَكَرَها؛ مُجازاةً له بِتركِ مَنْ هو مُحتاجٌ إلى الشُّكْرِ.

وقد نَدَبَ النبيُّ ﷺ إلى إتيانِ مُكافَأةِ الإخوانِ، وإيثارِ مُجازاةِ الأَخْدانِ[٢]، وجَعل ذِكرَ الإحسانِ الدَّرجَةَ الثَّانِيةَ مِن المُكافَأةِ، وعَدَّه[٣] القَرينَةَ التَّالِيَةَ للمُجازاةِ، وجَعَلهُ شُكرًا للإنْعامِ، وجَزاءً للإحسانِ، وجَعَل الكِتمانَ والسِّتْرَ والنِّسيانَ مِن الكُفرانِ.

---

(١) لو كان الأمر على ظاهر ذلك لكان تكليفُ العباد بشكر الله تكليفًا بما لا يطاق، بل قد أمر الله تعالى بشكره بالاعتراف بنعمه، ونسبتها إليه، وحمده عليها، واستعمالها في طاعته، كما كان النبي ﷺ يقوم الليل حتى تتفطر قدماه، ويقول: «**أفلا أكون عبدًا شكورًا**». فإذا فعل العبد ذلك فقد خرج من عهدة الأمر، وإن لم يبلغ وفاء نعم الله تعالى عليه.
- أما أن يمتنع عن الشُّكرِ بحجة أَنَّهُ يعجر عن مواقع شكر الله، ويقول لربه: «اشْكُرْ نَفسَكَ؛ فإنَّهُ الشُّكْرُ لا غَيرَ»؛ فإن هذا ليس من هدي النبي ﷺ الذي هو خير الهدي.
- على أنَّ المصنِّفَ رحمه الله لم يقصِد هذا المعنى، لكن نبهنا عليه لئلا يلتبس على أحد. وقد ذكر الشُّراحُ في معنى الحديث: أنه إنما كان كذلك؛ لأن مِمَّا أمر الله به شكرَ الناس، فمن لم يُطاوعه فيه لم يكن ممتثلًا جميعَ أوامره، فلا يتمُّ شُكرُه له؛ لأنه إنما يتم بامتثال جميع أوامره؛ أو يكون تنبيهًا على أنَّ مِنْ شُكْرِ النعمة شُكْرَ الوسائط، فمن لم يفعل جديرٌ بأن لا يشكر المُنْعِم والنعمة؛ أو يكون المراد ما ذكره المصنف في الاحتمال الثاني، والله أعلم. ينظر: «شرح المصابيح» لابن الملَك (٣: ٥٠٧-٥٠٨).

(٢) في (ع): «الأخذان».

(٣) في (ب): «وعدها»، وفي (س)، (ف): «وعدَّ».

[٨٠] أخبَرنا أبو إسحاقَ الجَزَرِيُّ قِراءَةً عليه، وجماعَةٌ إجازَةً، قالوا: أخبَرنا أبو مَنصورٍ الطُّوسِيُّ قِراءَةً عليه، حَدَّثنا الإمامُ أبو محمَّدٍ البَغَوِيُّ، أخبَرنا أبو سَعيدٍ بَكرُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ مَحْمِيٍّ الكِسائِيُّ البَسْطامِيُّ، حَدَّثنا أبو الحسَنِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ إبراهِيمَ بنِ محمَّدِ بنِ يَحيى بن سَحْتُويَه[١]، أخبَرنا عبدُ الله بنُ محمَّدِ بنِ الحسَنِ النَّصرابادِيُّ، حدَّثنا عَليُّ بنُ سَعيدٍ النَّسَوِيُّ، حَدَّثنا سَعيدُ بنُ عُفَيرٍ، حَدَّثنا يَحيى بنُ أيُّوبَ، عن عُمارَةَ بنِ غَزِيَّةَ، عن شُرَحْبِيلَ مَولى الأنْصارِيِّ، عن جابِرِ بنِ عبد الله، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «**مَنْ صُنِعَ إليهِ مَعروفٌ فَلْيَجْزِ بهِ، فإنْ لَمْ يَجِدْ ما يَجْزِي بِهِ فَلْيُثْنِ عَليهِ؛ فإنَّهُ إذا أثْنَى عَليهِ فقَدْ شَكَرَهُ، وإنْ كَتَمَهُ فقَدْ كَفَرَهُ، ومَن تَحَلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَ كانَ كَلابِسِ ثَوبَيْنِ مِنْ زُورٍ**»[٢].

هذا حديثٌ حسَنٌ؛ أخرجَهُ أبو داودَ: عن مُسَدَّدٍ، عن بِشْرِ بنِ المُفَضَّلِ، عن عُمارَةَ بن غَزِيَّةَ، عن رَجُلٍ، عن جابِرِ بنِ عبد اللهِ، عن النَّبِيِّ ﷺ[٣].

قال أبو داود: «رواه يَحيى بنُ أيُّوبَ، عن عُمارَةَ، عن شُرَحْبِيلَ، عن جابِرٍ»[٤]. والرَّجُلُ الذي أبهمه أبو داودَ هو شُرَحْبِيلُ بنُ سَعدٍ أيضًا[٥].

---

(١) في (ع)، (ف): «منحتويه».

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٢١٥)، وعبد بن حميد كما في «المنتخب من مسنده» (١١٤٧)، وأبو يعلى (٢١٣٧)، وابن حبان (٣٦٨٩)، والبيهقي (١٢٠٣١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٣: ١٨٦) ـ ومن طريقه: المصنف ـ وغيرهم، من طريق شرحبيلَ هذا، عن جابر.. به، وقال البغوي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

(٣) أخرجه أبو داود (٤٨١٣) ـ ومن طريقه: البيهقي (١٢٠٣٠) ـ، وهو حسنٌ لغيره.

(٤) «سنن أبي داود» (٧: ١٩٠).

(٥) نصَّ على ذلك أبو داود في «سننه» (٧: ١٩٠)، فقال: «هو شرحبيل، يعني: رجلًا مِن قومي، كأنهم كرهوه، فلم يُسَمُّوه».

وأخرجَهُ أبو عِيسَى التِّرمِذِيُّ: عن عَليِّ بنِ حُجْرٍ، عن إسماعِيلَ بنِ عيَّاشٍ، عن عُمارَةَ بنِ غَزِيَّةَ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ، ولَفظُهُما: «**مَنْ أُعْطِيَ عَطاءً**»، وفي حديثِ إسماعِيلَ بنِ عَيَّاشٍ: «**فَقَدْ كَفَرَ كُفْرانَ النِّعْمَةِ**»[١].

ويُروَى: «**مَن أُزِلَّتْ إليهِ نِعْمَةٌ فَلْيَشْكُرْهَا**»[٢]، أي: أُسْدِيَتْ إليهِ.

والزَّلَّةُ: اسْمُ ما يُرْفَعُ عن المَائِدَةِ لقَريبٍ أو صَديقٍ[٣].

ورُوي هذا الحَديثُ مِن وجُوهٍ، ورُوِيَ مِن وَجهٍ آخرَ عن الزُّهْرِيِّ، ولَهُ عِلَّةٌ، وسَنذكرُهُ بُعَيدُ[٤].

[٨١] أخبَرني الشَّريفُ أبو محمَّدٍ يُونُسُ بنُ يَحيى الهاشِمِيُّ، قال: أخبَرنا أبو الفُتُوحِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ عَليٍّ الطَّائِيُّ، قال: أنشَدَنا عُمَرُ بنُ محمَّدٍ الشِّيرَزِيُّ لبَعضِهم:

اخْتَلِسْ حَظَّكَ في دَهْـ ـرِكَ مِنْ أَيْدِي الدُّهُور
واغتَنِمْ يَومًا تُزَجِّيـ ـهِ[٥] بِلَهْوٍ وسُرُور

---

(١) أخرجه الترمذي (١٩٥٤)، وأبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٦٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦: ١٤٧)، وغيرهم، من طريق أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.. به، وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

(٢) أخرجه أبو عبيد في «غريب الحديث» (١: ١٣٣)، ومن طريقه: القضاعي في «مسند الشهاب» (٣٧٦)، من طريق يحيى بن عبد الله بن صيفي، عن النبي ﷺ مرسلًا، وزاد القضاعي في روايته بعد يحيى: ابن عمر، فإن كان حقًّا فالحديث صحيحٌ، وإلا فلا.

(٣) ينظر: «غريب الحديث» (١: ١٣٣)، و«شرح السنة» للبغوي (١٣: ١٨٧).

(٤) وعلة حديث الزهري هذا: الاختلاف في كونه من مسند عائشة، أو من مسند أبي هريرة رضي الله عنهما، كما سيأتي.

(٥) في «الأربعين الطائية»: «ترجيه» بالراء.

واصْنَـع العُرْفَ إلَى كُلْ ... لِ كَـفُـورٍ وشَـكُـور
لَـكَ مَا تَصْنَـعُ، والكُفْـ ... ـرانُ يُزْرِي بالكَفُور[1]

[٨٢] أخبَرني الشَّريفُ أبو الفُتُوحِ محمَّدُ بنُ محمَّدٍ النَّيسابُورِيُّ، أخبَرنا أبو الأَسْعَدِ هِبَةُ الرَّحمن بنُ عبد الواحِد بن عبد الكَريمِ القُشَيرِيُّ، قال: أخبَرنا جَدِّي زَيْنُ الإسلامِ أبو القاسِمِ عبدُ الكَريمِ بنُ هَوازِنَ القُشَيرِيُّ[2] رضي الله عنه، قال: وأنشدوا[3]:

ومِن الرَّزِيَّةِ أنَّ شُكْرِيَ صامِتٌ ... عَمَّا فَعَلْـتَ، وأَنَّ بِرَّكَ ناطِقٌ
وأَرَى الصَّنِيعَةَ مِنْكَ ثُمَّ أُسِرُّهَا ... إنِّي إذًا لِيَدِ الكَريمِ لَسَارِقُ[4]

هـذا وإنِّي على أن لا أَبُثَّ الحالَ ولا أَبْسُطَ المَقالَ لَمُتَمسِّكٌ بقَولِ الفُقَيمِيِّ[5]:

ما كَلَّفَ اللهُ نَفْسًا فَوْقَ طاقَتِهَا ... ولا تَجُودُ يَـدٌ إلَّا بِمَا تَجِدُ[6]

وأمَّا العوائق فأولاها:

الخَوفُ مِن مُؤاخَذَةِ الحَقِّ جَلَّ ذِكْرُهُ بالتَّعَرُّضِ لهَذهِ الدَّرَجَةِ العُلْيا، والتَّصدِّي

---

(١) الأبيات أخرجها أبو الفتوح الطائي في «الأربعين في إرشاد السائرين» (ص: ١٦٨)، ومن طريقه: المصنفُ رحمه الله.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ف): «وأنشدونا»، والمثبت هو الصواب.

(٤) في (س): «يسارق»، والمثبت هو الصواب، والبيتان أوردهما القشيري في «رسالته» (ص: ٤٢٣)، ومن طريقه: المصنفُ، وهما لأبي تمام، كما في «ديوانه» (ص: ٦٥٨-٦٥٩).

(٥) وهو قاتل غالب أبي الفرزدق، كما في «البيان والتبين» للجاحظ (٣: ٢١٤، ٣٢٦).

(٦) ينظر: «الظرف والظرفاء» لأبي الطيب الوشاء (ص: ٤٥).

لِهَذه المَنزِلَةِ القُصْوَى، وإنْ لم يكُنْ ذلكَ مِنِّي مُقترِنًا بالتَّعاظُمِ والدَّعوى، أعني: رُتبَةَ الإفادَةِ والتَّأليفِ، ومَثابَةَ السِّيادَةِ والتَّصنيفِ.

على أنَّ مَنْ رُزِقَ الفَهْمَ التَّامَّ، والفَضْلَ العامَّ، وأُوتِيَ النَّظرَ الصَّحِيحَ، والفِكرَ الصَّريحَ؛ لم يَعدَم عِلمَهُ بأنَّ وفورَ فَضلِهِ بالنِّسبَةِ إلى قُصورِ أهلِ الزَّمانِ، وأنَّ ظهورَ عِلمِهِ بوَسِيلَةِ فُتورِ دَواعِي الأقرانِ، وأَنَّ مَثَلَ أمثالِه بالنِّسبَةِ إلى الفُضَلاءِ الماضِينَ مِن أهلِ كُلِّ فَنٍّ والعُلمَاءِ الغابِرينَ مِن أصحابِ كُلِّ عِلمٍ مَثَلُ القَطْرِ بالنِّسبَةِ إلى البَحرِ، والذُّرِّ إلى البَرِّ.

ومَنْ يَنحُو مِثلَ نَحوِهِم ويَرجُو إدرَاكَ شَأوِهِم كان[1] كمَنْ قَصَدَ نَيْلَ السَّماءِ بالرُّقِيِّ، وأرادَ زَيْلَ الجِبالِ بالعِصِيِّ؛ فإنَّ لهُم السَّوابِقَ[2] التي فاتَتِ اللَّواحِقَ، والنَّوازِعَ التي أعيَتِ التَّوابِعَ.

وأيُّ حازِمٍ يَرومُ مَثارَ مُلاحاةِ الرِّجالِ[3]؟ وأيُّ حَكِيمٍ يَحُومُ حَوْلَ مَهاوِي[4] المُحالِ؟

وكيفَ وقد قال الله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]؟ نَزَلَتْ في مُسَيلِمَةَ[5] والأسْوَدِ العَنْسِيِّ؛

---

(١) سقطت من (ب). (٢) في (ب): «سوابق».

(٣) في (ب): «مثار ملاحاة الرحال»، وفي (س): «منار ملاحاة الرجال»، والمثبت هو الصواب.

- ومَثار الشيء بِالْفَتح: مَدرَكُهُ ومَنشؤهُ، كما قال الكفوي في «الكليات» (ص: ٨٧٤).

- وأما المُلاحاة فهي المُلاوَمَةُ والمُبَاغَضَةُ، ثم كثُر ذلك حتى جُعِلتْ كُلُّ مُمَانعة ومدافعة ملاحاةً. ينظر: «تهذيب اللغة» (٥: ١٥٤)، و«النهاية» لابن الأثير (٤: ٢٤٣).

(٤) في (س): «مهاري».

(٥) في (س)، (ف): «أسيلمة».

حيثُ ادَّعَيا[١] النُّبوَّةَ التي لَمْ يُؤْتَياهَا[٢]، وفي عُمومِهَا الغَرضُ الذي نُشِيرُ إليهِ، وكذلكَ أكثَرُ الآياتِ.

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦] ما لَمْ أوتَهُ مِنْ تِلقاءِ نَفسِي[٣].

وقال ﷺ: «المُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يَنَلْ كَلابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ»[٤].

ويُحمَلُ هذا عَلى مَعنَيَين:

أحَدُهُما: أنَّ الثَّوبَينِ[٥] كِنايَةٌ عن حالِ الرَّجُلِ ومَذهَبِهِ؛ لاختِلافِ أمرِهِ بإظهارِ الصِّدقِ، وإضمارِ الكَذِبِ[٦].

وبَيانُه: ما رُوِيَ عَن أسماءَ بنتِ أبي بَكرٍ رضي الله عنهما، أنَّ امْرَأَةً قالَتْ: يا رسولَ الله، إنَّ لي جارَةً[٧] ـ تعنِي: ضرَّةً ـ فهلْ[٨] عَليَّ جُناحٌ إنْ تَشَبَّعْتُ لهَا

---

(١) في (س): «دعيا»، (ف): «الدعيا».

(٢) ينظر: «معاني القرآن» للفراء (١: ٣٤٤)، و«تفسير ابن جرير» (٩: ٤٠٥)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٤: ١٣٤٦)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٢٠).

(٣) ينظر: «الكشف والبيان» للثعلبي (٨:٢١٨).

(٤) أخرجه مسلم (٢١٢٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٧١)، وأحمد (٢٥٣٤٠)، وغيرهم، من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.. به، وسيأتي من طرقٍ أخرى عنها وعن غيرها.

(٥) في (ب): «أن ثوبي».

(٦) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢: ٨٦)، و«الزاهر في معاني كلام الناس» لأبي بكر الأنباري (٢: ٣٨٤).

(٧) في (س)، (ف): «جارية»، وفي (ع): «لجارة».

(٨) سقطت من (ع).

بِمَا لم يُعْطِ زَوجِي؟ قال: «المُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ»[١].

والتَّشبُّعُ: إظهارُ ما لَمْ يَكُنْ[٢].

والثَّانِي: ما يَلبَسُ الرَّجُلُ فوقَ ثَوبِهِ مِن ثِيابِهِ أو ثِيابِ غَيرِه استعارَةً، إذا أرادَ أن يَشهَدَ زُورًا لِتُقبَلَ شَهادَتُهُ، ولا تُرَدَّ؛ لحُسْنِ هَيئَتِهِ[٣].

أي: إثْمُ المُتشَبِّعِ بما لم يُعْطَ لِغَيظِ أحَدٍ أو مَعنًى آخرَ، كإثْمِ مَنْ يُري الصِّدْقَ عن نَفسِهِ، وحالُهُ الكَذِبُ، أو كإثْمِ مَنْ يُزَيِّنُ ظاهِرَهُ ليُمَشِّيَ أمْرَهُ من شهادَةٍ بزُورٍ أو غَيرِها، وباطِنُهُ مِن ثيابِهِ الرَّثَّةِ بخِلافِ ذلك[٤].

[٨٣] أخبَرنا شَيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ عبدُ الوَهَّابِ بنُ عَليٍّ رضي الله عنه بقراءَتي عليه، قال: أخبَرنا أبو بَكرٍ محمَّدُ بنُ عبد الباقي، أخبَرنا أبو إسحاقَ إبراهِيمُ بنُ عُمَرَ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ عبد الله بنُ إبراهِيمَ، حَدَّثنا أبو مُسلِمٍ إبراهِيمُ ابنُ عبد الله، حَدَّثنا محمَّدُ بنُ عبد الله الأنصارِيُّ، حَدَّثنا ابنُ أبي الأخضَرِ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُروَةَ، عن عائِشَةَ رضي الله عنها، قالَتْ: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أُوتِيَ مَعرُوفًا فَلْيُكافِئ بهِ، فإنْ لَمْ يَستَطِعْ فلْيَذكُرْهُ، فإذا ذَكَرهُ فقَدْ شَكرَهُ، ومَنْ تَشَبَّعَ بمَا لَمْ يَنَلْ فهُوَ كَلابِسِ ثَوْبَي زُورٍ»[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٢١٣٠)، وأبو داود (٤٩٩٧)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٧٢)، وأحمد (٢٦٩٢١، ٢٦٩٢٦، ٢٦٩٧٧)، وغيرهم.

(٢) ينظر: «مشارق الأنوار» للقاضي عياض (٢: ٢٤٣)، و«النهاية» (٢: ٤٤١).

(٣) ينظر: «مسند إسحاق بن راهويه» (٢: ٢٢٧).

(٤) ينظر: «معالم السنن» للخطابي (٤: ١٣٥)، و«فتح الباري» (٩: ٣١٨)، و«عمدة القاري» (٢٠: ٢٠٤).

(٥) أخرجه أحمد (٢٤٥٩٣)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٧٧٤)، والأنصاري في «حديثه» (٩٧)، ـ ومن طريقه: الطبراني في «الأوسط» (٢٤٦٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» =

هكذا رَوى هذا الحَديثَ الأنصارِيُّ: عن صالِحِ بنِ أبي الأخْضَرِ.

ورواه مالِكُ بنُ سُعَيرٍ، وإبراهيمُ بنُ حُميدٍ، عن صالِحِ بنِ أبي الأخضَرِ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سَلمَةَ[١]، عن أبي هريرَةَ.. فذكره[٢].

ومحمَّدُ بنُ عبد الله بنِ المُثَنَّى بنِ عبد الله بنِ أنَسِ بنِ مالِكٍ الأنصارِيُّ قاضِي «البَصرَةِ» أيَّامَ هارونَ وقاضِي «بَغدادَ»[٣] أيَّامَ المَأمُونِ[٤]، ومالِكُ بنُ سُعَيرِ بنِ الخِمْسِ[٥]، وإبراهِيمُ بنُ حُمَيدٍ الطَّويلُ[٦]، كُلُّهم ثِقاتٌ كُبَراءُ.

وصالِحُ بنُ أبي الأخْضَرِ، قالوا: «لَيِّنُ الحَديثِ»[٧].

والحَديثُ مع حُسنِهِ فيهِ هَذه العِلَّةُ.

[٨٤] أخبَرني الشَّيخُ الإمامُ أبو سَعدٍ عبدُ الله بنُ عُمرَ كتابةً، أخبَرنا زاهِرُ

= (٨٦٩٢)، والمصنفُ ـ وأبو نعيم في «الحلية» (٣: ٣٨٠)، وغيرهم، وقد استغربه أبو نعيم من هذا الوجه، وحسَّنه المصنفُ رحمه الله، ورجَّحَ الدارقطني في «العلل» (٩: ٢٥٢) هذا الوجه، فقال: «وهو الصواب»، على أنه رجح في موضع آخر (١٤: ١٢٠) طريق عروة عن عائشة رضي الله عنها.

(١) في (ب): «عن أبي علقمة»، وهو تحريفٌ.

(٢) أخرجه أبو الشيخ في «أمثال الحديث» (٦٤)، والبيهقي في «الشعب» (٨٦٩٠، ٨٦٩١)، وحكم عليه الدارقطني في «العلل» (٩: ٢٥٢) بأنه وهمٌ، والله أعلم.

(٣) في (ب)، (ع)، (ف): «بغداذ».

(٤) ينظر: «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٧: ٣٠٥: ١٦٥٥)، و«الثقات» لابن حبان (٧: ٤٤٣: ١٠٨٣٨)، و«تهذيب الكمال» (٢٥: ٥٣٩: ٥٣٧٢).

(٥) ينظر: «الجرح والتعديل» (٨: ٢٠٩: ٩٢٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٧: ١٤٥: ٥٧٤٢).

(٦) ينظر: «الجرح والتعديل» (٢: ٩٤: ٢٥١)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٨: ٦٨: ١٢٢٨٢)، وقال: «يُخطئ».

(٧) ينظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (٤: ٢٧٣: ٢٧٧٨)، و«ميزان الاعتدال» (٢: ٢٨٨).

ابنُ طاهِرٍ قراءةً عليهِ، أخبَرنا الإمامُ أبو بَكرٍ أحمدُ بنُ الحُسينِ البَيهقِيُّ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ عبدُ الله بنُ يوسُفَ الأصبَهانِيُّ، أخبَرنا أبو بَكرٍ محمَّدُ بنُ الحُسَينِ بنِ الحسَنِ القَطَّانُ، أخبَرنا أحمَدُ بن يُوسُفَ السُّلَمِيُّ، حَدَّثنا عبدُ الرَّزاقِ، أخبَرنا مَعمَرٌ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عَمرِو بن شُعَيبٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّهِ، قال: سَمِعَ رسولُ الله ﷺ قومًا يَتمارُونَ في القُرآنِ، فقال: **«إنَّمَا هَلَكَ مَنْ كانَ قَبلَكُمْ بهَذا: ضَرَبُوا[1] كتابَ اللهِ بعضَهُ ببَعضٍ، وإنَّمَا أُنْزِلَ كتابُ الله يُصَدِّقُ بَعضُهُ بَعضًا، ما عَلِمتُمْ منه فقُولوا، وما جَهِلتُمْ فَكِلُوهُ إلى عالِمِهِ»**[2].

أخرجَهُ أبو عبد الله ابنُ ماجَه القَزوينِيُّ: عن عَليِّ بنِ محمَّدٍ الطَّنافِسِيِّ، عن أبي مُعاوِيَةَ، عن داودَ بنِ أبي هِندٍ، عن عَمرو، ولفظُه: **«خَرَجَ رسولُ الله ﷺ على أصحابِهِ وهُمْ يَختَصِمونَ في القَدَرِ.. فذَكَرَهُ بمَعناه»**[3].

---

(١) قال ابن الملك في «شرح المصابيح»: (١: ٢١٤): «(ضَرَبُوا)، أي: خَلَطُوا (كتابَ الله بعضَه ببعضٍ)، فلم يميزوا بين المُحكَم والمُتشابه، والناسخ والمنسوخ، والمُطلَق والمُقيَّد ونحوِها، بل حَكَمُوا في كلِّها حكمًا واحدًا. وقيل: معناه صرفوا كتاب الله بعضه ببعض عن المعنى المراد إلى ما مالَ إليه أوهامهم، كما فعلت اليهود بالتوراة، والنصارى بالإنجيل».

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «الجامع» (٢٠٣٦٧)، ومن طريقه: البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٦٣)، وأحمد (٦٧٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٢٠٦٢)، ثم المصنفُ، وغيرهم، وإسناده حسنٌ، وله شواهد كثيرة.

ـ وأخرجه مسلم (٢٦٦٦)، من طريق أبي عمران الجوني، قال: كتب إليَّ عبد الله بن رباح الأنصاريُّ: أن عبد الله بن عمرو، قال: هَجَّرتُ إلى رسول الله ﷺ يومًا، قال: فسمع أصواتَ رجُلَينِ اختلفا في آيةٍ، فخَرج علينا رسولُ الله ﷺ يُعرف في وجهه الغضَبُ، فقال: **«إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ»**، وله طرقٌ أخرى يأتي بعضها.

(٣) في (س)، (ف): «فذكر بمعناه».

ـ **والحديث**: أخرجه ابن ماجه (٨٥)، وأحمد (٦٦٦٨، ٦٨٤٥)، وغيرهما، من هذا الوجه، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ١٤): «هذا إسنادٌ صحيحٌ، رجاله ثقاتٌ».

وهذا الحَديثُ أصْلٌ عَظيمٌ في بابِهِ.

[٨٥] وأخبَرني أبو سعدٍ، أخبَرنا زاهِرٌ، أخبَرنا أبو بَكرٍ البَيهقِيُّ، حَدَّثنا أبو بَكرٍ ابنُ فُورَكٍ، أخبَرنا عبد الله بن جعفَرٍ، أخبَرنا يُونُسُ بنُ حَبيبٍ، حَدَّثنا أبو داودَ، حَدَّثنا جَريرُ بنُ حازمٍ[1]، عن الأعمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عن مَسروقٍ، عن عبد الله، قال: «**مَنْ كانَ عِندَهُ عِلْمٌ فَلْيَقُلْ بعِلْمِهِ، ومَنْ لَمْ يَكُنْ عِندَهُ عِلْمٌ فليَقُل: اللهُ أعلَمُ؛ فإنَّ اللهَ عز وجل قال لنبيِّهِ ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾** [ص: ٨٦]»[2].

[٨٦] وأخبَرني أبو سعدٍ، أخبَرنا زاهِرٌ، أخبَرنا أبو بَكرٍ البَيهقِيُّ، أخبَرنا أبو نَصْر ابنُ قتادَةَ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ عبد الله بنُ محمَّدِ بن عبد الله الرَّازِيُّ، أخبَرنا إبراهِيمُ بنُ زُهَيرٍ الحُلوانِيُّ، حَدَّثنا مَكِّيُّ بنُ إبراهِيمَ، حَدَّثنا داودُ بنُ أبي هِندٍ، عن عامِرٍ، قال: قال عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ رضي الله عنه: «**يُفسِدُ الزَّمانَ ثَلاثَةٌ: أئِمَّةٌ مُضِلُّونَ، وجِدالُ[3] المُنافِقِ بالقُرآنِ ـ والقُرآنُ حَقٌّ ـ وزَلَّةُ العالِمِ**»[4].

ورُوِيَ عن تَمِيمٍ الدَّارِيِّ، أنَّهُ قال: «**اتَّقُوا زَلَّةَ العالِمِ**»، فسَألَهُ عُمَرُ مَعَ ابنِ عبَّاسٍ، فقال له: ما زَلَّةُ العالِمِ؟ فقال: «**العالِمُ يَزِلُّ بالنَّاسِ، فيُؤخَذُ بِهِ، فعَسَى**

---

(١) في (ف): «جرير بن حاتم»، وهو تحريفٌ.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٧٤، ٤٨٠٩، ٤٨٢٢)، ومسلم (٢٧٨٩)، والترمذي (٣٢٥٤)، وأحمد (٣٦١٣، ٤١٠٤)، والدارمي (١٧٩)، والطيالسي (٢٩٢)، ومن طريقه: المصنفُ، وغيرهم.

(٣) في (س)، (ف): «وجلال».

(٤) أخرجه أحمد (٢٩٣)، والدارمي (٢٢٠)، وابن المبارك في «الزهد» (١٤٧٥)، والفريابي في «صفة النفاق» (٢٩-٣٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٩٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤: ١٩٦)، (٦: ٤٦)، والبيهقي في «المدخل إلى السنن» (١٩١٥)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١٨٦٧-١٨٧٠)، وغيرهم، من طرقٍ كثيرة، عن عمر رضي الله عنه.

أن يَتوبَ العالِمُ والنّاسُ يَأخُذُونَ بهِ»[١].

فهذا الأمْرُ خَطِرٌ، والتَّفَصِّي مِنه على السَّلامَةِ شَديدٌ[٢]، والتَّحَرُّزُ فيه عائِقٌ مُحكَمٌ، والإنصافُ لازِمٌ، ولكن ما نَرجُو مِن الوَعدِ ونَخشى مِن الوَعيدِ السَّابِقِ ذِكرُهُما أقوى وأغْلَبُ، وأدْعَى وأطْلَبُ.

وثانيتها:

النَّظَرُ في ذُبولِ العِلمِ وخُمولِ أهلِهِ، والأسَفُ على نُبوعِ الجَهلِ ونُبوغِ[٣] أصحابِهِ، والاطِّلاعُ على إعراضِ النَّاسِ بالكُلِّيَّةِ عن العُلومِ وأهلِهَا، والوقوفُ على استِغراقِ الخَلقِ بالجُملَةِ في حبِّ الدُّنْيا والحِرصِ عَليها.

[٨٧] أخبَرنا أبو حَفصٍ عُمَرُ بنُ أحمَدَ بنِ بَكرونَ العَدْلُ بقراءَتي عليه، قال: أخبَرنا القاضِي أبو الفَضلِ محمَّدُ بنُ عُمَرَ الأرمَوِيُّ، أخبَرنا الشَّريفُ أبو الغَنائِمِ عبدُ الصَّمَدِ بنُ عَليِّ بنِ المَأمُونِ، أخبَرنا الحافظُ أبو الحَسنِ عَليُّ ابنُ عُمرَ الدَّارَقُطنيُّ، حَدَّثنا القاضِي أبو عُمرَ محمَّدُ بنُ يوسُفَ الأزدِيُّ، حَدَّثنا الحسَنُ بنُ أبي الرَّبيعِ، حَدَّثنا عبدُ الرَّزَّاقِ بنُ همَّامٍ، أخبَرنا مَعمَرُ بن راشِدٍ، عن همَّامِ بنِ مُنبِّهٍ، قال: هذا ما حَدَّثنا أبو هُريرَةَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**لا تَقومُ السَّاعَةُ حتَّى يَكثُرَ فيكُم المَالُ، فَيَفيضَ حَتَّى يَهُمَّ رَبَّ المالِ مَنْ يَتقبَّلُ صَدقتَهُ؟**

---

(١) سقطت من (س).

ـ والأثر: أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٤٤٩)، ومن طريقه: الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي» (٣٨٩).

(٢) يعني: أن التخلص من ذلك دون أن يلزمه تبعة منه غيرُ هيِّنٍ. ينظر: «الصحاح» للجوهري (٦: ٢٤٥٥).

(٣) في (ب)، (س)، (ف): «ونبوع».

قال: **ويُقبَضَ العِلمُ، ويَقترِبَ الزَّمَنُ، وتَظهَرَ الفِتَنُ، ويَكثُرَ الهَرْجُ**»، قالوا: الهَرجُ أَيُّمَ يا رسولَ الله؟ قال: «**القَتْلُ القَتْلُ**»[(١)].

مُتَّفَقٌ على صِحَّتِه؛ أخرجَهُ مُسلمٌ مِن حَديثِ أبي يونُسَ سُلَيمُ بنُ جُبَيرٍ، عن أبي هُريرَةَ.

وأخرجَهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ مُقطَّعًا[(٢)]: مِن حَديثِ عبدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعمَرٍ، عن هَمَّامٍ، عن أبي هُريرَةَ.

ولقد صَحَّ ما قال ﷺ، وظَهَرَ بُرهانُه، ودَخَلَ أوانُه، وإنَّمَا كان الأمْرُ كذلك؛ لاهتمام النَّاسِ بأمْرِ المَالِ، وتهاونهم بأمْرِ العِلمِ.

ومَعنى اقترابِ الزَّمَنِ: قِصَرُ الأعمَارِ، وقلَّةُ البركَةِ فيها.

وقيلَ: دُنُوُّ وقتِ قيامِ السَّاعَةِ.

وقيل: قِصَرُ الأيَّامِ واللَّيالِي، كما رُوِيَ: «**أنَّ الزَّمانَ يَتقارَبُ، حَتَّى تكونَ السَّنةُ كالشَّهْرِ، والشَّهْرُ كالجُمُعَةِ، والجُمُعَةُ كاليَوم، واليَومُ كالسَّاعَةِ، والسَّاعَةُ كاحتِراقِ السَّعَفَةِ**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٨٥، ١٠٣٦، ١٤١٢، ٣٦٠٨، ٦٠٣٧، ٧٠٦١، ٧١٢١)، ومسلم (١٥٧)، وأبو داود (٤٢٥٥)، والترمذي (٢٢٠٠)، وابن ماجه (٤٠٤٧، ٤٠٥٢)، وأحمد (٩٣٩٥)، وهو في «صحيفة همام» (٢٢)، ـ ومن طريقه: المصنفُ ـ وغيرهم، من طرقٍ عن أبي هريرة رضي الله عنه مطوَّلًا ومختصرًا.

(٢) في (س)، (ف): «منقطعًا»، وهو تحريفٌ.

(٣) أخرجه أحمد (١٠٩٤٣)، وأبو يعلى (٦٦٨٠)، وابن حبان (٥٠٢٢)، وغيرهم، بسندٍ صحيح، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وله شاهدٌ عند الترمذي (٢٣٣٢)، والطبراني في «الأوسط» (٨٩٠٤)، وغيرهما، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.. نحوه، وقال الترمذي: «حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه».

ذكره الخَطَّابيُّ رحمه الله[١].

[٨٨] أخبَرنا الشيخ الإمام شيخُ الإسلامِ أبو أحمَدَ عبدُ الوَهَّابِ بنُ عَليٍّ رضي الله عنه بِقراءَتي عليه، قال: أخبَرنا أبو القاسِمِ هبَةُ الله بنُ محمَّدِ بنِ الحُصَينِ قراءَةً عليه سَنةَ خمسٍ وعِشرينَ وخمسِمِئَةٍ، قال: أخبَرنا أبو طالِبٍ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ إبراهِيمَ، حَدَّثنا أبو بَكرٍ محمَّدُ بنُ عبد الله الشَّافعيُّ، حَدَّثنا أبو يَعلى محمَّدُ بنُ شَدَّادٍ المِسْمَعيُّ، حَدَّثنا أبو عامِرٍ العَقَديُّ، حَدَّثنا هشامٌ، عن قتادَةَ، عن أنسٍ، قال: لأُحَدِّثَنَّكُم حَديثًا سَمعتُه مِن رسولِ الله ﷺ لا يُحَدِّثُكمُوهُ أحَدٌ سَمعَهُ مِن رسولِ الله ﷺ بَعدي؛ سمعتُ رسولَ الله ﷺ[٢] يقول: «**إنَّ مِنْ أشْراطِ السَّاعَةِ أنْ يُرفَعَ العِلْمُ، ويَكثُرَ الجَهْلُ، ويَظهَرَ الزِّنَى، ويُشرَبَ الخَمْرُ، ويَقِلَّ الرِّجَالُ[٣]، وتكثُرَ النِّساءُ حَتَّى يكونَ في الخَمسِينَ امْرَأَةً القَيِّمُ الواحِدُ**»[٤].

هذا حَديثٌ مُتَّفقٌ على صِحَّتِه؛ أخرجَهُ البُخاريُّ: عن مُسَدَّدٍ، عن يَحيى بنِ يَحيى، عن شُعبَةَ، عن قتادَةَ.

وأخرجَهُ مُسلِمٌ: عن محمَّدِ بنِ المُثَنَّى، ومحمَّدِ بنِ بَشَّارٍ، عن محمَّدِ بنِ جعفَرٍ غُندرٍ، عن شُعبَةَ، عن قتادَةَ.

---

(١) «معالم السنن» (٤: ٣٤١)، وينظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٣: ٢١٨٢)، و«شرح السنة» للبغوي (١٥: ٢٧).

(٢) في حاشية (ب): «قوبل».

(٣) في (ع): «وتشرب الخمر، ويقل الرجال»، وفي (ف): «ويشرب الخمر، وتقل الرجال».

(٤) أخرجه البخاري (٨٠-٨١، ٥٢٣١، ٥٥٧٧، ٦٨٠٨)، ومسلم (٢٦٧١)، والترمذي (٢٢٠٥)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٧٤-٥٨٧٥)، وابن ماجه (٤٠٤٥)، وأحمد (١١٩٤٤، ١٢٢٠٩)، وابن غيلان في «الغيلانيات» (٤١٣)، ـ ومن طريقه: المصنف ـ وغيرهم.

وأخرجَهُ أبو عِيسى التِّرمِذيُّ: عن مَحمودِ بنِ غَيلانَ، عن النَّضرِ بنِ شُمَيلٍ، عن شُعبَةَ، عن قتادَةَ.

وأخرجَهُ النَّسائِيُّ: عن عَمرِو بنِ عَليٍّ، ومحمَّدِ بن المُثَنَّى[1]، عن غُنْدَرٍ، عن شُعبَةَ، عن قتادَةَ.

وأخرجَهُ ابن ماجَه: عن محمَّدِ بنِ بَشَّارٍ، ومحمَّدِ بنِ المُثَنَّى[2]، عن غُنْدَرٍ، عن شُعبَةَ، عن قتادَةَ.

وأبو عامرٍ العَقَدِيُّ هو: عبدُ المَلِكِ بنُ عَمرِو بنِ قَيس.

[٨٩] وأخبَرني أبو سَعدٍ ابنُ الصَّفَّارِ كِتابَةً، أخبَرنا زاهِرُ بنُ طاهِرٍ، أخبَرنا أبو بَكرٍ البَيهقِيُّ، أخبَرنا أبو عبد الله الحافِظُ، أخبَرنا أبو بَكرٍ أحمَدُ بنُ سَلمانَ الفَقيهُ، حَدَّثنا الحسَنُ بنُ سَلَّامٍ، ومحمَّدُ بنُ سُلَيمانَ[3]، ثَنا عُبيدُ الله بنُ مُوسَى، أنَا الأعمَشُ، عن شَقِيقٍ، قالَ: كُنتُ معَ عبد اللهِ وأبي مُوسَى في المَسجِدِ، فقالا: قال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّ بَينَ يَدَيِ السَّاعَةِ أيَّامًا يَنْزِلُ فِيهَا الجَهْلُ، ويُرْفَعُ فيها العِلْمُ، ويَكثُرُ فِيها الهَرْجُ، والهَرْجُ: القَتْلُ**»[4].

هذا حَديثٌ مُتَّفقٌ على صِحَّتِهِ؛ أخرجَهُ البُخارِيُّ: عن عبيد الله بنِ مُوسَى.

وأخرجَهُ مُسلِمٌ: عن أبي سَعيدٍ عبد الله بن سَعيدٍ، عن وَكِيعٍ، عن الأعمَشِ، ومِن أوجُهٍ.

---

(١) في (ف)، (ع): «ومحمد بن مثنى».

(٢) في (ف)، (ع): «ومحمد بن مثنى».

(٣) في (س)، (ف): «ومحمد بن سلمان».

(٤) أخرجه البخاري (٧٠٦٢-٧٠٦٧)، ومسلم (٢٦٧٢)، والترمذي (٢٢٠٠)، وابن ماجه (٣٩٥٩، ٤٠٥٠-٤٠٥١)، وأحمد (٣٦٩٥، ٣٨١٧)، والبيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١٩٢٦)، ـ ومن طريقه: المصنف ـ وغيرهم.

هذا؛ وقد تَحقَّقَتْ أمارَاتُ ما سَبقَتْ إليهِ إشاراتُهُ ﷺ، وفَترتِ الدَّواعِي، وظَهَرتِ الدَّعاوى، واضْطُرَّ إلى نِسيانِ العِلم وهجْرانِه، واحتِيجَ إلى إعلانِ الجَهلِ وإدمانِه، وصارَتِ الأمُورُ مَعكوسَةً، وأضْحَتِ الأحْوالُ مَنكوسَةً، وأُوثِرَ قَبولُ ذِي المالِ مَع جَهلِهِ، واختِيرَ رَدُّ العِلمِ وأهلِهِ، وانتَسَبَ إلى العِلمِ مَنْ لم يَشْتَمَّ رائِحتَهُ، ولاعَنَ عنهُ مَنْ وطِئَ غادِيَتَهُ ورائِحتَه.

فمَنْ بَذَلَ في طَيِّهِ ونَشْرِهِ مُهجَتَهُ بُدِّلَ مِن الحِرمانِ بِذيِّه وضِمارِه بهجتَهُ[1]، ومَنْ ابتَدأ برَكْضِ مُمارَسَتِهِ انْتَهى مِن العَجزِ إلى رَفضِ مُدارَسَتِهِ، ومَنْ وَقفَتْ به رواحِلُهُ عَدِمَتْ من قائِدٍ وسائِقٍ حَوامِلُهُ، فبَقِيتْ طُرُقُ الفَضْلِ والفَضائِلِ خالِيَةً، وصارَتْ عِراصُ العِلْمِ والحِلْمِ خاوِيَةً، يَعْوِي الذِّئْبُ بفِنَائِهَا، ويُفْرِخُ الهامُ في أرجائِهَا.

وهذه قِصَّةٌ يَطولُ بَثُّها، وغُصَّةٌ يَهُولُ بَعْثُها، وأستَغفِرُ اللهَ تعالى مِن الإيلاعِ بالغُلُوِّ، وأعوذُ بِهِ مِن الإيقاعِ في العُتُوِّ.

[٩٠] أخبَرني الشَّيخُ الإمامُ أبو سَعدٍ ابنُ الصَّفَّارِ كِتابَةً، أخبَرنا زاهِرٌ، أخبَرنا أبو بَكرٍ البَيهقِيُّ، أخبَرنا أبو عبد الله الحافِظُ، أخبَرنا أبو العَبَّاسِ المَحبُوبِيُّ، حَدَّثنا سَعيدُ بنُ مَسعودٍ، حَدَّثنا النَّضْرُ بنُ شُمَيلٍ، حَدَّثنا شُعبَةُ، عن حُصَينٍ، عن سالِمِ بنِ أبِي الجَعدِ، قال: قال أبو الدَّرْدَاءِ: **«مَا لِي أَرَى عُلَماءَكُمْ يَذهَبُونَ، ولا أَرَى جُهَّالَكُمْ يَتعَلَّمُونَ؟ ما لِي أَراكُمْ تَحرِصُونَ على ما قَدْ تُكُفِّلَ لَكُمْ، وتَدَعُونَ ما أُمِرْتُمْ بِهِ؟ تَعَلَّمُوا قَبلَ أن يُرْفَعَ العِلْمُ، ورَفْعُ العِلْمِ ذَهَابُ العُلَمَاءِ،**

---

(١) في (س)، (ع)، (ف): «وضَمْرِه بهجتَهُ»، وهي محتملة، فكأن المعنى: أنَّ من بَذل مهجته وروحه في العلم بُدِّل من الحرمان واختفاء البهجَة إلى عكس ذلك، والضِّمارُ: الغائبُ الذي لا يُرجَى، فإذا رُجِيَ فليس بضِمارٍ، والله أعلم. ينظر: «المعرب» (ص: ٢٨٥).

لأَنَّا أَعْلَمُ بشِرَارِكُمْ مِنَ البَيطارِ بالفَرَسِ: هُم الذينَ لا يَأْتُونَ الصَّلاةَ إِلَّا دُبُرًا، ولا يَقرَؤُونَ القُرآنَ إِلَّا هُجْرًا، ولا يُعتقُ مُحَرَّرُوهُمْ»[1].

قلتُ: وحديثُ عبدِ الله بنِ عَمرٍو مُخرَّجٌ في «الصَّحِيحَينِ»، و«المَسانِيدِ» عنه ﷺ، أنَّهُ قال: «إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزاعًا يَنْتَزِعُهُ مِن النَّاسِ؛ ولكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَماءِ، حَتَّى إذا لَمْ يَبْقَ عالِمٌ اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤوسًا جُهَّالًا، فسُئِلُوا فأَفْتَوا بغَيرِ عِلْمٍ، فضَلُّوا وأَضَلُّوا»[2].

كَتَبناهُ مِنْ طُرُقٍ عالِيَةٍ، فاقتَصَرْنَا على هذا؛ اكتِفاءً بالشُّهْرَةِ.

[٩١] أخبَرني الإمامُ أبو بَكرٍ عَتِيقُ بنُ عَليٍّ البامَنْجِيُّ رحمه الله، أخبَرنا الحافِظُ أبو مُوسَى محمَّدُ بنُ أبي بَكرٍ المَدِينيُّ، قال: قرأتُ على أبي نَصْرٍ أحمَدَ ابنِ عُمَرَ الحافِظِ، أخبَرنا مَسعودُ بنُ ناصِرٍ السِّجْزِيُّ، أخبَرنا عَلِيُّ بنُ بُشْرَى، حَدَّثنا أبو الحسَنِ محمَّدُ بنُ الحُسينِ بنِ عاصِمٍ الآبُرِيُّ، حَدَّثني عبدُ الله بنُ عبدِ العَزيز البَغدادِيُّ[3]، حَدَّثنا عبد الله بنُ أحمَدَ بنِ إسماعِيلَ البغداديُّ[4]، عن الرَّبيعِ بنِ سُليمانَ، قال: لَمَّا دَخلَ الشَّافعيُّ رضي الله عنه مِصرَ أوَّلَ قُدومِهِ إليها جَفاهُ النَّاسُ، فلَمْ يَجلِسْ إليه أحدٌ، قال: فقال له بَعضُ مَنْ قَدِمَ معه: لو قُلتَ شيئًا يَجتَمِعُ به النَّاسُ، قال: فقال: إليكَ عَنِّي، وأنْشَأَ يَقولُ:

---

(١) أخرجه أبو داود في «الزهد» (٢٢٥)، وأحمد في «الزهد» (٧٨٠)، والدارمي (٢٥١)، وابن أبي شيبة (٣٤٦٠٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١١٥١)، وفي «المدخل إلى علم السنن» (١٩٣٦)، ـ ومن طريقه: المصنف ـ وغيرهم، وفي سنده انقطاع.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٠، ٧٣٠٧)، ومسلم (٢٦٧٣)، والترمذي (٢٦٥٢)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٧٦-٥٨٧٧)، وابن ماجه (٥٢)، وأحمد (٦٥١١)، وغيرهم.

(٣) في (ب)، (ع)، (ف): «البَغداذِيُّ».

(٤) في (ب)، (ع)، (ف): «البَغداذِيُّ».

أَأَنْثُرُ دُرًّا بَيْنَ سَارِحَةِ النَّعَمْ؟ أَأَنْظِمُ مَنْثُورًا لِرَاعِيَةِ الغَنَمْ؟
لَعَمْرِي لَئِنْ ضُيِّعْتُ فِي شَرِّ بَلْدَةٍ فَلَسْتُ مُضِيعًا بَيْنَهُمْ غُرَرَ الكَلِمْ
فَإِنْ فَرَّجَ اللهُ اللَّطِيفُ بِلُطْفِهِ وصَادَفْتُ أَهْلًا للعُلومِ ولِلحِكَمْ
بَثَثْتُ مُفِيدًا، واسْتَفَدْتُّ وِدَادَهُمْ وإِلَّا فمَخْزُونٌ لَدَيَّ ومُكْتَتَمْ
ومَنْ مَنَحَ الجُهَّالَ عِلْمًا أَضَاعَهُ ومَنْ مَنَعَ المُسْتَوجِبِينَ فقَدْ ظَلَمْ[١]

وثالثتها:

عدَمُ فراغِ القَلبِ وراحَتِهِ، ووجودُ شُغلِ الخاطِرِ وآفَتِهِ، من نَكَدِ العَيشِ، ونَغَصِ العُمرِ، وتَوالِي المِحَنِ، وزوالِ المِنَنِ، وتَغيُّرِ الزَّمانِ، وتَبَدُّلِ الإخوانِ، وقِلَّةِ الوَفاءِ، وكَثرَةِ الجَفاءِ، وبُعْدِ الإنصافِ، وقُربِ الاعتِسافِ، وفُصولِ الوُصْلَةِ، وحُلولِ الفُرقَةِ، وحَلالِ[٢] العُزْلَةِ، وحَرامِ الخُلطَةِ.

فيَا لهَا مِن مُصيبةٍ تامَّةٍ! ويا لهَا مِنْ بَلِيَّةٍ عامَّةٍ، أفضَتْ إلى نِسيانِ العِلْمِ وتَركِه، وآلَتْ إلى حرمانِ الحِلْمِ وبَتْكِه[٣]، واقتَضَتْ طَيَّ بِساطِ الفَضْلِ، وأوجبَتْ نَشْرَ دِيوانِ الجَهلِ، ومحَتْ رُسُومَ ديارِ الكِرامِ، وبنَتْ قواعِدَ رِباعِ اللِّئامِ! فالسَّعِيدُ مَنْ وُقِيَ سَوْرَتَها، والشَّقِيُّ مَنْ وُكِلَ إلى صورتها، وأمارُ السَّعادَةِ أبَدًا يَظهَرُ، وآثارُ الشَّقاوَةِ دائِمًا تُشْهَرُ.

---

(١) ينظر: «ديوان الشافعي» (ص: ٩٦)، وقد أخرجها أيضًا: الآجري في «جزء فيه حكايات عن الشافعي» (١٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩: ١٥٣)، والبيهقي في «مناقب الشافعي» (٢: ٧٢)، وأبو علي نظام الملك الطوسي في «أماليه» (١٢)، وغيرهم، من طرقٍ، عن الشافعي، مع اختلافات في السياق عند بعضهم.

(٢) في (ب): «وجلال».

(٣) رسمت في (س): «وبتله». والبتكُ: القَطعُ. ينظر: «تهذيب اللغة» (١٠: ٨٩).

[٩٢] أخبَرني الشَّيخُ الإمامُ أبو الفَضْلِ ابنُ أبي الحسَنِ المَخزومِيُّ رحمه الله، قال: أخبَرنا سَعيدُ بنُ وَجيهٍ الشَّحَّامِيُّ، أخبَرنا الأستاذُ الإمامُ أبو القاسِمِ عبدُ الكَريم بنُ هوازِنَ القُشَيرِيُّ، أخبَرنا عَليُّ بنُ أحمَدَ بنِ عَبْدان، أخبَرنا أحمَدُ ابنُ عُبَيدٍ البَصْرِيُّ، حَدَّثنا عبدُ العَزيز بنُ مُعاويَةَ، حَدَّثنا القَعنَبِيُّ، حَدَّثنا عبدُ العَزيز ابنُ أبي حازِمٍ، عن أبيهِ، عن بَعْجَةَ بنِ عبد الله بنِ بَدْرٍ الجُهَنِيِّ، عن أبي هُريرَةَ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «**إنَّ مِنْ خَيرِ مَعايِشِ النَّاسِ لَهُم رَجُلٌ آخِذٌ بعِنَانِ فَرسِهِ في سَبيلِ اللهِ، إنْ يَسْمَعْ فَزْعَةً أو هَيْعَةً**[١] **كانَ على مَتْنِ فَرَسِهِ يَبْتَغِي المَوْتَ أو القَتْلَ في مَظانِّهِ، أو رَجُلٌ في غُنَيْمَةٍ لَهُ في رَأسِ شَعَفَةٍ مِن هذه الشِّعافِ، أو بَطْنِ وادٍ مِنْ هذه الأودِيَةِ، يُقِيمُ الصَّلاةَ، ويُؤْتِي الزَّكاةَ، ويَعبُدُ رَبَّهُ حَتَّى يَأتِيَهُ اليَقينُ، ليسَ مِن النَّاسِ إلَّا في خَيرٍ**»[٢].

هذا حَديثٌ صَحيحٌ؛ أخرجَهُ مُسلِمٌ: عن يَحيى بنِ يَحيى، عن عبد العَزيز، عن أبيهِ أبي حازِمٍ.

وأخرجَهُ مُسلِمٌ أيضًا: عن قُتَيبَةَ بنِ سَعيدٍ، عن عبد العَزيز بنِ أبي حازِمٍ، ويَعقوبَ بنِ عبد الرَّحمن، كِلاهُمَا: عن أبي حازِمٍ، عن بَعْجَةَ.

وأخرجَهُ مُسلِمٌ أيضًا: عن أبي بَكرِ ابنِ أبي شَيبَةَ، وأبي كُرَيبٍ، وزُهَيرِ بنِ حَرْبٍ؛ كُلُّهم: عن وَكِيعٍ، عن أُسَامَةَ بنِ زَيدٍ، عن بَعْجَةَ.

---

(١) **الهيعَةُ**: الصَّوتُ الذي تفزع منه وتخافه من عدو. ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١: ١٢١).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٨٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٧٧٩، ١١٢١٣)، وابن ماجه (٣٩٧٧)، وأحمد (٩١٤٢، ٩٧٢٣، ١٠٧٧٩)، والقشيري في «رسالته» (ص: ٣٠٧) ـ ومن طريقه: المصنفُ ـ وغيرهم.

وأخرجَهُ أبو عبدِ الرَّحمن النَّسائِيُّ: عن قُتَيبَةَ، عن يَعقوبَ بنِ عبد الرَّحمن، عن أبي حازِمٍ.

وأخرجَهُ أبو عبد الله ابنُ ماجَه: عن محمَّدِ بنِ الصَّبَّاحِ، عن عبد العَزيز، عن أبيهِ أبي حازِمٍ، وهو: سَلَمَةُ بنُ دِينار، مَولَى الأَسْوَدِ بنِ سُفيانَ، وهو صاحِبُ سَهلِ بنِ سَعدٍ؛ كان يَقُصُّ بالمَدينَةِ، لَمْ يَروِ عن أبي هُريرَةَ.

وأبو حازِمٍ[1] الذي يَروِي عن أبي هُريرَةَ: هو سَلمانُ، مَولى عَزَّةَ الأشْجَعيَّةِ.

والقَعنَبِيُّ: هو أبو عبد الرَّحمن عبدُ الله بنُ مَسلمَةَ بنِ قَعْنَبٍ[2] البَصرِيُّ.

الشَّعَفَةُ بفَتْحِ الشِّينِ المُعجَمَةِ وفَتحِ العَينِ غَيرِ المُعجَمَةِ: رَأسُ الجَبَلِ[3].

والشِّعْبُ بِكَسْرِ الشِّين المُعجَمَةِ، وسُكونِ العَينِ غَيرِ المُعجَمَةِ: ما انْفَرَجَ بَين الجَبَلَينِ[4].

[٩٣] أخبَرني الإمامُ أبو بَكرٍ عَتيقُ بنُ عليِّ بنِ عُمرَ البامَنجِيُّ رحمه الله، أخبَرنا أبو المُطهَّرِ القاسِمُ بنُ الفَضلِ بنِ عبد الواحِد الصَّيْدلانِيُّ، أخبَرنا رِزْقُ اللهِ بنُ عبد الوَهَّابِ التَّمِيمِيُّ، أخبَرنا أبو عبد الله أحمَدُ بنُ يوسُفَ بنِ محمَّدِ بنِ دُوستَ العَلَّافُ سَنة سَبع وأربعِمِئةٍ، أخبَرنا أبو عَليٍّ الحُسينُ بنُ صَفوانَ البَرذعِيُّ[5]، حَدَّثنا عبد الله بنُ محمَّدٍ القرشِيُّ، حَدَّثنا أبو خَيثمَةَ، حَدَّثنا محمَّدُ بنُ يوسُفَ، عن الأوزاعِيِّ، عن الزُّهريِّ[6]، عن عطاءِ بن يَزيد اللَّيثِيِّ،

---

(١) في (ب)، (ف): «وأبي حازم». (٢) في (ب): «بن تُغْنَبٍ».

(٣) ينظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (١: ١٢٢)، و«تهذيب اللغة» (١: ٢٧٩).

(٤) ينظر: «العين» (٤: ٢٦٨)، و«تهذيب اللغة» (١: ١٩١، ٢٨٣).

(٥) في (ب)، (س): «البردعي»، وهو تصحيفٌ.

(٦) في (س): «الزهيري»، وهو خطأ.

عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ رضي الله عنه، قال: جاء رجُلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: أيُّ النَّاسِ خيرٌ؟ قال: «رَجُلٌ جاهَدَ بنَفسِهِ ومَالِهِ، ورَجُلٌ في شِعْبٍ مِن الشِّعابِ يَعبُدُ ربَّهُ عز وجل، ويَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ»[١].

هذا حَديثٌ مُتَّفقٌ على صِحَّتِهِ؛ أخرجَهُ الأئمَّةُ السِّتَّةُ أجمعون في كُتبِهم.

فأخرجَهُ البُخاريُّ: عن مُحمَّدِ بنِ يوسُفَ، فوافَقْناهُ في شَيخِه.

وأخرجَهُ مُسلِمٌ: عن عبد الله بنِ عبد الرَّحمن الدَّارِميُّ، عن محمَّدِ بنِ يوسُفَ كما ذَكَرناه، فوافَقْناهُ في شَيخِ شَيخِه.

وأخرجَهُ البُخارِيُّ أيضًا: عن أبي اليَمانِ، عن شُعَيبٍ، عن الزُّهرِيِّ.

وأخرجَهُ مُسلِمٌ أيضًا: عن عَبدِ بنِ حُميدٍ، عن عبد الرَّزَّاق، عن مَعمَرٍ، عن الزُّهريِّ. وعن مَنصورِ بنِ أبي مُزاحِمٍ بَشِيرٍ، عن يَحيى بنِ حَمزَةَ، عن الزُّبَيدِيِّ ـ هو: محمَّدُ بنُ الوَليدِ ـ عن الزُّهرِيِّ.

وأخرجَهُ أبو داودَ: عن أبي الوَليدِ ـ هو: هِشامُ بنُ عبد المَلِكِ ـ الطَّيالِسيُّ، عن سُليمانَ بنِ كَثيرٍ، عن الزُّهرِيِّ.

وأخرجَهُ أبو عِيسى الترمِذيُّ: عن الحُسَينِ بن حُرَيثٍ[٢]، عن الوَليدِ بن مُسلِمٍ، عن الأوزاعِيِّ، عن الزُّهرِيِّ.

وأخرجَـهُ أبو عبد الرَّحمـنَ النَّسائِيُّ: عن كَثيـرِ بنِ عُبَيـدٍ، عن بَقيَّةَ ـ هو:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٨٦، ٦٤٩٤)، ومسلم (١٨٨٨)، وأبو داود (٢٤٨٥)، والترمذي (١٦٦٠)، والنسائي (٣١٠٥)، وابن ماجه (٣٩٧٨)، وأحمد (١١١٢٥، ١١٣٢٢)، وابن أبي الدنيا في «العزلة والانفراد» (٢٠٣) ـ ومن طريقه: المصنفُ ـ وغيرهم.

(٢) في (س)، (ع)، (ف): «عن الحسين بن الحريث».

ابنُ الوَليدِ ـ عن الزُّبَيدِيِّ، عن الزُّهرِيِّ.

وأخرجَهُ أبو عبد الله القَزوينِيُّ: عن هِشامِ بنِ عَمَّارٍ، عن يَحيى بنِ حَمزَةَ، عن الزُّبَيدِيِّ، عن الزُّهرِيِّ.

[٩٤] أخبَرني الشَّريفُ أبو محمَّدٍ يُونُسُ بنُ يَحيى الهاشِميُّ، قال: أخبَرنا أبو الفتوحِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ عَليٍّ الطَّائِيُّ، قال: أنشَدَنا أبو حَفصٍ عُمَرُ بن محمَّدٍ الشِّيرَزِيُّ، قال: أنشَدَنا القاضي أبو عليٍّ الحَسنُ بنُ عَليٍّ الوَخْشِيُّ[١] لبَعضِهِم:

النُّصْحُ مِنْ رُخْصِهِ في النَّاسِ مَجَّانُ ... والغِلُّ غَالٍ، لَهُ إنْ بِيعَ أَثْمَانُ
والعَدْلُ نَزْرٌ، وأَهلُ الجَوْرِ قَدْ كَثُرُوا ... وللظَّلُومِ عَلى المَظْلُومِ أَعْوَانُ
تَفاسَدَ النَّاسُ، والبَغْضَاءُ ظَاهِرَةٌ ... والنَّاسُ في غَيرِ ذَاتِ البِرِّ إِخْوانُ[٢]

[٩٥] أخبَرنا الفقيهُ الإمامُ أبو عبدِ الله محمَّدُ بنُ إسماعيلَ بن أبي الصَّيفِ اليَمَنيُّ رضي الله عنه بقراءَتي عليهِ بـ«مكَّةَ»، أخبَرنا المُنتَجِبُ أبو الحَسنِ عَليُّ ابنُ الحَسنِ الرَّيحانِيُّ قراءةً عليه، أخبَرنا أبو الفتوحِ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ عَليٍّ الطَّائِيُّ، أخبَرنا القاضي أبو عَليٍّ إسماعيلُ بنُ أحمَدَ البَيهقِيُّ، أخبَرنا أبو عُثمانَ الصَّابُونِيُّ، أخبَرنا أبو سَعيدٍ محمَّدُ بنُ مُوسى الصَّيرَفِيُّ، يقولُ: سَمِعتُ أبا

---

(١) في (ب)، (ف): «الحسين بن علي الوخشي»، وهو تحريفٌ.
ـ والوَخْشِيُّ: نسبة إلى وخش؛ بُلَيدَةٌ بنَواحي «بَلخ» على نهر جيحون، وهي كثيرة الخير، طيبة الهواء، وبها منازل الملوك. ينظر: «الأنساب» (١٣: ٢٩١)، و«معجم البلدان» (٥: ٣٦٤-٣٦٥).
(٢) في (ب): «والناس في غير ذات الله إخوان»، وفي (ف): «والناس في غير ذات إخوان».
ـ والأبيات أخرجها أبو الفتوح الطائي في «الأربعين في إرشاد السائرين» (ص: ١٨٤)، ومن طريقه: المصنف، وهي لعلي بن حجرٍ، كما أورده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤١: ٣٠٧) مسنَدًا، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠: ٣٥٩).

العبَّاسِ محمَّدَ بنَ يعقوبَ يقولُ: سَمِعتُ بعضَ أصحابِ الحَديثِ يقولُ: قال عبد الله ابن خُبَيقٍ[١] الأنطاكِيُّ: كتَبَ يوسُفُ بنُ أسْباطٍ إلى حُذيفَةَ المَرعَشِيِّ: «أمَّا بَعدُ؛ فإنِّي أوصِيكَ بتَقوى الله عز وجل، والعَمَلِ بمَا عَلَّمَكَ اللهُ تَعالى، والمُراقَبةِ حيثُ لا يَراكَ إلَّا اللهُ، والاسْتِعدادِ لِمَا ليسَ لأحَدٍ فيهِ حِيلَةٌ ولا يُنتَفَعُ بالنَّدمِ عِند نُزولِهِ. فاحْسِرْ عن[٢] رَأسِكَ قِناعَ الغَافِلينَ، وانْتَبِه[٣] مِن رَقدةِ المَوتَى، وشَمِّرْ للسُّؤال غَدا، واعلَمْ أنَّهُ لا بُدَّ لي ولك مِن الوُقوفِ بين يَدَي اللهِ عز وجل، يَسألُنِي وإيَّاكَ عن الدَّقِيقِ والجَليلِ، ولَستُ آمَنُ أن يَسألَنِي وإيَّاكَ عن وَساوِسِ الصُّدورِ ولَحَظاتِ العُيونِ، واعلَمْ أنَّهُ ـ يا أخِي ـ لا يُجزئُ مِن العَمَلِ القَولُ، ولا مِن البَذْلِ العِدَةُ، ولا مِن التَّوَقِّي التَّلاؤُمُ، وقد صِرْنَا في زَمانٍ هَذهِ صِفةُ أهلِهِ، فمَنْ كانَ كذلكَ فقَدْ تَعرَّضَ للمَهالِكِ، وصُدَّ عن سَواءِ السَّبيلِ. ونَفعَنا اللهُ وإيَّاكَ»[٤].

[٩٦] وأخبَرنا الفقيهُ أبو عبد الله ابنُ أبي الصَّيفِ، أخبَرنا أبو الحَسنِ الرَّيحانِيُّ، أخبَرنا أبو الفتوحِ الطَّائِيُّ، قال: أنشَدَنا أبو حَفصٍ عُمَرُ بنُ محمَّدٍ الشِّيرَزِيُّ السَّرخسِيُّ، أخبَرنا القاضي أبو عَليٍّ الوَخْشِيُّ، قال: دخلَ رَجُلٌ على أبي العَبَّاسِ ثَعلَبٍ، وهو يَنظرُ في الكُتُبِ، فقال: إلى مَتى هذا؟ فأنشَدَ[٥]:

(١) في (ب): «عبد الله بن جَبيقٍ»، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ف): «على».

(٣) في (س): «فانتبه».

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٣٩٢)، وفي «ذم الدنيا» (٢٦٨)، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (١٣٨٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨: ٢٤١)، وأبو الفتوح الطائي في «الأربعين» (ص: ١٩٧)، ـ من طريقه: المصنفُ ـ وغيرهم.

(٥) في (ف): «فأنشدنا».

إِنْ صَحِبْنَا المُلوكَ تَاهُوا وعَقُّوا واسْتَخَفُّوا جَهْلًا بِحَقِّ الجَليسِ
أَوْ صَحِبْنَا التِّجَارَ صِرْنَا إِلَى البُؤْ سِ، وصِرْنَا إِلَى عِدَادِ الفُلوسِ
فَلَزِمْنَا البُيوتَ نَسْتَكْثِرُ الحِبْـ ـرَ ونَمْلا[1] بِهِ بُطونَ الطُّروسِ
لَوْ تُرِكْنَا وذَاكَ كُنَّا ظَفِرْنَا مِنْ أَمَانِيِّنَا بِعِلْقٍ نَفِيسِ
غَيرَ أَنَّ الزَّمانَ أَعْيَا[2] بَنِيهِ حَسَدُونَا عَلى حَياةِ النُّفُوسِ[3]

[٩٧] أخبَرنا الإمامُ أبو الحَرَمِ، أخبَرنا الخَطيبُ أبو الفَضلِ، أخبَرنا أبو محمَّدٍ ابن السَّرَّاجِ، أخبَرنا عبد الوهَّابِ بنُ عَليٍّ، أخبَرنا المُعافَى بنُ زَكريَّا، حَدَّثنا الحُسَينُ بنُ القاسِمِ الكَوكَبيُّ، حَدَّثنا جَريرُ بنُ أحمَدَ بنِ أبي رَوَّادٍ، قال: سَمِعتُ العبَّاسَ بنَ المَأمُونِ، قال: سَمِعتُ أميرَ المُؤمِنينَ المَأمُونَ يقولُ: قال لي عَليُّ ابنُ مُوسى الرِّضَا: «**ثَلاثَةٌ مُوَكَّلٌ بها ثَلاثَةٌ: تَحامُلُ الأَيَّامِ عَلى ذَوِي الأَدَواتِ الكَامِلَةِ، واسْتِيلاءُ الحِرْمانِ عَلى المُتقَدِّمِ في صَنعَتِهِ، ومُعاداةُ العَوامِّ لأَهْلِ المَعرِفَةِ**»[4].

[٩٨] وبالإسنادِ: أنشَدَنا أبو الفَرَجِ المُعافَى لنَفسِه:

أَأَقْتَبِسُ الضِّياءَ مِنَ الضَّبابِ؟ وأَلْتَمِسُ الشَّرابَ مِن السَّرابِ؟
أُرِيدُ مِن الزَّمَانِ النَّذْلِ بَذْلًا وأَرْيًا مِنْ جَنَى سَلَعٍ وَصَابِ
أُرَجِّي أَنْ أُلَاقِي لاشْتِياقِي سَراةَ النَّاسِ في زَمَنِ الكِلابِ[5]

---

(١) غير مفهومة في (ب).
(٢) في (ب): «أغنى».
(٣) أخرجه الطائي في «الأربعين» (ص: ١٨٨)، ومن طريقه المصنفُ. وينظر: «جامع بيان العلم» (٢: ١٢٢٧)، ونسبت لابن بسام، كما في «تاريخ دمشق» (٣٤: ١٦١).
(٤) أخرجه المعافى بن زكريا في «الجليس الصالح» (ص: ٢٧)، ومن طريقه: ابن البخاري في «مشيخته» (٢: ١٠٤١)، والشجري في «أماليه» (٢٣٦٥)، والمصنفُ.
(٥) «الجليس الصالح» للمعافى بن زكريا (ص: ٧)، وأخرجه أيضًا: أبو إسحاق الشيرازي في =

النَّذْلُ: الخَسِيسُ.

والأَرْيُ: العَسَلُ.

والسَّلَعُ: شجرٌ مُرٌّ.

والصَّابُ: عُصَارَةُ شَجَرٍ مُرٍّ[(١)].

* **هَذا**؛ وقد غلبَت الدَّواعِي العَوائِقَ، وتَجاوَزَت اللَّواحِقُ السَّوابِقَ بِيُمْنِ نَقِيبَتِكَ، وصِدقِ طَوِيَّتِكَ، ووَفَيْتُ بما تَضَمَّنهُ قَصدِي ونِيَّتِي، وأَتَيْتُ بمَا احتَملَهُ جُهْدِي وقُوَّتِي، بِحُسْنِ تَوفِيقِ اللهِ ـ جَلَّ ذِكْرُهُ ـ ويُمْنِ تَسدِيدِهِ، وله الحَمدُ على مَرِّ الأنفاسِ واللَّحظاتِ؛ فإنَّهُ بِعِزَّتِه وجَلالِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ.

= «طبقات الفقهاء = تهذيب ابن منظور» (ص: ٩٣)، والشجري في «أماليه» (٨٥، ٢٢٨١)، والمصنفُ، من طرقٍ إليه.

(١) ينظر: «تهذيب اللغة» (٢: ٥٩)، (١٢: ١٧٨)، (١٤: ٣١١)، (١٥: ٢٢٢).

فصل

فهذه الجُمَلُ التي ذَكرْتُها على سَبيلِ الإيجازِ والاختِصارِ دون الإطْنابِ والإكْثَارِ: مُوافِقَةٌ لمَذهَب عامَّةِ أصحابِ الحَديثِ، مَصونَةٌ عَمَّا يُخَالِفُ[١] طَريقَةَ كافَّةِ أهلِ النَّقلِ، ومِن اللَّازِمِ للنَّاظِرِ في هذا الفَنِّ مَعرِفَتُها، ومِن الواجِبِ على الرَّاغِبِ في هذا العِلمِ مُلازَمَتُها؛ لئَلَّا يَقعَ فيما يُفسِدُ عليه دينَهُ ويُورِثُهُ الإثْمَ والعِقاب، ولا يَصيرَ إلى حالَةٍ يَتصَعَّبُ عليه الاحتِياطُ والاجْتِناب، بل يَسلُكُ مَسلَكَ عُلَماءِ السَّلف، ويَجرِي مَجرَى أئمَّةِ الخَلَف، في التَّحَرُّزِ[٢] والاحتِياط، والبَحثِ والتَّنقيرِ فيما يُرَى فيهِ الإيهامُ والاختِلاط؛ هذا لِمَنْ يَرى لنَفسِه التَّصرُّفَ والاسْتِعداد، ووَجَدَ في طَبعِهِ الإفادَةَ والاسْتِبْداد.

فأمَّا مَنْ ليسَ كذلِكَ، وهو بَعدُ في دَرَجةِ التَّعلُّمِ والتَّقليد، ومُقابَلَةِ الزَّجْرِ والوَعيدِ[٣] والتَّهديد، فقَدْ كُفِيَ المُؤنَةَ، وأُوتِيَ المَعونَةَ، بما احْتاطَ له أئِمَّةُ الحِفْظِ والإتْقَان، وانْتحَلَ قبلَهُ عُلَماءُ الضَّبطِ والإمْعَان، مِمَّنْ صَنَّفَ الصَّحيحَ، ومِمَّن ألَّفَ المُسْنَدَ. فلْيَصرِفْ هِمَّتَهُ إلى ذلك، وليُعرِضْ عن المُصَنَّفاتِ المَجهولَة، والمُؤَلَّفاتِ المَخْلوطَةِ المَرْذُولَة؛ فإنَّ فيها فِتَنًا لا يَقومُ بها أو ببَعضِها الأقوياء، ولا يَخرُجُ عن عُهدَتها حُفَّاظُ العُلماء؛ فإنَّ لكُلِّ عَمَلٍ رِجالًا، كمَا أنَّ لكُلِّ مَقامٍ مَقالًا، ولكُلِّ فَنٍّ أهْلًا، كمَا أنَّ لكُلِّ فَرْع أصْلًا.

---

(١) في (ب): «مصونة عما بخلاف».

(٢) في (س): «في التمرن». (٣) سقطت من (ب).

وللْحُروبِ رِجَالٌ يُعرَفُونَ بِهَا ... وللدَّواوِينِ كُتَّابٌ وحُسَّابُ[1]

[٩٩] أخبَرني الشَّريفُ أبو الفتوحِ محمَّدُ بنُ أبي سَعْدٍ[2]، وغيرُه، إذْنًا، قالوا: أخبَرنا الحافِظُ أبو طاهِرٍ أحمَدُ بنُ محمَّدٍ السِّلَفِيُّ، فقال لنَفسِهِ:

تَرَى فِئَةً لَدَى الهَيْجَاءِ أُسْدًا ... وآلافًا مَنازِلُهُم حِجَالُ
وأَقوامًا خَوَاطِرُهم جَمادٌ ... وقَومًا جُلُّ شِعْرِهِم ارْتِجَالُ
ولِلدِّيوانِ كُتَّابٌ كُفَاةٌ ... تَعَنَّوْا في تَأَدُّبِهِمْ وجَالُوا
ولِلأَخْبَارِ والسُّنَنِ الجَلايَا ... ومَعرِفَةِ الرِّجَالِ كَذا رِجَالُ
تَعالى اللهُ لَمْ يَخلُقْ كِفَاءً ... وفي هَذا البِسَاطِ لَنَا مَجَالُ[3]

واللهَ جلَّ ذِكْرُهُ نَرجُو في العاقِبَةِ والسَّابقَة، ونُؤَمِّلُ فَضلَهُ ولُطفَهُ في جَميعِ الأمورِ اللَّاحِقَة، وإيَّاهُ نسألُ العصمَةَ والإضْرابَ عَمَّا يُخالِفُ الصِّدقَ والصَّوابَ؛ فإنَّهُ تعالى وَلِيُّ كُلِّ شَيءٍ القادِرُ عَليهِ، لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ[4]، هو حَسبُنا ونِعمَ الوَكيلُ.

وصَلَّى اللهُ على سَيِّدِنا محمَّدٍ، وآلِهِ، وعِتْرَتِه، وأزواجِهِ الطَّاهِرينَ، أجمعين.

---

(١) أنشده يحيى بن معين لمَّا سئل عن محمد بن عبد الله الأنصاري، كما في «الكامل» لابن عدي (١: ٢٥٠)، و«تاريخ بغداد» للخطيب (٣: ٤٠٥).

(٢) في (ف): «محمد بن سعيد»، وهو تحريفٌ.

(٣) «شرط القراءة على الشيوخ» للسلفي (ص: ٥٣)، ومن طريقه: المصنفُ، وأبو إسحاق الفهري في «كنز الكتاب» (١: ١٠٣).

(٤) في (ب)، (ع): «إلا به».




الفهارس العامة




فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الراوي	الدرجة	الصفحة
فلانٌ في النّار ينادي: يا حنّان، يا منّان	أبو ذر الغفاري	ضعيف	١٤٦
قال رجلٌ: يا رسول الله! متى قيام السّاعة؟	أنس بن مالك	صحيح	١٣١
قلب المؤمن حلوٌ يحبّ الحلاوة	أبو أمامة الباهلي	منكر	١٧٣
كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير	المغيرة بن شعبة	صحيح	١٠٤
كنّا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس معنا نساءٌ، فأردنا أن نختصي...	ابن مسعود	صحيح	١٨٢
لا تزال طائفةٌ من أمّتي يقاتلون على الحقّ ظاهرين إلى يوم القيامة	جابر بن عبد الله	صحيح	٢٠٤
لا تقوم السّاعة حتّى يكثر فيكم المال	أبو هريرة	صحيح	٢٤٠
لا نكاح إلا بوليٍّ	أبو موسى الأشعري	صحيح	١٢٣
لا يبيع حاضرٌ لبادٍ لغيره	ابن عمر	صحيح	١٣٣
لا يردّ الرّجل هديّة أخيه، فإن وجد فليكافئه...	الحسن البصري	مرسل	١٠٨
لا يزال ناسٌ من أمّتي منصورين...	قرة بن إياس	صحيح	٢٠٤
لا يزال ناسٌ من أمّتي يقاتلون على الحقّ ظاهرين...	قرة بن إياس	صحيح	٢٠٣
لا يزني الزّاني حين يزني وهو مؤمنٌ...	ابن أبي أوفى	منقطع	١١٢
لا يشكر الله من لا يشكر النّاس	أبو هريرة	صحيح	٢٢٨
لا يقول عليّ أحدٌ باطلًا لم أقله...	سلمة بن الأكوع	صحيح	١٦٩
ما أذنب عبدٌ ذنبًا فساءه؛ إلا غفر الله له وإن لم يستغفر منه	عائشة	منكر	١٧٤
ما ضرب بيده.. وما انتقم لنفسه.. وما خيّر بين أمرين	-	صحيح	٨٩

طرف الحديث	الراوي	الدرجة	الصفحة
ما ضرب رسول الله ﷺ بيده امرأةً قطّ	عائشة	صححه الحاكم	٨٨
مـا عاب رسـول الله ﷺ طعامًا قطّ، إن اشتهاه أكله، وإلا تركه	عائشة	خطأ	٨٨
ما عاب طعامًا قطّ...	أبو هريرة	صحيح	٨٩
ما من مؤمنٍ يتكلّم بكلمةٍ لا يريد بها	أنس بن مالك	موضوع	١٣٦
المتشبّع بما لم يعط كلابس ثوبي زورٍ	أسماء بنت أبي بكر	صحيح	٢٣٥
المتشبّع بما لم ينل كلابس ثوبي زورٍ	عائشة	صحيح	٢٣٥
المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده	عبد الله بن عمرو	صحيح	١٢٢
من أدخل على مؤمنٍ سرورًا فقد سرّني	ابن عباس	منكر	١٤١
من أزلّت إليه نعمةٌ؛ فليشكرها	يحيى بن عبد الله بن صيفي	مرسل	٢٣٢
من أعتق نصيبًا له في عبدٍ أو شقيصًا	أبو هريرة	صحيح	١١٤
من أوتي معروفًا فليكافئ به	عائشة	حسن	٢٣٦
من توضّأ فبها ونعمت...	أنس بن مالك	منقطع	١١٣
من توضّأ فليستنثر...	أبو هريرة	صحيح	١٠١
من حدّث بحديثٍ وهو يرى أنّه كذبٌ	المغيرة بن شعبة	صحيح	١٦٤
من حدّث بحديثٍ وهو يرى أنّه كذبٌ	-	صحيح	١٦٣
من دعا إلى هدًى كان له من الأجر	أبو هريرة	صحيح	٢١٨
من روى عنّي حديثًا وهو يرى أنّه كذبٌ	سمرة بن جندب	صحيح	١٦٤
من سئل عن علمٍ علمه فكتمه...	أبو هريرة	حسن	١٢٣، ٢١٣، ٢١٤
من سئل عن علمٍ نافعٍ فكتمه...	ابن عباس	ضعيف	٢١٦
من صنع إليه معروفٌ فليجز به	جابر بن عبد الله	حسن	٢٣١
من قال عنّي شيئًا يوافق سنّتي فأنا قلته	-	باطل	١٦٦

طرف الحديث	الراوي	الدرجة	الصفحة
من قرأ سورة ﴿ الٓمٓ * تَنزِيلُ ﴾ السّجدة	أبي بن كعب	موضوع	١٥٨
من قرأ سورة آل عمران؛ أعطى بكلّ آيةٍ منها أمانًا على جسر جهنّم	أبي بن كعب	موضوع	١٥٩
من قرأ سورة النّساء فكأنّما تصدّق على كلّ من ورث ميراثًا	أبي بن كعب	موضوع	١٥٨
من كتم علمًا علّمه الله تعالى...	أبو هريرة	حسن	٢١٥
من كذب علــيّ عامدًا متعمّــدًا فليتبوّأ مقعده من النّار	علي بن أبي طالب	صحيح المتن	٩٠
من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النّار	أنس بن مالك	صحيح	١٧٠
من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النّار	-	صحيح	١٦٨
من لم يشكر النّاس لم يشكر الله ﷻ	أبو سعيد الخدري	حسن	٢٢٨، ٢٢٩
من مسّ ذكره فليتوضّأ	بسرة بنت صفوان	فيه كلام	١٢٣
من يقل عليّ ما لم أقل فليتبوّأ...	سلمة بن الأكوع	صحيح	١٦٩
نضّر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها	زيد بن ثابت	صحيح	١٢٢
ويلٌ لمن يحدّث ليضحك به القوم...	معاوية بن الحكم	حسن	١٢٧
يا رســول الله! إنّ لي جــارةً، فهل عليّ جناحٌ إن تشبّعت لها...	أسماء بنت أبي بكر	صحيح	٢٣٥

فهرس الآثار السلفية

طرف الأثر	القائل	الصفحة
اتّقوا الكلبيّ، فقيل له: إنّك تروي عنه! قال: أنا أعرف صدقه من كذبه	الثوري	١٩٦
اتّقوا زلّة العالم... العالم يزلّ بالنّاس، فيؤخذ به، فعسى أن يتوب العالم والناس يأخذون به	تميم الداري	٢٣٩
أتكتبها وتعلم أنّها موضوعةٌ؟	أحمد بن حنبل	١٩٣
أحبّ أن أعظّم حديث رسول الله ﷺ، ولا أحدّث إلا على طهارةٍ متمكّنًا	الإمام مالك	٢٠٧
إذا حدّثت الرّجل بالسّنّة، فقال: دعنا من هذا وحدّثنا في القرآن؛ فاعلم أنّه ضالٌّ	أيوب السختياني	١٧٩
أكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ	عمر بن الخطاب	١٨٨
إلهي! أنت عالمٌ بعجزي عن مواقع شكرك، فاشكر نفسك؛ فإنّه الشّكر لا غير	-	٢٢٩
إنّ الله تعالى لم يقل هذا لأحدٍ غير أمّتك قالها جبريل	مالك بن دينار	٢٢٣
إن لم تكن هذه الطّائفة المنصورة أصحاب الحديث، فلا أدري من هم؟	أحمد بن حنبل	٢٠٦
إن لم يكونوا أهل الحديث والأثر، فلا أدري من هم؟	يزيد بن هارون	٢٠٦
إنّ هذا الدّين متينٌ فأوغلوا فيه برفقٍ	عبد الله بن عمرو	١٣٤
إنّا اجتمعنا هنا، فرأينا النّاس قد رغبوا عن القرآن...	شيخ كذاب	١٦٢
إنّي رأيت النّاس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة...	نوح بن أبي مريم	١٦٠

فهرس الأبيات الشعرية

المطلع	القافية	الشاعر	الصفحة
أأقتبس الضياء	من السّراب	المعافى بن زكريا	٢٥٢
وللحروب رجالٌ	وحسّاب	-	٢٥٥
أنكرت نفسي	في طلبي	المصنف	٢٢٦
أخلّائي أجزت	الحديث	أبو الحسن الحسينيّ	٢١١
ليس حسن الحديث	النّقّاد	أبو طاهر السّلفيّ	٩٢
ما كلّف الله	بما تجد	الفقيميّ	٢٣٣
رأيت الورى	من النّثر	الحصري	٢٢٧
اختلس حظّك	الدّهور	-	٢٣٢
إن صحبنا الملوك	الجليس	ثعلب	٢٥٢
حديث ابن نسطورٍ	بعد خراش	أبو طاهر السّلفيّ	٩١
ومن الرّزيّة	ناطق	-	٢٣٣
ترى فئةً	حجال	أبو طاهر السّلفيّ	٢٥٥
إذا شئت أن	غمّا	القاضي بندار البصريّ	٢٢٠
أحاديث الرّسول	وجلاء همّي	الأديب عليّ بن أحمد	٢٠٢
أأنثر درًّا	الغنم	الإمام الشافعي	٢٤٦
النّصح من رخصه	أثمان	-	٢٥٠

فهرس الأماكن والبقاع

فهرس الغريب

فهرس مصادر التحقيق

- **الإبانة الكبرى**: لابن بطة عبيد الله بن محمد العُكْبَري (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي، والوليد بن سيف نصر، ومجموعة، دار الراية، الرياض ١٤١٥، ١٤٢٥هـ = ١٩٩٤، ٢٠٠٥م.
- **أبجد العلوم**: لمحمد صديق خان بن حسن القِنَّوجي (ت ١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- **أبو نصر ابنُ المؤيَّدِ العالم المقرئ المحدث**: للأستاذ الدكتور إبراهيم بن محمد نور بن سيف، مجلة مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ذو الحجة (١٤٣٠هـ) ع (٣١).
- **أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء**: للدكتور ماهر ياسين الفحل، دار المحدثين، القاهرة، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
- **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية**: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراية، الرياض، ١٤١٨هـ.
- **أحاديث إسماعيل بن جعفر**: بن أبي كثير الأنصاري، المدني (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- **أحاديث القصاص**: لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)، تحقيق: د. محمد ابن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **أحكام القرآن**: لأبي الحسن علي بن محمد الطبري، المعروف بالكيا الهراسي (ت ٥٠٤هـ)، تحقيق: موسى محمد، وعزت عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- **أحكام القرآن**: لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- **أحكام القرآن**: لأبي محمد عبد المنعم بن عبد الرحيم ابن الفرس (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: د. طه ابن علي بو سريح، وآخرين، دار ابن حزم، بيروت، بيروت، ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦م.

ـ **اختصار علوم الحديث**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار العقيدة، الإسكندرية، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
ـ **اختلاف الحديث**: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت (مطبوع ملحقا بالأم)، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م
ـ **أخلاق النبي ﷺ وآدابه**: لأبي محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني المعروف بأبي الشيخ (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، الرياض، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
ـ **أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب**: لأبي الخطاب عمر بن حسن ابن دحية الكلبي (ت ٦٣٣هـ)، تحقيق: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
ـ **آداب الشافعي ومناقبه**: لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
ـ **الآداب**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
ـ **أدب الإملاء والاستملاء**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
ـ **الأدب المفرد**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
ـ **الأربعين في إرشاد السائرين إلى منازل المتقين، أو الأربعين الطائية**: لأبي الفتوح محمد ابن محمد بن علي الطائي (ت ٥٥٥هـ)، تحقيق: عبدالستار أبوغدة، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩ م.
ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ**: لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لأبي يعلى خليل بن عبد الله الخليلي (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
ـ **الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

- **أسباب نزول القرآن**: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
- **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والإختصار**: لأبي عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لأبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- **الإشارة في أصول الفقه**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- **إصلاح كتاب ابن الصلاح**: لعلاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محيي الدين البكاري، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- **إعلال الحديث الغريب بالحديث المشهور**: للدكتور سعيد محمد المري، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
- **أعلام الحديث**: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
- **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: لابن دقيق العيد محمد بن علي القشيري، (ت ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٦م.
- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لعلاء الدين مغلطاي بن قليج البكجري (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤٢٢هـ.
- **الإلزامات والتتبع**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٧٩هـ = ١٩٧٠م.

- **الأم**: لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
- **أمالي ابن بشران**: لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن بشران البغدادي (ت ٤٣٠هـ) تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **الأمالي الخميسية**: للشجري يحيى بن الحسين (ت ٤٩٩ هـ)، بترتيب القاضي محمد بن أحمد العبشمي (ت ٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- **الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع**: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **الأمثال في الحديث النبوي**: لأبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، بومباي، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.
- **الأمثال**: لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- **الأنساب**: لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: لإسماعيل بن محمد الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، تحقيق: محمد شرف الدين، وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت. بدون.
- **الإيمان**: لأبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: د. علي بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، السعودية، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- **البداية والنهاية**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله ابن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**: لسراج الدين أبي حفص عمر ابن الملقن الشافعي(ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبي الغيط، وغيره، دار الهجرة، الرياض، ١٤٢٥هـ =٢٠٠٤م.

- **البر والصلة عن ابن المبارك وغيره**: لأبي عبد الله الحسين بن حرب المروزي (ت ٢٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد بخاري، دار الوطن، الرياض، ١٤١٩هـ.
- **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**: ابن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ)، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- **بُغية الطلب في تاريخ حلب**: لكمال الدين عمر بن أحمد ابن العديم (ت ٦٦٠هـ)، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بدون.
- **بُغية المُلتَمِس في سباعيَّات حديث الإمام مالك بن أنس**: لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- **البلدان**: لابن الفقيه أحمد بن محمد الهمداني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.
- **البلدانيات**: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق: حسام بن محمد القطان، دار العطاء، السعودية، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- **البيان [والتبين]**: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ = ١٩٨٨م.
- **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**: لأبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**: للمرتضى محمد بن محمد الحسيني الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- **تاريخ إربل**: لابن المستوفي المبارك بن أحمد الإربلي (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٠م.
- **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**: لأبي حفص عمر بن أحمد ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- **تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

ـ **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمن، مستشرق ألماني (ت ١٣٧٥هـ)، دار المعرفة، ١٩٩٣م.

ـ **تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

ـ **التاريخ الكبير**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، الهند. بدون.

ـ **تاريخ بيهق**: لظهير الدين علي بن زيد ابن فندمه البيهقي (ت ٥٦٥هـ)، دار اقرأ، دمشق، ١٤٢٥هـ.

ـ **تاريخ مدينة السلام = بغداد**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

ـ **تاريخ مدينة دمشق**: لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الشافعي (٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

ـ **التاريخ**: لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (٢٣٣هـ)، رواية الدوري، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

ـ **التبيين لأسماء المدلسين**: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق:يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**: لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

ـ **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة**: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، دار الكتب العلميه، بيروت، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

ـ **تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**: للشيخ عبد الكريم بن عبد الله الخضير، دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦هـ.

ـ **تدقيق العناية في تحقيق الرواية**: لابن أبي الدم إبراهيم بن عبد الله الحموي (ت ٦٤٢هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مركز البصائر، ١٤٣٦هـ.

ـ **تذكرة الحفاظ**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

- **التسوية بين حدثنا وأخبرنا**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مطابع التقنية، الرياض، ١٤١٠هـ.
- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- **تعظيم قدر الصلاة**: لأبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَروزي (ت ٢٩٤هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة ١٤٠٦هـ.
- **تفسير القرآن العظيم**: لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ١٤١٩هـ.
- **التفسير**: لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ.
- **تقريب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوّامة، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.
- **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العرب، بيروت، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.
- **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**: لأبي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
- **تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب**: لابن الصابوني محمد بن علي المحمودي (ت ٦٨٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.
- **تلخيص تاريخ نيسابور للحاكم (ت ٤٠٥هـ)**: لخصه: أحمد بن محمد بن الحسن الخليفة النيسابوري، صححه: د. بهمن كريمي، كتبخانة ابن سينا، بدون.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي | محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

- **تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله من الأخبار**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة. بدون.
- **تهذيب الأسرار**: لعبد الملك بن محمد النيسابوري الخركوشي (ت ٤٠٧هـ)، تحقيق: بسام محمد بارود، المجمع الثقافي، أبو ظبي ١٩٩٩م.
- **تهذيب التهذيب**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دائرة المعارف، الهند، ١٣٢٦هـ.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.
- **تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق: صلاح محمد عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**: لابن ناصر الدين محمد ابن عبد الله الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.
- **الثقات**: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: د.محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف، الهند، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- **جامع الآثار في السير ومولد المختار**: لابن ناصر الدين محمد بن عبد الله الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: نشأت كمال، دار الفلاح، مصر ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
- **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: لمجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني وغيرها ١٣٨٩-١٣٩٠هـ = ١٩٦٩-١٩٧٠م.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: د.عبد الله التركي، بالتعاون مع دار هجر، ود.عبد السند يمامة، دار هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١ م.
- **جامع التحصيل لأحكام المراسيل**: لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عمر بن حسن فلاتة، دار الإفهام، الرياض، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.

ـ **الجامع الكبير = سنن الترمذي**: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وآخرون، مصطفى الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
ـ **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور النبي ﷺ وسننه وأيامه**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، مكتبة الطبري، القاهرة، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
ـ **جامع بيان العلم وفضله**: لأبي عمر يوسف ابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٢٧١هـ =١٩٥٢م.
ـ **جزء ابن غطريف**: محمد بن أحمد الغِطريفي الجرجاني (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
ـ **جزء من نسخة إبراهيم بن سعد الزهري**: (ت ١٨٤هـ)، مطبوع ضمن مجموع باسم الفوائد لابن منده، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢ م.
ـ **الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي**: لأبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني (ت ٣٩٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
ـ **جياد المسلسلات**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تقديم: د. محمد عوامة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
ـ **حديث ابن رزقويه**: لأبي الحسن محمد بن أحمد البغدادي البزاز (ت ٤١٢هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم، ٢٠٠٤م.
ـ **حديث سفيان بن عيينة الهلالي (ت ١٩٨هـ)، رواية زكريا المروزي (ت ٢٧٠ هـ)، تحقيق**: مسعد السعدني، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.
ـ **حديث محمد بن عبد الله الأنصاري**: ابن المثنى البصري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ.**

ـ **الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي** (ت ٤٥٨هـ)، أشرف على تحقيقه: محمود بن عبد الفتاح النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

ـ **خلق أفعال العباد**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار المعارف، الرياض

ـ **خمسة أحاديث مسلسلات**: لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد مطيع الحافظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

ـ **ديوان أبي تمام**: حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ)، بشرح الخطيب التبريزي، دار المعارف، القاهرة، بدون.

ـ **ذم الدنيا: لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر** عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

ـ **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**: لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ =١٩٩٠م.

ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لأبي عبد الله محمد بن محمود المعروف بابن النجار (ت ٦٤٣هـ)، الكتاب العرب، بيروت، بدون.

ـ **ذيل تاريخ مدينة السلام: لأبي عبد الله محمد بن سعيد ابن الدبيثي (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق:** د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

ـ **ذيل طبقات الحنابلة**: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م.

ـ **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**: لأبي عبد الله محمد بن محمد المراكشي (ت ٧٠٣ هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، د. محمد بن شريفة، د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠١٢م.

ـ **الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر**: لابن ناصر الدين محمد بن عبد الله الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد بدير الأزهري، دار الأمل، الإسكندرية، ١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م.

ـ **رسالة الإمام أبي بكر البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: فراس بن خليل مشعل، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

ـ **رسوم التحديث في علوم الحديث**: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

ـ **الزاهر في معاني كلمات الناس**: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ =١٩٩٢م.

ـ **الزهد والرقائق**: للإمام عبد الله بن المبارك المرْوزي (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت. بدون.

ـ **الزهد**: لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

ـ **الزهد**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي تميم ياسر بن ابراهيم، وغنيم بن عباس، دار المشكاة، حلوان، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

ـ **الزهد**: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

ـ **الزهد**: لهَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب التميمي (ت ٢٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء، الكويت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

ـ **السنة**: لأبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد ابن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

ـ **السنن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، ١٣٤٤هـ.

ـ **السنن الكبرى**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

ـ **السنن**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.

ـ **السنن**: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل قرة بللي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

- **السنن**: لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٣٠هـ.
- **السنن**: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: فؤاد زمرلي، وخالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، والريان، القاهرة، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
- **سؤالات أبي عبيد الآجري**: أبا داود السجستاني (ت ٢٧٥) في الجرح والتعديل، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- **سير أعلام النبلاء**: لأبي عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة**: لهبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
- **شرح الألفية**: لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- **شرح السنة**: لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- **شرح المصابيح**: لابن الملَك محمد بن عبد اللطيف الكَرماني الرومي (٨٥٤ هـ)، أشرف على تحقيقه: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.
- **شرح ثلاثيات البخاري**: شهاب الدين أحمد بن أحمد الوفائي العجمي (ت ١٠٨٦هـ)، تحقيق: شحات رجب البقوشي، دار الأمل، الإسكندرية، ١٤٤١هـ = ٢٠٢٠م.
- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر**: لمحمد بن محمد النُّوَيْري (ت ٨٥٧هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.
- **شرح علل الترمذي**: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

ـ **شرح مشكل الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ = ١٤٩٤م.
ـ **شرح معاني الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.
ـ **شرط القراءة على الشيوخ**: لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي (ت ٥٧٦ هـ)، تحقيق: محمد ابن فريد زريوح، دار التوحيد للنشر، الرياض، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
ـ **شرف أصحاب الحديث**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد خطي أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة.
ـ **شروط الأئمة**: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م.
ـ **الشريعة**: لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله الدميجي، دار الوط، الرياض، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
ـ **شعب الإيمان**: لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية، بومباي الهند، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.
ـ **الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية**: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
ـ **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
ـ **صحيفة همام بن منبه**: بن كامل الصنعاني (ت ١٣١هـ)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، المكتب الإسلامي، دار عمار، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
ـ **صفة النفاق**: لأبي بكر جعفر بن محمد الفِرْيابي (ت ٣٠١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن المصري، دار الصحابة للتراث، مصر، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
ـ **صلة التكملة لوفيات النقلة**: لعز الدين أحمد بن محمد الحسيني (ت ٦٩٥هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

- **الصمت وآداب اللسان**: لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق:أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ.
- **صيد الخاطر**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: حسن المساحي سويدان، دار القلم، دمشق.
- **الضعفاء والمتروكون**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، في ثلاثة أعداد منها.
- **الضعفاء الكبير**: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي(ت ٣٢٢هـ) تحقيق: د. مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، ٢٠٠٨م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.
- **طبقات الشافعيين**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، و د محمد زينهم، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- **طبقات الصوفية، ويليه ذكر النسوة المتعبدات الصوفيات**: لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **طبقات الفقهاء**: لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تهذيب ابن منظور محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م.
- **الطبقات الكبرى**: لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
- **طبقات المدلسين= تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**: لأبي الفضل أحمد ابن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- **الطيوريات**: لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي (ت ٥٧٦هـ)، من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الطيوري (ت ٥٠٠هـ)، تحقيق: د. سمان يحيى معالي، عباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

- **الظـرف والظرفـاء = الموشـى**: لأبي الطيب محمد بن أحمد الوشاء (ت ٣٢٥هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٧١هـ = ١٩٥٣م.
- **العبر في خبر من غبر**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- **عثمانلي مؤلفلري**: إيكنجي جلد، استانبول، مطبعة عامرة، ١٣٣٣هـ.
- **عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت ٥٨٤هـ)، تحقيق: عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- **العقـد الثمـين في تاريخ البلد الأمين**: لأبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، وآخرين، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.
- **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب**: لسراج الدين عمر بن علي ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: أيمن نصر الأزهرين وسيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المجلدات ١، ١١ تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م؛ والمجلدات ١٢، ١٥تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٧هـ.
- **العلل ومعرفة الرجال**: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، رواية: المروذي وغيره، تحقيق: د. وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباى، الهند، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **العلل**: لأبي الحسن علي بن عبد الله بن المدينيّ (ت ٢٣٤هـ)، تحقيـق: محمـد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.
- **علوم الحديث في بيان المتصل والموقوف والمنقطع**: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني المقرئ (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، الأردن، ٢٠٠٦م.
- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**: لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ـ **العين**: المنسوب لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار الهلال.

ـ **عيون الأخبار**: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**: لشمس الدين حمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، مصورة مكتبة ابن تيمية عن نسخة ج. برجستراسر عام ١٣٥١هـ.

ـ **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**: لرشيد الدين يحيى بن علي العطار (ت ٦٦٢هـ)، تحقيق: محمد خرشافي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٧هـ.

ـ **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

ـ **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك ابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

ـ **الفائق في غريب الحديث والأثر**: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، بدون.

ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ترقيم. محمد فؤاد عبد الباقي، وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم الخضير، ود. محمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ١٤٢٦هـ.

ـ **الفصل للوصل المدرج في النقل**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

ـ **فضائل القرآن**: لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفري (ت ٤٣٢هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ٢٠٠٨م.

- **الفقيه والمتفقه**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤٢١هـ.
- **فوائد أبي محمد الفاكهي**: عبدِ الله بن محمد بن العباس المكي (ت ٣٥٣هـ)، تحقيق: محمد ابن عبد الله بن عايض الغباني، الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **الفوائد العوالي الصحاح الموافقات للشيوخ الثقات**: لمحب الدين أحمد بن عبد الله الطبري (ت ٦٩٤هـ)، مصورة عن مخطوط بمكتبة أوسلو.
- **الفوائد المنتقاة العوالي الحسان والغرائب**: لأبي علي الحسن بن أحمد ابن شاذان (ت ٤٢٦هـ)، مخطوط منسوخ بالمكتبة الشاملة، وجوامع الكلم.
- **الفوائد، الشهير بالغيلانيات**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعيّ، البزّاز (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: حلمي كامل أسعد، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق ونشر: مكتب تحقيق التراث مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- **القدر**: لأبي بكر جعفر بن محمد الفِرْيابِي (ت ٣٠١هـ)، تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **القصيدة الحُصرية في قراءة الإمام نافع**: لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري القيرواني (ت ٤٨٨هـ)، تحقيق: د. توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ، مصر، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- **القضاء والقدر**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- **الكافي في علوم الحديث**: لأبي الحسن علي بن عبد الله التبريزي (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، الأردن، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض وغيرهما، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧ م.
- **كشف الأستار عن زوائد البزار**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة مصطفى بن عبد الله القسطنطيني (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**: لأبي إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار التفسير، جدة، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.
- **الكفاية**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، ط. دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٣٢هـ.
- **الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصرين مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **كنز الكتاب ومنتخب الآداب**: لأبي إسحاق إبراهيم بن أبي الحسن الفهري (ت ٦٥١هـ)، تحقيق: حياة قارة، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤هـ.
- **الكنز في القراءات العشر**: لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت ٧٤١هـ)، تحقيق: د. خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- **اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- **لسان الميزان**: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، نشر. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.
- **لطائف الإشارات**: لعبد الكريم بن هوازن القشيري (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم البسيوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- **اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف**: لأبي موسى محمد بن عمر المديني (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- **ما رواه الأكابِرُ عن مالكٍ**: لأبي عبد الله محمد بن مخلد العطار (ت ٣٣١هـ)، تحقيق: عواد الخلف، مؤسسة الريان، بيروت، ١٤١٦هـ.
- **المتفق والمفترق**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق، ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م.
- **المجالسة وجواهر العلم**: لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري (ت : ٣٣٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية، دار ابن حزم، ١٤١٩هـ.

- **المجتبى من السنن = السنن الصغرى**: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ) بشرح السيوطي، وحاشية السندي، عناية. عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م.
- **المجروحين من المحدثين**: لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- **مجلسان من أمالي نظام الملك**: لأبي علي نظام الملك الحسن بن علي الطوسي (ت ٤٨٥هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.
- **مجمع الآداب في معجم الألقاب**: لكمال الدين عبد الرزاق بن أحمد ابن الفوطي (ت ٧٢٣هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ١٤١٦هـ.
- **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، بدون.
- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين المقدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ =١٩٩٤م.
- **مجموع الفتاوى**: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، عناية: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة، ١٤١٦هـ =١٩٩٥م.
- **محاسن الاصطلاح**: لسراج الدين عمر بن رسلان البلقيني (ت ٨٠٥هـ)، على هامش «علوم الحديث» لابن الصلاح، تحقيق: د عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف. بدون.
- **المحب لدين الله أحمد بن عبد الله الطبري المكي وأثره في الحياة العلمية في عصره**: للدكتور طلال بن جميل الرفاعي، المكتبة التجارية مصطفى أحمد الباز، مكة المكرمة، ١٤١٢هـ =١٩٩٢م.
- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ = ١٧٧١م.
- **المحكم والمحيط الأعظم**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- **مختار الصحاح**: لمحمد بن أبي بكر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.
- **مخطوط في علم المنطق بمكتبة يازما باغشيلار، رقم (٢٦٨٧).**

ـ **المخلصيات، وأجزاء أخرى**: لأبي طاهر محمد بن عبد الرحمن المخَلِّص البغدادي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

ـ **المدخل إلى الصحيح**: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن البيِّع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

ـ **المدخل إلى علم السنن**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: د. محمد عوامة، دار اليسر، القاهرة، دار المنهاج، بيروت، ١٤٣٧هـ = ٢٠١٧م.

ـ **المدخل إلى كتاب الإكليل**: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن البيِّع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية.

ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**: لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

ـ **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**: لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي (ت ٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

ـ **مسألة الاحتجاج بالشافعي**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم ملا خاطر، المكتبة الأثرية، باكستان.

ـ **مسألة العلو والنزول في الحديث**: لأبي الفضل محمد بن طاهر ابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة ابن تيمية، الكويت.

ـ **المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك**: لأبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد بن الحسين السُّليماني، وعائشة بنت الحسين السُّليمان، دار الغَرب الإسلامي، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

ـ **مساوئ الأخلاق ومذمومها**: لأبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي السامري (٣٢٧هـ)، تحقيق: مصطفى بن أبي النصر الشلبي، مكتبة السوادي، جدة، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

ـ **المستدرك على الصحيحين**: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن البيِّع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

ـ **المسلسلات من الأحاديث والآثار**: لأبي الربيع سليمان بن موسى الكلاعي الحميري (ت ٦٣٤هـ)، مخطوط منسوخ المكتبة الشاملة.

- **المسلسلات**: لأبي العباس أحمد بن يحيى ابن ناقة الكوفي (ت ٥٥٩ هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.
- **المسلسلات**: لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، مخطوط منسوخ بالمكتبة الشاملة.
- **مسند الشاميين**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م
- **مسند الشهاب**: لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م
- **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم**: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. بدون.
- **المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع**: لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٣م.
- **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
- **مسند عبد الله بن أبي أوفى**: لأبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد البغدادي (ت ٣١٨هـ)، تحقيق: سعد بن عبد الله آل الحميد، مكتبة الرشد، الرياضن بدون.
- **المسند**: لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وغيره، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، بين سنتي١٩٨٨م= ٢٠٠٩م.
- **المسند**: لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (٢١٩هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد، دار السقا، دمشق، ١٩٩٦م.
- **المسند**: لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩ م.
- **المسند**: لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، ومعه حاشية السِّندي، تحقيق: شعيب الأرناؤط، وغيره، مؤسسة الرسالة،، بيروت، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- **المسند**: لأبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم ابن راهويه الحنظلي (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: د. عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

ـ **المسند**: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي (٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤ م.
ـ **المسند**: لعلي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.
ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، المكتبة العريقة، تونس، ودار التراث، القاهرة، ١٣٣٣هـ.
ـ **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**: لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء، المنصورة، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
ـ **مشيخة ابن البخاري**: لأبي العباس أحمد بن محمد ابن الظاهري، الحنفي (ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: د. عوض عتقي الحازمي، دار عالم الفؤاد، مكة، ١٤١٩هـ.
ـ **مشيخة السُّهْرَوَرْدي**: أبي حفص عمر بن محمد البكري (ت ٦٣٢هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، مؤسسة الريان، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
ـ **مشيخة القزويني**: أبي حفص عمر بن علي (ت ٧٥٠هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: لأبي العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
ـ **المصنف**: لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ١٤٠٣هـ.
ـ **المصنف**: لأبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
ـ **معالم السنن**: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البُستي (ت ٣٨٨هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
ـ **معاني القرآن**: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، وآخرين، دار المصرية، مصر، ٢٠٠١م.
ـ **معجم ابن الأعرابي**: لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

- **معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي**: لمحمد أحمد دهمان، دار الفكر، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م.
- **المعجم الأوسط**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق عوض الله، وعبد المحسن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
- **معجم البلدان**: لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.
- **معجم الشيوخ الكبير**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **معجم الشيوخ**: لشرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت ٧٠٥هـ)، الجزء الحادي عشر، مخطوط بدار الكتب التونسية، برقم (٢٦٨٨٢٧).
- **المعجم الصغير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، ابن تيمية، القاهرة،، بدون.
- **المعجم المختص بالمحدثين**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **معجم المصطلحات الحديثية**: للدكاترة؛ محمود أحمد الطحان، وعبد الرزاق خليفة الشايجي، ونهاد عبد الحليم عبيد، جامعة الكويت، بدون.
- **معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات)**: لعلي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري، تركيا، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- **المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**: أحمد بن إبراهيم الجرجاني (ت ٣٧١هـ)، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**: لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- **معرفة السنن والآثار**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ودار قتيبة، دمشق، وغيرهما، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

- **معرفة أنواع علوم الحديث**: لأبي عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- **معرفة أنواع علوم الحديث**: لأبي عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: د. نور الدِّين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م
- **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- **المعرفة والتاريخ**: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
- **المعيار في علل الأخبار**: لأبي الحسن علي بن عبد الله التبريزي (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق: خلدون الباشا، دار الإصلاح، دمشق، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- **المغرب في ترتيب المعرب**: لأبي الفتح ناصر بن عبد السيد المُطَرِّزِيّ (ت ٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، بدون.
- **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.
- **مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية**: لشمس الدين محمد بن عمار المالكي (ت ٨٤٤هـ)، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان، صنعاء، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.
- **المفردات في غريب القرآن**: لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهانى (ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق، ١٤١٢هـ.
- **مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- **المقتفى على كتاب الروضتين = تاريخ البرزالي**: للقاسم بن محمد بن يوسف البرزالي (ت ٧٣٩)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المكتبة العصرية، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.
- **المقفى الكبير**: لأبي العباس أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (ت ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

- **ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطَيبة**: لابن رشيد محمد بن عمر بن محمد الفهري السبتي (ت ٧٢١هـ)، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- **مناقب الشافعي**: لأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.
- **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**: لأبي الحسين عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت ٥٢٩هـ)، انتخاب أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصريفيني (ت ٦٤١هـ)، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر ١٤١٤هـ.
- **المنتخب من مسند عبد بن حميد**: بن نصر، أبي محمد الكشي (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: أحمد ابن أبي العينين، ابن عباس، مصر، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.
- **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العرب، بيروت، ١٣٩٢هـ = ١٩٢٩م.
- **موضح أوهام الجمع والتفريق**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- **الموضوعات**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، جـ ١، ٢: ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م؛ جـ ٣: ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.
- **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، رواية أبي مصعب الزهري المدني (٢٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.
- **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غُدّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٢هـ.
- **موقع ويكيبيديا على الشبكة.**
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

- **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**: لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبه الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.
- **نفائس الأصول في شرح المحصول**: لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.
- **النكت الوفية بما في شرح الألفية**: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ)ن تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.
- **النكت على كتاب ابن الصلاح**: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية، الرياض، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
- **النكت والعيون**: لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، مطبعة المعارف، إستانبول ١٩٥١م، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت= لبنان.
- **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

ـ **الوجيز في ذكر المجاز والمُجيز**: لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي (ت ٥٧٦ هـ)، تحقيق: محمد خير البقاعي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

ـ **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**: لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

*

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

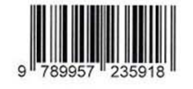
الموضوع **الصفحة**



تكمن أهمية كتاب «تحفة الأخيار في بيان أقسام الأخبار» للعلّامة المحدِّث الأديب أبي نصر أحمد بن محمد بن المؤيَّد الهَمَذاني المصري (٥٧٨-٦٥٥هـ)، في عدة أمور، منها أنه من كتب المصطلح التي أُلّفت قبل «مقدمة ابن الصلاح»، فقد أُلّف سنةَ ٦٠١ هجرية. بنى ابن المؤيَّد كتابه على الإيجاز، وأورد فيه خمسة وعشرين نوعًا من أنواع علوم الحديث، منفردًا ببعض الأخبار المسنَدة التي لا تكاد توجد إلا عنده، مُوردًا نصوصًا من كتب وإجازات قد يعسر الوقوف عليها اليوم، مُكثِرًا من إيراد الفوائد والنكات العلمية، مع الكلام على الأحاديث التي استشهد بها تصحيحًا وتضعيفًا، والكلام على الرجال جرحًا وتعديلًا، إلى غير ذلك من جوانب التميز التي تكفّلت مقدمة التحقيق بإلقاء الضوء عليها.

ومع أهمية هذا الكتاب ووفرة نُسخه الخطية إلا أنه ظلَّ حبيس خزائن المخطوطات دهرًا، لينهض اليوم بأعباء تحقيقه لأول مرة محققان كريمان، أوفَياه حقّه خدمةً وعناية، واعتمدا في عملهما على خمس نسخ خطية، حتى جاء في هذه الصورة العلمية المتقنة.





هاتف: 5163564 6 (00962)
جوال: 777925467 (00962)
ص.ب: 19163 عمّان 11196 الأردن
www.daralfath.com • info@daralfath.com

